

معرفة  
علوم الحديث  
(المحرر المختصر من علوم الآثار)

كتبه  
أ. د. البشير خاليف عار والعمري

دار المعراج



مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ

(المَحَرَّرُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ عُلُومِ الْأَثَرِ)

معرفة علوم الحديث  
(المحرر المختصر من علوم الأثر)

تأليف: أ. د. الشريف حاتم بن عارف العوني  
عدد الصفحات (320)  
القياس: 24 × 17

الطبعة الثانية  
1443 هـ - 2022 م

حقوق الطبع محفوظة



تصميم وإخراج فني: ياسين بوشارب  
yacine.bouchareb13@gmail.com

دار المعراج

تلفاكس: +963112247242  
ص.ب: 31429 - سورية - دمشق  
E-mail: meraj.press@gmail.com

# مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ

(المحرر المختصر من علوم الآثار)

أ. د. الشَّيْخُ جَامِلُ بْنُ عَازِلٍ الْعَوْنِي

كتاب المَعْرِفَةِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الطبعة الثانية

ديباجة الطبعة  
الثانية

الحمد لله كلَّ الحمد ، والصلاة والسلام على سيد الخلق الأمجد ،  
رسول الله محمد ، وعلى أزواجه وذُرِّيَّته إلى يوم المحشر والمشهد .  
أتابع ، فمما يُبَشِّرُ بالخير ، ويدل على أن العلم الشرعي ما زال  
حاضرا في صُلب اهتمام أبناء أُمَّة الإسلام ، رغم موجات الصّدِّ  
والتشكيك والإلهاء = أن يصدر كتابٌ متخصصٌ جدّا في علوم السنّة ،  
ثم بعد أقل من ستة أشهر من صدوره ، تنفذ نُسخُه ، ونُضطرّ إلى  
طباعته طبعة جديدة تلبيةً لرغبة طلبة العلم ؛ فالحمد لله !  
وقد راجعتُ الطبعة السابقة خلال هذه الأشهر القليلة ، فأصلحتُ  
أخطاءً مطبعيةً قليلةً جدّا ، وزدتُ زياداتٍ معدودةً أيضًا ، حرصًا مني  
على تحسين الإفادة من الكتاب . فأسأل الله أن يجعل في الكتاب ما  
رجوته منه ، وأن يكون لبنّةً في البناء العلمي والفكري لدى أبناء  
المسلمين والمتخصصين في العلوم الشرعية وفي علوم السنّة خصوصًا .  
وأختم بالحمد لله تعالى كما ابتديت ، وبالصلاة والسلام على من  
به اهتديت ، وعلى أزواجه وذُرِّيَّته آل البيت .

## الْمُقَدِّمَةُ

الحمد لله العليم الخبير ، ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ ١ ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٤-٥] ،  
والصلاة والسلام والبركات على البشير النذير والسراج المنير ، وعلى  
أزواجه وذريته إلى يوم الدين .

أتابع ، فهذه الأوراق المختصرة ، هي خلاصة علوم الحديث الديباجة  
ومصطلحه ، حسب الصحيح عندي في مسائلها . لم أقصد بها مناقشة  
الأقوال ، ولا تفريع المسائل ؛ إذ قد صدر لي العديد من الكتب  
والدروس التي تؤدي هذا الواجب . وإنما كتبت هذا المختصر لمن  
أحب معرفة خلاصة ما خرجتُ به من طول بحثي ودرسي في علوم  
الحديث ، ولذلك خَلَّصْتُهَا من الجدل والنقاش غالباً .

وليس هذا الكتابُ متناً ، وإنما هو مختصرٌ في علوم الحديث ،  
صَمَّنْتُهُ أصوله وأهمَّ مباحثه والراجع في تعريف مصطلحاته ، ليكون  
من أول ما يبدأ به الطالب ، ومن آخر ما ينتهي إليه الباحث .



وقد سَمَّيْتُ هذه الخلاصة بـ (مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ) تَيْمُّنًا بكتاب أبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ): (معرفة علوم الحديث)، وبكتاب أبي عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): (معرفة أنواع علم الحديث)، لما لهما من سبقٍ وأثرٍ بالغٍ في علوم الحديث . ثم ذِلْتُ هذا العنوانَ بالعنوانِ الفرعي : (المَحَرَّرُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ عُلُومِ الْأَثَرِ)؛ لأنَّه إلى حقيقة هذا الكتاب ، وأنه ليس تَكَرَّارًا لما سُبِقَتْ إليه ، بل هو مختَصَرٌ محرَّرٌ لعلومِ السُّنَّةِ : في تنظيرِها وتطبيقِها ، بحسبِ اطلاعي ودرسي ومنتهى ترجيحاتي . فأسألُ الله تعالى أن يكتبَ لهذا الكتابِ القبولَ ، وأن يجد فيه طلبَةُ العلمِ ضالَّتَهُمْ ، فلقد أَخْلَصْتُ لَهُمُ النصيحةَ ، وَقَرَّبْتُ لَهُمُ البعيدَ ، وَيَسَّرْتُ لَهُمُ العسيرَ ، وَقَطَعْتُ لَهُمُ الأزمانَ ، ووفَّرتُ عليهم الجهدَ . ولا أرجو من ذلك إلا حِفْظَ السُّنَّةِ ، والقيامَ بشيءٍ من حقها علينا .

فإلى مباحث هذا الكتاب :



## أُسُسُ عَامَّةٌ فِي الْمِصْطَلَحَاتِ وَالْقَوَاعِدِ

### ١] أُسُسُ الْمِصْطَلَحَاتِ

● أولاً : المصطلح : هو كل لفظ نُقِلَ بكثرة الاستعمالِ عن دلالة تعريف المصطلح اللغوية إلى دلالة عُرفية عند أهل فنٍّ معين ، مع بقاء علاقة قوية بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية .

١. فلا يكون اللفظ مصطلحاً إذا استُعمل بدلالته اللغوية نفسها . شروط اعتبار اللفظ مصطلحاً
٢. ولا يكون مصطلحاً بمجرد استعماله بغير الحقيقة اللغوية ؛ لأن المجاز مستعملٌ بغير دلالة اللغوية ، وليس مصطلحاً . إنما يكون مصطلحاً بكثرة الاستعمال الدال على التواضع والتوافق على تلك الدلالة الجديدة ؛ لأن هذا هو ما يدل عليه معنى (اصطلاح) ودلالة اشتقاقها (اِفْتَعَلَ) ؛ ولأنه بغير شرط كثرة الاستعمال سيصبح كل مجاز اصطلاحاً ، وهذا لا يقوله أحد .

ولذلك لن يكون وَصْفُ الحديث بالوصف الذي يدل على حاله بمقتضى الوَضْعِ اللغوي والسياقِ مصطلحاً ، إذا لم يَشِعْ ذلك



الوصفُ وينتشر ؛ إذ قلة استعماله بذلك المعنى هي التي منعت من عدّه مصطلحًا .

كَوَصَفِ الْحَدِيثِ (الضَّعِيفِ) بِ(السَّقِيمِ): فمع أن (الضعيف) في اللغة هو (السقيم)، ومع أن وَصَفَ الْحَدِيثِ بِالسَّقِيمِ يدل على الضَّعْفِ ؛ إلا أن وَصَفَ (الضعيف) هو المصطلح ؛ لأنه شاع بهذا الاستعمال . وأما وَصَفَ الْحَدِيثِ بِ(السَّقِيمِ) فيبقى استعمالًا لُغَوِيًّا صحيحًا ، ولا يُنْكَرُ على مُسْتَعْمِلِهِ فِي وَصَفِ الْحَدِيثِ .. إِنْ فَعَلَ وَوَصَفَهُ بِهِ ؛ لأنه في استعماله له قد دَلَّ على مُرَادِهِ مِنْهُ بِوَضْعِهِ اللُّغَوِيِّ وَسِيَاقِ اسْتِعْمَالِهِ ، وهو أنه يريدُ الْحُكْمَ عَلَى الْحَدِيثِ بِالرَّدِّ وَعَدَمِ الْقَبُولِ ؛ لكنه - مع ذلك - ليس استعمالًا اصطلاحيًا ، ولا صار (السقيم) بذلك الاستعمالِ النادرِ مصطلحًا .

٣. ولا يكون اللفظُ مصطلحًا مقبولًا إذا انفصل من كل وجه عن الدلالة اللغوية ، ولا يُقبلُ أيُّ تعريفٍ لمصطلحٍ جَعَلَهُ مُنَاقِضًا لِذِلَالَتِهِ اللُّغَوِيَّةِ مَا دَامَ مِمَّا تَدَاوَلَهُ الْعُلَمَاءُ وَقَبِلُوهُ .

● ثانيا : عبارة (لا مشاحة في الاصطلاح) ليست على إطلاقها ،

فقد يجب أن يُشَاحَّ فِي الْإِصْطِلَاحِ :

- إذا ترتبت عليه مفسدة علمية : إذا عَسَرَ الْعِلْمَ بِغَيْرِ طَائِلٍ ، أو إذا

أَدَّى إِلَى فَهْمٍ كَلَامِ أَهْلِ الْإِصْطِلَاحِ بِخِلَافِ مُرَادِهِمْ .

معنى عبارة:  
لا مشاحة في  
الاصطلاح وأنها  
ليست على  
إطلاقها

- إذا انبت عن الدلالة اللغوية تماما ، كما نرفض المجاز الذي لا تتضح علاقته بالحقيقة ، فكيف إذا ناقض الاصطلاح الدلالة اللغوية ؟!

● ثالثا : يجب أن تُدرَس المصطلحات دراسةً تاريخيةً ، تُبيِّن مَراحِلَ التَّشَكُّلِ والتطوُّر . فلا يلزم من نشوء مصطلح في القرن الرابع أن يكون مَن استعمل لَفْظَهُ في القرن الثالث أو الثاني يريد به ذلك المعنى الاصطلاحي الذي عَرَفْنَاهُ باصطلاح أهل القرن الرابع .

● رابعا : بعض الألفاظ يكون لها عُرْفَانِ متداخلان (يدخل أحدهما في الآخر بعمومٍ وخصوصٍ) : فأحدهما أَخْصُ من الآخر ، فيكون العُرْفُ العامُّ : هو الاصطلاح العامُّ لذلك اللفظ ، والعُرْفُ الأَخْصُ : هو الاصطلاح الخاصُّ . وكثيرًا ما يُغْفَلُ عن ذلك ، فيقع اختلافٌ .. حقيقته اتفاقٌ بهذه القاعدة . وهذا النوع من الاستعمال العُرْفِي موجود حتى في الاستعمالات الشرعية : ك(الإسلام) و(الإيمان) اللذين إذا اجتمعا افترقا : بالدلالة الخاصة لكل واحد منهما ، وإذا افترقا اجتمعا : بالدلالة العامة لهما .

ومن أمثلة ذلك في الدلالات اللغوية : دلالات المترادفات ، التي تفرق عند الاجتماع ، وَيَصِحُّ حُلُولُ بعضها محلَّ بعضٍ عند الافتراق ، مثل : (قام) و(وَقَفَ)، و(جَلَسَ) و(قَعَدَ).



● خامسًا : وجود دلالة مصطلحية لِلْفَظِ لا يمنع من الخروج عنها بِقِلَّةٍ : إذ كل مصطلح يمكن أن يخرج عن أصل دلالة الاصطلاحية ، إذا وُجدت قرينة تُضَرِّفُهُ عنها . فتبقى دلالة المصطلح على أصلِ دِلَالَتِهَا ؛ إلا إن وُجدت القرينة الصارفة .

ومثله في الدلالات اللغوية : الألفاظ التي تَدُلُّ على معنى بكثرة استعماله فيه ، مع عدم تَقْيِيدِهَا بذلك المعنى في الأصل . ك(الصَّيْتُ) في انتشار الذِّكْرِ الحسن والقبیح ، لكن غالب استعمال العرب له كان في الذِّكْر الحسن والسُّمعة الجميلة . وك(الظنّ) الذي هو في الأصل ضِدُّ اليقين ، لكنه قد يُستعمل في اليقين إذا جاءت قرينة صارفة إليه ، ولذلك ذُكر في (الأضداد).

● سادسًا : حالة ما إذا تعددت الدلالات للمصطلح الواحد : قد تشترك عدّة دلالاتٍ للمصطلح الواحد بلا أغلبية لأحدها يُمكن أن تجعل منه الدلالة الأصلية ، وحينئذ يجب النظر في كل مرة إلى سياق ذِكْرِهِ وقرائن المسألة لتحديد الدلالة المقصودة .

الواجب على  
العالم عند  
تعدد دلالات  
المصطلح الواحد

ومن القاعدتين (الخامسة والسادسة) تتبيّن أهمية إدراك اختلاف دلالات اللفظ كثرة وقِلّة في استعمال النقاد ، لتحديد الاستعمال الاصطلاحي والاستعمال اللغوي والمعاني الاصطلاحية المتعدّدة للفظ الواحد .

أنواع الألقاب  
المستعملة في  
علوم الحديث

## ● سابعاً : أقسام مصطلحات الحديث :

١- ألقاب تُطلق على الحديث المعين : لتدلّ على درجته وحالته من

القبول وعدمه ، أو لتدلّ على أحوال إسناده المختلفة : كائنهائه ،

أو اتصاله وانقطاعه ، أو عدد رواته أو طبقاتهم .

٢- ألقاب تُطلق على الرواة : لبيان درجاتهم جرحاً وتعديلاً ولبیان

طبقاتهم ونحو ذلك .

٣- ألقاب يستعملها المحدثون للتعبير بها عن طرق التحمل وصيغ

الأداء ، وأحكام الرواية والكتابة والآداب المتعلقة بذلك .

٤- ألقاب تُطلق على علوم الحديث وصور أحوال الرواية والمروي :

فهي عناوين علوم ، وألقاب صور خاصة من صور الراوي أو المروي ،

وأسماء وجوه التصنيف في السُّنّة وعلومها ، وليست مصطلحات

تُطلق على الحديث المعين أو الراوي المعين : ك(المزيد في متصل

الأسانيد) و(المرسل الخفي) و(السابق واللاحق) و(المؤتلف

والمختلف) و(المتفق والمفترق) و(المتشابه).

وبعض هذا القسم الأخير ما قد تم خلطه خطأ بالقسم الأول :

ك(المزيد في متصل الأسانيد) و(المرسل الخفي). فلن تجد في

مصطلحات أئمة النقد عند حكمهم على حديث أن يقولوا : هذا

إسنادٌ مزيدٌ في متصل الأسانيد ، ولا : هذا الحديث مرسلٌ خفي .

مثال على ما يقع  
الخطأ فيه بسبب  
الخلط بين أنواع  
الألقاب الحديثية



وإنما هذه أسماء كُتِبَ (بعضها للخطيب البغدادي : ت ٤٦٣ هـ)، وألقابُ  
وجوهٍ في التصنيف .



## [٢] أُسُسُ الْقَوَاعِدِ

● أولاً : استمدادُها : من الأدلة الشرعية (النقلية والعقلية).  
 مصدر أسس  
 قواعد علوم  
 الحديث  
 فنصوص الوحي وأدلة العقل هي مصدرُ قواعدِ القبولِ والردِّ وجميعِ  
 علوم الحديث وفنونه .

وقد كتبتُ في ذلك : (الأسسُ العقليةُ لمنهج نقد المحدثين).

● ثانياً : قواعد القبول والرد قواعدُ إجماعية ، ولا يصح فيها  
 الإجماع على  
 قواعد القبول  
 والرد في علوم  
 نقد الحديث  
 اختلافٌ حقيقيٌّ معتبرٌ بين أئمة الاجتهاد المطلق من أئمة النقد الحديثي ؛  
 لأنها قواعد يوجبها الدليلُ العقلي القطعي للحكم بموافقة الخبر  
 للواقع ، أو لعدم الحكم بذلك .

● ثالثاً : يجب لقبول التقعيد الحديثي الذي يُقرُّهُ المصنِّفون لا يقبل  
 تقعيد حديثي  
 لا يوافق منهج  
 أئمة الاجتهاد  
 المطلق في علوم  
 الحديث  
 في علوم الحديث أن يكون موافقاً لمنهج أئمة الاجتهاد المطلق في  
 علوم الحديث : فلا يُمكن أن يصح تقعيدُ في علوم الحديث إذا خالف  
 تقعيد أئمة النقد الحديثي النظري أو التطبيقي ؛ لأنها قواعد قطعية  
 يُوجبُها الدليل القطعي من النقل والعقل ؛ ولأنها إجماعية .

● رابعاً : ليس هناك خلاف منهجي بين المحدثين والفقهاء المتقدمين ،  
 الخلاف بين  
 المحدثين  
 والفقهاء عند  
 تطبيق القواعد  
 نظري  
 وإنما هو خلاف جزئي (في التطبيق)، ومن صور هذا الاختلاف :  
 أن يتفق مع منهج المحدثين في المنطلق ويختلف معهم في طريقة  
 استثماره .

● خامسا : علماءُ الفُنونِ عَالَّةٌ على أهلِ الحديثِ في تمييزِ الصحيحِ من السقيمِ ؛ إلا إن رَجَعَ رَدُّ الحديثِ المَعَيَّنِ إلى معنى فقهيٍّ ، فيكون لزيادةِ الفقهِ أثرٌ في اعتبارِ الخلافِ وفي اعتماده ، وعندها سيكون هذا الاختلافُ خِلَافًا جُزْئِيًّا ؛ لأنَّ المحدثين لا يُلْغُونَ أثرَ التَّفَقُّهِ في قَبُولِ الحديثِ أو رَدِّهِ .

علماء الحديث  
هم المرجع  
للآخرين فيما  
يتعلق بالرواية

● سادسا : التفريق بين أئمة الاجتهاد المطلق في النقد الحديثي ومن جاء بعدهم :  
الفرق بين أئمة  
الاجتهاد في نقد  
الحديث وبين  
من أتى بعدهم

علم الحديث كغيره من العلوم ، مرت عليه قرونٌ حَوَتْ أئمةَ الاجتهاد المطلق في فنونه وأحكامه ، ثم تناقص العلم ، واقتصر جهد علمائه ممن تأخر عن أولئك على حفظِ نتائجِ أئمتهم من أهلِ الاجتهاد المطلق : في تدوينِ السنة وحفظها من الضياع ، وفي منهجِ النقد للرواية والراوي .

وتاريخ واقع علوم الحديث في ذلك كتاريخ بقية العلوم الإسلامية في الفقه واللغة وغير ذلك .

والقرن الرابع الهجري هو آخر القرون التي حوت أئمة اجتهاد مطلق في علوم الحديث ، ليكون أكابر أئمة القرن الخامس (كالبيهقي والخطيب) هم أوائل الأئمة من أصحاب الاجتهاد المقيد ومن دونهم من المقلّدين .



وقد سبق إلى اعتبار هذا التقسيم في تقويم قدرة العلماء على

الاجتهاد المستقلّ أبو عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) ومن وافقه من ابن الصلاح قد  
سبق إلى ذكر  
الحدّ الزمني  
الفاصل بين  
المجتهدين في  
علوم الحديث  
ومن جاء بعدهم  
العلماء في منعهم أهل الأعصار المتأخرة من الاستقلال بالحكم على  
الحديث (لا على الإسناد)، لنقص أهليتهم عن الاجتهاد المطلق .  
وقد بينت في غير ما موضع أن ابن الصلاح حدّد الزمن الفاصل بين  
أهل الأعصار المتأخرة ومن سبقهم بالقرن الرابع الهجري .

● سابعا : قامت قاعدة القبول والرد على ما يوجبه العقل من

شروط قبول الأخبار وردّها :

فالخبر لا يقبله العقلاء إلا إذا كانوا معتقدين أنه خبرٌ موافقٌ  
للتطبيق قواعد  
القبول والرد  
لرواية ما  
للواقع ، ولا يَرُدُّ العقلاء خبرًا إلا إذا كانوا معتقدين أنه خبرٌ مخالفٌ  
للواقع ، فمجرّد رفضهم لقبول خبرٍ من الأخبار فهو حكمٌ منهم بأنه  
خبرٌ مخالفٌ للواقع .

فقبول الخبر إذن هو : اعتقادُ موافقته للواقع ، وردُّ الخبر هو :

اعتقادُ مخالفته للواقع .

فإذا أراد العقل أن يقبل خبرًا من الأخبار فعليه الحذر من أن  
موافقة الخبر  
للواقع سبب  
قبول العقل له  
يكون مخالفًا للواقع ، فإذا تثبّت من كونه غير مخالفٍ للواقع ، فقد  
ثبت أنه خبرٌ موافقٌ للواقع ؛ وعندها فقط سيقبله العقل دون تردّد .

وما دام الخبر هو ما يتناقله الناس من الأقوال ويحكونه من الأفعال والقصص والحوادث ، فستكون أسبابُ كونه موافقًا للواقع أو مخالفًا له = هم الناس أنفسهم ، فهم من يجعلون خبرهم موافقًا للواقع أو مخالفًا له .

وأسبابُ مخالفة الخبر للواقع تنحصر في سببين اثنين ، لا ثالثَ لهما ، وكلا السببين يرجع إلى ناقله من الناس :

فالسببُ الأول : هو الإخبارُ بخلاف الواقع عمدًا ، وهو الكذب .  
فإذا تعمّد المخبرُ من الناس أن يُخبر بخلاف الواقع ، فسيكون خبره مخالفاً للواقع .

أسباب مخالفة  
الخبر للواقع  
وعدم قبول  
العقل للخبر  
حينئذ

والسببُ الثاني : هو الإخبارُ بخلاف الواقع بغير عمد ، وهو الخطأ غير المقصود .

ف(الكذبُ) و(الخطأ) : هذان هما السببان العقليان الوحيدان لمخالفة الخبر للواقع ، ولذلك فهما السببان العقليان الوحيدان لردّ الخبر وعدم قبوله .

وأَيُّ خبرٍ نجا من (الكذبِ) و(الخطأ) فسيكون خبرًا موافقًا للواقع ، ولذلك فسيكون خبرًا مقبولا .

ولهذا كان الشرطُ العقليُّ الوحيدُ لقبول الخبر ، هو : أن يكون خبرًا سالمًا من (الكذبِ) و(الخطأ).

ولذلك كان من الواجب أن تقتصر شروط قبول الحديث على التثبت من أنه قد نجا من هاتين الآفتين (الكذب) و(الخطأ)، لأنه إذا ما ثبتت نجاته منهما (بيقين أو بغلبة ظن) فسيقبله كل من ثبتت عنده تلك النجاة .

وقد أقام المحدثون شروط قبولهم على هذا الأمر ، دون زيادةٍ شروط قبول متن الحديث نجاته من آفة الكذب والخطأ  
ستكون سبباً لردّ ما يجب قبوله ، ودون نقصٍ سيكون سبباً لقبول ما يجب ردّه ، كما سيتبيّن ذلك من شروط قبول الحديث عندهم .

وبالنظر إلى أحوال الأخبار من جهة تحقق نجاتها من آفتي الأخبار (الكذب) و(الخطأ) وعدم تحقق نجاتها منهما ، ستكون ثلاثة أحوال (لا رابع لها)، هي :

• الأول : الخبر الذي قامت البراهين دالةً على أنه قد نجا من (الكذب) و(الخطأ) : وهو الخبر المقبول بلا شك .  
حالات قبول الأخبار بناءً على مطابقتها للواقع أو عدمها

• الثاني : الخبر الذي قامت البراهين على أنه مخالفٌ للواقع بسبب كذبٍ أو خطأ أو كليهما : وهو الخبر المردود بلا شك .

• الثالث : الخبر الذي لم تقم له البراهين التي تدلُّ على نجاته من (الكذب) و(الخطأ) ، ولا البراهين التي تدلُّ على وقوعه في شيء من ذلك : وهو ما يجب فيه التوقف عن الحكم له بالقبول أو الردّ ؛

لأنه خبر لم يتوفر له شرط القبول ولا شرط الرد . وثمره التوقف

كنتيجة الرد : من جهة عدم العمل به وعدم الاحتجاج .

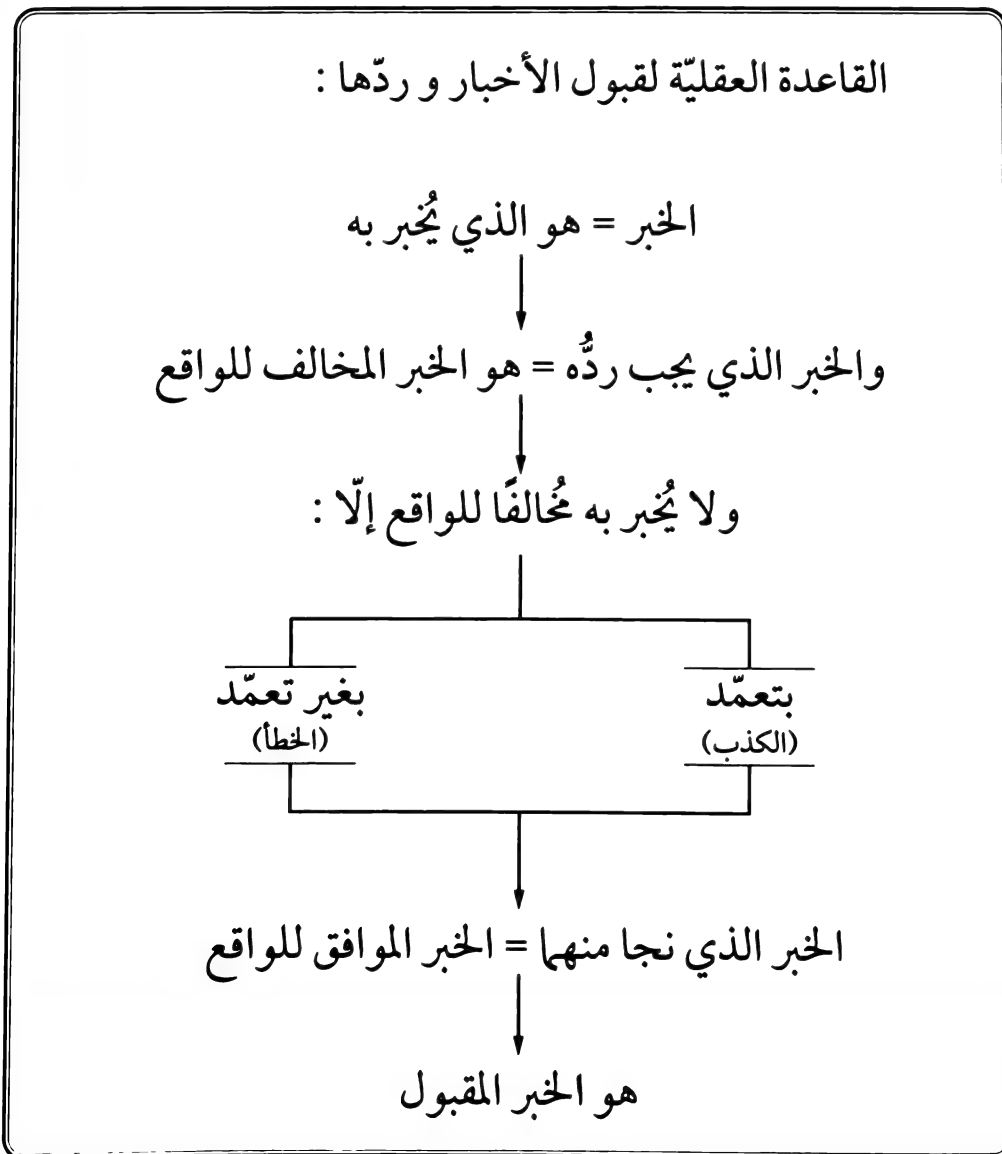
وبهذا يتبين البناء العقلي لميزان النقد الحديثي .

حتى العلل الخفية القادحة في قبول الخبر هي أسباب قد أوجب

العللة القادحة  
الخفية سبب لرد  
العقل للرواية

العقل ردّ الخبر بها ، كما سيتبين ذلك لمن تأملها ، وسألمح إلى

بعض ذلك فيما يلي من مباحث هذا المختصر .



ملخص لقاعدة  
قبول العقل  
للخبر وعدم  
قبولها



## وَأَمَّا كُتُبُ عُلُومِ الْحَدِيثِ :

فَأَوَّلُ مَنْ نَظَرَ لِعُلُومِ الْحَدِيثِ كِتَابَةً : هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (ت ٢٠٤ هـ) الشافعي هو أول من نظر في علوم الحديث، ثم تابع المحدثون من بعده في ذلك

في مباحثِ السُّنَّةِ مِنْ كِتَابِهِ الْأُصُولِي (الرسالة)، ثم تلميذه الحُمَيْدِيُّ (ت ٢١٩ هـ) في رسالة له في (أصول الحديث)، والإمام مسلم (ت ٢٦١ هـ) في مقدمة (الصحيح)، وأبو داود السَّجِسْتَانِيُّ (ت ٢٧٥ هـ) في (رسالته إلى أهل مكة)، والإمام التِّرْمِذِيُّ (ت ٢٧٩ هـ) في (كتاب العلل) الملقَّبُ بالصغير في آخر (جامعه)، وابنُ حِبَّانَ (ت ٣٥٤ هـ) في مقدِّمَتَيْ (صحيحه) و(معرفة المجروحين)، وابنُ عَدِيٍّ (ت ٣٦٥ هـ) في مقدمة (الكامل في ضعفاء الرجال)، والقابِسِيُّ (ت ٤٠٣ هـ) في مقدمة كتابه (الملخص للمتحمِّظين مما اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مِنْ حَدِيثِ مُوْطَأَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، والخليلي (ت ٤٤٦ هـ) في مقدمة كتاب (الإرشاد).

وَأَمَّا أَوَّلُ كِتَابٍ جَامِعٍ مُفْرَدٍ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ يَصِلُ إِلَيْنَا : فَهُوَ كِتَابُ (المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي) لأبي محمد الرَّامَهُزْمِيِّ (ت ٣٦٠ هـ)، وهو كتابٌ كثيرُ الفوائد، لكنه لم يعتنِ ببيان معاني المصطلحات.

ثم تلاه : أبو عبد الله الحاكم النِّسَابُورِيُّ (ت ٤٠٥ هـ) في كتابه (معرفة علوم الحديث)، وهو كتاب جليلُ القَدْرِ. اعتنى فيه بما كان قد أغفله الرَّامَهُزْمِيُّ، فأبان فيه عن معاني المصطلحات. وللحاكم

أيضًا كتابان آخران ، هما : (المدخل إلى كتاب الإكليل) و(المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم)، وقد تَضَمَّنَا بعضَ الجوانبِ مِنْ علوم الحديث .

وكتب أبو عمرو الداني - عثمان بن سعيد المقرئ - (ت ٤٤٤ هـ) كتابه (رسالة في رسوم الحديث)، مستفيدًا من كتاب (المعرفة) للحاكم ، ومن مقدمة القابسي .

و(المدخل إلى كتاب السنن): لِلْبَيْهَقِيِّ (ت ٤٥٨ هـ)، وله (رسالة إلى أبي محمَّد الجَوَيْنِي) ومقدمةُ كتابَيْهِ (معرفة السنن والآثار) و(دلائل النبوة)، فيها مسائلُ من علوم الحديث .

ومقدمة (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد): لابن عبد البر الأندلسي (ت ٤٦٣ هـ).

ثم نقف مع كتابٍ مَخَوْرِيٍّ في عُلُومِ الحديث ، وهو (الكفاية في معرفة أصولِ عِلْمِ الرواية) للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، فهو من أهمِّ مصادر علوم الحديث ، ومرجعٌ أساسٌ من مراجعه .

أسماء لبعض  
الكتب المحورية  
المعتمدة وبيان  
أهميتها في علوم  
رواية الحديث

ثم ننتقل إلى كتابٍ مَخَوْرِيٍّ آخر : وهو (كتابُ معرفة أنواعِ عِلْمِ الحديث ، وبيان أصولِهِ وقواعِدِهِ ، وإيضاحُ فُرُوعِهِ وأحكامِهِ ، وكَشْفِ أسرارِهِ ، وشرحُ مُشْكِلَاتِهِ ، وإبرازُ نُكَّتِهِ وفرائدِهِ ، وإبانةُ مصطلحاتِ أهلِ الحديثِ ورُسُومِهِمْ وَمَعَالِمِهِمْ ومقاصدِهِمْ) لأبي عمرو ابن الصلاح

(ت ٦٤٣هـ)، الذي قيل في وصفه : «واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة ، فجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها من غيرها نُخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرّق في غيره ؛ فلهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، فلا يُحصى كم ناظم له ومختصر ، ومُستدرك عليه ومُقتصر ، ومُعاضٍ له ومُنْتَصِر» .

ومن أهم ما دار في فلك هذا الكتاب المهيّب :

المؤلفات في  
علوم مصطلح  
الحديث التي  
دارت في فلك  
كتاب ابن  
الصلاح شرحاً  
واختصاراً ونظماً

- إصلاح كتاب ابن الصلاح : لِْمُغْلَطَاي بن قَلِيج البَكْجَرِي (ت ٧٦٢هـ).
- والنكت على كتاب ابن الصلاح : لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ).
- ومحاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح : للبُلْقِينِي (ت ٨٠٥هـ).
- والتبصرة والتذكرة (وهي المنظومة الألفية): للحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، وشرحه لها ، وكتابه الجليل (التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصلاح).
- والنكت على كتاب ابن الصلاح : لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- والنكت الوفية بما في شرح الألفية : للبِقَاعِي (ت ٨٨٥هـ)، وهو شرحٌ لألفية العراقي .
- وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث : للسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، وهو من أوسع كتب المتأخرين .

- وتدريب الراوي بشرح تقريب النواوي : للسيوطي (ت ٩١١هـ)، وهو في شرح كتاب الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) المسمى بـ(التقريب والتيسير لمعرفة سُنَنِ البشير النذير) الذي اختصر به كتابه (إرشاد طُلَّابِ الحقائق إلى معرفة سُنَنِ خيرِ الخلائق)، الذي كان قد اختصر فيه كتابَ ابنِ الصلاح .
- والبحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر : للسيوطي أيضًا ، وهو شرح لألفيته الخاصة في علوم الحديث ، وهو كتابٌ لو تَمَّ لكان أجمعَ الكُتُبِ للمقالاتِ في علوم الحديث .
- والتكميلُ والإيضاحُ لمقاصِدِ كتاب ابن الصلاح : للعبد الفقير . ومن الكتب المهمة التي صُنِّفَتْ بعدَ ابنِ الصلاح واستفادت منه ، لكنها استَقَلَّتْ عنه :
- كتابُ (الاقتراح في بيان الاصطلاح) لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ).
- و(الموقِظَةُ) للإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وهو منطَلِقٌ في تأليفه من كتاب (الاقتراح)، لكن باستقلالٍ وإضافاتٍ مهمة ، وقد شرحته في كتاب مطبوع .
- و(شرحُ علل الترمذي): لابنِ رجبِ الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، وهو مستَقْلٌ عن كتاب ابن الصلاح ، وإن أفاد منه . لكنَّ أكبرَ فائدتِهِ

تَكْمُنُ فِي نَقْلِهِ الثَّرِيَّ لِعِبَارَاتِ أُمَّةِ الاجْتِهَادِ الْحَدِيثِيِّ فِي مَسَائِلِهِ ،  
مِنْ مَظَانٍّ مَوْجُودَةٍ وَمَفْقُودَةٍ .

ثم نقف مع الكتاب المَحْوَرِيَّ الثالث في علوم الحديث ، وهو  
المحوري  
الثالث في علوم  
الحديث وبيان  
أهميته  
(نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ): لِلْحَافِظِ  
ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وما أَوْلَى هذا الكتاب أن يُقال  
عنه ما قاله صاحبه في كتاب ابن الصلاح : «فلا يُحصى كم ناظمٍ له  
ومختصر ، ومُسْتَدْرِكٌ عليه ومُقْتَصِر ، ومُعَارِضٍ له ومُنْتَصِر». فقد دارتْ  
في فَلَكِهِ : كُتُبُ شُرُوحٍ وَحَوَاشٍ وَمَخْتَصِرَاتٍ وَمَنْظُومَاتٍ وَمُعَارِضَاتٍ  
وَمُنْتَصِرَاتٍ ، وَقَدْ شَرَحْتُهُ أَيْضًا ، وَتَكَادُ تَتَوَقَّفُ عِنْدَهُ تَقْرِيرَاتٌ غَالِبُ  
الْمَتَأَخِّرِينَ عَنْهُ .





## المُصْطَلَحَاتُ الْأَوَّلِيَّةُ

### ○ الحديثُ :

في اللغة : الكلام .

تعريف  
(الحديث) لغة  
واصطلاحاً عاماً  
وخاصّاً

وفي الاصطلاح (الخاصّ): هو كلّ ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو إقرارٍ أو صفةٍ أو سيرة .

وفي الاصطلاح (العامّ): هو كلّ ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو إقرارٍ أو صفةٍ أو سيرة ، أو إلى أحدٍ من الأجيالِ الثلاثة المفضّلة .

وإضافةُ (السيرة) واجبةٌ ؛ لأنّ المحدثين أدخلوا في مسانيدهم وكتبِ الأحاديثِ المرفوعة : أخباراً من السيرةِ النبوية لا تدخُلُ في القولِ أو الفعلِ أو الإقرارِ أو الصفة ، مما يدلّ على أنهم قد عدّوا كلّ ما له علاقةٌ بسيرةِ النبي ﷺ وبالأحداثِ التي أثر فيها ﷺ أو أثّرت فيه جزءاً من الأحاديثِ النبوية :

ضرورة إضافة  
(السيرة)  
إلى تعريف  
(الحديث)  
وأدلته

مثال على  
دخول السيرة  
في الأحاديث  
المسندة

- كالباب الذي عَقَدَهُ الإمام البخاري في صحيحه في كتاب المغازي : «باب : عِدَّةُ أَصْحَابِ بَدْرٍ» ، ولم يُورد فيه إلا كلامًا للبراء بن عازب رضي الله عنه يَذْكُرُ فيه عَدَدَ أَهْلِ بَدْرٍ .

بل هذا ظاهرٌ من عنوان صحيح البخاري ، حيث إنه عنوانٌ يدل على دخول السيرة في الأحاديث المسندة ، فقد سماه الإمام البخاري (الجامعُ المُسَنَّدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ من أمور رسول الله ﷺ وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ) ، فقوله : «أمور» وقوله : «وأيامه» لفظان يشملان كل ما يتعلق بالنبي ﷺ ، ومنها السيرة النبوية ، بل قوله «وأيامه» يكاد يرادف في دلالته دلالة (السيرة) . وإذا جُمع ذلك مع وصف (المسند) ودلالته على الرفع وعلى عَدِّ السيرة ضمن الأحاديث النبوية = كان هذا واضحاً في دخول السيرة النبوية في مسمى الحديث .

اسم صحيح  
البخاري بيان  
تطبيق البخاري  
لهذه القاعدة

- وَكَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي الصَّحِيحِ : «أَوَّلُ يَوْمٍ شَهِدْتُهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ» .

- وَكَأَوَّلِ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ «قَتْلُ أَبِي جَهْلٍ» ، وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : «أَنَّهُ أَتَى أَبَا جَهْلٍ وَبِهِ رَمَقٌ يَوْمَ بَدْرٍ ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ : هَلْ أَغَمَدُ مِنْ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ» . وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي مُسْنَدِهِ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ الِرْفَعُ أَيْضًا .

أسباب النزول  
من حوادث  
السيرة والأخبار  
المرفوعة

- وكأسباب النزول التي نص المحدثون أنها من الحديث المرفوع ،  
وكلُّ أسبابِ النزول من حوادث السيرة ، كقول عائشة رضي الله عنها ، وتَلَّتْ  
قوله تعالى ﴿ إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ  
الْحَنَاجِرَ ﴾ : كان ذاك يوم الخندق .

تعريف الأثر لغة  
واصطلاحاً

● الأثر :

لغةً : بقية الشيء ، ومنه : علامة المشي على الأرض التي تُقْتَصُّ  
لمن أراد تَتَبُعُهَا (وهو أَلَصَقُ المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي).  
واصطلاحاً (كالحديث): هو كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول  
أو فعل أو إقرار أو صفة أو سيرة ، أو إلى أحدٍ من الأجيال الثلاثة  
المفضلة .

تخصيص  
المتأخرين للأثر  
بما أضيف  
إلى الصحابة  
والتابعين  
وتابعيهم

ومال كثيرٌ من المتأخرين إلى تخصيصه بما أضيف إلى الصحابة  
رضي الله عنهم فَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ .

تعريف الخبر لغة  
واصطلاحاً

● الخبر :

لغةً : كُلُّ حِكَايَةٍ عَنْ وَاقِعَةٍ (حَدَّثَتْ أَوْ لَمْ تَحْدُثْ).  
واصطلاحاً (كالحديث) : هو كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول  
أو فعل أو إقرار أو صفة أو سيرة ، أو إلى أحدٍ من الأجيال الثلاثة  
المفضلة .

## ○ السُّنَّة :

تعريف السنة

لغة : الطريقة المتَّبَعَةُ .

وفي الاصطلاح (المطلق) : ما ثَبَتَ عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو إقرار أو صفة أو سيرة .

فالفارق بين (الحديث) و(السنة) عند الإطلاق هو شرط الثبوت .  
وفي الاصطلاح (المقيّد) : \*

الفرق بين

الحديث والسنة

- يمكن استعماله فيما ثبت عن غير النبي ﷺ من أهل القدوة أو الاتِّباع ، لكن بشرط تقييده بهم ك(سنة الخلفاء الراشدين) و(سنن السلف الصالحين) .

- كما يمكن أن يوصف ما لا يَثْبُتُ بأنه سُنَّةٌ ، بِشَرَطِ تَقْيِيدِهِ ببيان عدم الثبوت ، وأما عند الإطلاق : فالأصل الدلالة على الثبوت .

## ○ السَّنَد :

تعريف السند لغة

واصطلاحاً

لغة : المعتمد .

واصطلاحاً : مَنْ رَوَى المحدثُ الخبرَ عنهم . سواءً أكانوا طبقةً واحدةً ، أو طبقةً بعد طبقة (سلسلة رواةٍ أَخَذَ آحادُهم عن بعض) .  
والإسناد في اللغة : هو الاعتماد ، فهو اسم فعل (مصدر) : اعتمد .

لا فرق بين

السند والإسناد

في الاصطلاح

وفي الاصطلاح : هو والسند سواءً ، من باب إطلاق المصدر على

الاسم .

تعريف المتن لغة واصطلاحاً ○ المتن :

لغة : أظهر ما في الشيء وأبرزه ، وما به يقوم الشيء .

واصطلاحاً : كل كلام سيق السند لأجله ، أو : الخبر الذي ينتهي

الإسناد إليه .

تعريف علوم الحديث ○ علوم الحديث :

هي القواعد المعروفة بأحوال المروي والراوي ، وبالعلوم الخادمة

لذلك ، وبطرق التلقي وشروطها وآدابها .

ولما كانت علوم الحديث مبنية على المروي والراوي جعلت

هذا الكتاب قسمين :

القسم الأول : التقسيمات المتعلقة بالأحاديث وألقابها .

القسم الثاني : التقسيمات المتعلقة بالرواة وألقابها .

واستوعبت خلالهما الكلام عن الفنون الخادمة وطرق التحمل .





# القسم الأول

التقسيمات المتعلقة

بالحديث وألقابها



## أقسام الحديث من حيث القبول والرد

والحديث : ينقسم إلى ثابت وغير ثابت (مقبول وغير مقبول).  
 تقسيمات  
 الحديث من  
 حيث القبول  
 والرد  
 والثابت ينقسم إلى مقطوع بثبوته ، وإلى ما يترجح ثبوته (من غير قطع).

والمقطوع بثبوته : قد يُقطع به بلا استدلال (بالضرورة)، وقد يُقطع به باستدلال (بالنظر والاكتساب).

فالأول (المفيد للعلم الضروري): هو ما تنقله الأمة جيلا بعد جيل ، وهو الصورة الصحيحة للمتواتر المعنوي .  
 الحديث المفيد  
 للعلم الضروري

والثاني (المفيد للعلم النظري): هو كل ما سوى السابق (وهو الأحاد)، إذا احتفت به قرائن تُكسبه القطع عند من أدرك دلائلها عليه ، وقد يخصه بعض الفقهاء والأصوليين بلقب (المستفيض)، وبعضهم بـ (المشهور) ، ويجعلونه قسما وسطا بين المتواتر والأحاد .  
 الحديث المفيد  
 للعلم النظري  
 والقرائن كثيرة ، منها الظاهر ، ومنها الخفي .

قرائن إثبات  
القطع بصحة  
الحديث

فمن قرائن الإثبات : والتي قد يكفي أحدها للقطع ، وقد لا يكفي الواحد منها بغير اعتضادٍ بغيره ، بحسب حال المرويِّ والقرينة (بالنظر إلى قوة الرُّجْحان وقوة إثبات القرينة):

(١) تصحيح البخاريِّ ومسلم للحديث ؛ لِدَقَّةٍ منهجهما في التصحيح ، وقوة شرطهما فيه ، والاتفاق عليه ، وَلِتَلَقِّي العلماء لكتابيهما بالاعتماد والاحتجاج بلا تَوْقُفٍ غالبًا .

وتَقْوَى هذه القرينةُ جدا في غير الحديث الذي وقع في تصحيحه اختلافٌ معتبرٌ من أحد أئمة النقد أو المعارض من دليل آخر .  
ولا يُتَجَرَّأ بالتضعيف على حديث (تامٍّ أو جزء منه) مما قد صحَّحه الشيخان إلا :

حالات تضعيف  
الحديث لما  
صححه البخاري  
ومسلم

- إن وقع فيه اختلافٌ معتبر من أحد أئمة النقد ممن سبق الشيخين أو عاصرهما أو جاء بعدهما حتى نهاية القرن الرابع (كما سبق بيانه في القواعد).

- أو عارضه دليلٌ شرعيٌّ أقوى ثبوتًا منه (نَقْلِيًّا كان أو عَقْلِيًّا) معارضةً حَقِيقَةً قَطْعِيَّةً لا يُمكنُ معها الجمعُ . والمهم في هذا الاستثناء هو إثباته واقعا ؛ إذ لا يلزم من إثباته تنظيرًا صحيحًا أن يكون له وجودٌ واقعي .

(٢) تتابعُ أئمة النقد على تصحيحه .

(٣) أن يكون مروياً بأصح الأسانيد ، وبالأسانيد التي لا يُخْتَلَفُ في صِحَّتِها .

(٤) أن تتابع على تصديقه الأسانيد والشواهد الروائية أو التاريخية أو المادية أو المعنوية .

(٥) تَلَقَّى العلماء أو جماهيرهم له بالقبول عملاً به ، بلا تصريح بالتصحيح والاحتجاج به .

من القرينة  
الخامسة إلى  
الثامنة تحتاج  
إلى ما يعتضد  
به لتصحيح  
الحديث لكنها  
تظل من قرائن  
الثبوت

(٦) موافقته للقياس القوي وإطراده مع دلالات النصوص وموافقته لمقاصد الشريعة وأصولها .

(٧) موافقته للواقع وللعلم وموافقة دقيقة : حيث تكون دقة موافقته في الدلالة على الثبوت أرجح من احتمال وقوع الموافقة مُصادفةً .

(٨) جزالة اللفظ وفخامة التركيب ومشابهته كلام النبوة ، وهو المعبر عنه بأنه كلام عليه : نور النبوة .

ومن الخامس حتى الأخير : لا تكفي وحدها لإثبات الحديث ، فضلاً عن القطع به ، لكنها من قرائن الإثبات .

والخبر الذي يترجح ثبوته (بلا قطع) وهو خبر الآحاد الظني : ماهية خبر الآحاد الظني هو الخبر في فروع الدين (سواء أكانت فروعاً عقائدية أو فروعاً عَمَلِيَّةً فقهية) إذا اجتمعت فيه شروط القبول ، ولم تحتف به قرائن تُفيد القطع .



فلا يفيد الخبر الرجحان بمجرد توفر شروط قبول تفيد غلبة الظن :

إذا كانت دلالة على ما يُزعم أنه قطعي في الدين ، فلا يفيد غلبة الظن إلا إذا دلّ على قرعِيّ يُمكن أن يثبت بالظن .

متى يفيد الخبر  
غلبة الظن

وهذه الألقاب الثلاثة (المتواتر) و(المستفيض) و(الآحاد) - وإن

ألقاب الحديث:

عرّفها المحدثون ، وإن كانوا يوافقون على انقسام الأخبار إلى درجات

متواتر ومستفيض

وآحاد

مصطلحات

تُبوّتها - : فهي من ألقاب الفقهاء والأصوليين واصطلاحاتهم الخاصة ،

المتأخرين من

علماء الحديث

ولم تكن من الاصطلاحات التي يتداولها المحدثون في زمن أئمة

النقد من أهل الاجتهاد المطلق في علوم الحديث (وهم من كان في

القرن الرابع فما قبله).

ولرجحان الثبوت (بغير قطع) حالتان :

١- حالة كفاية الإسناد الواحد في تحصيل الرجحان .

حالتا رجحان

ثبوت الحديث

دون قطع به

٢- حالة حاجة الرجحان إلى معضد (حالة الحديث الذي تبين

رجحانه بمعضد).

فالأول : هو (الصحيح) الاصطلاحي .

والثاني : أعم منه ، وهو المحتج به . وبهذا الإطلاق الأعم صار

كل حديث (صحيح) محتجاً به ، وليس كل محتج به صحيحاً .

ويمكن أن يقال إن لـ (الصحيح) إطلاقين : خاصاً (وهو الأول)،

وعاماً (وهو الثاني).

و(الصحيح) : هو القويُّ ، والثابت ، والجيد ، والحسن (على أوصاف الحديث في حالة رجحان صحته

اختلاف في الاصطلاح ، سيأتي التنبيه عليه)، وقد يدل سياق الحكم أن هناك تفريقاً دقيقاً بين هذه الألفاظ في الدلالة على قوة الثبوت .

ولما كانت مرويات الحديث من جملة الأخبار ، ولما كان الخبر لا يكون مقبولا إلا مع اعتقاد موافقته للواقع (قطعاً أو بغلبة ظن)،

ولما كان الخبر غير المقبول هو الخبر المخالف للواقع ، ولما كان خلاف الواقع لا يقع إلا بأحد سببين (لا ثالث لهما)، وهما : تعمُّدُ قيام شروط القبول عند المحدثين على الثبوت من نجاة الحديث من آفتي الكذب والخطأ

الإخبار بخلاف الواقع وهو الكذب ، والإخبار بخلاف الواقع بغير تعمُّد وهو الخطأ = وَضَعَ المحدثون شروطاً لقبول الخبر تُفيد - في أقلِّ أحوالها - غلبة الظنِّ بنجاة الخبر من ذَيْنِكَ السَّبَبَيْنِ : الكذب ، والخطأ . كما سيتبيَّن ذلك من عرض شروط القبول الخمسة الآتية .



خلاصة لما  
مر في البحث  
السابق

## الحديث الثابت

يترجح ثبوته بغير قطع

مقطوع بثبوته

ما لم تحْتَف به  
قرائن القطع

ما احتفّت به  
قرائن القطع

المتواتر المعنوي

ما ترجّح  
بمُعْضِد  
=  
الصحيح  
بالمعنى العام

ما ترجّح  
بذاتِهِ  
=  
الصحيح  
بالمعنى الخاص

الصحيح  
بالمعنى  
الخاص

الصحيح  
بالمعنى  
العام

ونبدأ بالقسم الأول من الثابت الظني ، والذي قد يرتقي للقطع

بالقرائن ، وهو :

✽ الأول : حالة كفاية الإسناد الواحد في تحصيل الرُجْحان :

وهو الحديث الصحيح (الاصطلاحي ، في معناه الخاص) : رواية  
العدل الضابط عن العدل الضابط متصل السند غير المقدوح فيه  
بعلّة ولا بشذوذ .  
تعريف الحديث الصحيح (بإطلاقه الاصطلاحي الخاص)

وهو أيضًا : ما ضَبَطَهُ الثقة (العدل الضابط) واتّصل إسناده .

والعدل : هو المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق  
وخوارم المروءة .  
تعريف العدل

وقد يُطْلَقُ المحدثون وَصَفَ (العَدْلُ) على مَنْ جَمَعَ عدالة الدِّينِ  
وعدالة الرواية ، وهو (الثقة : العدل الضابط) .  
إطلاق وصف العدالة على من جمع بين العدالة الدينية والضبط

وشروط العدالة الخمسة تلك إذا تحقّقت في الراوي ستمنعه من  
تعمّد الكذب على النبي ﷺ ما دامت متحقّقة فيه ، ولذلك اشترطت  
العدالة في الراوي .  
مأخذ اشتراط العدالة وسببه

فمأخذ اشتراط العدالة : هو تحصيل الثقة بأن لدى الراوي وازعًا

قويًا من دينه يمنعه من تعمّد الإخبار بخلاف الواقع (الكذب) .

وهذا هو الراوي المحكوم له : بأنه صاحبُ عدالة باطنة ؛ لأنه  
عَلِمَ إسلامه وعَدَمُ فسقه . وأما الراوي المحكوم له بأنه صاحبُ عدالة  
تعريف العدالة الباطنة

تعريف العدالة الظاهرة : فهو الذي عُلِمَ إسلامُه ولم يُعَلَمَ فسقُه . وكيفية تمييزهما من مباحث (علم الجرح والتعديل)، وقد كتبتُ فيه مَتْنًا هو (خُلَاصَةُ التَّأْصِيلِ لَعِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ).

تعريف الراوي الضابط : هو من كان احتمالُ صوابِهِ أكبرَ من احتمالِ خطئه . هذا هو تعريف الراوي الضابط عمومًا ، لا بخصوص حديثٍ معيَّن . وأما الراوي الذي حُكِمَ بضَبْطِهِ روايةً معيَّنةً ، فهو : مَنْ كان نَقْلُهُ لِلْمَرْوِيِّ مُطَابِقًا لما تَلَقَّاهُ عن شَيْخِهِ (لفظًا أو معنى)، وعرفنا ذلك بيقين أو بغلبة ظن .

سبب اشتراط الضبط لقبول الرواية واشتراط الضبط لأن الضابط هو مَنْ سَتَفِيدُنَا روايته غلبة الظنّ بأنه لن يُخْبِرَ بخلافِ الواقعِ بغيرِ عَمْدٍ (بخطأ)؛ لأنه ما استحقَّ هذا الوَصْفَ أصلاً إلا لأنَّ مستوى إِتْقَانِهِ كان قد غَلَبَ الظنَّ بِصِحَّةِ نَقْلِهِ . وكُلُّ مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ احتمالُ الضُّبْطِ ، فهو راوٍ للحديث (الصحيح)؛ إذ لا يُفَرِّقُ أئمةُ الاجتهادِ في حُكْمِهِم بالصحة بين ما سَمَّاهُ المتأخرون بـ(تأم الضبط) و(خفيف الضبط)، فكل راوٍ مِنَ الْعُدُولِ الضَّابِطِينَ (تَمَّ ضَبْطُهُ أَوْ خَفَّ) كان قد ضَبَطَ حديثًا له (وعَرَفْنَا ضَبْطَهُ بِعَدَمِ الْقَدَحِ فِي روايته بعلَّةٍ أَوْ شُدُودٍ) : فسيكون ذلك الحديثُ (صحيحًا)، بشرط أن خِفَّةَ ضَبْطِهِ لم تَنْزِلْ به عن درجةٍ تغليبِ احتمالِ صوابِهِ على خطئه .

وإنما يُستفاد من معرفة مراتب ضبط الرواة التي تدل عليها عبارات التعديل بتعدد دلالاتها ودرجاتها : في معرفة مراتب الصحيح المتفاوتة ، والتي تُعين على الترجيح عند التعارض .

واتصال الإسناد : هو أن يكون كل راوٍ في الإسناد قد تلقى الحديث تعريف الاتصال  
عمن رواه عنه بطريقة تحمّل تحقق في الأصل إتقان التلقي .

واشترط هذا الشرط : للتحقق من أن رواية السند جميعهم كانوا سبب اشتراط  
الاتصال لقبول الرواية  
عُدولاً ضابطين ؛ لأن حصول السقط في السند يُوجب الجهل بحال  
المحذوف ، فلا ندري هل هو عدلٌ أو غير عدلٍ ، وهل هو ضابطٌ  
أو غير ضابط . فجاء اشتراط هذا الشرط في الخبر للثبوت من أنه  
يُمكن الاعتماد عليه في إبعاد احتمال الإخبار بخلاف الواقع عمداً  
أو بغير عمد .

غير مقدوح فيه بعلة : العلة القادحة : هي سبب يقدح في صحة الحديث  
تعريف العلة القادحة  
الحديث .

وقد تكون العلة القادحة : علة ظاهرة ، وقد تكون خفية .

والعلة المقصودة في تعريف الحديث الصحيح والمشرط انتفاؤها

فيه : هي العلة الخفية القادحة خاصة ؛ لأن العلة الظاهرة القادحة  
العلة المذكورة  
في تعريف  
الحديث  
الصحيح هي  
العلة الخفية  
قد اشترط انتفاؤها باشتراط العدالة والضبط والاتصال .



كيفية معرفة العلة القادحة الظاهرة : والعلة الظاهرة هي التي تُعرف من النظر في الإسناد المدروس نفسه ، بلا موازنة مع غيره من الأسانيد ، وبلا أي موازنة أخرى خارج النظر في الحديث المدروس إسناداً . ولذلك فهي تنحصر في : الطعن في الراوي في العدالة أو في الضبط ، والطعن في الاتصال بما يُعرف انقطاعه من الإسناد : كرواية الإمام مالك بن أنس عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وكعننة مُدَلِّسٍ مردودٍ العننة (وأما العلمُ بإسقاطِ المدلِّسِ راوياً من إسنادٍ آخر فهو من العلل الخفية).

كيف نعرف العلة القادحة الخفية : هي التي تُعرف من خلال موازنة ذلك الحديث ببقية رواياته (سواءً اتَّحَدَ المخرُجُ أو اختلفَ : ما دامت الرواياتُ تروي حديثاً واحداً)، فإن أمكن أن تكون الروايات تحكي أحاديثَ متعددةً المجالسِ في سماعها من النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يصحَّ عقدُ تلك الموازنة بينها .

الغاية من اشتراط السلامة من العلة الخفية القادحة : هو تقوية غلبة الظن بأن الراوي لم يخطئ فيما شُورِكَ في أصل روايته ؛ لأن الضابط يمكن أن يخطئ ، وما دام هناك وسيلةٌ يمكن أن تبين لنا موضع خطئه المحتمل فيما شُورِكَ في أصل روايته : وَجَبَ اشتراطُها .

وتبيّن من قيد القَدَحِ في العلة : أن هناك عللاً غيرَ قادحةٍ ، وهي :

كل اختلافٍ لا يدل على اختلالِ ضبط الراوي اختلالاً يمنع من تغليب تعريف العلة غير القادحة

الظن بثبوت نقله ، كَشَكِّهِ في اسم الراوي بين شيخين يصح الحديث بأي واحد منهما ، وكاختلاف يسير في المتن لا يؤثر في فقه الحديث ، وكالوجه الراجع من وجوه الاختلاف : فالاختلاف مطلقاً علّة عند المحدثين ، تكون قاذحة في كل وجه مرجوح منه ، وغير قاذحة في الوجه الراجع .

وغير مقدوح فيه بشذوذ : الشذوذ القادح : هو انفراد الراوي بما تعريف الشذوذ القادح  
يُشَكِّكُ في ضبطه ، بأن لا يَقَعَ في ضَبْطِهِ وإِتْقَانِهِ ما يَجْبُرُ ذلك الانفراد ، سواء أكان الانفراد المشكك واقعاً في المتن أو في الإسناد .

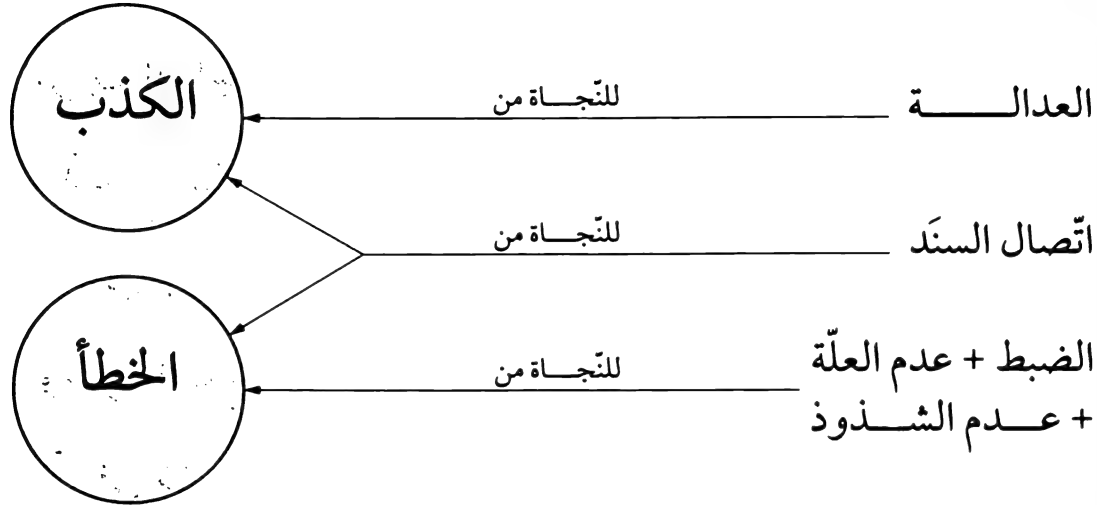
وما أخذ اشتراط السلامة من الشذوذ القادح : هو تقوية غلبة الظن

بأن الراوي لم يخطئ فيما ينفرد بروايته ؛ لأن الضابط يمكن أن يخطئ ، الغاية من اشتراط  
وما دام هناك وسيلة يمكن أن تُبَيَّنَ لنا موضع خطئه المحتمل فيما السلامة من  
انفرد به : وجب اشتراطها ، خاصة أن التفرد يُقَوِّي احتمال الخطأ الشذوذ القادح  
فيما تتوافر الدواعي على نقله ؛ إلا إن وُجد في حال الراوي والمروي ما يؤهله لقبول ذلك التفرد منه .



خلاصة لما  
مرَّ في البحث  
السابق

علاقة شروط القبول بالنجاة من الكذب والخطأ :



وسياتي بيانُ سببِ التشكُّك في قبول انفرادِ الضابط ، وأنه ليس  
كلُّ انفرادٍ يُشكِّك في ضَبْطِهِ .

وقد تبَيَّنَ من قَيْدِ الْقَدَحِ في الشذوذ : أن مِنْ علماء الحديث مَنْ  
أطلقَ وَصْفَ الشُّذُوزِ على ما لا يَقْدَحُ ، بمعنى مُطْلَقِ التفرُّدِ بِأَصْلِ ،  
حتى لو وَقَعَ في ضَبْطِ المنفردِ ما يَجْبُرُ التفرُّدَ .

فائدة ذكر قيد  
القَدَحِ في علة  
الشذوذ

واستغنيا عن التنصيص على قَيْدِ السَّلامَةِ من قَادِحِ العلة والشذوذ  
في التعريف الثاني للحديث الصحيح ، وهو : « ما ضَبَطَهُ الثَّقَةُ وَاتَّصَلَ  
إِسْنَادُهُ » ؛ لأننا اشتَرَطْنَا في الحديث الذي يرويه العدلُ الضابطُ : أن  
يكونَ مما قد ضَبَطَهُ ، وما ضَبَطَهُ العدلُ الضابطُ لن يكونَ مقدوحًا  
فيه بعلَّةٍ ولا شذوذ ، كما سبق في كلامنا في مَبَحَثِ تعريفِ الضابط .

الاستغناء  
عن ذكر قيد  
السَّلامَةِ من  
العلقة والشذوذ  
القادحين في  
التعريف الثاني  
للحديث  
الصحيح

وشرط السلامة من قادح العلة والشذوذ هو شرط معرفة بالسلامة ،  
 وليس شرط عدم معرفة فقط . لكن الحكم بالسلامة من الشذوذ والعلّة عمل  
 غير مُتاح إلا لأئمة الاجتهاد المطلّقي ؛ لأنه لو اقتصر حكمهم على  
 الحكم بعدم اطلاعهم على علة وشذوذ فإنه سيكون في مقام حكمهم  
 بالعدم (بيقين أو غلبة ظن) ؛ لِسَعَةِ اطلاعهم وكمال أهليتهم . أما من  
 سواهم : فلا يستطيع باستقلاله إلا أن يدعي عدم وقوفه على علة أو  
 شذوذ ؛ لأنَّ شرط التأهل لادّعاء انتفاء العلة والشذوذ لا يمكن إلا  
 لمن كان واسع الاطلاع وكُمَلَتْ أهليّته ممن عاصر زمن الرواية ، وأما  
 من جاء بعدهم فقد تَعَذَّرَ عليه ادّعاء الوقوف على عامّة الروايات  
 المتاحة للعلماء في زمن الرواية ، لفُقدانِ عددٍ كبيرٍ من الأسانيد ،  
 مع نَقْصِ الأهليّة لدى المتأخّرين عن إدراكِ دقائق العلم التي كان  
 أئمة الاجتهاد المطلّقي مُحيطين بها .

ولا يمنع التقرير السابق العالم المتأخّر من إدراكِ العِلّة الخفية  
 استقلالا ؛ لأن إثبات الوجود أيسر من ادّعاء العدم ، وقُدْرَةُ العالم  
 المتأخّر على اكتشافِ عِلّة خفية لا يلزم منه أنه قد صار قادرا على  
 اكتشاف كل علة ، فضلا عن نفي وجودها ؛ إذ إثبات وجود أي شيء  
 (عموما) قد تُوصَلُ إليه الصُّدْفَةُ والبحث غير المستقصي ، وأما إثبات  
 العدم فلا يُمكن أن تُوصَلَ إليه الصُّدْفَةُ ولا البحث غير المستقصي !

وبذلك تَبَيَّنَ أَنَّ العالم المتأخَّرَ : حتى إن استَقْلَ بالحكم على

حكم العالم

المُتَأَخَّرَ على

الحديث حكم

منه على عدالة

الرواة وضبطهم

وعدم علمه

بقادح

الحديث بالصَّحَّةِ فسيكونُ حُكْمًا منه بعدالةِ الرواةِ وضَبْطِهِمْ وبعدمِ

عِلْمِهِ بوجودِ قَادِحِ الْعِلَّةِ وَالشُّذُوذِ ، وهو حُكْمٌ كافٍ لترجيحِ ثُبُوتِ

الحديثِ وكافٍ للاحتجاجِ به وكافٍ لتغليبِ الظنِّ بعدمِ شُذُوذِهِ وَعِلَّتِهِ ؛

لأنَّ الأصلَ في روايةِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ أن تكون صوابًا ؛ لكنه تغليبٌ

قائمٌ على عدمِ العلمِ ، وليس على العلمِ بالعدمِ . وأما أئمةُ الاجتهادِ

حكم أئمة

الاجتهاد المطلق

بالصحة دليل

على تحقق

الشروط الخمسة

المطلق فإذا حكموا بالصحة : فهو حكمٌ منهم بتحقيقِ الشروطِ الخمسةِ ،

ومنها عِلْمُهُمْ (بقطعٍ أو بغلبةِ ظنٍّ) بعدمِ وجودِ قَادِحٍ من عِلَّةٍ أو شذوذٍ .

وغلبةُ ظنٍّ قائمةٌ على حُكْمٍ بالعدمِ ، أقوى من غلبةِ ظنٍّ اكْتَفَتْ بعدمِ

العلمِ ، فكيف إن بَلَغَ الحُكْمُ بالعدمِ درجةَ اليقينِ بالعدمِ ، كما قد

يُحْصَلُهُ الناقِدُ الْمُتَقَدِّمُ باجتهادهِ المستَقْلُ ؟!

ومعنى استقلالِ المتأخِّرِ : أن يكون حُكْمُهُ على الحديثِ باجتهادهِ

معنى استقلال

المتأخرين

بالحكم على

الحديث

الخاصِّ ، فلا يكونُ مُستفِيدًا حُكْمَهُ من حُكْمٍ لأحدِ المجتهدينَ (سواءً

أكان حُكْمًا صريحًا أو غيرَ صريحٍ) . أما إن سُبِقَ المتأخِّرُ مِنْ إمامٍ

مجتهدٍ بالحكمِ أو بما يقومُ بما يَعْجَزُ عنه من مُقَدِّماتِ الحُكْمِ : فهذا

منه ليس حُكْمًا اسْتِقْلَالِيًّا .

ولذلك يمكنُ أن يستفيدَ المتأخِّرُ الْقَطْعَ من خبرِ الأحادِ ؛ لأن

قرائنَ الإثباتِ لن تخلو من حكمِ إمامٍ مجتهدٍ سابقٍ . فلن يستقلَّ

المتأخرُ بتصحيح ما يُقَطَّعُ بثبوته أصلاً ؛ إلا وهو مسبوقةٌ من إمامٍ  
مجتهدٍ سابقٍ : إما بحكمٍ بالصحة والقبول ، أو بالحكم الذي يقوم  
بسدِّ ثغرةٍ عجزه عن الاستقلالِ بالحكم بذلك !

وبهذا يَتِمُّ التفريقُ بين الحكم على الإسناد بالصحة والحكم على  
الحديث (بإسناده وامتنه بالصحة) : فالحكم على الإسناد هو أقصى  
ما يستطيع المتأخرُ الاستقلالَ به ؛ لأنه حُكْمٌ باتصالِ الإسنادِ بالرواية  
العدول الضابطين من غير علم بوجود قاذح من علة وشذوذ . أما  
الحكم على الحديث بالصحة : فهو الذي لا يُمكنُ أن يَحْكُمَ المتأخرُ  
به إلا بِسَبْقِ صَرِيحٍ أو غير صريحٍ من أحدِ أئمةِ الاجتهادِ المطلقِ ؛  
لأنه حُكْمٌ يَسْتَلْزِمُ العلمَ بعدمِ وجودِ قاذحٍ من علة أو شذوذ ، ولا  
يكتفي بعدم العلم بوجودهما ، والمتأخرُ ليس لديه أهليَّةُ الاستقلالِ  
بالحكم بعدم الوجود .

● تنبيهٌ : المقصود بـ(العلم) في عامة كلامنا : العلم الذي هو ضد  
الجهل (والذي يشمل القطع وغلبة الظن) ، ولا نقصد الجزمَ لدليلٍ ،  
ولا القطعَ الموافقَ لدليلٍ ؛ إلا إن قابلنا بين القطع وغلبة الظن .

ولا يعني ذلك أن المتأخر لا يحق له مخالفةُ اجتهادٍ لمتقدِّمٍ ؛  
لأنه يجوز له ذلك بضابط .

يجوز للمتأخر  
مخالفة اجتهاد  
المتقدم في  
الحكم على  
الحديث لكن  
بضوابط

وهذا الضابط الذي يُعطي المتأخر الحق في مخالفة أئمة الاجتهاد  
ضوابط جواز مخالفة المتأخر للمتقدم في الحكم على الحديث فيما سوى الصحيحين

(فيما سوى الصحيحين) هو ما يلي :

الأول : أن يكون مسبوقاً إلى الخلاف من متقدم ، فلن يكون المتأخر حينئذٍ في خلافه مُستَقِلاً .

الثاني : أن يكون منطلق الخلاف اختلافاً في معطيات الحكم على ظواهر الأسانيد ، ولا ينبغي على الاطلاع التام على الأسانيد الذي انفرد به المتقدمون . فإذا صحَّح المتقدم حديثاً لأنه كان يحسُّن الظنَّ في أحد الرواة ، وقد خالفه غيره من النقاد فضَعَّفُوهُ ، والراجعُ ضَعَفُ ذلك الراوي ، حينئذٍ يحقُّ للمتأخر أن يُخالف المتقدم في هذه الحالة ، وفي شبيهاتها : من حالات العلم بمعطيات حُكْم المتقدم مع ظهور خطئه في تلك المعطيات نفسها التي انطلق منها حُكْمُهُ .

وأما الذي لا يحقُّ للمتأخر أن يخالف فيه حُكْم المتقدم ، فهو ما لا يحقُّ للمتأخر أن يخالف فيه حُكْم المتقدم ما يلي :

الأول : ما صححه الشيخان ، مما لم يدخل في المستثنى الآتي ذكره .

الثاني : ما اتَّحدت فيه معطيات الحكم بين المتقدم والمتأخر ، ومع ذلك خالف المتقدم نتائج ظاهر تلك المعطيات ، مما لا يمكن أن يقع إلا لاطلاعاً على سبب ناقلٍ عن حكم الأصل ، ولذلك حَكَمَ

بخلاف ما تُوجِبُهُ تلك المعطيات التي كان بها أعلم ، والتي يتفق عليها المتقدم والمتأخر .

ومما يدخل في هذه الحالة التي لا يحقُّ فيها للمتأخر أن يخالف المتقدم : الأحكام التي يبنّيها المتأخر على قوة احتمال وقوع داعي التضعيف ، لا للعلم بوقوع الداعي ، والمتقدم كان عالمًا بذلك الاحتمال ، ومع ذلك حَكَمَ بخلاف مدلوله . كنعنة المدلس ، ورواية المختلط المشهور بالاختلاط التي لم يروها عنه مَنْ روى عنه قبل الاختلاط ، فتصحح المتقدم لحديثيهما يمنع المتأخر من مخالفته ؛ لأنه لا يمكن أن يكون المتقدم قد صحح ذلك الحديث إلا لقيام الدليل عنده على زوال احتمال داعي التضعيف ، وهو أهل للاطلاع على أدلة لزواله ليس للمتأخر معرفة بها ولا شعور ؛ لتوفر معطيات نقد عنده لا تتوفر للمتأخر ، بل بعضها يستحيل أن تتوفر .

وأنصح القارئ بمراجعة مقالي الذي بعنوان (معطيات نقد الحديث :

بين أئمة النقد وأهل العصر الحديث).

وأما أحاديث الصحيحين فتلقّي الأمة لها بالقبول قد كفانا عن

أحاديث

الصحيحين

البحث والتفتيش ، وصحح منهج الاعتماد على تصحيحهما ورفض

مما تلقته الأمة

بالقبول يغني

عن البحث فيها

من حيث الرد

والتضعيف

التجرو عليها بالرد والتضعيف ؛ لأنه اجتهدوا توافرت له جهود فائقة متتابعة من جمع غفير من المتخصصين ، يفوق المئات ، وهم علماء



الأمة من عامّة التخصصات الإسلامية (في الحديث والفقه وأصوله وغيرها من العلوم الإسلامية النقلية والعقلية)، من عموم الأمصار والأعصار ومن مُتعدّد المدارس ومختلف المذاهب ؛ وهذا هو مقصودي المقصود من عبارة (التلقي بالقبول)، ولا أقصد ادّعاء الإجماع .

فإن لم يكن صاحباً الصحيح (البخاري ومسلم) قد أخرج الحديث تنبيهاً على علته ، فإننا لا نخرج عن دلالة ذلك التلقي بالقبول في اعتماد تصحيحهما ؛ إلا في إحدى حالتين تُجيزان للمتخصّص المتأهّل مخالفة صاحبَي الصحيح بمنهج النقد الذي سار عليه المحدثون :  
١- إذا كان الحديث من الأحاديث التي انتقدها أحد الحفاظ من أهل الاجتهاد المطلق نقدًا له علاقة بتضعيف المتن (لنُخرج النقد الموجّه إلى الصنعة الحديثية التي لا تؤثر في الصحة حتى عند المنتقد).

المقصود من عبارة (التلقي بالقبول)

الحالتان التي يجوز فيها للمتخصّص مخالفة صاحبَي الصحيح اعتماداً على منهج النقد الحديثي

وهذه الأحاديث المنتقده من بعض الأئمة دليلٌ ماثلٌ للعيان على أن الأئمة لم يقبلوا ما قبلوه من تصحيح البخاري ومسلم تقليداً لهما ، وأنهم إنما قبلوا تصحيحهما لأن اجتهادهم المدقّق قد وافق اجتهاد الشيخين ؛ ولذلك كان لتلك الموافقة المعبر عنها بـ (التلقي بالقبول) ذلك الثقل العلمي ، الذي يُوجب الاعتماد

الأئمة لم يقبلوا ما صححه الشيخين تقليداً لهما وإنما نتيجة الاجتهاد

عليه وعدم التجرؤ بالمخالفة ؛ إلا حيث يُجيزُ ذلك دقيقُ العلم وعميقُه : في هذا الاستثناء والذي يليه .

- ٢- أو كان الحديث يُعارضُ معارضةً حقيقيةً (لا يمكن معها الجمع) معارضة الحديث لدليل نقلي وعقلي أقوى منه دليلاً أقوى ثبوتاً منه : كدليلٍ قطعي (نقلي أو عقلي)، أو دليلٍ ظنيٍّ أعلى من ظنية حديثٍ معيَّنٍ في الصحيحين ، كأن يكون الحديث المعارضُ لحديثهما مروياً بأصحَّ الأسانيد ، وصححه أحدُ النقاد ، وكان حديث الصحيحين ظنيَّ الثبوت فقط ، وإلا فإن أكثر أحاديث الصحيحين قد احتفت بها قرائنُ أفادتها اليقين ، ولا يصح في اليقينيِّ افتراضُ معارضته ليقيني أصلاً .
- هذا هو القسم الأول من الحديث الذي يترجَّحُ ثبوته ، دون قطع بالثبوت ، حيث لم تحتفَّ به قرائنُ الإثبات .

وهذه الشروط الخمسة لتصحيح الحديث هي شروط قبول الحديث على الشروط المذكورة يقبل الحديث وما يرد بناء حكم شرعي اعتماداً عليه النبوي ، وكل ما يُراد أن يُبنى عليه حكمٌ شرعيٌّ باستقلالٍ الاعتماد على الخبر : سواءً أكان خبراً نبوياً ، أو كان عمَّن دون النبي ﷺ على وجه الاعتماد الكامل على ذلك الخبر وحده (احتجاجاً في صورة الإجماع السكوتي ، أو تقليداً).

أما الآثار الموقوفة التي ليست هي مُعتمد استنباطِ الحكم ، أو منهج الحكم على الآثار الموقوفة التاريخية والتفسيرية أخف لقبول الروايات التي ليست في الأحكام أصلاً ، كالروايات التاريخية والتفسيرية : فلها

منهج أخف في القبول . فَعِلُّ الضعف الخفيف في الحديث المرفوع (الذي لا يجتمع مع النكارة) إذا وُجدت في هذا الأثر ، ولم يخالف ذلك الأثر الدليل الأقوى : لن تكفي تلك العِلُّ الخفيفة لعدم قبوله (على منهج قبول الأحاديث المرفوعة)، وسيكون أدنى مُعْضِدٍ روائيٍ عِلُّ الضعف الخفيفة لا تكفي لرفض الأثر الموقوف وفق منهج النقد الحديثي أو معنوي (من الاجتهاد والقياس والاعتبار بقرائن النقد الذاتي) كافيًا للحكم بقبولها (على منهج قبول الآثار الموقوفة التي ليست هي مُعْتَمَدَ استنباطِ الحكم).

ذلك أن شروط (القبول) والطمأنينة إلى موافقة الخبر للواقع تتأثر بمقدار أهمية الأثر : شروط قبول الخبر تتأثر بأهمية الخبر ومقدار خطره

- فكلما اشتدَّت أهمية الخبر وعَظُمَ خَطَرُ نتائج الأخذ به في الصَّلاحِ والنجاةِ أو نتائج مخالفتِهِ في الفساد والهلكة : أوجبَ العقلُ التشديدَ في شروطِ قبوله .

- وكلما خَفَّتْ أهمية الخبر وكادت تنعدمُ خطورةُ الأخذ به أو عَدَمُ الأخذ به : أوجبَ العقلُ تخفيفَ شروطِ قبوله .

وهذا كله مما راعاه المحدثون في نَقْدِهِم وأحكامِهِم .

أما أهم مَظَانَّ الحديث الصحيح : فهي (كتب الصَّحاح)، وهي : مَظَانَّ الحديث الصحيح الكتب التي اشترطت الصحة ، والتي قاربت هذا الشرط :

أما التي اشترطت الصحة ، على اختلافٍ بينها في قوة تحقيق المظان التي اشترطت الصحة شرط الصحة ، لا للاختلاف في شرط الصحة ، فهي :

١. صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ).
٢. صحيح مسلم (ت ٢٦١هـ).
٣. صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١هـ)، وكتاب (التوحيد) له ، والأدعية المأثورة التي جمعها ، وهي الأدعية التي شرحها الخطابي (ت ٣٨٨هـ) في كتابه (شأن الدعاء).
٤. صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤هـ).
٥. المستدرک على الصحيحين للحاكم (ت ٤٠٥هـ).
٦. الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، وهو مستدرک على الصحيحين أيضًا .
٧. (المُستَخَرَّجات) على الصَّحاح . والمستخرج : هو الكتاب الذي تعريف المستخرجات يُخَرَّجُ فيه مؤلِّفُهُ بأسانيدِهِ أحاديثَ كتابٍ آخر ، مِنْ طريقِ شيخٍ صاحبِ الكتابِ أو مَنْ قَبْلَهُ .

فكلُّ ما أُسْنِدَ في هذه الكُتُبِ صحيحٌ عند مصنِّفيها ؛ إلا ما أخرجوه كل ما في كتب الصحاح صحيح عند مصنِّفيها إلا ما أخرجوه لبيان علته (بصريح القول أو التصرُّف)، أو مع التصريح بالشك في صحته أو التوقُّف فيه (كما يكثر عند ابن خزيمة). علته

- ما يلتحق بكتب  
الصِّحاح
- ويلتحق بها كُتُبُ أُخْرَى ، لِقُوَّةِ شَرْطِهَا ، أو لاشتراطها القَبُولَ في  
جُزْءٍ مُعَيَّنٍ مما تُخْرِجُهُ ، مِنْ مِثْلِ :
١. المَوْطَأُ للإمام مالك (ت ١٧٩هـ).
  ٢. السنن للنسائي (ت ٣٠٣هـ)، في (المجتبى) و(الكبرى).
  ٣. المنتقى لابن الجارود (ت ٣٠٧هـ).
  ٤. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار لابن  
جرير الطبري (ت ٣١٠هـ).
  ٥. شرح مشكل الآثار للطحاوي (ت ٣٢١هـ)، في أحاديث الاختلاف  
التي يَعْقِدُ البابَ عليها .
- من كتب الانتقاء  
غير كُتُبِ  
الصِّحاح
- وأما (كُتُبُ السُّنَنِ) ونحوها من (أُمّهات مصادر السنة) بعد كتب  
الصِّحاح والكتب الملحقة بها السابقة ، فعامتها كُتُبُ انْتِقَاءٍ وَقُوَّةٍ :
- ك(السُّنَنِ) لأبي داودَ (ت ٢٧٥هـ)، و(الجامع) للترمذيّ (ت ٢٧٩هـ)،  
و(المُسْنَدُ) للإمام أحمدَ ابنِ حنبلٍ (ت ٢٤١هـ)، و(المُسْنَدُ) للدارميّ  
(ت ٢٥٥هـ) وهو مرْتَبٌّ على الأبواب . وأضعفُ الأُمّهاتِ انتقاءً وأكثرُها  
حديثًا ضعيفًا سنن  
ابن ماجه
- أضعف أمّهات  
الحديث انتقاءً  
وأكثرها حديثًا  
ضعيفًا سنن  
ابن ماجه
- وما سكت عنه أبو داودَ في سننه ولم يُعِلِّه (بصريح القولِ أو  
إشارة التَّصَرُّفِ) فهو عنده حديثٌ يُمكن أن يكون محتَجًّا به ، وفيه  
ما هو عنده : صحيح ، وضعيفٌ معتضدٌ ، وهما الأغلب ، وخفيف  
الضعف غير  
معتضد

الضعف غير معتضد ، وهو قليل بالنظر إلى القسم السابق . وأما  
شديد الضعف عنده : فلا يسكت عنه ؛ إلا لكونه قد نبّه على عِلَّتِهِ  
في موطنٍ آخر ، أو لتمامِ وُضُوحِ شِدَّةِ ضَعْفِهِ (في رأيه) مما أغناه عن  
التصريح بالتنبيه عليه .

فتخريج أبي داود للحديث بغير إعلالٍ صريحٍ أو غيرِ صريحٍ :  
وإن كان يُرْشَحُ قبولُ الحديثِ ، لكنه تخريجٌ لا يكفي للاعتمادِ عليه  
وحده في نسبة التصحيح والاحتجاج إلى أبي داود ، ولذلك كان لابد  
لمن أراد معرفة حُكْمِ حديثٍ في (السنن) لأبي داود من دراسته ،  
لكي يعرف منزلة الحديث في القبول أو في الرّد .

ثم نحن إن دَرَسْنَا حديثًا في (السنن) لأبي داود ، مما سَكَتَ عنه ،  
فوجدناه حجةً بذاته أو بغيره : كان في تخريج أبي داود - مسكوتًا عنه -  
ما يُرْشَحُ كَوْنُنا قد وافقناه ، وإن ضَعَّفْنَاهُ بِخِفَّةٍ ضَعْفٍ : فتخريجُ أبي  
داود يحتمل موافقتنا له ، فإن ضَعَّفْنَاهُ تَضَعِيفًا شَدِيدًا : فهنا نكون  
قد خالفنا حُكْمَ أبي داود ؛ اللهم إلا أن يكون أبو داود قد سكت عنه  
استغناءً بشدة ظهور ضعفه عن التصريح بذلك .

وَسُكُوتُ أبي داود في (السنن) على هذا التقرير : مِثْلُ دلالة  
تحسين الترمذي ، التي سيأتي بيانها .

سكوت أبي داود  
عن الحكم على  
الحديث يشبه  
دلالة الترمذي  
على التحسين

وقد استقرَّ المتأخرون على أن الأمهات الست هي الكتب السابقة

لكل من : البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

وأما كتاب (السنن) للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، فقد صنّفه الدارقطني

لذكر غرائب أحاديث الأحكام وزيادات ألفاظ رواياتها ، للتنبيه على

قيودها الفقهية المؤثرة في المعنى ، ولذلك فهو من مظان التنبيه

على العلل وعلى التفردات والزيادات .

وقد جمع البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في (السنن الكبير) بين غرض

أبي داود في تخريجه المشاهير ، وغرض الدارقطني في جمعه الغرائب ،

فصار كتابه أجمع الكتب المسندة في أحاديث الأحكام .

واصطلح المعاصرون على أن الأمهات التسع هي الأمهات الست

السابقة مضافين إليها : (الموطأ) للإمام مالك ، و(المسند) للإمام

أحمد ، و(المسند) للدارمي . ويستحق كتاب (شرح معاني الآثار)

للطحاوي (ت ٣٢١هـ) أن يكون معدودًا ضمن عشر الأمهات .

ومن كتب الانتقاء أيضًا : بعض المصنفات التي كتبها النقاد

في باب من أبواب العلم ، خاصة في مسائل الأحكام : ك(جزء رفع

اليدين) و(القراءة خلف الإمام) للبخاري ، وك(الأدب المفرد) و(البر

والصلة) له أيضًا ، وك(الأشربة) و(فضائل الصحابة) للإمام أحمد ،

و(الشمائل المحمدية) للترمذي .

صنف

الدارقطني

سننه لبيان

غرائب أحاديث

الأحكام

سنن الدارقطني

من مظان التنبيه

على العلل

والتفردات

والزيادات

سنن البيهقي

الكبير من أجمع

الكتب المسندة

في أحاديث

الأحكام

معنى مصطلح

(الأمهات)

التسعة لدى

المعاصرين

الأجزاء الخاصة

ببعض مسائل

الأحكام تعد من

كتب الانتقاء

والمصنفات في السُّنةِ المختصةُ ببابٍ واحدٍ بحرٍّ لا ساحلَ له ،  
ومنها الكبيرُ الذي يقع في مجلِّداتٍ ، ومنها الصغير الذي يأتي في  
مجلِّدٍ واحدٍ .

ويلتحق بهذه الأمهات من أهمِّ خزائنِ الحديثِ والأثرِ الكتبُ  
التالية : (المصنف) لعبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، و(المصنف)  
لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، و(المسند) للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، و(المسند)  
لأبي يَعْلَى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، والمعاجم الثلاثة (الكبير والأوسط  
والصغير) للطبراني (ت ٣٦٠هـ).

ومن خزائن الحديث المتأخرة التي تُكمل الخزائن السابقة في  
الوقوف على المتون المروية (كتب الزوائد)، وهي كل كتاب يحوي  
الأحاديث التي لم تُخرجها كتبُ الأمهات أو بعضها وأخرجها أحدُ  
المصنِّفين سواهم . ومن أهم كتب الزوائد التي تُضيفُ أحاديث على  
الكتب السابقة (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) لابن حجر  
(ت ٨٥٢هـ)، و(إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) للبوصيري  
(ت ٨٣٩هـ)، و(المسانيد التي استُخرجتْ زوائدها في هذين الكتابين  
هي مسانيدُ كُلِّ من : أبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، والحُمَيدِي  
(ت ٢١٩هـ)، ومُسَدَّد بن مُسَرَّهَد الأسدي (ت ٢٢٨هـ)، وأبي بكر ابن أبي  
شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، ومحمد بن يحيى



ابن أبي عُمر العَدَنِي (ت ٢٤٣هـ)، وأحمد بن مَنِيع البَغُوي (ت ٢٤٤هـ)،  
وعَبْدُ بن حُمَيْد (٢٤٩هـ)، والْحَارِثُ ابن أَبِي أُسَامَةَ (٢٨٢هـ)، وأبي  
يَعْلَى المَوْصِلِي (ت ٣٠٧هـ) في مسنده الكبير .

من وجوه  
التصنيف في  
السنة النبوية

ووجوه التصنيف في السنة كثيرة جدًا ، ولمصنفاتها ألقاب كثيرة :  
كـ (الجوامع)، و(السنن)، و(المسانيد)، و(المصنّفات)، و(الموطّآت)،  
و(الأبواب)، و(التراجم)، و(المستخرجات)، و(المستدركات)، و(العلل)،  
و(المراسيل)، و(التفاسير)، و(الأمالي)، و(الفوائد)، و(العوالي)  
ومنها : (الرُّبَاعِيَّاتُ والخَمَاسِيَّاتُ والسُّدَاسِيَّاتُ والسُّبَاعِيَّاتُ والثَّمَانِيَّاتُ  
والتُّسَاعِيَّاتُ والعَشَارِيَّاتُ)، و(الأجزاء)، و(النُّسخ)، و(المعاجم : في  
الصحابة والشيوخ)، و(المَشِيخَاتِ)، و(الأثبات والفهارس والبرامج)،  
و(الغرائب والأفراد)، و(الموضوعات)، و(الأقران)، و(الأربعينيات)،  
و(المسلسلات)، و(التواريخ)، و(التخاريج)، و(الأطراف)، و(المجاميع)،  
و(المختصرات)، و(الزوائد)، وغيرها مما سيأتي ذكر بعضها في هذا  
الكتاب.



## الثاني من أقسام الثابت الظني الثبوت :

❁ الثاني : حالة الحديث الذي تَبَيَّنَ رُجْحَانُهُ بِمُعْضَدٍ .

القسم الثاني  
من الأحاديث  
المقبولة :  
الحديث الذي  
تَبَيَّنَ رُجْحَانُ  
ثبوته بمُعْضَدٍ

وهو القسم الثاني من الحديث الذي يترجَّحُ ثبوتهُ ، دون قَطْعٍ بالثبوت ، حيثُ لم تحتَفَّ به قرائنُ الإثبات : فهو الحديث الذي في إسناده راوٍ عدلٌ نازلٌ عن مراتبِ الراوي الضابط ، إن تَبَيَّنَ بالعاضِدِ أنه قد ضَبَطَ ذلك الحديثَ المعَيَّنَ .

وهو الذي ربما عُرِّفَ بقولهم : الحديث الخفيفُ ضعْفُهُ إذا اعتَضَدَ .

معنى الصحيح  
بالإطلاق العام  
والصحيح  
بالإطلاق  
الخاص

وهو (الصحيح) بالإطلاق العام ، وليس هو (الصحيح) في إطلاقه الخاص ، كما سبق .

الصحيح لغيره  
والحسن لغيره

وهو ما أُطلق عليه عند المتأخرين لقب (الصحيح لغيره) وبعضهم (الحسن لغيره)، على خلافٍ بينهم فيه : هل يمكن أن يرتقي الضعيفُ بعاضده إلى (الصحيح لغيره)؟ أم لا يرتقي إلا إلى (الحسن لغيره)؟ وكل هذا إنما هي تقاريرٌ حادثةٌ ، لا وجودَ لها في كلامِ أئمةِ النقد ، وبعضُها لا ينطلقُ منطلقاً علمياً صحيحاً أصلاً !

ما هي الأحاديث  
الضعيفة التي  
تقبل الاعتضاد

فهذا القسم هو : حديثٌ يرويه راوٍ عدلٌ ، لكن الأصلُ في حديثه الردُّ ؛ لغلبة احتمال خطئه على احتمال صوابه ، أو للشك في ضبطه له ، ثم جاءت رواياتٌ ترفع احتمالَ ضبطه وإصابته إلى درجة رُجْحَانِهِ

على الشك في ضبطه ، فصار احتمالُ ضبطه بذلك الاعتضادِ في هذا الحديث المعين أقوى من الشك ومن احتمال الخطأ .

ويدخل فيه أيضًا : الإسناد الذي جهل راويه [ويُجهل الراوي

بسبب : السَّقْطُ في السند (عدم الاتصال)، أو الإبهام (وهو التصريح بوجود راوٍ من غير ذكرِهِ بِمُعَرِّفٍ)، أو عدم العلم بالعدالة]، بشرط أن لا تترجح عدمُ عدالته . فالحديث الذي يقبل الاعتضادُ مِنْ رواية من جهل : هو الذي ينحصر سببُ التوقُّفِ عن قبول حديثه في عدم العلم بالضبط ، وذلك من خلال :

- نجاة الحديث الذي يرويه المجهولُ من النكارة المتنيّة أو الإسنادية .

- ونجاته من أن يُعرَفَ الراوي عن المجهول بالرواية عن غير العدول .

أما إن ظهرت نكارة تُشَكِّكُ في عدالته أو تُرَجِّحُ عدمَ العدالة ، أو كان الراوي عن المجهول ممن عُرف بأنه يروي عن كل أحد بلا تحرُّزٍ ، فوجد فيمن روى عنهم كثيرٌ ممن يُتهم في عدالته ، وأكثر من ذلك حتى بلغ أن تَتَرَجَّحَ عدمُ عدالة من روى عنه من المجاهيل (كبقية بن الوليد ، وغُنْجار : عيسى بن موسى البخاري): فإنه يكون حديثًا شديدَ الضعف ، غير قابل للاعتضاد .

وللحديث المرسل حكمٌ يخصه دون بقية صور السقط في السند ،

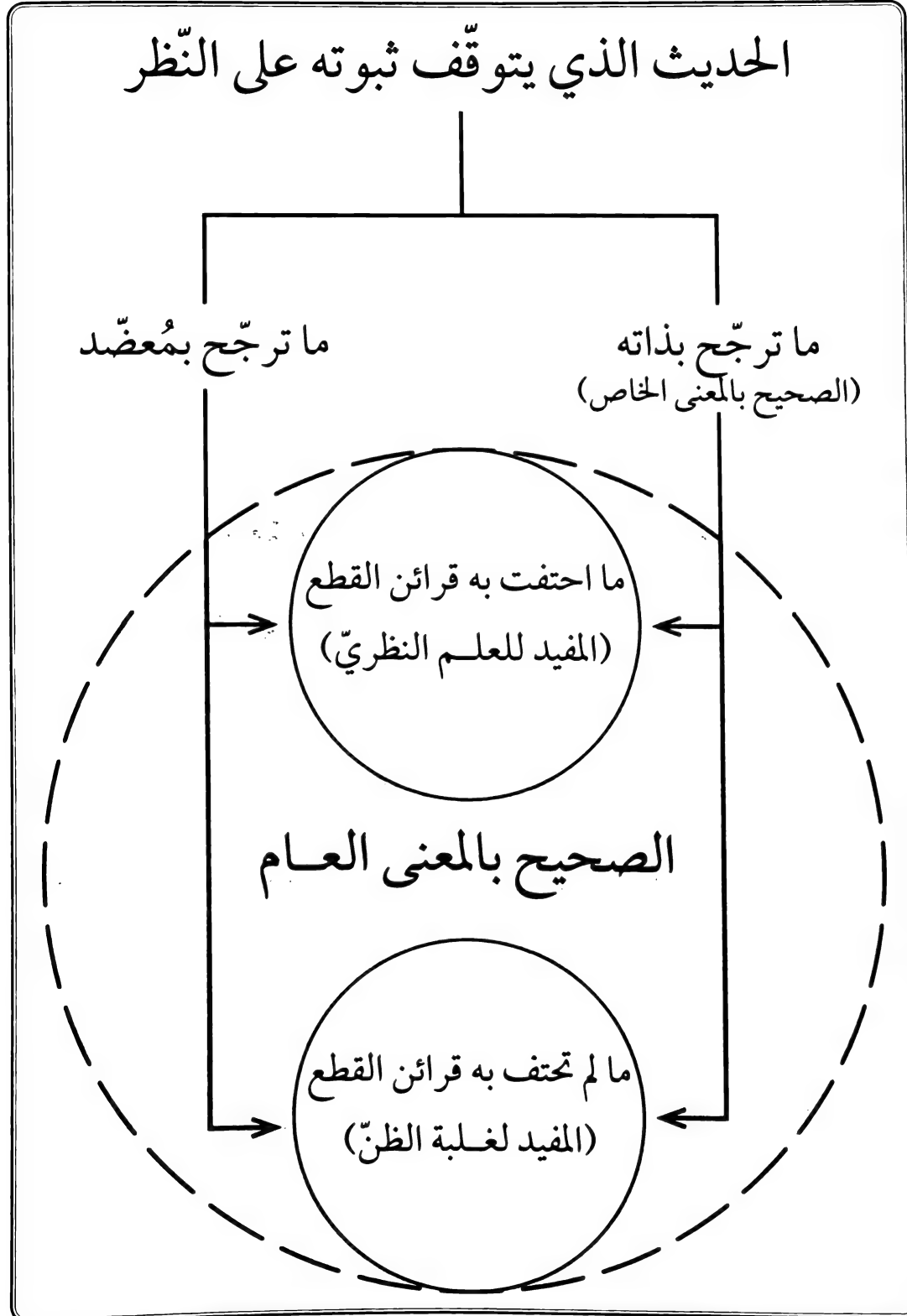
كما سيأتي بيانه .

متى يقبل  
الاعتضادُ  
الإسنادُ الذي  
فيه جهالة

متى يكون  
الإسنادُ الذي  
فيه جهالةً شديدةً  
الضعف لا يقبل  
الاعتضاد

وسبب انحصار ما يقبل الاعتضاد في حالة واحدة (وهي : حالة  
 سبب انحصار ما يقبل الاعتضاد  
 الحديث الذي في إسناده راوٍ عدل نازلٌ عن مراتب الراوي الضابط) :  
 في الحديث الذي في إسناده  
 هو أن توافُق الأوهام على صورة واحدة من صُور الرواية مصادفةً  
 راوٍ عدل نازل  
 عن مرتبة الراوي الضابط  
 بعيدة الوقوع ، لذلك سيكون احتمالُ أن الراويين الضعيفين قد ضَبَطَا  
 ما تَوافَقا عليه هو الاحتمالُ الأقربُ والتفسيرُ الأقوى لوقوع ذلك  
 التوافق . بخلاف ما لو كان الراوي متهمًا في عدالته ، فإن احتمال  
 كذبه لا يجعل لموافقته أيَّ علاقةٍ باستبعاد تَوافُق الأوهام ؛ إذ قد  
 يَتعمَّد ادّعاء الموافقة ، وبُورُودِ هذا الاحتمالِ في حديثٍ غير العدل  
 لا يكون لموافقته أيُّ قيمةٍ في التقوية .





خلاصة ما مرّ  
في البحث  
السابق

والمُعْضَدَاتُ التي ترفع الضعيفَ إلى درجة المقبول هي التي  
 تُصَحِّحُ نِسْبَةَ الحديث إلى النبي ﷺ أو إلى مَنْ انتهى السندُ إليه (إن  
 انتهى السند لمن دون النبي ﷺ)، وليست هي ما يُصَحِّحُ معنى الحديث  
 دون تصحيحها النسبة ؛ لأن صحة المعنى لا يلزم منها صحة النسبة .  
 والمُعْضَدَاتُ التي تُصَحِّحُ النِّسْبَةَ : هي كل رواية تُوافِقُ الروايةَ  
 التي يُبَحِّثُ لها عن معضد ، مع قيام ما يُثبت أنها روايةٌ للحديث نفسه  
 (اتَّحد فيها مجلسُ التحديثِ أو واقعته)، وليست حديثًا آخر قيل في  
 موقفٍ آخر (تَتَعَدَّدُ فيه مجالسُ التحديثِ وواقعاته).

وقد تُسمَّى هذه الروايةُ المعضدةُ (مُتَابَعَةً) أو (شَاهِدًا)، وليس  
 صحيحًا أن هناك فرقًا في الإطلاق بين دلالة المتابعة ودلالة الشاهد .  
 وتُسمى عَمَلِيَّةُ البَحْثِ عن رواياتِ الحديثِ وعن وُجُوهِ اتِّفَاقِهِ  
 واختلافه بـ (الاعتبار).

معنى مصطلح  
 (الاعتبار) في  
 منهج النقد في  
 علوم الحديث

والأصل اللغوي للاعتبار هنا : هو قياسُ شيءٍ بشيءٍ ، وموازنته به .  
 وقد يُطْلَقُ (الاعتبارُ) أيضًا بمعنى قَبُولِ التَّقْوَى ، فيقال : فلانُ  
 يُعْتَبَرُ به ، أي : يَقْبَلُ حديثُهُ التَّقْوَى ، ويقال : فلان لا يُعْتَبَرُ به : أي  
 لا يقبل التَّقْوَى .

ويُطْلَقُ (الاعتبار) أيضًا بمعنى ثالث : هو الاختبار وكشف حقيقة  
 الراوي من خلال سبر مروياته ، ولذلك فقد يُطْلَقُ على الكذابين ،

كقول ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) عن أبي داود سليمان بن عمرو النخعي :  
«كان يضع الحديث وضعًا ، وكان قدريًا ، لا تحل كتابة حديثه إلا  
على جهة الاختبار ، ولا ذكره إلا من طريق الاعتبار» .

وإنما يَقَعُ الاعتِضَادُ بالرواية الموافقة :

متى يقع  
الاعتضاد بالرواية  
الموافقة

١. مع اتّحاد الصحابي (وهي التي تَعَارَفَ بعض المتأخرين على  
حَضَرِ إطلاق اسم «المتابعة» عليها) : مما يُقَوِّي كَوْنَ الحديثين  
حديثًا واحدًا . إلا إن اختلف اللفظ اختلافًا كبيرًا أو ذُكرت له  
قِصَّةٌ تدل على أنه حديث آخر ليس هو الحديث الذي يُبحث له  
عن مُعَضِّد .

٢. مع اختلاف الصحابي (وهي التي تَعَارَفَ بعض المتأخرين على  
حَضَرِ إطلاق اسم «الشاهد» عليها) : بشرط أن يَتَرَجَّحَ أن الروائتين  
تحكيان حديثًا واحدًا ، وهذا يحصل مع اتّحاد القصة (كخطبة  
حجة الوداع) ، أو مع تقارب اللفظ تَقَارُبًا يشهد أن الروائتين  
تحكيان حديثًا واحدًا ، لا حديثين قِيلا في مجلسين مختلفين ، أو  
يكون في دلالة الحديث ما يُوجِبُ كونه حديثًا واحدًا : كالحَضَرِ  
الشامِلِ الذي لا يحتمل الزيادة والنقص (كما في مباني الإسلام  
وأركان الإيمان) .

وأما ما سوى ذلك من الروايات الموافقة فلا ترفع الحديث الضعيف عن درجة الضعف ، وإن دلت على صحة معناه ، كما أن الآية من كتاب الله تعالى إذا وافقت حديثاً ضعيفاً في المعنى لا تُصَحِّحُ نِسْبَتَهُ ، وإن صَحِّحَتْ معناه . لكن هذه الروايات التي تشهد لصحة المعنى (دون صحة النسبة) قد تنفع في دفع النكارة عن المتن ، وقد تمنع وَصَفَ الشذوذ المردود عن الحديث الذي تفرّد به الراوي المقبول . فالشهادة للمعنى لا تُصَحِّحُ الضعيفَ ، لكنها قد تمنع تضعيفَ الصحيح .

فائدة الرواية التي  
تشهد لصحة  
معنى دون النسبة

والحديث يكون شديداً الضعيف غير قابل للاعتضاد : في حالتين  
لا ثالث لهما :

متى يكون  
الحديث غير  
قابل للاعتضاد  
شديداً الضعيف

الأولى : أن يكون راويه غير عدل : بفسقٍ أو صغرٍ أو ضعفٍ عقليٍّ يَرْفَعُ التَّكْلِيفَ (وهو المجنون) أو يُشَكِّكُ في قُدْرَتِهِ على أدنى قَدْرِ مِنَ الْفَهْمِ (وهو شديد الغفلة).

والثانية : أن يترجّح وَهْمُ الراوي ، فالخبرُ المحكومُ عليه بالوهم خبرٌ محكومٌ عليه بمخالفة الواقع ، والخبرُ المخالفُ للواقع لا يمكن أن ننتظرَ منه أن يصبحَ واقعاً ؛ إلا إن كُنَّا قد تراجعنا عن ترجيحِ حُكْمِنَا عليه بالوهم (بمخالفته للواقع)، وأَعَدْنَا النظرَ والدرسَ في ذلك من جديد . أما مع بقاء ترجيحِ الحكمِ بالوهم ، فلا يجتمع هذا الترجيحُ وادِّعاء إمكانِ الاعتضاد .



- الحديث الضعيف المعتضد لا يدخل في (الصحيح) بمعناه الخاص الذي صُنِفَ عليه كُتُب الصَّحاح العام ، على ما سبق التنويه به .
- وهذا الحديث الضعيف الذي اعتضدَ وَتَقَوَّى هو قِسْمٌ من أقسام الحديث الذي يُحتَجُّ به ، ولكنه لا يدخل في اصطلاح (الصحيح) الذي صُنِفَ عليه كُتُب الصَّحاح ، وإن دخل في وصف الصحة بمعناها العام ، على ما سبق التنويه به .
- وهذا القسم هو الذي يسميه كثيرٌ من المتأخرين بـ(الصحيح لغيره) وبـ(الحسن لغيره)، كما سبق .
- وَقَدْ تَوَسَّعَ بعضُ المتأخرين تَوَسُّعًا مرفوضًا في إلحاقِ الأحاديثِ الضعيفةِ بالأحاديثِ المقبولة تحت هذين اللقبين (الصحيح لغيره) و(الحسن لغيره):
- أسباب الوقوع في ذلك الخطأ
  - إما بسبب عدم التفريق بين ما يشهد لصحة النسبة وما يشهد لصحة المعنى ، وهذا خلل منهجي ممن وقع ذلك منه .
  - وإما بسبب إدخال ما لا يقبل الاعتبار من الأحاديث الشديدة ضعفها فيما يقبله ، وقرره بعضهم تقريرًا نظريًا ، مما يؤكد أن الخطأ الذي وقع فيه خطأً منهجيًّا وليس جزئيًّا .
- وأما الحديث (الحسن): الذي يذكره المتأخرون حالةً وسطًا بين (الصحيح والضعيف): فاصطلاحهم عليه بهذا المعنى المحدد اصطلاحُ حادثٍ خاصٍّ بالمتأخرين ، نشأ بابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ (ت ٦٤٣هـ)، ثم شاع بعده .

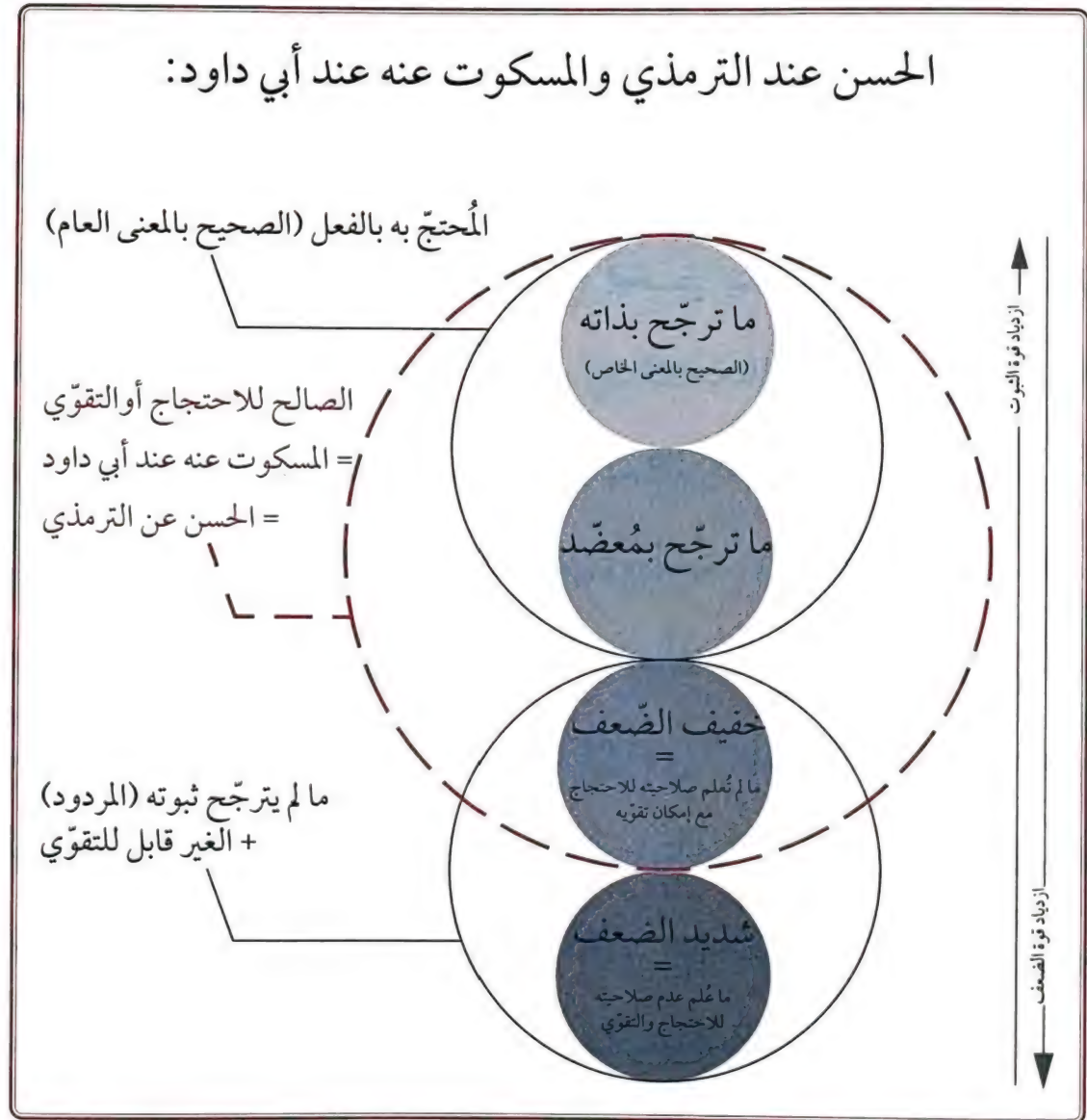
وأما عند مَنْ سبق ابنُ الصلاح (باستثناء الترمذي): ف(الحسن) مصطلح (الحسن) قبل ابن الصلاح ، باستثناء الترمذي يُستعمل عندهم بدلالته اللغوية ؛ لأنه لا يتبيّن معناه عندهم إلا من خلال سياقِ ذِكْرِهِمْ ، فقد يدلُّ السياقُ على مطلق القبول (فقد يكون في أعلى مراتب القبول ، وقد يكون في أدناها)، وقد يدل على الغرابة المقبولة ، وقد يدل على الانفراد المردود ، وقد يدل على حُسْن المعنى وجَمَالِهِ .

وأما عند الترمذي ، فهو اصطلاح خاص به ، وقد شرحه بما مصطلح الحديث الحسن عند الترمذي يترجح عندي أن مراده منه : أنه الحديث الذي يمكن أن يكون صالحا للاحتجاج ، وغالبًا ما يحصل أن يكون (الحسن) عند الترمذي - بسبب هذا المعنى - مما يُحتجُّ به . ف(الحسن) عند الترمذي حكمٌ منه على الحديث بأنه ليس شديدَ الضعف ، وأنه قد يستحق أن يكون حجة ، ولكن الترمذي لم يحكم بحجيته صراحةً ، ولا بعدم حجّيته صراحة ، لكنه يضع له شروطًا تُقَرِّبه إلى القبول . كما أنه ليس يلزم من عدم جزم الترمذي بالحكم هذا على الحديث بالقبول (على هذا التقرير): أن لا يكون لدى الترمذي حُكْمُهُ الخاصُّ عليه ، ولذلك لا يناقض حُكْمَهُ على حديث بـ(الحسن) في موطنٍ أن يُصَحِّحَهُ هو نفسه في موطنٍ آخر .

وبهذا يتضح أن كل الذي أراده الترمذي من حكمه بالحسن : هو إصدارُ حُكْمٍ يُخَلِّي مَسْئُولِيَّتَهُ مِنْ جَزْمِ الْحُكْمِ الصَّريح ؛ إلا من كون الحديثِ يَحْتَمِلُ صَلاحيَّتَهُ للاحتجاج ، فلا يبلغُ درجةَ الجزم بحجَّيته ، ولا يهبط إلى الجزم بعدم احتمال قبوله للاحتجاج .	مراد الترمذي من حكمه على حديث ما بانه حسن
ونستفيد من هذا التفسير ومن تلك الأغلبية لواقع ما أطلق عليه الترمذي وَصَفَ (الحَسَنَ) : أن وَصَفَهُ بـ(الحُسْنِ) يرشُّحُ الحديثَ للقبول ، دون جزمٍ بترجيح القبول . فإذا ما دَرَسْنَا نحنُ إسناده فوجدناه مقبولا : كان في حكم الترمذي عليه بـ(الحُسْنِ) ما يُرَشِّحُ أننا قد وَافَقْنَاهُ على اجتِهاده . وأما إذا دَرَسْنَا الحديثَ الذي حَسَّنَه الترمذي فوجدناه ضعيفا : فلن يكون في حكمنا ما يدل على موافقةٍ للترمذي ولا مخالفة . وأما إن وَجَدْنَا الحديثَ الذي حَسَّنَه الترمذي شديدَ الضعف : فعندها فقط نكون قد خالفنا حُكْمَ الترمذيِّ عليه ؛ لأن حكمه بـ(الحُسْنِ) حُكْمٌ منه بعدم شدة ضعفه .	ما نستفيدة من حكم الترمذي على حديث بالتحسين ترشحه للقبول دون جزم بذلك إذا وُجد الحديث الحسن عند الترمذي مقبولا إذا وُجد الحديث الحسن عند الترمذي ضعيفا إذا وُجد الحديث الحسن عند الترمذي شديد الضعف



خلاصة لما  
مر في البحث  
السابق



مصطلح حسن صحيح عند الترمذي

وأما وَصَفُ الترمذي للحديث بأنه : «حسن صحيح»، فهو يعني :

الحكم بالصحة ، لا من جهة أن وجود الدرجة الدنيا لا يُنافيه وجود ما هو أعلى منها (كما قيل)، وإنما لأن مصطلح «حسن صحيح» كان موجودًا قبل تخصيص «الحسن» بدلالة اصطلاحية أصلاً ، فلم يكن لـ«الحسن» دلالة تخالف دلالة الصَّحَّةِ بدرجة دونها .. ولا بدرجة أعلى منها . ولذلك فقد كان مصطلح «حسن صحيح» يُستعمل بمعنى «صحيح» تمامًا قبل الترمذي ، وقبل اصطلاحه الخاص في «الحسن»، ثم جاء الترمذي بعد ذلك واستعمله بدلالته نفسها التي تَلَقَّاهَا عن شيوخه وشيوخ شيوخه . فقد أطلق الإمام أحمد والبخاري على حديث حَمَنَةَ بنت جحش رضي الله عنها في الاستحاضة أنه «حسن صحيح»، وأطلقه البخاري في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في اختصام الملاء الأعلى ، وأطلقه أبو حاتم الرازي ، لكن بتقديم وتأخير ، فقال عن حديثين : «صحيحٌ حسن». وهكذا تبَيَّنَ أن مصطلح «حسنٌ صحيحٌ» : تعبيرٌ يُقصد به تأكيد الحكم على الصحة بتكرار ألفاظ تدل على القبول ، وهو في ذلك كقول الترمذي نفسه مرة أخرى : «هذا حديث حسنٌ جيدٌ»، وكقول الدارقطني مرة : «إسنادٌ حسنٌ ثابتٌ»، وقوله أيضًا : «صحيحٌ حسنٌ»، وكقول النسائي مرة : «إسناده جيدٌ غايةٌ صحيحٌ»، وكقول أبي نعيم الأصبهاني مرات كثيرة : «حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ»،

كل ذلك بقصد التأكيد على الصحة من خلال تكرار ألفاظ تدل على القبول . كما فعلوا أيضًا في التوثيق ، في قولهم : «ثقة ثبت» ، و: «ثقة حجة» ، ونحو ذلك .

ويمكن اعتبار الترمذي أول من أشهر هذا التعبير (حسن صحيح) الترمذي هو أول من أشهر تعبير (حسن صحيح) عن الحديث (الصحيح)، لكثرة استعماله له ، حتى إن نسبة الأحاديث التي وصفها الترمذي بالصحة مطلقة أو مع الغرابة لا يمثل إلا أقل من ٦٪ من عدد الأحاديث التي حكم عليها بالصحة والحسن معًا :

(حسن صحيح) ! ثم تُوبِعَ الترمذي من بعض من تأخَّر عنه ومن نقل عنه : كأبي علي الطُّوسِيّ (ت ٣١٢هـ) صاحبِ المستخرج على جامع الترمذي (مختصر الأحكام)، ومحبي السُّنَّةِ البغوي (ت ٥١٦هـ) صاحب (شرح السُّنَّة) و(مصابيح السُّنَّة). ولعل سبب اتِّباع الترمذي هذا التعبير في تأكيد الحكم بالصحة ؛ لأنه في مُقَابِلِ حُكْمِهِ بِالْحُسْنِ الذي لا يجزم فيه بحُكْمٍ ، فأراد أن يُبَيِّنَ الفرقَ بين حُكْمِهِ الْجَازِمِ بتأكيده وحُكْمِهِ الْمُحْتَمَلِ المتجاذِبِ الذي هو الحكم بالتحسين .

وقد يوصف الحديث الصحيح بـ(الثابت) و(القوي) و(الجيد) أوصاف أخرى للحديث ونحو ذلك من الألفاظ الدالة بوضعها اللغوي على القبول ، وليس لهذه الألفاظ دلالات اصطلاحية خاصة ؛ إلا عند بعض المتأخرين ، عندما جعلوا (الجيد) في منزلة دون (الصحيح) وفوق (الحسن).

انقسام الحديث  
الصحيح إلى  
معمول به وغير  
معمول به

والحديث المروي بإسناد الصحيح : قد يكون معمولاً به ، وقد يكون غير معمول به :

فالمعمول به هو الذي يستحق وصفَ الإحكام وأنه : مُحْكَمٌ (سواءً أكان مُعَارِضًا أو غير معارضٍ أو كان ناسِخًا)، وهو ليس من مصطلحات المحدثين ، وإنما هو من مصطلحات الفقهاء والأصوليين والمتكلمين . ويستحق - لغةً - لفظُ (المُحْكَم) أن يُخَصَّ بالنصِّ الثابتِ مقطوعٍ من اصطلاحات الفقهاء والأصوليين والمتكلمين الدلالة ، الذي لم يُعَارِضْ ، أو الذي عُوِرِضَ لكن بما يوجبُ تأويل ما عارضه لكي يوافقَه ، فصار الخطابُ الشرعيُّ (المُحْكَمُ) : هو الأصل المرجوعُ إليه في فهمِ مُراد الشارع .

الحديث  
الصحيح غير  
المعمول به

وغير المعمول به : هو المنسوخ ، والمرجوح .

والحديث المنسوخ هو : الحديث النبوي الذي رُفِعَ تَعَلُّقُ حُكْمِهِ بأفعال المكلَّفينَ بخطابٍ شرعيٍّ متأخِّرٍ عنه .

والأحاديث المنسوخة قليلة جدًا ، وقد حَصَرَهَا العلماءُ ، ولم يُعُدْ هناك مجالٌ لادِّعاءِ نَسْخِ ما لم يَحْكَمْ بِنَسْخِهِ السابقون .

أسماء بعض  
الكتب في  
الناسخ  
والمنسوخ

ومن أهم كتب الناسخ والمنسوخ في الحديث : (الاعتبارُ في الناسخ والمنسوخ من الآثار) للحازمي (ت ٥٨٤هـ)، و(إعلامُ العالمِ بعد رُسُوخِهِ بحقائقِ ناسخِ الحديثِ ومنسوخِهِ) لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، و(إخبارُ أهلِ الرُّسُوخِ في الفقه والتَّحْدِيثِ بمقدارِ المنسوخِ من الحديث) له

أيضاً ، والثاني يقتصر فيه ابنُ الجَوْزِي على ما كان القول فيه بالنسخ له وجاهة ، وهي واحدٌ وعشرون حديثاً فقط .

ولا يُقال بالنسخ لمجرد التعارض ، بل يُسار لحلَّ إشكالِ التعارض لا يقال بالنسخ لمجرد التعارض بين روايتين

إن عَرَضَ لمنزلةٍ تاليةٍ أحياناً ما يجعلها أقوى من سابقةٍ : خطوات حل إشكال التعارض بين حديثين

١. إن صحَّ إثباتُ النسخ في النص نفسه (في الحديث المرفوع) ، أو نصُّ الصحابي بذلك ، فإن استعمل الصحابيُّ لفظة (نسخ) وجب التثبتُ من أنه قد قَصَدَ بـ(النسخ) معناه الاصطلاحي المتأخر ؛ لأن الصحابة والعلماء المتقدمين في القرون الأولى كانوا يطلقون النسخ بدلالاتٍ أوسعَ من دلالته عند المتأخرين .

ولا يمكن تقديمُ الجمعِ (الآتي) على هذه الحالة ؛ لأن حَلَّ الإشكالِ بالنسخ قد نصَّ عليه الوحيُّ نفسه ، وليس اجتهداً ، وأما الجمعُ فهو اجتهدٌ ، ولا اجتهدَ في مَوْرِدِ النص .

٢. أن يُمكن الجمع بغير تعسف ، فإن لم يمكن :

٣. رُجِّحَ بين الحديثين ، فيكون الأرجحُ هو الثابت ، والمرجوحُ مردوداً بالمعارضة ، ولو كان قد صحَّ إسناده .

و(المرجوح) ليس مصطلحاً ، وإنما هو هنا وَصِفٌ للحديث الذي عُوِرِضَ بما هو أولى قبولاً منه . معنى وصف الحديث بأنه مرجوح



ما تحتاج إليه  
المرجحات من  
علم وهي كثيرة

والمرجحات كثيرة جدًا ، وتحتاج علمًا عميقًا وممارسة طويلة ودقة  
نظرٍ لكي يُحسِنَ المرجِّحُ استعمالها ؛ لأن المرجِّحات قد تتعارض ،  
فلا يمكن الترجيحُ بها إلا لمن كان له معرفةٌ بدقيقِ الفُروقِ بين  
مَوازِينِها .

من صور  
الترجيح

ومن صُورِ الترجيحِ أيضًا : استنباطُ النَّسخِ من خلالِ معرفةِ المتقدِّمِ  
والتأخِّرِ ، فهو اجتهاذٌ في دَعْوَى النَّسخِ ، ولذلك فهو صورةٌ من صُورِ  
الترجيحِ ، وقد يكون من أقواها ، عندما يتأكَّدُ العِلْمُ بالتقدُّمِ والتأخُّرِ .

وقد يُقدِّمُ الترجيحُ على الجمعِ : إن اقترب الجمعُ من الحكمِ  
بالتعسُّفِ ، وكان الترجيحُ قوياً جدًا في تقديمِ أحدِ الحديثينِ على  
الآخرِ .

تعريف مختلف  
الحديث

وكل الأحاديثِ المقبولةِ أسانيدُها إذا وقع بين معانيها تناقضٌ  
ظاهريٌّ أو حقيقي : فهي من (مُخْتَلِفِ الحديثِ) ، سواءً حُلَّ إشكالُ  
الاختلافِ بالجمعِ أو بالنَّسخِ أو بالترجيحِ . وإنما اشترط في (مُخْتَلِفِ  
الحديثِ) أن تكون الأسانيدُ مقبولة ؛ لأن إشكالَ الاختلافِ إنما  
يحصل مع قبولِ إسنادِ المتعارضينِ كليهما ، أما مع ضَعْفِ أَحَدِهِما :  
فلا إشكالَ أصلاً .

وقد يُدخِلُ العلماءُ في (مختلف الحديث) على وجه القِلَّةِ بعضَ التعارضِ الذي وقع بين مقبول ومردود ، لمعانٍ تدعوهم لذلك ، وهو خلاف الأصل .

ومن أهم كتب مختلف الحديث : كتاب (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي ، و(تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، و(بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضاد عنها) للطحاوي (ت ٣٢١هـ) ، المشهور بـ(شرح مشكل الآثار) ، وعامته في (مختلف الحديث) .

وأما (مُشْكِلُ الحديث) فدلالة اللفظ في اللغة تُرَشِّحُ له أن يكون أعمَّ من (مختلف الحديث) ليشمل : كلَّ إشكالٍ معنويٍّ قد ينقدح في الذَّهْنِ ناتجٍ عن حديث ، سواءً كان الإشكالُ : بسببِ تعارضٍ مع آيةٍ في كتابِ الله تعالى ، أو مع حديثٍ نبويٍّ آخر ، أو مع إجماعٍ ، أو مع قاعدةٍ شرعيةٍ ، أو مع دلالةٍ عقليةٍ ، أو حسيةٍ ، أو غموضٍ في معناه ، فكل ما سَبَّبَ إشكالاً أو أوْهَمَ إشكالاً أو يُتَوَقَّعُ أن يكون سبباً لإشكالٍ فهو من (مشكل الحديث) .

وطريقة حل المشكل هي نحو طريقة حل المختلف :  
- بالجمع عند التعارض ؛ إن أمكن بغير تعسف . أو ببيان المعنى الذي يزيل الغموض ويحلُّ إشكاله .

- وبالقول بالنسخ (إن وقع التعارض بين خطابين شرعيين فقط : من القرآن أو السنة).

- وبالترجيح .

على ما تقدم بيان ترتيبه واحتمالات اختلافه ، مع تفاصيل تخصّ نسخ القرآن بالسنة ونسخ السنة بالقرآن ، وتخص أحوال معارضة النص المروي مع الإجماع وغيره من وجوه الأدلة العقلية والحسية .

وقد صنّف العلماء كُتُبًا خاصّةً في (مشكل الحديث) : ككتاب (مشكل الحديث) لأبي بكر ابن فورك (ت ٤٠٦هـ)، و(الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري) لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، و(كشف مشكل الصحيحين) لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

أسماء بعض الكتب في مشكل الحديث

ومن الكتب المُعَيَّنَة على الإجابة عن التعارض في الأحاديث سواءً أكان إشكالاً أو اختلافًا ، إضافةً إلى الكتب المتخصصة في ذلك المذكورة سابقًا : (كتب شرح الحديث)، كشروح كتاب (الموطأ) للإمام

أسماء بعض الكتب التي تعين على الإجابة عن التعارض في الأحاديث

مالك ، وشروح الأمهات الست وغيرها . وقد كتبتُ عنها كتابي (شرح

تعريف علم شرح الحديث

الحديث النبوي)، والذي عرّفت فيه هذا العلم (علم شرح الحديث) بأنه : «العلم الذي يقوم على بيان معاني الأحاديث ، وفق مُراد

النبي ﷺ قطعًا أو رُجحانًا ، ويميز ناسخها من منسوخها ، ومُحكّمها من مُتأوّلها ، وأحكام العموم فيها من قضايا الأعيان ، ويستخرج

الفوائد والأحكام المستنبطة منها ، بعد استبانة وجوه ثبوت ألفاظها أو معانيها من عدم الثبوت . ويقوم على بيان معاني الآثار الموقوفة والمقطوعة وفق مراد من نسبت إليه كذاك» .

وقد تكلمت في هذا الكتاب عن تاريخ العلم وأهم مصنفاته ومنهج الشرح وغير ذلك من مباحثه .

ومن كتب شرح الحديث التي تُزيل غموض معناه : (كتب غريب كتب غريب الحديث وهدفها الحديث)، وهي : الكتب التي تشرح الألفاظ الغريبة في اللغة .

وأهم كتب (غريب الحديث) الكتب التالية :

❶ (غريب الحديث): لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، وذيوله :

• (غريب الحديث): لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، ولابن قتيبة كتابان آخران يخدمان هذا العلم ، هما (إصلاح غلط أبي عبيد) و(المسائل والأجوبة).

وقد ذُيل على كتاب ابن قتيبة بكتابين اثنين هما :

- (الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمثل): لأبي محمد قاسم بن ثابت بن حزم السَّرْقُسْطِي (ت ٣٠٢هـ).
- (غريب الحديث): للخطابي (ت ٣٨٨هـ).

٢ (كتاب الغريبين): لأبي عبيد أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي (ت ٤٠١هـ)، وذيله (المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث) لأبي موسى المدني (ت ٥٨١هـ)، وتَعَقُّبُهُ : تَقْذِيَةُ ما يقْذِي العين من هفوات كتاب الغريبين): لأبي موسى المدني . وتَعَقُّبُهُ الثاني ، وهو : (التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيفٌ وخطأٌ في تفسيرها ومعانيها وتحريفٌ في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي): لابن ناصر السَّلامِي (ت ٥٥٠هـ).

٣ (النهاية في غريب الحديث والأثر): لمجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): وهو أجل ما كُتِبَ في ذلك من جهة الشُّمول ودِقَّة التفسير اللغوي ، وأولى ما طُوِّلَ منها عند شرح كل حديث . وله ذبول وتمامات .

هذه أحوال الحديث الثابت : بالقطع وبالظن .



تعريف الحديث  
المردود

وأما الحديث غير الثابت (المردود):

فهو كُلُّ حديثٍ لم تَتَحَقَّقْ فيه شُرُوطُ القبول .

وهو كُلُّ حديثٍ لم يُتَيَقَّنْ ولم يَغْلِبْ على الظنِّ أنه نجا من الخطأ

أو الكذب .

فهو كُلُّ حديثٍ نَزَلَ عن أن يُفِيدَ غلبةَ الظنِّ بالثبوت :

فهو :

- الحديث الذي شُكَّ في ثبوته ، أو غَلَبَ على الظنِّ عدمُ ثبوته .
- أو قُطِعَ بعدم ثبوته .
- أو غَلَبَ على الظنِّ كَذِبُهُ ، أو قُطِعَ بِكَذِبِهِ على النبي ﷺ أو على مَنْ دُونَهُ .

وينقسم الحديث غير الثابت إلى أقسام ، بحسب درجته في الرد ، أقسام الحديث  
المردود غير  
الثابت

وبحسب نوع الرد إلى :

١- ضعيف (خفيف الضعف).

٢- وشديد الضعف .

٣- والموضوع .

● فالأول : الضعيف (الخفيفُ ضعُفه) :

تعريف الحديث  
الضعيف  
الخفيف ضعُفه

وهو : ما كان راويه عدلاً لكنه سَيَّءُ الحفظِ واقعاً أو احتمالاً .  
وهو ما تقف إفادته على : ما شُكَّ في ثبوته أو غلب على الظن  
عدم ثبوته .

والمقصود بقولي : «واقعاً أو احتمالاً» :

- واقعاً : أن يكون في إسناده راو مجروح في ضبطه ، دون عدالته .
- احتمالاً : أن يكون في إسناده أحد صور الجهالة (التي سبق  
ذِكْرُها)، ولم يوجد في الحديث (في إسناده أو متنه) ما يستدعي  
استنكاره .

بيان الفرق بين  
الحكم على  
الإسناد والحكم  
على الحديث

وفي بيان الفرق بين الحكم على الإسناد والحكم على الحديث :  
يكون الحكم على الإسناد بالضعف : يعني ما لا يرتفع على الشك  
في الثبوت ، مع عدم العلم بوجود عاخذ . وأما الحكم على الحديث  
بالضعف ، فيعني : ما لا يرتفع على الشك في الثبوت ، مع العلم  
بعدم وجود العاخذ .

وهو الحديث الخفيفُ ضعُفه ، المذكور سابقاً ، والذي يقبل

الاعتضاد .

لا يحتج  
بالحديث  
الضعيف  
استقلالاً في  
شيء

والحديث خفيف الضعف لا يُحتجُّ به استقلالاً في شيء ، لا في  
الأحكام ولا في الفضائل والترغيب والترهيب ؛ لأن الاحتجاج في

أمر الشرع لا يجوز إلا بما لم ينزل عن غلبة الظن بالثبوت ، والحديث  
الضعيف دون ذلك ؛ إذ كيف ننسب للشرع الحنيف ما يغلب على ظننا  
عدم ثبوته أو نشك في ثبوته بلا أدنى تغليب للثبوت على عدمه ؟ !  
الاحتجاج بأمر الشرع لا يجوز  
الضعيف دون ذلك ؛ إذ كيف ننسب للشرع الحنيف ما يغلب على ظننا  
عدم ثبوته أو نشك في ثبوته بلا أدنى تغليب للثبوت على عدمه ؟ !  
الاحتجاج بأمر الشرع لا يجوز

أما إيراد الحديث الضعيف بإسناده مع عدم استقلاله بحكم (من  
أحوال إيراد الأئمة للأحاديث الضعيفة وبيان أنه لم يكن لأجل الاحتجاج بها  
وَجُوبٍ أو استحبابٍ أو تحريمٍ أو كراهيةٍ): للاستئناس به ، أو للاتعاظ  
به ، أو لاحتمال تقويهِ (للاعتبار به)، أو للتمكين من معرفة ضعفه  
بالإحالة إلى النظر في إسناده المذكور = فهو إيرادٌ صحيح .

وأما إirاده محذوفَ السند (معلقًا)، فلا يجوز إلا بصيغة تنبراً من  
عُهدته عند السامع أو القارئ ، ولا تجزم بنسبته للنبي ﷺ . كالرواية  
بصيغ التمريض (الآتي ذكرها)، أو التصريح بضعفه ، أو التنبيه على  
عدم الثقة بثبوته .

وأما معنى التساهل في أحاديث فضائل الأعمال ، الذي ورد عند  
أئمة النقد : فسيأتي بيانُ معناه عند الكلام عن الشاذ المردود .

ومن أشهر صور الحديث خفيف الضعف : (المرسل ، إذا كان  
روايةً تابعيًّا عن النبي ﷺ)، كما سيأتي التنبيه عليه ؛ لأن الحديث  
الذي وقع في إسناده سقط قد يكون خفيفَ الضعف وقد يكون شديدَ  
الضعف . لكن واقعَ غالبِ تلك المراسيل هو أنها خفيفةُ الضعف ،  
لشرف طبقة الواسطة المحذوفة منها .



صور السقط في  
السند

ولذلك ناسب أن نذكر هنا صور السقط في السند ، وهي :

تعريف المنقطع ● المنقطع :

وهو لغة : من القطع ، وهو إبانة شيء من شيء .

واصطلاحاً : هو الإسناد الذي سقط منه راو أو أكثر ، ولو بالشك

وعدم رجحان الاتصال .

فهو كل سقط في السند :

- سواءً أكان في أوله (المرسل) أو في آخره (المعلق والبلاغ).
- وسواءً أكان بسقط واحد أو أكثر ، على التوالي أو على التفرّق .
- وسواءً أكان السقط ظاهراً أو خفياً .

تعريف الراوي  
المبهم

وهل يدخل في (المنقطع) الإسناد الذي فيه راوٍ مبهم (وهو :  
الراوي المصرّح بوجوده في السند من غير ذكره بمعرّف) كقولهم :  
«عن أحد المسلمين» و : «حدثني الثقة» و : «أخبرني من لا أتهم» ؟  
في المسألة اختلاف سهل يسير ، لا يستحق المشاحة .

تعريف  
الحديث

لكن المحدثين أكثروا من إطلاق وصف (المرسل) على السقط  
في أول السند (وهو حديث التابعي عن النبي ﷺ)، دون تقييد منهم

المرسل

يطلق وصف  
المنقطع أيضاً

بهذا الوصف ، فإنهم يطلقون عليه وصف (المنقطع) أيضاً . لكن كثرة  
الاستعمال أوهمت بعض المتأخرين اختصاصه به ، وليس كذلك .

على المرسل

غير أن هذا التخصيص صار هو العُرف الشائع لدى المتأخرين ،  
فيجب مراعاته في إطلاقاتهم ، دون إطلاقات المتقدمين .

وكما أن المحدثين لم يخصصوا السقط في أول السند بوصف المحدثون لم  
يَقْصُرُوا لِقَب (المرسل)، فأطلقوا عليه أنه (منقطع) أيضًا ، لم يمتنعوا أيضًا من (المرسل) على  
السقط من أول السند وصف السقط في أثناء السند (أي : في وسطه) بوصف (المرسل)،  
كوصفهم رواية التابعي عن صحابيٍّ لم يسمع منه بـ(المرسل).

وقد يطلقون على المنقطع (المقطوع) أيضًا ، كما أنهم قد يُطلقون المحدثون قد  
يطلقون على (المقطوع) على الإسناد الذي ينتهي إلى التابعي فمن دونه ، ليكون المنقطع وصف  
المقطوع أيضًا (المقطوعُ) بهذا الاستعمال الأخير قَسِيمًا لـ(المرفوع) و(الموقوف)،  
مما سيأتي التنبيه عليه عند الكلام عن أقسام الحديث من جهة من  
ينتهي إليه الإسناد .

وتختلف درجة ضعف (المنقطع) باختلاف أحواله : تختلف درجة  
ضعف المنقطع باختلاف أحواله □ سلامة الإسناد أو المتن من النكارة أو عدم سلامتهما منها ،  
فالسلامة من النكارة تُرَجِّحُ خِفَّةَ الضعف ، وعدم السلامة منها  
ترجح شدة الضعف ، بل ربما قطعت النكارة بشدة ضعف المنقطع  
وعدم صلاحيته للاعتبار .

وهذا الملحظ هو أقوى ملاحظ الحكم بخفة الضعف وشدته في  
المنقطع ، لكنه لا يستغني عن الملحظين الآتين :

□ كلما كثر عدد الساقطين ازداد الإسناد ضعفاً وكلما قل عددهم خفَّ ضعف الحديث

كون الساقط واحداً أو أكثر ، فكلما كثر عدد الساقطين (تَحَقُّقاً أو احتمالاً) ازداد الإسناد ضعفاً ، وكلما قلَّ العددُ (تَحَقُّقاً أو احتمالاً) كان ذلك مرشِّحاً خِفَّةَ الضعف وقرينةً عليه . ولذلك كان مرسلُ التابعي عن صحابي لم يسمع منه (مع تأخر وفاة الصحابي بعد النبي ﷺ) أحسن حالاً من مرسله عن النبي ﷺ ، ومرسل تابعي صغير عن صحابي صغير تأخرت وفاته لكنه لم يسمع منه أحسن حالاً من مرسله عن صحابي كبير تقدمت وفاته .

□ كلما علا موضع السقط خف الضعف كلما نزل موضع السقط اشتد الضعف

وكلما علا موضعُ السقط تَرَشَّحَتْ خِفَةُ الضعف ، كمرسل كبار التابعين ، لشرف طبقة المحذوف . وكلما نزل موضعُ السقط تَرَشَّحَتْ شدة الضعف . فَعُلُوُّ موضع السقط ونزوله مجرد قرينة ، قد تتخلف دلالتها وترجيحها لمخالفتها ما هو أقوى دلالةً منها .

### ● المرسل :

المرسل في اللغة : هو المطلق بلا قيد ، يقول العرب : أَرْسَلَ الْفَحْلَ فِي الْإِبِلِ : أي أطلقه من قَيْدِهِ وَخَلَّاهُ عَلَيْهَا .

تعريف المرسل واصطلاحاً : هو الإسناد الذي سَقَطَ منه راوٍ أو أكثر ، ولو بالشك وعدم رُجْحَانِ الاتصال .

المقصود من تخصيص المرسل برواية التابعي عن النبي ﷺ

وأما تخصيصُه بـ«رواية التابعي عن النبي ﷺ» فهو :

- إما تخصيصٌ بغلبة الإطلاق ، لا بتقييده .

- وإما تخصيصُ بأقوى صور المرسل وأقربها للقبول .

فعلى التقرير الأول : يكون تخصيصه بذلك بناء على أنه الاصطلاح الخاص ، وبإطلاقه ليشمل كل منقطع : يكون بحسب الاصطلاح العام له .

وعلى التقرير الثاني : فيكون تخصيص تعريفه برواية التابعي عن النبي ﷺ ناتجاً عن كون هذه الصورة هي أهم صورته وأولاها بالقبول وأكثر صورة وقع حولها جدال .

وكلا التقريرين صحيحٌ .

أما وقد بيّنا - سابقاً - حُكْمَ المنقطعِ عموماً ، فقد بقي بيانُ حكمِ بيان حكم رواية التابعي عن النبي ﷺ صورته الخاصة التي كثيراً ما تُخصَّصُ بلقب (المرسل)، وهي : رواية التابعي عن النبي ﷺ .

فحكم رواية التابعي عن النبي ﷺ : الأصل النظريُّ فيها هو الرد ؛ للجهل بحال المحذوف ؛ إلا إذا اعتضدت . ولا خلاف على الصحيح في أصل هذا التقرير : لا بين المحدثين ، ولا بينهم وبين الفقهاء ، فلا وجود لفقيهٍ متقدِّم حكم بقبول المرسل مطلقاً من أي شرط . وإنما وقعت حكاية الاختلاف : إما بسبب الاختلاف الجزئي في آحاد المراسيل : هل اعتضدت أم لم تعتضد ، وإما بسبب توهم

الاضطراب في قبولها وردّها لعدم وَضْع التقرير النظريّ الذي يَضْبِطُ  
وَيُبَيِّنُ سبَبَ القبولِ والرَّدِّ .

ولقبول هذا المرسل شروطٌ ومرجّحات ومعضّدتان :

شروط قبول  
المرسل  
ومرجحاته  
ومعضداته

أما الشروط :

١. أن لا يخالف الحديث المرسل ما هو أولى منه ، كالحديث المتصل الصحيح ، وكلّ ما يُردُّ به الحديث المتصل يُردُّ به الحديث المرسل .
٢. أن لا يتضمن نكارة : كانفرادٍ بأصل لا يحتمله حال المرسل من عدم قوة الثقة به .
٣. أن لا يخلو من أي صورة من صور المعضّدت الآتية ، فخلوه عن معضّدٍ يبقيه على أصله من الضعف .
٤. أن يكون الراوي عدلاً في أقل تقدير ، وأقوى له أن يكون عدلاً ضابطاً (ثقة) .

وأما المرجّحات فهي :

مرجحات  
قبول المرسل

١. علو طبقة الراوي المرسل : فكبار التابعين أقوى مراسلاً من أواسطهم ، وأواسطهم أقوى من صغارهم .
٢. تحرّي الراوي المرسل في شيوخه : فمن عُرف بأنه لا يروي إلا عن الثقات ليس كمن يروي عن الثقات وغيرهم . ولو عُرف في ثقات التابعين من اشتهر بكثرة الرواية عن الضعفاء ومن يجهلهم

هو نفسه لاستحق التشديد مع مرسله تشديدنا مع عموم منقطعات

أمثاله ، لكنني لا أعرف ذلك فيهم .

٣. أن يكون ثقة ، أو عدلاً سيء الحفظ في أقل تقدير .

٤. أن لا تظهر قرينة تدل على أن الراوي المرسل قد تعمّد الإسقاط

استضعافاً منه للمحذوف .

وأما المعضّذات :

معضدات قبول  
المرسل

١. موافقته حديثاً ثابتاً متصلًا ، فيصح حينها تصحيح المرسل على

معنى أنه حجة و(صحيح) بالاصطلاح العام للصحيح ، لا على

معنى أنه (صحيح) بالاصطلاح الخاص لـ(الصحة). ولخروج

المرسل المعتضد عن شرط (الصحيح) باصطلاحه الخاص :

كان شرط الاتصال هو أحد أظهر شروط كتب الصحاح ، حتى

أدخله بعضهم في عنوان كتابه : كابن خزيمة وابن حبان . وواقع

كتب الصحاح يشهد بذلك ؛ إذ لو كانوا يُصحّحون (بالاصطلاح

الخاص) المرسل المعتضد لَكثُرَتِ المراسيلُ ومعضداتها في

كتب الصحاح ، والواقع فيها على الضدّ من ذلك تمامًا .

٢. موافقته حديثاً ضعيفاً خفيف الضعف ، بشرط أن لا يتبين - ولو بغلبة

ظن - أن موضع الضعف في الضعيف هو موطن الإرسال نفسه .

ولذلك اشترط اختلاف المخرج في تقوية المرسل بمرسل آخر أو

بمراسيلٍ أُخر ، فالمقصود باختلاف المخرج هنا : أن يكون شيوخ الراوي المرسل الأول في غالبهم مختلفين عن شيوخ المرسل الثاني ، ليغلب على الظن أن الساقط في المرسل المعضد غيره في المرسل العاضد .

٣. موافقته موقوفاً على الصحابي ، حيث يترجح أن الصحابي اعتمد على الحديث المرفوع فيما قاله ، كتقارب لفظ المرسل والموقوف تشابهاً يدل على اتحادهما في المصدر (وهو النبي ﷺ). أما إن لم يتوفر مثل هذا الترجيح في الموقوف : فيكون العمل بالمرسل مع فتوى الصحابي من باب ترجيح اجتهادٍ على اجتهاد ، وليس من باب إثبات نسبة المرسل .

اللهم إلا إن اجتمعت في الراوي المرسل من مرجّحات القوة ما يجعل مرسله أقرب شيءٍ للقبول ، فينتظر أدنى عاضدٍ وشاهدٍ ليقبل . وصورة هذا المرسل القريب من القبول جداً هي صورة المرسل الذي اجتمعت في راويه الشروط الثلاثة التالية جميعها : أن يكون ثقةً ، ومن كبار التابعين ، وممن يتحرى في الرواية فلا يروي إلا عن الثقات ، فمثل هذا إذا وافق فتوى صحابي لا يخالف له من الصحابة (وإن لم تصل فتواه حد ادعاء وقوع الإجماع عليها) يستحق الاعتضاد والتقوي بتلك الفتوى . وهذه هي صورة

متى يكون  
المرسل أقرب  
شيءٍ للقبول،  
ولذلك يقبل  
التقوي  
بموقوف  
الصحابي دون  
الشرط السابق

صورة المرسل  
عند الإمام  
الشافعي

المرسل التي ذكرها الإمام الشافعي ، ولذلك قَبِلَ اعتضاده بفتوى الصحابي ، وبفتوى التابعين وتابعيهم .

٤. موافقته فتوى جماهير أهل العلم من التابعين وتابعيهم ، حيث يترجح أنهم اعتمدوا على الحديث في فتواهم ، كذكر بعضهم

الحديث المرسل في سياق الاحتجاج به . أما إن لم يتوفر مثل هذا الترجيح في فتاوى التابعين وتابعيهم : فيكون العمل بالمرسل مع تلك الفتاوى من باب ترجيح اجتهاد على اجتهاد ، لا من باب إثبات نسبة المرسل .

اللهم إلا إن اجتمعت في الراوي المرسل من مرجحات القوة (آنفه متى يكون المرسل أقرب شيء للقبول ، ولذلك يقبل وشاهد ليُقبل ، فمثل هذا إذا وافق فتوى جماهير أهل العلم من التابعين وتابعيهم يستحق الاعتضاد والتقوي بذلك التابع على تلك الفتوى .

#### ● مدلس الإسناد :

والتدليس في اللغة : هو إخفاء العيب والخداع في البيع وغيره .

واصطلاحاً هو : إيهام بخلاف الحقيقة الإسنادية قد يُخفي عيباً مطلقاً تعريف التدليس

فيها ، يَصُدُّرُ عَمْدًا أو بغير عمد ، بنوع من التأول .



هذا تعريف شامل لكل صور التدليس : كتدليس الإسناد وتدليس

الشيوخ .

تعريف تدليس الإسناد وأما تعريف تدليس الإسناد فهو : كل رواية توهم اتصال ما لا يتصل بالصيغة الموهمة .

تدليس الإسناد يشمل صورتين مشهورتين :  
١- رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يأخذه منه بطريقة من طرق التلقي التي تُحقق إتقان الأخذ .

٢- رواية الراوي عمن عاصره ولم يأخذ عنه بأي طريقة من طرق التلقي التي تُحقق إتقان الأخذ .

والتفريق بين هاتين الصورتين بادعاء أن الثانية كانت تُسمى بـ (الإرسال الخفي) قول باطل غير صحيح ، نتج عنه خلل كبير في الحكم على الأحاديث .

وحكم الراوي الذي أكثر من التدليس ، حتى صار احتمال عدم الاتصال في رواياته مساوياً أو أكبر من احتمال الاتصال فيما يرويه بالصيغ المحتملة (كعن وقال) : أن يُتوقف عن قبول حديثه المروي بالصيغ غير الصريحة ؛ لغلبة احتمال عدم الاتصال فيه ، حتى يتبين خلاف ذلك ، بأن يروي بالصيغة الصريحة على الاتصال - بدلالة اللغة -

كـ (سمعتُ ، وحدثني ، وأخبرني ، وقال لي ، وذكر لي) .

ثم يُنظرُ في هذا الراوي الذي يُتوقَّف عن قبول عننته بسبب أن  
 كثرة تدليسه شَكَّكَت في اتصال ما يرويه بالصيغ المحتملة ، لِيُحَدِّدَ  
 نوعُ تدليسه :

اختلاف حكم  
 عننة الراوي  
 المدلس  
 باختلاف نوعي  
 تدليسه

- فإن كان التدليسُ الغالبُ على الراوي هو أنه يروي عن من سمع  
 منه ما لم يسمعه منه : وجب أن يُصرَّح المدلسُ بالسماع في كل  
 حديث ، أو ما يقوم مقام التصريح (مما سيأتي ذكره) ، لكي يُحكمَ  
 على روايته بالاتصال .

- وإن كان التدليسُ الغالبُ على الراوي هو أنه كان يروي عن من  
 عاصره ولم يلقه : فيجب أن يُعلم لقاءه بمن عاصره ، هذا هو  
 الأصل (الاكتفاء بثبوت اللقاء) ، لتُحمل بقية عنناته عن من ثبت  
 لقاءه به على الاتصال . فإن وقع خلافٌ في سماعه ممن علم  
 لقاءه به ، فنفي بعضُ النقاد سماعه ممن أثبتوا لقاءه به ، كأن  
 يكون لقاءه به في صغره ، قبل تهيئته للتلقي : لم يُكتَفَ حينئذٍ  
 بإثبات اللقاء ، بل وجب العلم بالسماع وبالأخذ عنه ، لتُحمل  
 بقية عنناته عنه على الاتصال .

تنبيه : ردُّ الحديث لوصف الراوي بالتدليس (على ما سبق بيانه) رُدُّ عننة  
 ليس لتحقق الانقطاع ، وإنما لعدم الثقة بالاتصال ؛ إلا إن ثبت عدم  
 الاتصال بدليل أو قرينة .

رُدُّ عننة  
 المدلس لعدم  
 الثقة باتصال  
 السند لا لتحقق  
 الانقطاع

وأما الراوي الذي عُرف بالتدليس ، لكنه لم يَبْلُغْ تدليسه حَدَّ التشكيك في الاتصال ، فضلاً عن حَدِّ تغليب احتمال عدم الاتصال ، لقلة تدليسه في جنب ما روى ، وقد يُضِيفُ إلى قِلَّةِ التدليس نَقَاوَةَ شُيُوخِهِ (كسفيان بن عُيَيْنَةَ) = فإنه سيبقى حديثه محكوماً باتِّصَالِهِ ، رُغْمَ تدليسه ؛ لأن الاتصال ما زال هو الاحتمال الغالب في رواياته .

إلا إن ظهر دليلٌ أو لاحْتِ قرينةٌ تُوجِبُ الحكمَ بعدم الاتصال في حديثٍ معيَّن ، والدليل : كالتصريح بعدم السماع في رواية أخرى ، كأن يقول : حَدَّثْتُ عَنْ فلان ، أو نُبِّئْتُ عَنْهُ . والقرينة القريبة من الدليل في القوة : كَذِكْرِهِ واسِطَةً بينه وبين مَنْ عَنَّنَ عَنْهُ ، أو وجودِ نكارةٍ في المتن أو الإسناد لا يحتملها أحدٌ من رجالِ إسناده الظاهرين ، وهي نكارةٌ تختلف درجة دلاليتها باختلاف قُوَّةِ النكارة .

الحكم بالاتصال  
لرواية المدلس إذا لم يبلغ تدليسه حد تغليب احتمال عدم الاتصال  
إذا ظهر دليل أو قرينة توجب الحكم بعدم الاتصال في رواية المدلس فلا تقبل روايته تلك

وإنما يُمَيِّزُ الراوي المدلِّسُ الذي شَكَّكَ تدليسه في اتصالِ إسناده حديثه الذي لم يصرِّح فيه بالسماع عن الراوي المدلِّس الذي لم يصل حَدَّ هذا التشكيك :

طرق تمييز الراوي المدلس الذي شكك تدليسه في اتصال سنده حديثه عن المدلس الذي لم يصل حد التشكيك

- من خلال تصريح الأئمة ، كابن إسحاق في الأحكام ، والمبارك بن فضالة .

- وكتطبيقاتهم الدالة على التوقف في الاتصال حتى يثبت السماع .

ولا يكفي وَضْفُهُ بكثرة التدليس للحكم برّد عنعنته ؛ لأن الكثرة وصف الراوي بكثرة التدليس  
أمرٌ نسبي ، فقد يكون تدليسه مع كثرته قليلاً في جنب ما لم يدلس قد لا يكفي لرد  
فيه . إلا أنّ وَضْفَهُ بكثرة التدليس أو بقبحه مما يوجب التأكد من  
عدم بلوغه حدّ التوقف عن قبول عنعنته ، على التفصيل المذكور آنفاً  
بحسب نوع التدليس ، ومما يوجب أيضاً الحذر أكثر من أيّ غرابة  
متنية أو إسنادية في حديثه تستحقّ الإنكار والشكّ في الاتصال .

ولا يصحّ علمياً تقليدُ الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في كتابه لا يصح تقليد  
ابن حجر في  
تحديده أثر  
التدليس على  
روايات الراوي  
(تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) لتحديد أثر  
التدليس على روايات الراوي ؛ لأنه كان قد خلط فيه بين أنواع  
التدليس ، كما أنه لم يبين لنا غالباً أدلته على تحديد مرتبة المدلس .

وشرطُ تَبَيّنِ الاتصال في حديث المدلس يختلف باختلاف صورة  
الانصاف في  
حديث المدلس  
يختلف باختلاف  
صورة تدليسه :  
تدليسه :

● فإن كانت صورة تدليسه الذي غلبَ على حُكْمِ عنعنتِهِ هي الأولى

(أن يروي عن من سمع منه ما لم يسمعه منه) : فلا يُحكم بالاتصال إلا

بإحدى أربع حالات :

حالات الحكم  
بالاتصال في  
رواية مدلس

١- إذا صرح بالاتصال في كل حديث .

٢- أن يروي عنه من لا ينخدع بالتدليس كشعبة بن الحجاج والقطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل وابن معين وأمثالهم من أكابر النقاد ، دون أن ينتقدوا تلك الرواية .

٣- أن يُصَحَّح حديثه أحدُ أئمة النقد (كأصحاب الصحاح : البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان) ، ما لم يخالفهم ناقد من أقرانهم في اتصاله .

٤- أن يروي المدلس عن عُرف بملازمته وبكثرة الأخذ عنه ، حتى صار مستغنياً في الغالب بما سمع عما لم يسمع .

● وإن كانت صورةُ تدليسِهِ الذي غَلَبَ على حُكْمِ عنعنَتِهِ هي الثانية (روايةُ المعاصِرِ عن من لم يَلْقَهُ) : لا يُحْكَمُ باتصال حديثه عَمَّن عاصره ولم يلقه إلا في حالات أربع :

١- إذا صرَّح بالاتصال عن ذلك الشيخ الذي عاصره ولو في حديث واحد ، ثم تُحمل بقية رواياته عنه - التي ليس فيها تصريحٌ بالسماع - على الاتصال .

٢- أن يُثَبَّتَ أحدُ النقاد سماعَهُ من ذلك الشيخ بالتصريح بأنه قد سمع منه أو لقيه ، أو أن يُصَحَّحَ له عنه ، ما لم يخالفه أحدٌ من أقرانه . فإن وقع خلافٌ في سماعه وَجَبَ للترجيح فيه : الرجوعُ إلى أدلة السماع وقرائنه ، وأدلة عدم السماع وقرائنه . وقد كتبتُ في ذلك

كتابًا حَفِيلاً ، هو كتابي (المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس : دراسة

نظرية تطبيقية على مرويات الحسن البصري عن شيوخته).

والتصريح باللقاء أو ثبوته كافٍ لإثبات الاتصال ؛ إلا إن تَبَيَّنَ أنه التصريح باللقاء أو ثبوته كافٍ لقاء لا يُثَبِّتُ السَّماعَ ، كلقاء الصغير الذي لا يُثَبِّتُ إلا المشاهدة لإثبات الاتصال فقط ، وكالرؤية العابرة .

٣- أن يروي عنه من لا ينخدع بالتدليس كشعبة بن الحجاج والقطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل وابن معين وأمثالهم من أكابر النقاد ، دون أن ينتقدوا تلك الرواية .

٤- أن تَقَوَّى قرائنُ الاتِّصالِ جِدًّا ، كروايته عن القرين المعاصرِ البَلَدِيِّ ، وكرواية الأكابر عن الأصاغر ، وكرواية الابن عن أبيه الذي عاصره وعاشه سنوات طويلة .

مع التنبه إلى وجوب المبالغة في التثبت من صحة صيغ الأداء وجوب المبالغة في روايات المدلسين ، فقد تكون وهمًا لراوٍ أو تصحيفًا لناسخ أو في التثبت من صحة صيغ الأداء في رواية المدلسين تحريفًا لطابع .

ومع التنبيه أيضًا إلى أن صيغة السماع إذا صَحَّتْ من أحد الطرق صيغة السماع لا يُعِلُّها مجرَّدُ انفرادِ ذلك الوجه بها دون بقية الطُّرُقِ التي ذَكَرَتْ يعللها مجرد انفراد ذلك الوجه بها دون بقية الطرق التي ذكرت الحديث بالعنعنة ، ولا تُعامَلُ صيغةُ السماع معاملةَ المخالفةِ في المتن أو في الإسناد ، بدعوى ترجيحِ الأكثرِ عددًا أو الأضبط ؛ لأنه بالنعنة

لا تَعَارُضُ أَصْلًا بَيْنَ الْعِنْعِنَةِ وَصِيغَةِ السَّمَاعِ ، فَالْعِنْعِنَةُ تَحْتَمِلُ السَّمَاعَ  
وَعَدَمَهُ ، فَدَلَالَةُ صِيغَةِ السَّمَاعِ مَعَ الْعِنْعِنَةِ كَدَلَالَةِ الْبَيَانِ لِلْمَجْمَلِ :  
وَهِيَ أَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ ، لَا مُعَارِضَةٌ .

قد تدل  
القرائن على  
وهم حاكي  
صيغة السماع  
ولا يعني ذلك أن صيغة السماع لا تُوهَّمُ مطلقًا ، فالقرائن قد  
تدل على وهم حاكيها ، وقد يُعَرَفُ بعضُ الرواة بكثرة الخطأ فيها  
(كجريد بن حازم وفطر بن خليفة) ، فيكون ذلك أحدَ قرائن الوهم  
منهم . ولكنَّ المقصودَ هو : أن الأصلَ قبولُ انفرادِ الراوي بصيغة  
الأسفل قبول  
انفراد الراوي  
بصيغة السماع  
السماع ، وعدمُ اعتبارِ تَفَرُّدِهِ هذا مخالفةً لرواية مَنْ عنعن ؛ إلا عند  
ظهور قرائن تدلُّ على خطئه .

تعريف تدليس  
التسوية  
وأما ما يُسمى بـ(تدليس التسوية) : وهو أن يُسَقِطَ الراوي مَنْ فوق  
شيخه الذي سَمِعَ منه الحديثَ ، مع بقاء السَّنَدِ (بعد هذا الإسقاط) مُوهِمًا  
الاتِّصَالَ = فلم يَثْبُتْ أنه غَلَبَ على حديثِ أحدِ الرواة الموصوفين به ،  
حتى يُوجِبَ - بغلبته - التصريحَ بالاتصال في كل طبقات الإسناد ، كما  
يدَّعيه بعضُ المتأخرين . مما يعني : أن الأصل هو قبول الإسناد الذي  
رواه المدلِّسُ تدليسَ تسويةً ، ولو لم يُصرَّحَ بالسماع بين شيخه ومَنْ  
فوقه إلى منتهى السند ؛ إلا إن ظهر ما يقتضي الشكَّ في الاتصال ،  
من أدلة التدليس وقرائنه السابق ذكرها .

وبقية صور التدليس في الإسناد مثل (تدليس التسوية) في عدم حكم تدليس العطف وتدليس القطع الشيوخ والانتشار ، فلا أثر لها في روايات مَنْ ذَكَرَ عنهم الوقوع في استعماله : كـ (تدليس العطف) و (تدليس القطع).

ومن صور التدليس في الإسناد : (تدليس الصيغ) : وهو أن يروي معنى تدليس الصيغ الراوي ما لم يسمعه بصيغة دالة دلالة لغوية على الاتصال متأولاً الصيغة بما يجوز التأول به لغة ، كقوله : «حدثنا» ويريد : حَدَّثَ أَهْلَ بَلَدِنَا ، و : (أخبرنا) ويريد : أَخْبَرَ الْمُسْلِمِينَ . ولا نلجأ إلى القول بتأويل

الراوي في صيغة السماع إلا إن ثبتت عدالته ، وتيقنا من صدقه ، متى نلجأ إلى القول بتأويل الراوي في صيغة السماع وثبتت الصيغة عنه فلم تكن وهماً من الرواة عليه ، وصَحَّ عندنا عدم سماعه ممن أَوْهَمَتِ الصيغة سماعه منه . أما إن لم تُثَبِّتْ عدالته : فسوف يكون هذا التصريح فيما لم يسمعه دليلاً على تكذيبه .

وكل من ثبت عنه التدليس في صيغ السماع لم يثبت عنهم ذلك إلا قليلاً جداً ، مما لم يُفقد صيغهم الصريحة على السماع دلالتها على السماع ، فما زال تصريحهم بالسماع دالاً عليه منهم . إلا في الموضع الذي تَبَيَّنَ فيه أنه قد تَأَوَّلَ الصيغة ، فَيُسْتثنى ذلك الإسناد الخاص الذي تَبَيَّنَ فيه عدم اتصاله .

وأما صور التدليس غير صور التدليس في الإسناد ، والتي لا علاقة لها بالاتصال وعدمه : كـ (تدليس الشيوخ) و (تدليس البلدان) :



معنى تدليس - فالأول (وهو تدليس الشيوخ): هو أن يُذكر الراوي بِمُعَرِّفٍ لم يكن معروفًا به ، كأن يروي المدلّس عن سفيان بن عيينة ، فيقول : حدثني أبو محمد الهلالي .

وكل الذي يُوجِبُهُ هذا النوعُ من التدليس هو تعيينُ الراوي تعيينًا صحيحًا ، وعدمُ خَلْطِهِ بغيره ممن يَشْتَبِه بِمُعَرِّفٍ تَدْلِيسِهِ .

معنى تدليس - والثاني : أن يُذكر موضعٌ للسمع من الشيخ بِمُعَرِّفٍ معروفٍ لغيره ، كقول الأندلسي : حدثني فلان بحمص ، وهو يقصد إشبيلية ، لكي يتوهم الناس أن له رحلةً إلى الشام . وكقول الكوفي : حدثني فلان بالصين ، وهو يقصد موضعًا قرب البصرة يُقال له الصين أيضًا . وكقول الدمشقي : حدثني فلان بصنعاء ، وهو يقصد مَحَلَّةً بجوار دمشق . وقد صَنَّفَ في جَمْعِ هذه المواضع ياقوتُ الحمويُّ (ت ٦٢٦هـ) كتابَه (المشترِكُ وَضَعًا والمفترِقُ صَفْعًا).

لا أثر لتدليس الشيوخ وتدليس البلدان في الرواية عند عدم الالتباس

ولا أثر لهذا التدليس (تدليس الشيوخ والبلدان) على الرواية ، ما دام الشيخُ المرويُّ عنه لم يَلْتَبِسْ بغيره بسبب هذا التَّدْلِيسِ .

● المَعْلَقُ والبَلَاغُ :

تعريف المعلق والبلاغ

المعلق لغةً من التعليق : وهو أن يُناط الشيءُ بالشيءِ العالي .  
والبلاغ لغةً : هو الانتهاء إلى أقصى المقصد .

وهما من صور المنقطع ، لكنهما خُصَّصَا في الاصطلاح بـ : ما حَذَفَ المعلق والبلاغ  
من صور  
المنقطع فيه المصنَّفُ من مبتدأ إسناده واحداً فأكثر .

ويمتازُ (البلاغ) بأنه مُسْتَمَدٌّ من عبارة الحاذِفِ نفسه ، وأشهرُ مَنْ الإمام مالك  
أشهر من عُرف  
بالبلاغ عُرِفَ به الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) في كتابه (الموطأ) ؛ لأنه أكثرُ أن يقول في بعض مروياته : «بلغني ..» .

وأما لفظ (المعلق) : فمع أن أصل ظهور استعماله نشأ من إطلاقه على بعض المرويات في صحيح البخاري ، التي كان يحذف فيها البخاريُّ من مبتدأ الإسناد واحداً فأكثر ؛ إلا أن البخاري لم يستعمل لفظ (المعلق) أو (التعليق) للدلالة على هذه الصورة من صور الانقطاع ، لا هو ولا أحد أقرانه ولا مَنْ سبقه ومَنْ لحقه من أئمة الاجتهاد المطلق .

وإنما الذي أطلق وصف التعليق عليها هو أبو عبد الله الحُمَيْدِي أول من أطلق وصف التعليق  
على هذه الصورة هو أبو عبد الله الحميدي (ت ٤٨٨هـ) في كتابه (الجمع بين الصحيحين) ، كما وُجد هذا الإطلاق عند الدارقطني في موضع واحد من كتابه (التتبع) . فليس هو اصطلاحاً لأئمة النقد ، لا عند البخاري ولا عند غيره ، وأما استعمال الدارقطني له مرة أو مرتين فهو استعمالٌ لا يجعله مصطلحاً عندهم (كما بيّناه في شَرْطِ المصطلح) . وأما استعمال الحُمَيْدِي له بكثرة فهو اصطلاحه الخاص ، والذي يحتاج التثبُّت من مراده منه : هل التزم فيه الدلالة

على الانقطاع أم لا ، خاصة فيما قال فيه البخاري (قال) وذكر شيخاً من شيوخه .

الأهم فيما يتعلق بحكم معلقات البخاري - بعد وصلها - أن يُؤكَّد على حكم (قال) لدى البخاريّ إذا ما ذَكَرَ شيخاً من شيوخه ، وأن يُعرَفَ سببُ عُذُولِهِ عن التصريح بالسماع منه بنحو (حدثني) و(أخبرني). هذا إن قلنا إنَّ (قال) إذا ذَكَرَ البخاريُّ بعدها شيخاً من شيوخه عبارة دالةٌ منه على الاتصال ، كـ(قال لي) و(قال لنا) و(ذكر لنا)، بل كـ(حدثني) و(أخبرني).

والتعليق بصيغة الجزم (ك : قال ، وذكر ، وحدث) أقوى في الدلالة على الصحة من صيغ التمريض (ك : روي ، وقيل ، وذكر)، بل أقوى من دلالة صيغة البلاغ أيضاً ؛ إلا أن صيغ التمريض لا تدل على الضعف ، وكل الذي تدل عليه : هو عدم الحكم بالصحة ، ولا يلزم من عدم الحكم نفْيُ الحكم . إلا إن صرَّح عالمٌ ما بأنه يقصد بصيغة التمريض التضعيف ، كما فعل الإمام المنذري (ت ٦٥٦هـ) فيما يورده في كتابه (الترغيب والترهيب).

ولا يُكتفى للحكم بصحة التعليق أن يُذكر بصيغة الجزم ، ولو في صحيح البخاري ؛ لأن هذه المعلقات خارجةٌ عن شرط كتاب الصحيح عند البخاري الذي اشترط الاتصال فيما يحكم له بالصحة

أهمية معرفة  
دلالة (قال)  
من البخاري،  
إذا سمي  
بعدها شيخاً  
من شيوخه

التعليق بصيغة  
الجزم أقوى  
في الدلالة  
على الصحة  
من صيغ  
التمريض

معلقات  
البخاري  
بصيغة الجزم  
لا تدخل فيما  
تُلقي بالقبول،  
ولا بد من  
الوقوف على  
أسانيد  
للحكم  
بصحتها

في كتابه ، ولذلك كانت المعلقات خارجةً أيضًا عن حصانة ما تُلقَى بالقبول . فلا بد في تلك المعلقات من الوقوف على إسنادها ، ومن أن نعرف صحة الإسناد بعد الوقوف عليه .

إلا أن دلالة تعليق البخاري بصيغة الجزم على صحة الحديث عمن علّقه عنه ستبقى دلالة لها وزنها الكبير ، وهذا مما لا شك فيه ؛ لإمامة البخاري ورجاحة أحكامه على الأحاديث ، لكنه - مع ذلك - لا يكفي للقول بالصحة ؛ لأن شرط الاتصال شرط قد رَدَّ المحدثون بانخراجه مراسيل كبار التابعين وجَلَّتْهُمْ ، فكيف بمراسيل القرون النازلة عن قرنهم ك(البخاري)!

### ● المعضل :

لغة : من أعضلته إذا صيرت أمره معضلاً ، أي : مستغللاً شديداً ، ومنه الداء العُضال : الذي يَضْعُبُ البرء منه .

واصطلاحاً : هو الحديث الذي فيه سببٌ لضعفٍ قوي ، قد يصل حدّ شدة الضعف .

إذ لما كان الضعيفُ لغةً هو السَّقِيم ، ناسب لغةً أن يوصف قويُّ الضعفِ بوصف الداء العُضال ؛ لأنه سَقَمٌ شديد يَضْعُبُ البرء منه .

هذا هو الاصطلاح الذي وُجد استعماله وإطلاقه على الأحاديث في كلام أئمة النقد ، وهو - كما اتّضح - ليس مختصاً بالسقط في الإسناد ،

(المعضل)

ليس مصطلحاً

خاصاً بما سقط

منه اثنان على

التوالي ، وإن

أمكن دخول

هذا السقط في

دلّاله

خلافًا للمشهور عند عامة المتأخرين . وقد نبه الحافظ ابن حجر على هذا المعنى الصحيح ، وأكد على ضرورة التنبيه له . ولكن قد يدخل في هذا المعنى الصحيح ما وُجد في كلام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) من أنه ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ ، ويدخل فيه أيضًا ما قيس عليه في كلام مَنْ جاء بعد ابن المديني : من أن المعضل هو : كُلُّ ما سقط منه اثنان فأكثر على التوالي ؛ ذلك أن تتابع السقط مما يزيد الحكم على السند صعوبةً بكثرة عدد المحذوفين منه ، كما أن ذلك التابع في السقط من قرائن إدخال الحديث في الضعف الشديد ، كما سبق في الكلام عن أسباب شدة ضعف المنقطع .

وبذلك نكون قد انتهينا من ذكر مصطلحات السقط في الإسناد (الانقطاع) .

وناسب هنا أن نذكر مصطلحات تدل على ضِدِّ (الانقطاع)، وهو مصطلحات الدلالة على الاتصال

فالأول : هو (المتصل):

الاتصال في اللغة : هو انضمام شيءٍ إلى شيءٍ بغير فاصلٍ بينهما . وفي الاصطلاح : هو الإسناد الذي تَلَقَّى كُلُّ رَاوٍ فيه الحديثَ عن من رواه عنه بطريقةٍ تَحْمِلُ تَحَقُّقَ (في الأصل) إتقانَ التَّلَقِّي .

تعريف المتصل

فما تُلقَى بالسماع أو العرض أو المناولة أو الإجازة أو غير ذلك بشرط قبول طريقة التحمل عند المحدثين = كل ذلك عندهم من (المتصل).

والثاني : هو (المُسْنَدُ):

والمسند لغة : هو ما أُسْنِدَ إلى شيء ثابت ، وما رُكِّز إلى ما يُعْتَمَدُ عليه ، فهو ما أُحِيلَ إلى مُعْتَمَدٍ .

واصطلاحاً (في غالب الإطلاق): هو مرفوعٌ صحابي بسند ظاهره تعريف المسند

الاتصال .

أقسام  
الحديث من

و(المرفوع) هو أحد أقسام الحديث من حيث مَنْ انتهى إليه السند : حيث مَنْ انتهى إليه

السند

- ذ(المرفوع): هو ما انتهى الإسناد فيه إلى النبي ﷺ صراحة أو

تعريف

المرفوع

كنايةً أو حُكْمًا .

- و(الموقوف) عند الإطلاق : هو ما انتهى الإسناد فيه إلى الصحابي . تعريف

الموقوف

وعند التقييد يصح إطلاقه على ما أُضيف إلى التابعي فمن دونه .

- و(المقطوع): هو ما انتهى الإسناد فيه إلى التابعي فمن دونه . تعريف

المقطوع

والدلالة اللغوية التي أَكْسَبَتْ لفظَ (المسند) شرطَ الاتصال دلالةً

ظاهرة ، وأما الدلالة اللغوية التي أَكْسَبَتْهُ شرطَ الرفع : فهي أن الحديث

المرفوع إلى النبي ﷺ هو الذي يستحق الاعتماد المطلق ؛ فلئن كان

(السَّنَدُ) هو المعتمد (لغةً)، وكان الراوي الذي يُسْنَدُ عن غيره قد

أبرزَ معتمده في النقل ، فتَمامُ الاعتمادِ إنما هو أن ينتهي السندُ إلى مَنْ كان حجةَ الله على العالمين ومُعْتَمَدُهُمْ في تبليغِ شَرْعِهِ تعالى : وهو رسولُ الله ﷺ .

قد يطلق  
المسند ويراد  
به مع الرفع  
تحقق الاتصال

وقد يُطْلَقُ (المسند) ويُرادُ به مع الرَّفْعِ تَحَقُّقُ الاتصال ، لا مجردَ الاكتفاءِ باستظهاره . فيكون بذلك حُكْمًا بالاتصال ، نافيًا الانقطاعَ الظاهرَ والخفيَّ . وهو استعمالٌ كثيرٌ عند المحدثين ، وإن كان دون

المرفوع  
المتصل هو  
المقصود  
بوصف  
(المسند)  
الوارد في  
عناوين بعض  
كتب الصحيح

شيوع الأول . وهذا (وهو المرفوعُ المتصل) هو المعنى المقصودُ من وَصَفِ (المسند) وقِيْدِهِ الوارد في عناوين كتب الصَّحاح :

● كصحيح البخاري : (الجامعُ المُسْنَدُ الصَّحِيحُ المُخْتَصَرُ من أمور رسول الله ﷺ وسُنَنِهِ وأَيَّامِهِ).

● وصحيح مسلم : (المسند المختصر من السنن بنقل العدل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ).

● وصحيح ابن خزيمة : (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه من غير قطع في أثناء السند ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى).

● وصحيح ابن حبان : (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثُبُوت جرح في ناقلها).

وقد يُطلق (المسند) على الموقوف بشرط الاتصال ، وهو أقل المعاني وقوعاً في إطلاقات المحدثين . كقول الإمام أحمد : « لم يكن عند أبي صالح شيءٌ من الحديث المسند - يعني : إلا شيئاً يسيراً - . فقال السائل للإمام أحمد : أي شيء ؟ فقال الإمام أحمد : عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، قال : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ، قال : " النفقة في سبيل الله " . ولذلك سَمَّى الإمامُ الدارميُّ ( ت ٢٥٥ هـ ) كتابه بـ (المسند) ، مع كثرة الموقوفات فيه ، حيث بلغت قرابة ٤٠ ٪ من عدد أحاديثه ، وهي كثرةٌ تدلُّ على أن الموقوفات داخلَةٌ في شرط كتابه الموسوم منه بـ (المسند) ، وأنه لم يذكر تلك الموقوفات ذِكْراً عَرَضِيّاً كما فعل غيره من مؤلفي كُتُب (المسانيد) أو التي اشترطت إخراج (المسند) ككُتُب الصحاح السابقة .

والسياق : هو الذي يُظهر المراد بـ (المسند) ، إذا ما خرج الإطلاق عن غالب الاستعمال .

ولا يُضاد (المسند) مضادَّةٌ حقيقيةٌ مطلقةٌ (فلا يجتمع في دلالة استعماله أبداً) : إلا الإسنادُ الظاهرُ انقطاعه ، كرواية تابع التابعي عن النبي ﷺ ، وكالتعليق والبلاغ ، ونحو ذلك مما يدخل فيما لا إسناد له أصلاً .



ما هي كتب  
المسانيد

وأما كتب (المسانيد): فهي الكتب التي رُتبت أحاديثها المرفوعة  
وَفَقْ أسماء رواتها من الصحابة بأسانيدَ ظاهرُها الاتصال . هذا هو  
الغالب في ترتيبها ، وإلا ففيما سُمي بـ(المسند) ما هو على غير  
هذا الترتيب ، كصحيح مسلم ، و(المسند) للدارمي ، و(المسند)  
للحارث بن أبي أسامة .

الهدف من  
وضع كتب  
المسانيد

فكتب المسانيد موضوعاً لذكر الأحاديث المرفوعة إلى  
النبي ﷺ ، وأما إيراد الموقوفات فيها فهو يحصل لأمر عَرَضِي ، ولا  
تُورَدُ قصداً وأصالة .

ولا تُشترط في المسانيد حقيقة الاتصال ، لكنها تُشترط إيراد ما  
ظاهره الاتصال ، مما يتحقق فيه الاتصال غالباً ، وقد لا يتحقق أحياناً  
(مادام ظاهره متحققاً).

وما دمنا تحدثنا عن (المرفوع) ناسب أن نذكر أحوال ما يدخل

فيه :

أحوال ما  
يدخل في  
المرفوع ثلاثة

١ (أحوال الرفع) ثلاثة ، وهي :

١ المرفوع صراحة :

وهو ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو  
سيرة .

معنى المرفوع  
صراحة

ويدخل فيه قول التابعي عن الصحابي : (يبلغ به) و(يَنِمِّيه) و(يرويهِ)  
و(روايةً) و(يرفعه) .

ويدخل في المرفوع ما يُستنبط الرفعُ منه استنباطاً :  
كالحديث الذي أخرجه الإمام البخاري في (صحيحه) الذي شَرَطُه  
الرفع : من طريق سعد بن إبراهيم ، عن أبيه إبراهيم بن عبد الرحمن  
بن عوف : «أن عبد الرحمن بن عوف عليه السلام أتني بطعام ، وكان صائماً ،  
فقال : قُتل مصعب بن عمير ، وهو خير مني ، كُفِّن في بُردة ، إن  
عُطِّيَ رأسه ، بدت رجلاه ، وإن غُطي رجلاه ، بدا رأسه ، وأراه قال :  
وقُتل حمزة ، وهو خير مني ، ثم بُسَط لنا من الدنيا ما بُسَط ، أو  
قال : أعطينا من الدنيا ما أعطينا ، وقد خشينا أن تكون حسناتنا  
عُجِّلَت لنا ، ثم جعل يبكي حتى ترك الطعام». ولما أخرجه البزار  
(ت ٢٩٢هـ) في مسنده قال : «وهذا الحديث نُدخل في المسند :  
لأنه حُكي عن حمزة ، وعن مصعب ، وأصيبا يوم أحد»، يعني أن  
هذا مما وقع في حياة النبي ﷺ وفي وجوده .

وأخرج بعده البزار أثر عبد الرحمن بن عوف عليه السلام أنه قال : «قال  
لي أمية بن خلف : يا عبد الإله ، من الرجل المعلم بريشة نعامة  
في صدره يوم بدر؟ قلت : ذلك عم رسول الله ﷺ ، ذلك حمزة  
بن عبد المطلب ، قال : ذاك الذي فعل بنا الأفاعيل». ثم قال

البزار : «يدخل في المسند ؛ لأنه حَكى عن فعل حمزة وقتاله يوم بدر»، يقصد حكاية فعل بمحضر النبي ﷺ .  
وكأثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : أنه كره الصلاة في المحراب ، وقال : «إنما كانت الكنائس ، فلا تَشَبَّهُوا بأهل الكتاب»، تعقبه البزار (ت ٢٩٢هـ) وقد أخرجه في (مسنده) بقوله : «يدخل في المسند إذ قال : كانت الكنائس»، ومقصود البزار بذلك أن يقول : إن ابن مسعود رضي الله عنه بهذا الكلام كأنه قال : لم يكن لمسجد النبي ﷺ محراب ، ولم يُصلَّ النبي ﷺ إلى محراب ، وهو بذلك قد رفع هذا الفعل إلى النبي ﷺ فصار حديثه حديثاً مسنداً مرفوعاً .

## ٢ المرفوع كناية :

معنى المرفوع كناية

كقول الصحابي : «من السنة كذا»، و : «أمرنا بكذا ، ونُهيَنا عن كذا»، و : «كنا نفعل كذا - سواءً قُيِّدَ بزمن النبي ﷺ (وهو أقوى في الرفع) أو لم يُقَيَّد -»، و : «هكذا عَلَّمنا».

## ٣ المرفوع حكماً :

ثبوت الحكم بالرفع على الموقوف (بشرطه) منذ جيل التابعين

ومن أقدم ما وجدته من عمل السلف بما يدل على صحة إنزال الموقوف منزلة المرفوع ، وإعطائه حُكْمَهُ ، إذا كان مما لا مجال للاجتهاد فيه (خلافًا لابن حزم ومَن وافقه): الحديثُ الصحيح الذي رواه أبو سلمة ابن عبد الرحمن وأبو عبد الله سلمان الأغرُّ

الجُهَنِي ، أنهما سمعا أبا هريرة رضي الله عنه يقول : « صلاة في مسجد رسول الله ﷺ أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد ، إلا المسجد الحرام ؛ فإن رسول الله ﷺ آخر الأنبياء ، وإن مسجده آخر المساجد ». قال أبو سلمة ، وأبو عبد الله : لم نشك أن أبا هريرة كان يقول عن حديث رسول الله ﷺ ، فَمَنَعَنَا ذلك أن نُسَبِّتَ أبا هريرة عن ذلك الحديث ، حتى إذا تُوفِّي أبو هريرة ، تذاكرنا ذلك ، وتَلَاوَمْنَا أن لا نكون كلّمنا أبا هريرة في ذلك ، حتى يُسَنِّدَهُ إلى رسول الله ﷺ ، إن كان سمعه منه . فبينما نحن على ذلك ، جالسنا عبد الله بن إبراهيم بن قارظ ، فذَكَرْنَا ذلك الحديث ، والذي فرَطْنَا فيه من نصّ أبي هريرة عنه ، فقال لنا عبد الله بن إبراهيم : أشهد أنني سمعتُ أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « فإني آخر الأنبياء ، وإن مسجدي آخر المساجد ». صححه مسلم وابن حبان . فقولهما : « لم نشك أن أبا هريرة كان يقول عن حديث رسول الله ﷺ » : يدل على أنهما كانا على يقينٍ أو غلبة ظنٍّ كبيرةٍ من أن أبا هريرة رضي الله عنه كان في كلامه هذا (الموقوف عليه) ناقلًا عن رسول الله ﷺ ؛ لأن ما (لا يُشك فيه) إنما هو اليقين ، أو غلبة الظن في أقل تقدير . ولا سبب لمثل هذا الحكم منهما ؛ إلا أن الحديث مما لا مجال فيه للاجتهاد . ثم إنهما تَمَنَّيا زيادة الطمأنينة ليقينهما ،

أو أن يرتفعا بغلبة ظنهما إلى مرتبة اليقين ، ولذلك ندما على  
أنهما ما سألاه ﷺ .

شروط الحكم  
برفع الموقوف

وللحكم برفع الموقوف ثلاثة شروط :

- أن يكون الحديث مما يُقطع أو يغلب على الظن أنه صدر بتوقيف ولم يصدر عن اجتهاد . ومنه : القطع بالتأثير ، بنحو قول الصحابي : «فقد عصى أبا القاسم» ، أو : «من فعل كذا فقد برئ من محمد ﷺ» .

كأثر ابن عباس ؓ الذي أخرجه البزار ، من طريق طاووس قال :  
سأل رجل ابن عباس ، عن الركعتين بعد العصر فقال : ﴿وَمَا  
كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ . فقال  
البزار عقبه : «وإنما ذكرنا هذا الحديث ؛ لأن معناه أنه نهى عن  
الركعتين بعد العصر» ، يعني لأن النبي ﷺ نهى ، وهو مما يدخل  
في صور استنباط الرفع أيضًا .

- ويُقطع أو يغلب على الظن أنه ليس من الإسرائيليات (بالنظر إلى  
مضمون المروي ، أكثر من حال الراوي) .
- ولا يكون من باب التفسير اللغوي .

ويدخل في المرفوع حكمًا : أسباب النزول ، وحكاية النسخ إذا  
 كان إخبارًا عن زمن النزول ، والقراءات القرآنية الخارجة عن مصحف  
 عثمان رضي الله عنه والقراءات المسماة بـ (الشاذة).

ولذلك أخرج الشيخان في صحيحيهما أحاديث من أسباب النزول ،  
 مع أن شرطهما الرفع ، كحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في سبب نزول  
 قوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا  
 تَحْوِيلًا ﴾ (٥٦) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ  
 وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ، قال ابن مسعود رضي الله عنه : «نزلت في نفر من العرب  
 كانوا يعبدون نفرًا من الجن ، فأسلم الجنيون ، والإنس الذين كانوا  
 يعبدونهم لا يشعرون ، فنزلت : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ  
 الْوَسِيلَةَ ﴾ ، فقال البزار عقبه : «وهذا الحديث إنما أدخلناه في مسند  
 عبد الله ؛ لأنه قال : فيه نزلت» .

ويجب الحذر من التوسع في دعاوى الرفع حكمًا ، كما يجب  
 الحذر من الغلو في نفيه ؛ لأن نسبة كلام إلى النبي ﷺ لم يقله : أمرٌ  
 خطير ، ولأن نفي نسبة أمر إلى النبي ﷺ مما تكفي في تصحيح نسبته  
 غلبة الظن : أمرٌ خطيرٌ أيضًا .

فإن كان صاحبُ الكلام الذي تحققت في كلامه شروطُ الرفع  
 الحكمي صحابيًّا : فهو حديثٌ متصلٌ مرفوعٌ حكمًا ، وأما إن كان

تابعياً : فهو حديثٌ مرسلٌ حكماً (في حكم ما أضافه التابعيُّ إلى النبي ﷺ).

الحديث القدسي يعد من الحديث المرفوع

ومن صور الحديث المرفوع (الحديث القدسيُّ)، ويُسمَّى أيضًا بـ(الحديث الإلهي)، وهو : كل كلامٍ نسبَهُ النبيُّ ﷺ إلى الله تعالى من غير القرآن الكريم .

قد يطلق على الحديث القدسي وصف الحديث الإلهي، وتفسير الفرق بينهما

وتُسميَّتُهُ بـ(القدسي) تسميةً نسبةً لله القدُّوس ﷻ ، أي : الكلام المنسوب لصاحب القداسة الكاملة المنزَّه من كل نقصٍ سبحانه وتعالى ، فالتقديس : هو التنزيه عن كل نقص . وأما تسميته بـ(الحديث الإلهي) فهي بمعنى : الكلام الإلهي ، لكونه كلاماً منسوباً لله تعالى .

وهو إطلاقٌ متأخِّرٌ، أُريدَ به تمييزُ هذه الأحاديث عن بقية الأحاديث المرفوعة ؛ لأنها أحاديثٌ تُنسبُ كلاماً لله تعالى وتقدَّس ، وليس ذلك الكلامُ من آيات القرآن الكريم . وإلا فالأحاديث القدسية داخلةٌ في الأحاديث المرفوعة ، ولذلك أخرجها من كان يشترط الرفع من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد .

هذا إن كان الإسنادُ منتهياً إلى النبي ﷺ ، أمّا إن انتهى الإسنادُ إلى صحابيٍّ أو تابعيٍّ : فقد يكون حينها الكلامُ المنسوبُ لله تعالى من الإسرائيليات ، ولا يلزم أن يكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

والأحاديث القدسية : فيها الصحيح والضعيف والموضوع ، كبقية الأحاديث القدسية مثل النبوة فيها الصحيح والضعيف والموضوع

الأحاديث المروية عن النبي ﷺ .

وقد صنف فيها : زاهر بن طاهر الشَّحَّامي (ت ٥٣٣هـ) كتابه (الأحاديث الإلهيات)، وعلي بن بلبان الفارسي (ت ٦٨٤هـ) كتابه (المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية)، والمُناوي (ت ١٠٣١هـ) كتابه (الإنحافات السنية في الأحاديث الإلهية).

أسماء مصنفات في الحديث القدسي





● والثاني : شديد الضعف :

تعريف  
الحديث  
الشديد ضعفه  
درجة إفادة  
شديد الضعف  
من جهة عدم  
ثبوته

وهو ما كان راويه غير عدل ، أو ترجّح وهمه .

وإفادته : أنه ما غلب على الظن عدم ثبوته ، لكن مع عدم قبوله

للاعتضاد .

فالحديث ذو الضعف الشديد : يشابه من هذه الجهة (جهة الإفادة)

خفيف الضعف ، لكنه يختلف عنه : بأنه لا يقبل الاعتضاد أبداً ، مهما

كثرت طرقه المشتركة معه في شدة الضعف ؛ لأنه من رواية غير العدل ،

أو ثبت أنه وهم (ولو كان من رواية المقبول)، وكلاهما لا يقبلان

التقوي (كما سبق تسميته).

والفرق بين الحكم على الإسناد بشدة الضعف والحكم على

الفرق بين  
الحكم بشدة  
الضعف على  
الإسناد وحده  
وعلى الحديث  
بمتمنه وإسناده  
معا

الحديث : أن الحكم على الإسناد يقتصر على بيان درجة ذلك الإسناد ،

وأنه لا يقبل الاعتضاد ، دون التعرض للمتن بنفي أو إثبات لوجود

أسانيد أخرى له مقبولة أو خفيفة الضعف . أما الحكم على الحديث

بمتمنه وإسناده بشدة الضعف : فيشمل نفي أمرين : أن المتن ليس

له أسانيد أخرى يمكن أن يثبت بالنظر إليها وحدها ، وأنه ليس له

أسانيد تكون خفيفة الضعف قابلة للاعتضاد دون التفات للإسناد

الشديد الضعف الذي لا وزن له .

وقد خصه ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) بتصنيف ، وهو كتاب (العلل

المتناهية).

ومن ألقاب صورته المصطلح عليها :

من صور  
شديد الضعف  
ومصطلحاتها

● الحديث المنكر :

وهو لغةً : ما لا يطمئن إليه القلب ، ويستوحش منه ، ويرفضه . (المنكر)

واصطلاحاً : ما يستفحشه الناقد من مخالفة الصواب .

ولذلك لا يشترط في (المنكر) أن تقع مخالفة ، فيوصف بـ(النكارة)

الحديث الفرد المردود بالتفرد (وهو الشاذ المردود)، وهنا يلتقي  
(المنكر) و(الشاذ).

وقد يصل الاستفحاش درجة الجمع بين وصفي النكارة والوضع ،

وقد يكتفى بوصف النكارة وحده . وقد يستنكر الوهم اليسير إذا

كان وصفه بذلك وصفاً نسبياً ، لصدوره ممن يستكثر عليه مثل ذلك

الوهم ، لكن هذا الاستنكار النسبي الخفيف خلاف الأصل في دلالة

الاستنكار ، ولا يقال به إلا مع وجود قرينة صارفة عن إرادة الخطأ

المستفحش .

ولذلك قيل في تعريفه : «من مخالفة الصواب» ولم يُقل «من

شرح قيد  
مخالفة

الغلط» أو «الوهم»؛ لأن الخطأ والغلط هو مخالفة الصواب بغير

الصواب  
في تعريف  
الحديث  
المنكر

عمد ، في حين أن المنكر قد يصل إلى حد الشك في تَعَمُّدِ راويه ،  
كما في «الموضوع» .

والأصل من المقصود بـ(مخالفة الصواب المستفحشة) : المخالفة  
من المخالفة  
المستفحشة  
للصواب  
التي تقدح في العدالة ، ولذلك كان الأصل في وصف الراوي بأنه  
«منكر الحديث» أنه وَصِفُ دَالٌّ على شدة الضعف ، أي إنه ليس عدلاً  
(فاسقاً أو ضعيفَ العقلِ جداً : مغفلاً) . إلا إذا وُجد ما يصرفها عن  
هذه الدلالة ، والصارفُ لها عن ذلك : هو كل ما يدلُّ على ثبوتِ  
عدالة الراوي .

ومن وسائل معرفة النكارة : عَرُضُ الحديث - ولو كان من حديث  
الثقات - على الأدلة الشرعية (النقلية والعقلية) : فإن عَارَضَ دليلاً  
أقوى ثبوتاً منه معارضةً حقيقيةً لا يمكن معها الجمع : كان ذلك  
دليلاً على نكارة الحديث :

- فالحديث الذي ظاهرُ إسناده الصحةُ إذا عارض آيةً في كتاب الله  
معارضةً حقيقية : يكون منكراً وباطلاً .
- والحديث الذي ظاهرُ إسناده القبول إذا عارض معارضةً حقيقية  
حديثاً أصح منه وأثبت إسناداً : كان الراجحُ هو الصحيح المقبول ،  
والمرجوحُ هو المردود المنكر .

حكم الرواية  
التي ظاهرها  
الصحة إذا  
خالفت آية  
من كتاب الله  
تعالى  
الرواية التي  
ظاهر إسناده  
القبول إذا  
عارضت رواية  
أصح منها

- والحديث الذي ظاهر إسناده الصحة إذا عارض الحسن أو الواقع التاريخي القطعي الثبوت أو الحقائق العلمية القطعية معارضة حقيقية : كان ذلك دليلاً على خطأ أحد رواته ، وكان الحديث مُسْتَحِقّاً لَوْصِفِ النِّكَارَةِ .

الحديث الذي  
ظاهر إسناده  
الصحة إذا  
عارض الواقع  
والحسن أو  
الحقائق  
العلمية حكم  
على الرواية  
بالنكارة

ومن مَظَانِّهِ : كُتِبَ الضعفاء التي تذكر نماذج مما استُنكر عليهم :

بعض مظان  
الحديث  
(المنكر)

كـ(الضعفاء) للعُقَيْلي (ت ٣٢٢هـ)، و(المجروحين) لابن حَبَّان (ت ٣٥٤هـ)، و(الكامل) لابن عَدِيٍّ (ت ٣٦٥هـ)، وكتاب (الأباطيل والمناكير) للجَوْرَقَانِي (ت ٥٤٣هـ).

والإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) كثير الاستعمال له في أحكامه ، ومراده

منه كمرادٍ غيره .

### ● الشاذ المردود :

والشاذُّ في اللغة : هو المنفَرِدُ تَفَرُّدًا مَذْمُومًا في غالب الاستعمال ، ولذلك شرح عددٌ من أئمة اللغة (الشاذُّ) بأنه : « ما انفرد عن الجمهور » ، والانفراد عن الجمهور وعن الجماعة غالباً ما يكون انفراداً مذموماً ، وقد يُطْلَقُ الشذوذُ بِقِلَّةٍ في استعمالِ العرب على مطلق التفرد .

تعريف الشاذ  
في الاصطلاح

وهو في الاصطلاح : انفرادُ الراوي المقبول بما يُستبعدُ احتمالُ

تَفَرُّدِهِ بمثله .

وهذا هو الاصطلاح الخاص ، وهو الأصل في إطلاق وصف الشذوذ .

تعريف الشاذ  
المقبول

وأما الشاذ المقبول : فهو انفرادُ الراوي المقبول بأصلٍ حيث  
يَحْتَمِلُ التَّفَرُّدَ بمثله .

وهذا هو الاصطلاح العام ، ولا يُصار إليه إلا بقريته .

الأصل في  
الرواية الشاذة  
الرد وعدم  
القبول

ولذلك كان الأصل في إطلاق الشذوذ هو الرد ؛ إلا إن جُمع  
الوصف بالشذوذ مع الحكم بالصحة أو مع ما يدل على القبول .

هذا هو معنى الشاذ عند علماء القرن الرابع - كما عند الحاكم  
(ت ٤٠٥هـ) - فمن بعده ، وهو أحد معنييه عند ابن الصلاح . أما  
وصف الشذوذ قبل ذلك فكان له إطلاقان :

● عند المحدثين : بالمعنى اللغوي : ليشمل التفرّد المردود والمخالفة  
المردودة كليهما ، وكان اصطلاحُ (المنكر) هو الأكثرُ شُيوعاً في  
حُكمهم على التَّفَرُّدِ المردودِ لدى المحدثين ، وذلك أن مصطلح  
(المنكر) مِن قديم ما تَمَّ الاصطلاح عليه .

إطلاق وصف  
الشذوذ عند  
المحدثين  
قبل الحاكم  
النيسابوري  
ودلالته

● وعند فقهاء الحنفية : الشاذُّ هو مردودُ خبرِ الآحاد فيما تَعُمُّ به  
البلوى .

إطلاق وصف  
الشذوذ عند  
فقهاء الحنفية

والتوسع في استعمال هذا المنطلق عند فقهاء الكوفة في رأيِ  
الإمام الشافعي هو الذي جعله يردُّ عليهم بذكر الشرط المنضبطِ  
لديه لردِّ الحديث من خلال وصفه بالشذوذ ، وكأنه يقول لهم :

مقصود الإمام  
الشافعي في  
كلامه عن  
(الشاذ)

الذي يستحق أن يُردَّ بوصف (الشذوذ) هو الحديث الذي يُخالف

فيه الراوي الثقات . ولم يكن الإمام الشافعي يقصد ذكر المعنى الاصطلاحي لـ (الشاذ)؛ لأنه لم يكن قد شاع بدلالته الاصطلاحية عند المحدثين في زمنه .

ويُحكم على الحديث بالشذوذ إذا تفرّد به راويه ولم يقع في متى يُحكم على الحديث ضبطه وإتقانه ما يجبر ما انفرد به ، وذلك بموازنة الأمور الأربعة بالشذوذ؟  
التالية ببعضها :

□ الأمر الأول : درجة التفرّد : والتي تتعدّد بقدر قوة توافر معنى درجة التفرّد

الدواعي على نقله بسبب تفاوت مستوى عموم البلوى به .

وبهذا الملحظ يتبيّن أن المحدثين لم يُغفلوا ما عبّر عنه الحنفية اتفاق المحدثين بتقعيدهم ردّ خبر الآحاد فيما تعم به البلوى ؛ إلا أن المحدثين والحنفية في منطلق ردّ خبر فيما تعم به البلوى خَصُّوا بالردّ التفرّد بأصلٍ تعم به البلوى ، دون بقية أخبار الآحاد ؛ لأن التفرّد يسمح بتقوية احتمال الوهم ، بخلاف وجود الموافقة التي تُبعد احتمالَه . على أن الحنفية قد ضيقوا معنى الآحاد أيضًا ، فجعلوه كل ما لا يُقطع بصحته ، وأما المشهور المقطوع بصحته فليس آحادًا عندهم . وبهذا يتبيّن اتحاد المنطلق بين الحنفية والمحدثين ؛ إلا أن المحدثين دَقَّقوا في التطبيق أكثر ، واستعملوا المنطلق الصحيح في موضعه الصحيح .

وهذا الملحظ هو أحد المقصودين من عبارات عديدة لأئمة النقد تذكر التساهل مع أحاديث الرقائق والزهد والفضائل والترغيب والترهيب ؛ لأن الأحاديث في هذه الأبواب هي أحاديث في أحكام ثابتة من غير رواياتها ، وليست تنفرد بأصول تعم بها البلوى .  
ولذلك كان معنى التساهل في قبولها هو :

١ . عدم تطبيق منهج فحص المفاريد التي تعم بها البلوى على أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب ، لتمييز مقبولها من مردودها ؛ للسبب السابق ذكره .  
وبهذا يتضح أن (التساهل) مع أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب لم يكن يعني عندهم : قبول الضعيف ، كما فهمه الضعفاء .

٢ . والمقصود الثاني للتساهل في بعض عبارات الأئمة : التساهل في الرواية ، لا في القبول والاحتجاج والعمل المؤسس عليها ، في مقابل منع رواية المتهمين وتحريمها . فالمحدثون يتساهلون برواية تلك الروايات الضعيفة (خفيفة الضعف) في الفضائل والترغيب والترهيب ويستفيدون منها ، مع عدم تصحيح نسبتها للنبي ﷺ ، ودون استقلالها عندهم وعند أئمة الفقه المجتهدين باستنباط حكم : استحباباً كان أو كراهة ، فضلاً عن إيجاب أو تحريم . وإنما تُروى للعظة والاعتبار ، كما أجاز لنا الشرع رواية

الإسرائيليات التي لا نحكم بكذبها لعدم مخالفتها الأدلة لدينا . الغاية من ذكر الإسرائيليات  
كما أنهم يروونها لأغراض أخرى عديدة : كالاعتبار بها للاعتضاد ، ومثلها الروايات  
وللاستئناس ، ولإظهار إسنادها للتمكين من الحكم عليها بما الضعيفة  
تستحقه .

□ الثاني : بدرجة ضبط الراوي : فكلما قوي الضبط احتمل من معنى درجة  
ضبط الراوي  
الانفراد ما لا يكون أقوى من درجة الثقة بضبطه .

□ الثالث : بطبقة الراوي : فكلما نزلت طبقة الراوي ضعف معنى طبقة  
الراوي  
احتمال قبول تفرد ، حتى يصل حدّ الرد المطلق من شدة النزول .  
وكلما علّت طبقته : احتمل من القبول ما لا يحتمله من نزل عن طبقته .

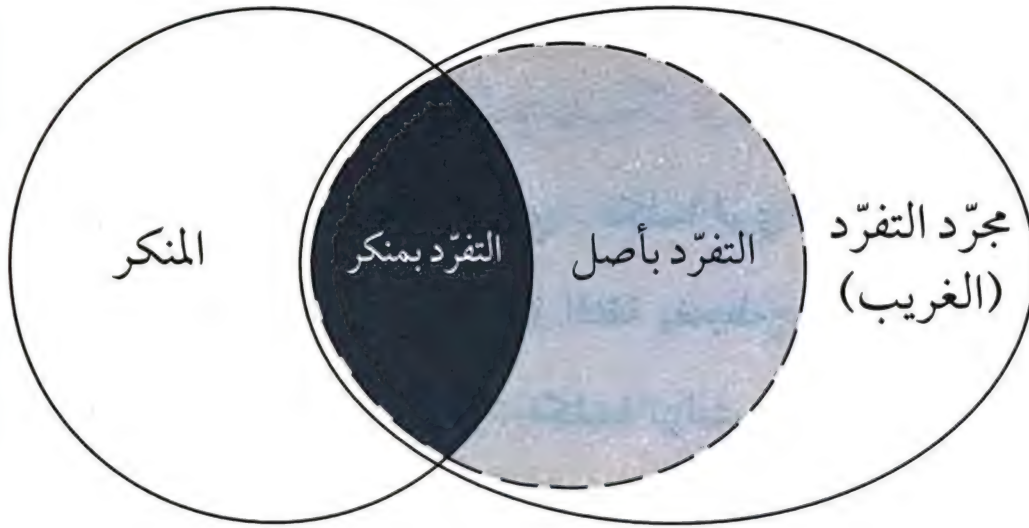
□ الرابع : بدرجة إتقانه واستيعابه لحديث شيخه الذي انفراد معنى درجة  
إتقان الراوي  
عنه : فكلما عُرف بملازمة الشيخ وطول أخذه عنه وإتقانه لحديثه : واستيعابه  
لحديث شيخه  
احتمل من التفرد عنه ما لا يحتمله من نزل عنه في طول الملازمة الذي انفراد  
عنه  
ودرجة الاستيعاب ومستوى الإتقان .



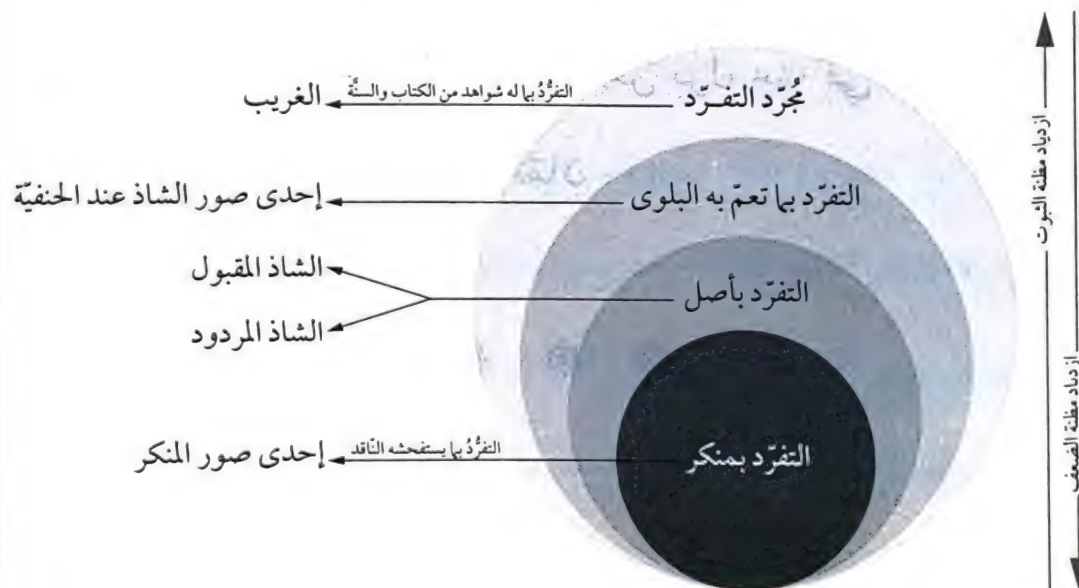


خلاصة ما مرَّ  
في البحث  
السابق

أوجه الاتفاق والاختلاف بين مفهومي التفرد والنعارة :



درجات التفرد من حيث المتن المتفرد به :



## ● المضطرب :

وهو لغة : يرجع إلى (الضَرْب) بمعنى كثرة المشي في السفر <sup>تعريف المضطرب في اللغة</sup> ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ . وصيغة (افتعل) في (اضطرب) تدل على مبالغة في الفعل ، على هيئة تلمح إلى التردد فيه . فهذه الصيغة بملاحظة معنى (الضرب): كثرة المشي في السفر : ستزيد في دلالتها على معنى (الضرب) لتكون بمعنى كثرة الذهاب والمجيء بغير غاية ، أو كثرة الحركة غير السوية ، كما قيل عن حركة المرتجف : اضطربت أعضاؤه .

واصطلاحاً : هو الحديث الذي اختلَّ إسناده أو متنه اختلالاً كبيراً . <sup>تعريف المضطرب في الاصطلاح</sup> وبلفظ أوضح : هو الحديث الذي وقع فيه اختلافٌ كثير ، أو اختلالٌ قوي (ولو كان الحديثُ فرداً) سواءً أكان الاختلاف أو الاختلال في المتن أو في الإسناد ، وسواءً أعرف الصواب أو لم يعرف .  
ليشمل ذلك صوراً عديدة ، منها :

- الخلل الكبير الذي يقع في الإسناد ، فلا يُشترط في (المضطرب) وقوع الاختلاف أصلاً .
- الاختلاف الشديد الذي يقع في حديث المقبولين عند عدم وجود المرجح .
- الاختلاف الشديد الذي يقع في حديث المقبولين مع إمكان الترجيح .

وبذلك يتبين أن شديد الضعف من (المضطرب) الذي بمعنى  
شدة الاختلاف عند إمكان الترجيح : هو الوجه المردود ، دون الوجه  
الراجح المقبول .

● تعريف المدرج في الاصطلاح :

الإدراج لغة : إدخال شيء في شيء ، فالمدرج : هو الشيء الذي  
أدخل في شيء ، ومنه الدرَج .

واصطلاحاً : هو الحديث الذي أدخل فيه راويه ما ليس منه ؛  
أخذاً من الروايات الأخرى ، وهو خطأ بالنسبة للطريق الذي يرويه ،  
دون تمييز واضح .

والإدراج يقع في الإسناد وفي المتن .  
وقد صنف فيه الخطيب البغدادي ، والسيوطي .  
ويُعرف الإدراج بعدة طرق :

① كيف يُعرف الإدراج ؟

استحالة إضافة ذلك الكلام إلى النبي (عليه الصلاة والسلام)، كما في حديث :  
«للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده ! لولا الجهاد  
في سبيل الله ، والحج ، وبرُّ أُمِّي : لأحببتُ أن أموت وأنا مملوك» .

② أن يُصرِّح صاحب الكلمة المدرجة أنها ليست من الحديث ؛

كحديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي يقول فيه : قال رسول الله ﷺ :

«من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار» قال ابن مسعود : «وقلت

أنا : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة»، وفي لفظ آخر  
أصرح في التفريق ، وهو أنه ﷺ قال : «كلمتان سمعت إحداهما  
من رسول الله ﷺ ، والأخرى أنا أقولها ، سمعت رسول الله ﷺ  
يقول : " لا يَلْقَى الله عبدٌ يُشرك به ، إلا أدخله النار " ، وأنا أقول :  
لا يَلْقَى الله عبدٌ لم يُشرك به ، إلا أدخله الجنة».

- ③ أن يُصرَّح بعض الرواة بتفصيل القدر المدرج من المدرج فيه ؛  
كأن يقول : قال أبو هريرة ﷺ : «أَسْبَغُوا الوُضُوءَ ؛ سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» . وهذه الطريقة  
ليست كالتي قبلها في القوة ووضوح الدلالة على الإدراج .
- ④ أن يُنْقِصَ بعضُ الرواة لفظةً تأتي قرائنُ تدلُّ على إدراجها .
- أي : أن ينفرد راوٍ بزيادة لفظة ، وبقية الرواة يروون الحديث  
من دونها ، ثم تأتينا قرائن تدل على أن هذه اللفظة مدرجة .
- ⑤ أن تكون تلك اللفظة المدرجة مما يستبعد أن تكون صادرةً من  
النبي (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) .

فالطريقة الأولى : تستحيل فيها النسبة ، وأمّا هذه : فيُستبعد  
صدورها منه ﷺ .

مثالها : حديث ابن مسعود ﷺ عندما قال : «الطَّيْرَةُ شِرْكٌ ، وَمَا  
مِنَّا إِلَّا ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ» ، قالوا : إن الحديث الثابت عن

النبي ﷺ قوله : «الطَّيْرَةُ شِرْكٌ»، وأما عبارة : «وَمَا مِنَّا إِلَّا ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ» ، فيُستبعد أن تكون صادرةً من النبي (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) ؛ إذ إنَّ مقامه ﷺ أكبر من أن يكون قد قال هذه العبارة . فهذه الطريقة ليست بقوة السابقات ، لكنها من بين الأمور التي يمكن أن يُستدلَّ بها على الإدراج ؛ فإذا احتفت بها القرائن قويت ، ومن بين تلك القرائن :

- (أ) كثرة عدد من روى التفصيل أو مزيد إتيانه .  
 (ب) أن يروي بعض الرواة الحديث دون القدر المدرج .  
 (ت) مجيء مدرج المتن في آخر المتن ؛ لأن الغالب في الرواة أن يزيد في آخر المتن .  
 (ث) أن يكون الإدراج من باب الشرح والتفسير . أي : إذا كان الكلام الذي اختُلف وشُكَّ في إدراجه في المتن من باب الشرح والتفسير = فهذا يرجح أن يكون إدراجاً .  
 (ج) أن يكون من باب الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ، وهو المسمى بالالتفات في البلاغة ؛ فإذا وقع ذلك فإنه يشير إلى أنَّ هناك إدراجاً .

مثال ذلك : حديث البخاري : عن عائشة رضي الله عنها ، في حديث عمرتها ، قالت في آخره : «فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَأَرَدَفَهَا ، فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمْرَتِهَا ، فَقَضَى اللَّهُ حَاجَّهَا

وَعُمَرَتَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَذِيٍّ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ .  
 فإلى قولها ﷺ : «إِلَى التَّنْعِيمِ» خطاب منها ، ومن قوله : «فَأَهَلَّتْ...»  
 خطابٌ عنها . ولذلك فقد بَيَّنَّ الحافظُ في (الفتح) أن قوله : «فَقَضَى  
 اللَّهُ حَاجَّهَا وَعُمَرَتَهَا» من كلام عروة بن الزبير ، وأن قوله : «وَلَمْ يَكُنْ  
 فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ...» من كلام هشام بن عروة .

### ● الْمُعَلُّ :

المُعَلُّ لغةً : المصاب بعلّة ، والعلّة : المرض ، فيكون معنى  
 تعريف المعل في اللغة  
 المُعَلُّ : هو المريض . ولذلك ربما وصفوا الحديث الضعيف عمومًا  
 بـ(السقيم)، كما جاء في تقسيم الخطابي للأحاديث ، عندما قال :  
 «ثم اعلّموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام : حديث صحيح ،  
 وحديث حسن ، وحديث سقيم»، وكما وسَمَ الحاكمُ أبو عبد الله  
 النيسابوري كتابه (المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم).

والعلّة اصطلاحًا : سبق التعريف بها ، لكن بقي التنويه إلى  
 تعريف العلة في الاصطلاح  
 إطلاقيها : العام ، والخاصّ :

فالعلّة في الإطلاق العام : تشمل العلة القادحة وغير القادحة ،  
 العلة في الإطلاق العام  
 والعلّة الظاهرة والخفية ، ولذلك لا يُستنكر وَصْفُ الحديث الذي  
 ضُعِفَ بعلّةٍ ظاهرة (كضعف الراوي أو الانقطاع الظاهر في الإسناد)

بأنه مُعلَّلٌ أو فيه علة ؛ لأن وَصَفَهُ بذلك سيكون بالإطلاق العام لـ (العلة)؛  
إذ كُتِبَ الْعِلَلُ يَكْثُرُ فيها الإِعْلَالُ بظواهرِ الْعِلَلِ .

تعريف العلة  
في الإطلاق  
الخاص :  
وأما العلة في الإطلاق الخاص (وهي المقصودة في تعريف :  
(الصحيح) : فهي التي تقتصر على العلة الخفية القادحة ، وهي التي

تُعَرَّفُ بأنها : سببٌ خفي يَقْدَحُ في صِحَّةِ الحديثِ مع أن الظاهرَ  
السلامةُ منه ، ويُكتشف باختلاف الرواة في الرواية . ليكون تعريفُ  
الحديثِ الْمُعَلَّلِ بالمعنى الخاص : الحديث الذي اُطْلِعَ من اختلاف  
المعل بالمعنى  
الخاص  
رُؤَاتِهِ على سبب خفي يَقْدَحُ في صحته مع أن الظاهر السلامة منه .

ويُعْتَمَدُ بابُ الإِعْلَالِ على جَمْعِ الرواياتِ الْمُتَّحِدَةِ في المَخْرَجِ أو  
التي يَغْلِبُ على الظنُّ أنها تروي الحديثَ نفسَهُ وإن اختلفت مخرجُها  
وَتَعَدَّدَ رُؤَاتُهَا من الصحابة رضي الله عنهم ، ما دامت تروي حديثاً واحداً سُمِعَ  
في مجلسٍ واحدٍ ، للنظر في مواطنِ الاتفاقِ والافتراقِ :

- لتمييز مواطن الافتراق التي تُقبل : كالتالي يمكن حملها على  
الرواية بالمعنى الصحيحة (إن كان الاختلاف في المتن) والتي  
يمكن حملها على إمكان تعدد صور الرواية والشيوخ (إن كان  
الاختلاف في الإسناد). ومواطن الافتراق التي لا تُقبل : كالاختلاف  
في المتن الذي يُؤثِّرُ في المعنى الأساس للحديثِ وَيُغَيِّرُ دلالتَهُ ،

أو الاختلاف في الإسناد الذي يؤثر في قبوله وصحته كالاختلاف بين الوصل والإرسال والرفع والوقف وإبدال ثقة بضعيف .

- ثم بعد تمييز مواطن الافتراق التي لا تقبل : يبدأ الدارس بعقد مقارنات بين الروايات تراعي الأمور التالية :

① عدد رواة كل وجه .

② درجات تفاوت الرواة في الضبط والإتقان عمومًا ، وعن الشيخ الذي اختلف عليه على وجه الخصوص .

③ التوسع في الاطلاع على أحوال الرواة :

- جرحًا وتعديلًا ، فمنهم من يقوى حديثه في بلد ، ويضعف في آخر ، ومنهم من يقوى حديثه هو عن أهل بلد ويضعف عن أهل بلد آخر .

- واتصالًا وانقطاعًا : بتدليس رواية الراوي عن من سمع منه ما لم يسمعه ، أو بروايته عن عاصره ولم يسمع منه .

④ قرائن الحفظ والإتقان وقرائن النسيان والتخليط : كملاحظة الفرق بين الوجه الذي يبعد أن يروى خطأ والوجه الذي يسهل أن تذهب إليه الأوهام (كسلوك الجادة ، ومخالفتها).



ضرورة مراجعة

الدارس

للكتب التي

بحثت موضوع

علل الحديث

أهم كتب علل

الحديث

⑤ أحكام أئمة النقد : والتي قد تُوجِبُ تقليدهم ، وقد لا تُوجِبُ التقليدَ (على ما سبق بيانه فيما يحقُّ للمتأخِّر من الاستقلال بالحكم وما لا يحقُّ له منه).

وعندها لا بد من الرجوع إلى كُتُبِ العلل وإلى نصوصٍ إعلالِ الأئمة المتناثرة في عُمومِ كُتُبِ السُّنَّةِ ، فلم تَخُلْ منها حتى كُتُبُ الصَّحاحِ والسُّنَنِ . ومن أهمِّ كُتُبِ العِلَلِ : (عِلَلُ الحديث) لعليِّ ابنِ المديني (ت ٢٣٤هـ)، و(العلل) للإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) باختلاف رواياته ، و(علل الحديث) للفلاس (ت ٢٤٩هـ)، و(التاريخ الكبير) للبخاري (ت ٢٥٦هـ) فهو من أهمِّ مظان الإعلال ، و(التمييز) للإمام مسلم ، و(العلل الكبير) للترمذي (ت ٢٧٩هـ)، و(المسند المعلن) ليعقوب بن شيبه (ت ٢٦٢هـ)، و(الفوائد المعللة) لأبي زرعة الدمشقي (ت ٢٨١هـ)، و(المسند) للبزار (ت ٢٩٢هـ)، و(علل الأحاديث في صحيح الإمام مسلم) لابن عمار الشهيد (ت ٣١٧هـ)، و(العلل) لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، و(علل الأحاديث النبوية) للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) و(التتبع) له و(ما حضرني ذكره من الأحاديث التي خرَّجها محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِ السُّنَنِ الصَّحاحِ عنده ، مما اختلف في أسانيد بعضها ، وفي إرسال بعضها وفي إيصالها ، وفي عدالة ناقلها وجرحهم) له أيضًا .

من صور

الحديث

المعل: الزيادة

في المتن، أو

في الإسناد،

ومن حدث

فنسي

ويدخل في أحكام الحديث (المُعَلَّل) وَصُورُهُ : الزيادة في المتن

أو في الإسناد ، وَمَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ ، فهي ثلاث مسائل :

الأولى : مسألة (زيادة الثقة) إن كانت الزيادة في المتن .

والثانية : ما سُمي بـ(المزيد في مُتَّصِلِ الأسانيد) إن كانت الزيادة <sup>معنى زيادة الثقة</sup>

في الإسناد .

والثالثة : مسألة مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ .

فأما زيادة الثقة ، فالمقصودُ بها : زيادة راوٍ مقبولٍ أو أكثر في

متن الحديث زيادة مؤثرة في معناه الأساسِ دون مَنْ شَرَكَهُمْ في

روايته من المقبولين .

فاختلافُ الزيادة التي لا تؤثر في المعنى الأساس : هو من جنسِ

الاختلاف الذي يجبُ أن يَقَعَ بِسَبَبِ الروايةِ بِالمعنى ، ولم يُوجِبْ رَدَّهُ .

وأما أيُّ روايةٍ سَيَعْتَمِدُ عليها استنباطُ الحكم ، ويتأثرُ الاستنباطُ

بالزيادةِ وِبِعْدَمِهَا : فهي المقصودةُ بـ(المؤثرة في المعنى الأساس).

وكلما تَعَدَّدَتْ مواطنُ الاستنباطِ من الحديث ، واختلفتْ بالزيادةِ

وعدمِها : فهي كُلُّها معانٍ أساسيةٌ في الحديثِ يجبُ إدخالُ زياداتِها

في ميزانِ النَّقْدِ الذي يُمَيِّزُ مقبولَها من مردودِها .

وَمِنْ شَرْطِ إدخالِها في ذلك الميزان : أن تكونَ ألفاظًا لحديثٍ

واحدٍ (يَغْلِبُ على الظنِّ أنه سُمِعَ في مجلسٍ واحدٍ)، سواءً أكان من

مِيزَانُ النِّقْدِ	حَدِيثٌ صَحَابِيٌّ وَاحِدٌ ، أَوْ مِنْ حَدِيثِ صَحَابَةٍ مُتَعَدِّدِينَ سَمِعُوهُ مِنْ
يَقُومُ عَلَى	النَّبِيِّ ﷺ فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ .
تَرْجِيحُ مَا	
رَجَحْتَهُ قَرَأْتُ	وَهَذَا الْمِيزَانُ يَقُومُ عَلَى تَرْجِيحِ مَا رَجَّحْتُهُ الْقَرَأْتُ : كَرَوَايَةِ الْعَدَدِ
مَعِينَةٍ	مِنَ الثَّقَاتِ مُقَابِلَ الْوَاحِدِ ، وَرَوَايَةِ الْأَضْبَاطِ حِفْظًا وَإِتْقَانًا . كَمَا أَنَّ
	مَزِيدَ تَمَيُّزِ الرَّاوِي بِالْفَقْهِ مُؤَثِّرٌ جَدًّا فِي قَبُولِ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ وَرَدِّهَا .
مَعْنَى الْمَزِيدِ	فَإِنْ تَكَافَأَتِ الرَّوَايَتَانِ (الزَّائِدَةُ وَالنَّاقِصَةُ) بَلَا أَيِّ مَرَجِّحٍ = رُجِّحَتْ
فِي مُتَّصِلِ	الرَّوَايَةِ الزَّائِدَةُ .
الْأَسَانِيدِ	
مِصْطَلَحُ	وَأَمَّا الْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ : فَهِيَ زِيَادَةُ رَاوٍ فِي إِسْنَادٍ يَتَّصِلُ
(الْمَزِيدِ)	بِدُونِهِ ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ زِيَادَتُهُ صَوَابًا أَوْ خَطَأً .
فِي مُتَّصِلِ	وَلَقَبُ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنْ صُورِ الرِّوَايَةِ إِنَّمَا هُوَ عِنْوَانُ كِتَابٍ لِلخَطِيبِ
الْأَسَانِيدِ)	الْبَغْدَادِيِّ (ت ٦٣ هـ) : (تَمَيُّزُ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ) ، وَلَيْسَ مِنْ
لَيْسَ مِنْ	مُصْطَلَحَاتِ أَلْقَابِ الْحَدِيثِ .
مِصْطَلَحَاتِ	وَتَصَحِيحُ ذِكْرِ الزِّيَادَةِ أَوْ تَضْعِيفُهُ خَاضِعٌ لِلْقَرَأَتَيْنِ ، كَغَيْرِهَا مِنْ
أَلْقَابِ	وَجُوهِ الْاِخْتِلَافَاتِ . وَإِنَّمَا خُصَّتْ هَذِهِ الصُّورَةُ بِالتَّنْبِيهِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْنَادَ
الْحَدِيثِ بَلْ	يَتَّصِلُ بِالزِّيَادَةِ وَبَعْدَمِهَا ، فَلَنْ يَكُونَ فِي الْاِنْقِطَاعِ قَرِينَةً تُرَجِّحُ قَبُولَ
هُوَ اسْمُ كِتَابٍ	الزِّيَادَةِ كَمَا يَكْثُرُ وَقُوعُهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنَ الرِّوَايَاتِ .
لِلخَطِيبِ	
الْبَغْدَادِيِّ	
مَعْنَى مِنْ	وَأَمَّا مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ : فَهِيَ أَنْ يَرُوِيَ مَقْبُولُ الرِّوَايَةِ عَنْ شَيْخٍ
حَدَّثَ وَنَسِيَ	مَقْبُولِ الرِّوَايَةِ مَا لَا يَذْكُرُ الشَّيْخُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ .
لَا بَدَّ مِنْ	
النَّظَرِ فِي	
جَوَانِبِ	
التَّرْجِيحِ فِيمَا	
يَتَعَلَّقُ بِرَوَايَةِ	
مَقْبُولِ الرِّوَايَةِ	
عَنْ مَقْبُولِ	
الرِّوَايَةِ مَا	
لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ	
حَدَّثَ بِهِ	

ولا يُطَرَّدُ فيها بِحُكْمٍ ، وإنما يُنظَرُ في جوانبِ الترجيح ، كالجوانب

التالية :

- فَجَزُمُ الشيخ بعدم التحديث أو بكون ذلك الحديث ليس من حديثه  
ليس كنفه تَذَكُّرُ الحديث ، كأن يقول : لا أَذْكَرُ أَنِي حَدَّثْتُ بهذا  
الحديث .

- مَتَانَةُ حِفْظِ الشيخ إلى آخِرِ عمره ، وَعَكْسُ ذلك : كأن يكون قد  
تَغَيَّرَ تَغَيُّرًا يَسِيرًا بِسَبَبِ السِّنِّ .

ما يمكن أن  
يطرد حكمه  
في هذه  
المسألة

- تمييز قوة ضبط الراوي عمومًا ، وعن ذلك الشيخ خصوصًا .  
والذي يكاد يَطْرُدُ حُكْمُهُ في هذه المسألة : هو أن ذلك لا يكفي  
لجرح الراوي ولا لجرح الشيخ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما عَدْلٌ مُتَّبَتٌ ،  
واحتمالُ الخطأ غير المتعمَّدِ وارِدٌ مِنْ كُلِّ واحدٍ منهما . اللهمَّ إلا إنْ  
بَلَغَ الأمرُ بالشيخ الحافظ المتقن أن يُشَدَّدَ في الإنكار حدَّ التكذيب  
الصريح ، فعندئذٍ يكون هذا التكذيبُ جَرَحًا مُعْتَمَدًا في الراوي ،  
بشرط أن لا يُقَابَلَ ذلك الإنكار الشديدُ تعديلٌ أقوى وأثبتُ في الراوي  
يدلُّ على خطأ تكذيبه .

● المقلوب :

تعريف  
المقلوب  
اصطلاحًا

وهو لغة : رد الشيء من جهة إلى جهة .

واصطلاحًا : هو كل اختلالٍ شديد ، ومنه ما وقع في متنه أو إسناده تقديم وتأخير مخل .

وعلاقة (المقلوب) الاصطلاحى بالمعنى اللغوي ، إذا كان في صورة الاختلال الشديد (دون إخلال التقديم والتأخير الصريح) : هي علاقة قلب الخطأ صوابًا ، وإيهام الكذب صدقًا .  
ومن أكثر النقاد استعمالا له ابنُ حبان في (المجروحين) .

### ● الْمُصَحَّفُ وَالْمُحَرَّفُ :

الْمُصَحَّفُ لغةً : التغييرُ الناشئُ عن الأخذِ من الصُّحُفِ (الكتبِ)

تعريف  
بغير إتقان .

المصحف  
والمحرّف في  
الاصطلاح

والمحرّف لغة : هو التغيير الشديد ، من التحريف والانحراف .  
وفي الاصطلاح : لم يخرج عن دلالة اللغوية ، والتي تُبين أن كلَّ تَضْحِيفٍ تحريفٌ ، وليس كلُّ تحريفٍ تَضْحِيفًا . كما أن التحريفَ يترسّخ الوصفُ به في التغيير الشديد الذي لا يتصوّر أن يكون مرجعه خطأ الأخذ من الصُّحُفِ . وإن كان المحدثون يتساهلون في إطلاق هذين الوصفين غالبًا ، ليقارِبَ دالتيهما .

وقد صنّف فيه أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) ، والدارقطني (ت ٣٨٥هـ) ، والخطابي (ت ٣٨٨هـ) ، والسُّيوطي (ت ٩١١هـ) .

تعريف  
المطروح  
والمترك

### ● المطروح والمترك :

المطروح لغةً : هو المُلقَى على الأرضِ ، وكثيرًا ما يُطلقُ على  
المنبوذِ المهمَلِ .  
وكذلك المتروك .

وليسًا من اصطلاحاتِ المتقدمين على الأحاديث ؛ ولم يستعملوا  
لَفْظِيهِمَا إلا قليلًا ، وإنما استُعمِلَا مع الرواة ، للدلالة على شِدَّةِ  
ضَعْفِ الراوي .

فهما حيث يُطلقانِ على الأحاديث : لَقَبَانِ متأخرانِ يُطلقانِ على  
الحديثِ الشَّدِيدِ ضَعْفُهُ بِعُمُومِ صُورِ شِدَّةِ الضعف . فهو وصف لغوي ، ف  
صحيح في اللغة ، لكنه ليس مصطلحًا (على ما بيّناه في القواعد).  
● الْمُظْلِم :

في اللغة : من الإظلام ، وهو سواد الليل .  
وليس هو اصطلاحًا عند المتقدمين ، لكن استعملهُ المتأخرونَ  
في الأسانيدِ الشَّدِيدِ ضَعْفُهَا ، لِتَتَابُعِ الضعفاءِ أو المجاهيلِ . فهو  
وصف لغوي ، دَلَّ السياق على مرادهم منه .



خلاصة ما مرَّ  
في البحث  
السابق

## الضعيف بقسميه :

الثبوت في الثبوت	الضعيف بقسميه :
أن يكون في إسناده أحد صور الجهالة ، ولم يوجد في الحديث ما يستدعي استنكاره	ما كان راويه غير معلوم العدالة والضبط
أن يكون في إسناده راو عجرج في ضبطه ، دون عدالته	ما كان راويه عدلاً
المخالفة المردودة (المُعمل)	ما ترجح في و هم فيه في حديث بعينه
التفرد المردود (الشاذ المردود)	ما كان راويه غير عدل
غلبه الظن بعدم الثبوت	شديد الضعف
الضعيف	الضعيف

### ● والثالث : الموضوع :

والموضوع في اللغة : مأخوذٌ من وَضَعَ الشيءَ وَخَفَضَهُ وَطَرَحَهُ ، فالوضع ضدُّ الرِّفْعِ . وَسُمِّيَ به الحديثُ المكذوبُ لأنه في أَخْفَضِ منازلِ المروياتِ وفي الدَّرَكِ الأسفلِ منها .

واصطلاحًا : هو الحديث المكذوب على النبي ﷺ بيقينٍ أو بغلبةِ تعريف الموضوع في الاصطلاح ظنٍّ ، سواءً وقع الإخبار بخلاف الواقعِ عمدًا (وهو الغالبُ في استعمال المصطلح) أو بغيرِ عمدٍ ، فإن كان بغيرِ عمدٍ : فهو خطأً فاحشٌ بحديثٍ تامٍّ أو شبه تامٍّ .

فلا يُشترطُ للحكم بالوضع وجودُ راوٍ كذابٍ في الإسناد ، كما لا يُحكمُ على الحديث بالوضع لمجردِ وجودِ راوٍ كذابٍ في إسناده ، بل لا بد من وجودِ قرينةٍ تدلُّ على الوضع ، أما بغيرِ القرينة فيُكتفى بالحكم على الحديث بشدةِ الضعف : إن كان في إسناده راوٍ غيرُ عدلٍ ، أو كان وهماً (كما سبق) .

وقرائن الوضع عديدة ، لكن أصولها ترجع إلى ما يلي :

القرائن الدالة على الوضع

- إقرارُ الواضع بالوضع .
- وَتَفَرُّدُ الكَذَابِ بالحديث ، وليس بعيدًا عنه : تَفَرُّدُ المطعونِ في عدالته .
- ومُخَالَفَةُ الْأُصُولِ .



- ومُخَالَفَةُ الْوَاقِعِ .
- ومُخَالَفَةُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ (النقلية والعقلية) مخالفة قطعية ، فإن كانت ظنية فبأنضمامها إلى قرينة أخرى تُقَوِّي احتمال الوضع .
- وركاكة اللفظ وهُجْنَةُ الأسلوب : وتَتَفَاوَتْ درجَةُ دلالتها بحسب درجَةِ ضَعْفِ العبارة وبُعْدِهَا عن الفَصَاحَةِ .
- وَسِمَاجَةُ المعنى : وتختلف قُوَّةُ دلالتها بحسب درجَةِ البُعدِ عن الحِكْمَةِ .

والقرائنُ تتفاوتُ في الظهورِ والخفاءِ ، فقد تَتَضَحُّ حتى يُدْرِكُهَا كُلُّ عَاقِلٍ ، وقد تَخْفَى حتى لا يُدْرِكُهَا إِلَّا أئِمَّةُ النَّقْدِ . فلا تتعَجَّلْ بِالرَّدِّ عَلَى حُكْمِ أئِمَّةِ النِّقْدِ بِالْوَضْعِ ، وعلى كُلِّ مَنْ كَانَ أَوَّلَى مِنْكَ - عِلْمًا وَخِبْرَةً - بِإِدْرَاكِ الْقَرَائِنِ ، بسببِ أَنَّكَ لَمْ تَلْحَظْ قَرِينَةَ الْوَضْعِ . بَلْ سَلِّمْ لَهُمْ مَا هُمْ بِهِ أَعْلَمُ مِنْكَ وَأَوَّلَى بِإِدْرَاكِهِ وَمَعْرِفَتِهِ ؛ إِلَّا إِنْ اخْتَلَفُوا ، أَوْ عَرَفْتَ دَلِيلَ الْحَاكِمِ بِالْوَضْعِ وَقَرِينَةَ حُكْمِهِ ، فَاتَّضَحَ لَكَ ضَعْفُ الدَّلِيلِ وَعَدَمُ صِحَّةِ الْقَرِينَةِ ؛ كَادِّعَاءِ تَفَرُّدِ مُتَّهَمٍ ، وَالْوَاقِعُ بِخِلَافِهِ : إِمَّا بِنَفْيِ التَّفَرُّدِ (بِالتَّأَكُّدِ مِنْ صِلَاحِيَةِ الْمَتَابَعَةِ لِذَلِكَ النَّفْيِ) ، أَوْ بِالرَّدِّ عَلَى تُهْمَةِ الرَّائِي وَتَرْجِيحِ الْحُكْمِ بَعْدَالَتِهِ وَتَوْثِيقِهِ .

القرائن الدالة  
على الوضع  
تتفاوت  
في الظهور  
والخفاء

ومن أَهَمِّ كُتُبِ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ الْمُؤَلَّفَةِ لِلتَّحْذِيرِ مِنْهَا :

أسماء بعض  
الكتب المؤلفة  
في الأحاديث  
الموضوعة

١- (الموضوعات من الأحاديث المرفوعات): لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).

- ٢- (المنارُ المُنِيفُ في الصحيحِ والضَّعِيفِ): لابن قَيِّمِ الجَوْزِيَّة (٧٥١هـ) .  
وهو من أجَلِّ الكُتُب في ذِكرِ أهمِّ قرائنِ الوضع .
- ٣- (اللالئُ المصنوعةُ في الأحاديثِ الموضوعة): للسُّيوطيِّ (ت ٩١١هـ) .
- ٤- (ذيلُ اللالئِ المصنوعةِ في الأحاديثِ الموضوعة): للسُّيوطيِّ أيضًا .
- ٥- (النُّكْتُ البديعاتُ على الموضوعات): للسُّيوطيِّ أيضًا . وهو خاصٌّ بتعقُّباتِهِ على ابنِ الجَوْزِي .
- ٦- (تنزيهُ الشريعةِ المرفوعةِ من الأحاديثِ الشَّنيعةِ الموضوعة) لابنِ عِرَاق - بكسرِ العَيْنِ وتخفيفِ الرَّاءِ المفتوحة ، كاسمِ القُطْرِ -  
محمد بن علي بن عبد الرحمن الكِنَانِي الدمشقي (ت ٩٣٣هـ) ،  
وكتابهُ هذا ضَمَّ لُكُتُب السُّيوطيِّ السابقة ، مع اختصارٍ ، وقليلٍ  
من الزيادات .



## أقسام الحديث من جهة مراتب الإدراك

وحيث إن أحكام العقل بالقبول والرد لن تخرج عن : اليقين أو غلبة الظن أو الشك ، وجب بيان ما يَتَنَزَّلُ على هذه الأحكام العقلية من أقسام الحديث من جهة القبول والرد .

ومن المعلوم أن تلك الأقسام الثلاثة من مراتب الإدراك تتفرع

لتكون خمسة : في جانب الإثبات والنفي والقبول والرد ، فهي الأقسام العقلية الخمسة التالية :

- ① اليقين بالثبوت .
- ② غلبة الظن بالثبوت .
- ③ الشك في الثبوت .
- ④ غلبة الظن بعدم الثبوت .
- ⑤ اليقين بعدم الثبوت .

لذلك فينبغي هنا إجمالاً ما يَتَنَزَّلُ على هذه الأحكام من أقسام

الحديث من جهة القبول والرد :

ذكر ما يتنزل  
على هذه  
الأحكام  
من أقسام  
الحديث من  
جهة القبول  
والرد

## ① فالقسم الأول : اليقين بالثبوت :

وهو فرعان :

١. خبر العامة عن العامة ، وهو الحديث المسمى بـ (المتواتر المعنوي) : فروع اليقين بالثبوت

وهو يفيد العلم الضروري .

٢. ما احتفت به قرائن اليقين من ثابت الآحاد ، وهو (الصحيح

بمراتبه) : فهو يفيد العلم النظري .

## ② القسم الثاني : غلبة الظن بالثبوت :

هو مقبول الآحاد (الصحيح بمراتبه) الذي خلا عن قرائن اليقين . مقبول الآحاد

## ③ القسم الثالث : الشك والتوقف عن الإثبات أو النفي :

سبب حكم

المحدثين

على

المشكوك

فيه دون

ترجيح

لإثبات

ولا نفي

بالضعف؟

وهو أحد قسمي الحديث (الضعيف ضَعْفُهُ).

وعندما يحكم المحدثون على هذا القسم بالضعف والردّ تَجَوُّزًا ؛

فلأن نتيجة التوقُّف هي عدم الاحتجاج ، فَسَاوَى هذا القسم الحديث

المحكوم بِرَدِّهِ في النتيجة .

وهو فرعان : حالة عدم توفر القرائن أصلاً ، وحالة توفرها بما

فروع

الضعيف

ضعفه

يجعلها متكافئة :

• الفرع الأول : الضعيف الذي سبب ضعفه الجهالة وما في معناها

(كالسقط من السند : من صور الانقطاع)، إذا لم يحتف بحديث

المجهول (ومن في حكمه) ما يلحقه بأحد أقسام القبول أو الرد.

- الفرع الثاني : ما كان سببُ ضعفه تَسَاوِيَّ قرائنِ القبول والردِّ وتكافؤها .

#### ④ القسم الرابع : غلبة الظن بعدم الثبوت :

وهي مرتبة تشمل (خفيفَ الضعف) و(شديدَ الضعف)، وأحد قسَمَي (الموضوع) أيضًا .

ولذلك فهو أربعة أفرع :

فروع ما غلب  
على الظن  
عدم ثبوته

● أولها : ما غَلَبَ على الظنَّ عدمُ ثبوته ، ويقبل التقوي ، ويُحتمَلُ أن يُوجَدَ ما يُقَوِّيهِ : وهو الإسناد (الخفيف ضَعْفُهُ)، الذي لا عِلْمَ

بعدم وجود متابع له أو شاهد يُقَوِّيهِ . وهو :

⊙ والإسناد الذي يكون سببُ الضعف فيه هو سوء حِفْظِ راويه ، مع العلم بعدالته ، ولا استطعنا التيقُّنَ أو غلبة الظن بنفي وجود المتابع له .

⊙ والحديث الذي في إسناده مجهول أو الذي وقع فيه سقط (انقطاع)، مع وجود قرينة تميل بالحديث إلى التخوُّف من وهمه ، لا تصل به حدَّ النكارة .

- ثانيها : ما غلب على الظن ضعفه ، ويقبل التَّقَوِّي ، ويغلب على الظن أو نجزم بعدم وجود المعضد : وهو الحديث (خفيف الضعف) الذي لا وجود لما يَعْضُدُهُ (يقينًا أو بغلبة ظن)، وسبب

ضعفه سوء حفظ راويه ، مع العلم بعدالته ، والحديث الذي فيه المجهول أو الحديث الذي فيه سقط في الإسناد اللذان ليس فيهما من النكارة ما يلحقهما بشديد الضعف أو الموضوع .

- ثالثها : ما غلب على الظن ضعفه ، ولا يقبل التَّقْوَى : وهو (شديد الضعف).

ويكون الحديث شديد الضعف لا يقبل الاعتبار في حالتين فقط :  
حالات  
الحديث  
شديد  
الضعف  
الذي لا يقبل  
الاعتبار

الأولى : إذا كان راويه ليس عدلاً .

الثانية : أن نحكم عليه بالوهم (يقيناً أو ظناً).

- رابعها : ما غلب على الظن وضعه وكذبُه : وهو أحد قسمي (الموضوع)، وهو ما قامت فيه قرائن تشهد لوضعه ، لكنها لم تبلغ درجة الأدلة التي تُفيد اليقين بالوضع .

#### ⑤ القسم الخامس : ما تيقناً كذبُه :

المتيقن من  
كذبه وضعفه

وهو (الموضوع) الذي كانت قرائن وضعه تُفيد اليقين بالوضع .

وبذلك شملت مراتب الإدراك أقسام الحديث الأربعة : الصحيح

(بمراتبه)، وخفيف الضعف ، وشديد الضعف ، والموضوع .

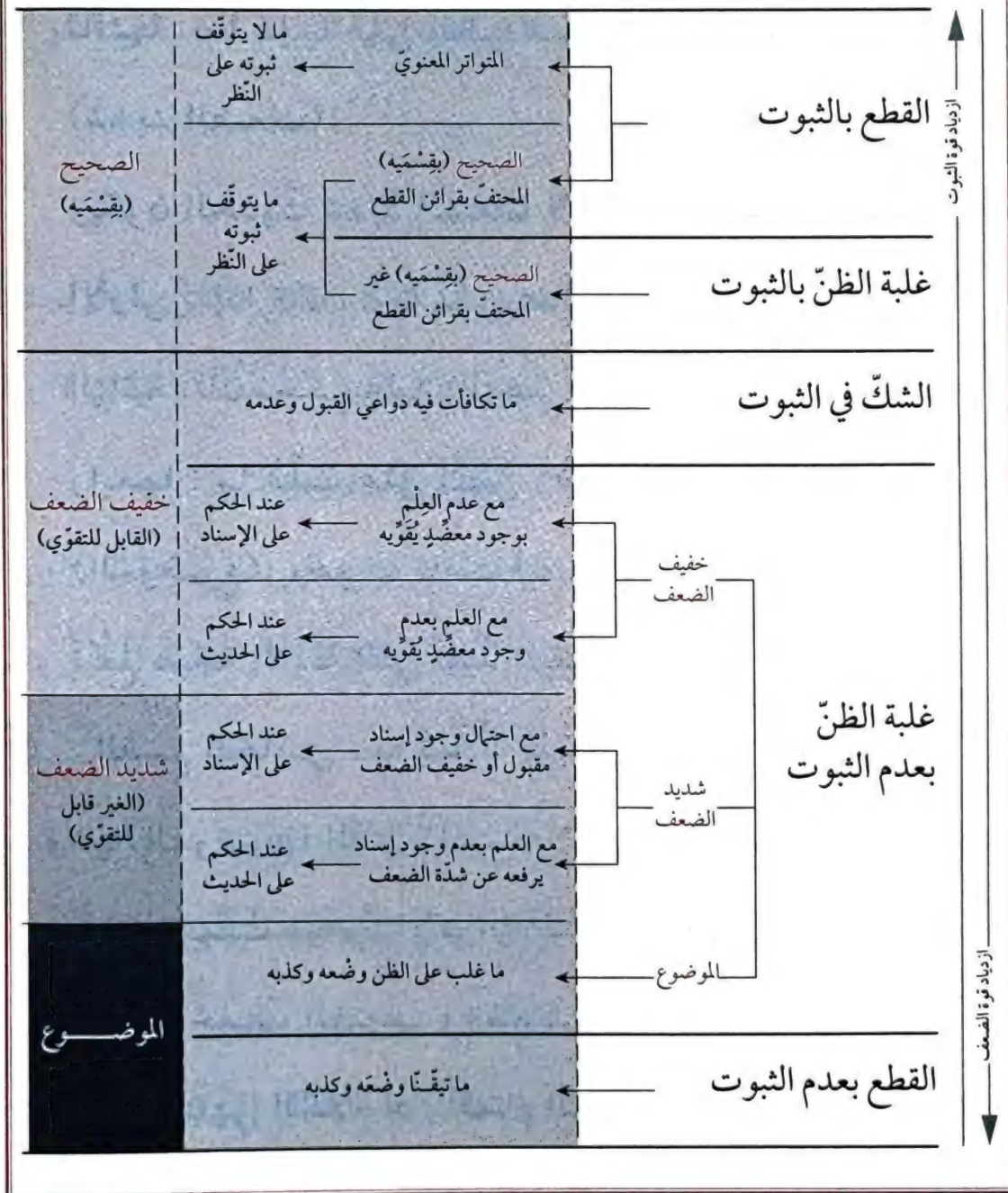
وبذلك ينتهي الكلام عن أقسام الحديث من جهة القبول والرد ،

وما اندرج فيها من ألقابٍ وتقسيماتٍ تابعة لها . وبقي ذكر بقية أقسام

الرواية من حيثيات أخرى :

خلاصة لما  
مرّ في البحث  
السابق

## أقسام الأحاديث من جهة مراتب الإدراك :



## أقسام الرواية من غير جهة القبول والرد

### أقسام الحديث من جهة الرواية باللفظ وبالمعنى

فالحديث النبوي لما كان في غالبه ليس متعبداً بلفظه (بخلاف القرآن الكريم)، وإنما المقصود منه التعبد بهدايته : طاعة بإتيان المأمورات ، وانتهاءً عن المنهيات ، واقتداءً بالأسوة الحسنة ، وهذه أمورٌ لا تستوجب النقل الحرفي ، ويكفي فيها (غالباً) النقل المعنوي = أجاز علماء الأمة نقل الحديث النبوي بالمعنى ؛ لأنه نُقِلَ يُؤدِّي المقصودَ ، وتفويته يُفَوِّتُ المقصودَ .

لماذا أجاز  
العلماء رواية  
الحديث  
بالمعنى؟

كما أن السنة الفعلية والإقرارية لا يتم أداؤها أصلاً إلا بلفظ الناقل عن النبي ﷺ ؛ لأنه ليس للنبي ﷺ فيها لفظٌ . ثم ينقلها الناقل عن الصحابي : إما بلفظ الصحابي ، أو بمعناه .

ومع اتفاق علماء الأمة - بلا خلافٍ ، على الصحيح - على جواز الرواية بالمعنى ؛ إلا أنها اتفقت أيضاً : أن الرواية باللفظ أفضل ؛ لأنه باللفظ يمكن الاعتماد على جميع دلالات اللفظ (ظاهرها وخفيها)،



أما بالرواية بالمعنى : فلن يمكن الراوي بالمعنى أن يستوعب كل دلالات اللفظ ؛ لأن لكل لفظٍ وتركيبٍ ما ليس في غيره من دقيق الدلالات ، خاصةً في كلام البلغاء ، فكيف في كلام أبلغ البلغاء والموحى إليه والمُقرّر على الاجتهاد من ربه عز وجلّ (عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم)؟!

وللاتفاق على أن الرواية باللفظ أفضل : كان الأصل عند اتفاق الرواة على لفظٍ أن يكون هو اللفظ النبوي : سواءً أكان اللفظ المتفق عليه في حديث تامّ ، أو في بعض عبارات الحديث الواحد .  
فـالرواية باللفظ : هي نقل الحديث القولي بحروفه ، بلا تغيير في عبارة ولا في تركيب جملة .

ولا يلزم لتحديد اللفظ النبوي من بين ألفاظ رواياته القطعُ بكونه اللفظ النبوي ، فيكفي تغليب الظنّ بذلك . وهو ممكن : من خلال جمع الطرق وموازنة الروايات من جهة الموافقة والمخالفة على اللفظ .  
ولا يلزم من ترجيح لفظ على لفظ - في سياق تحديد الرواية باللفظ

من الرواية بالمعنى - أن يكون اللفظ المرجوح خطأ ، فقد يكون روايةً صحيحةً بالمعنى ، لا يُحكم عليها بالخطأ . ولا يمنع ذلك من أن يؤوّل الترجيحُ إلى تضعيف بعض الألفاظ ، والحكم عليها بأنها رواية ضعيفة بالمعنى . وأما الترجيح بين الألفاظ المقبولة والتي

ترجيح لفظ  
على لفظ  
في سياق  
تمييز الرواية  
باللفظ من  
الرواية بالمعنى  
لا يلزم منه  
تضعيف الرواية  
المرجوح  
لفظها

تدور ما بين رواية باللفظ ورواية صحيحة بالمعنى : إنما يُقصدُ منه محاولة تحديد اللفظ النبوي منها : للتمكن من تدقيق الاستنباط في دلائل اللفظ كلها : ظاهرها وخفيها . أما مع الرواية بالمعنى ، ومع عدم القدرة على تحديد اللفظ النبوي ، فستكون الرواية بالمعنى الصحيحة هي الرواية التي تنقل المعنى الأساس من الحديث (وهو الذي يبنى عليه استنباط الحكم) ، وكل لفظة أنيط بها استنباط ما من ألفاظ روايات الحديث الواحد فهي عند من أراد إناطة الاستنباط بها معنى أساس لا يحق له الاستنباط منها إلا بعد ترجيح أنها هي اللفظ النبوي ؛ إلا إن كان استنباطه منها على معنى النكات المحتملة والإشارات التي لا يُجزمُ بها ، فلا تُؤسس لحكمٍ استقلالاً ، وإن كان من الممكن الاستئناسُ بها .

تعريف الرواية  
بالمعنى  
حيث تكون  
مقبولة

والرواية بالمعنى حيث تكون مقبولة : هي نقل الحديث القولي بغير لفظه من غير تغييرٍ في أي دلالة أساسية فيه .

تعريف الرواية  
بالمعنى  
حيث تكون  
غير مقبولة

والرواية بالمعنى حيث تكون غير المقبولة : هي نقل الحديث القولي بغير لفظه مع تغييرٍ في أي دلالة أساسية فيه .

فشرط قبول الرواية بالمعنى : ليس هو أداء كل دلالات اللفظ النبوي ، فهذا لا يمكن ؛ إلا باللفظ النبوي نفسه . وإنما يكفي لقبول

الرواية بالمعنى هو أداؤها المعنى الأساس من الحديث الذي ينبنى عليه استنباط الحكم .

وقد يُقبل جزءٌ من حديثٍ على أنه روايةٌ مقبولةٌ بالمعنى ، في حين تُردُّ لفظةٌ منه على أنها إخلالٌ في الرواية بالمعنى .

وشروط قبول الرواية بالمعنى :

شروط قبول  
الرواية بالمعنى

١- أن يكون المختصر قد فُقه معنى الحديث .

٢- وأن يكون الحديث مما يصح أن يُروى بالمعنى ، فليس كل الأحاديث

النبوية مما يصح أن تُروى بالمعنى :

ليست كل  
الأحاديث  
تصح روايتها  
بالمعنى،  
وأمثلة على  
ذلك

● كالأدعية المأثورة عن النبي ﷺ ؛ فَإِنَّ شَرْطَ الْمَأْثُورِ أَنْ يُرَوَّى

كما أُثِرَ ، وإلا كان دُعاءً مشروعاً لكنه غيرُ مأثور . وأَوْضَحُ

ذلك من الأدعية : ما شُرِعَ بلفظه ، كالتشهد في الصلاة ،

وبقية أذكار الصلاة ، وألفاظ الأذان ، والتلبية ، ونحو ذلك .

● والألفاظ التوقيفية : كأسماء الله تعالى وصفاته .

● وجوامع كلمه ﷺ : وهي الألفاظ اليسيرة ذات المعاني الكثيرة .

اختصار  
الحديث من  
صور الرواية  
بالمعنى

ومن صور الرواية بالمعنى (اختصار الحديث) : وهو تعمُّد الاختصارِ

على رواية بعض الحديث دون بعضٍ ، أو تقليل عباراته .

ويكون الاختصارُ مقبولا : إذا بقيَ الحديثُ دالاً على معناه الأساسِ

متى يكون  
اختصار  
الحديث  
مقبولا

في الجزء الذي اختُصِرَ لفظُهُ .

ولا يؤثر في قبول الاختصار : إذا حُذف من الحديث ما لا يؤثر في تبديل دلالة الباقي بعد الاختصار .

وقد يُختلفُ في قبول اختصارِ حديثٍ بدَّلَ ظاهرُ اختصارِهِ دلالةَ الحديث : هل يُحكمُ بقبوله بِشَرَطِ بيانِ أَصلِهِ الذي يُبينُ معناه الصحيح ، وبِشَرَطِ أَنَّ لَفْظَ اختصارِهِ يَحْتَمِلُ دلالةَ الأصلية ولو بوجهٍ من التأويل ؟ أم يُحكمُ بِرَدِّ هذا الاختصار ؛ لأنه دَلَّ على خلافِ مَعْنَى لَفْظِهِ التَّامِّ غيرِ المختَصَرِ ؟

مثالُهُ : حديثُ جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنه قال : « كان آخرُ الأمرينِ من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم تَرَكَ الوضوءَ مِمَّا مَسَّتِ النارُ » ، فهو حديثٌ مختَصَرٌ من حديثٍ طويلٍ تَضَمَّنَ قِصَّةً ، وهو حديثُ جابرٍ رضي الله عنه قال : « قُرِبَ لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم خُبْزٌ ولَحْمٌ فَأَكَلَهُ ، ودَعَا بِوُضُوءٍ ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ . ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ ، ثُمَّ صَلَّى العَصْرَ ولم يَتَوَضَّأْ ، ثم دَخَلْتُ مع أبي بكرٍ ، فقال : هل من شيءٍ ؟ فلم يجدوا ، فقال : أين شَأْنُكُمُ الوَالِدُ ؟ فأمرني بها ، فاعْتَقَلْتُهَا فَحَلَبْتُ لَهُ ، ثُمَّ صَنَعَ لَنَا طَعَامًا فَأَكَلْنَا ، ثم صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ ، ثم دَخَلْتُ مع عُمَرَ ، فَوَضَعْتُ جَفَنَةً فِيهَا خُبْزٌ وَلَحْمٌ ، فَأَكَلْنَا ، ثُمَّ صَلَّيْنَا قَبْلَ أَنْ نَتَوَضَّأَ » .

فقد رَدَّ أبو حاتمِ الرازيُّ اللفظَ المختَصَرَ ، قائلاً : « هذا حديثٌ مُضْطَرِبُ المَتْنِ ؛ إنما هو : " أَنَّ النَبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَكَلَ كَتِفًا ولم يتوضأ " » .

أَمَّا ابْنُ حِبَّانَ فَصَحَّحَ الروايةَ المختصرةَ والروايةَ التامةَ كُلَّيْهِمَا مع  
التنبيهِ على أنه يجب أن تُفْهَمَ الروايةُ المختصرةُ من خلالِ إرجاعِها  
إلى دلالةِ الروايةِ التامةِ .



## أقسام الحديث من جهة عدد روايته

ينقسم الحديث عند المحدثين بالنظر إلى عدد أسانيده ورواياته

إلى قسمين :

① مشهور .

② عزيز .

ثم العزيز ينقسم إلى :

• عزيز غريب .

• عزيز ليس بغريب .

فالملاحظ في هذا التقسيم هو تعدد الروايات المؤثرة على درجات قبول الحديث أو عدم القبول ؛ إذ كلما كثرت طرق الحديث وتتابعت شواهد زادت قوته ، حتى ربما بلغت درجة القطع بالثبوت ، وكلما نقصت عن ذلك نقصت درجة قبوله ، حتى ربما كان ذلك سببا في رد الحديث ، كما في الحديث الشاذ المردود (على ما سبق بيانه).

وإليك بيان هذا التقسيم :

الأول هو : (المشهور)، وهو ما كان له أسانيد عديدة من المتابعات والشواهد . وقد تكون بعض أسانيد متابعاته (النسبية) مفاريد : تفرّد بروايتها شخص واحد (غرائب)، وقد تكون بعضها مختلفة الصحابي ، لكنها تفي بالشهادة بشرط ذلك المبين سابقا .

فهو استعمالٌ لُغَوِيٌّ خَالِصٌ لِلْفِظِ (المشهور)، وليس كما قيل :

إنه ما يُشترط فيه أن لا يرويه أقل من ثلاثة ، في كل طبقات الإسناد .

و(المشهور) الذي بلغ حَدَّ الْقَطْعِ بِثُبُوتِهِ هو (المستفيض) عند كثير

تعريف

المستفيض

عند الأصوليين  
والفقهائ

من الفقهاء والأصوليين ، والذي يجعله بعضهم قَسِيمًا لـ (المتواتر)

و(الآحاد)، ويجعله آخرون من أقسام (الآحاد).

ولعلاقة وصف الشهرة هذا بالقبول كان عبد الله بن المبارك

(ت ١٨١هـ) يُثني على هذا النوع من الأحاديث التي تَتَقَوَّى بكثرة

متابعاتها وشواهداها ، حتى كاد يحصر اسم العلم فيها ، حيث كان

يقول : «العلم هو الذي يَجِيئُكَ مِنْ هَاهُنَا ، وَهَاهُنَا» ، يعني بذلك :

المشهور . وكان شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) يقول : «اكتبوا المشهورَ

عن المشهور» .

ولذلك قال قائلهم :

لَا تَرَوْ غَيْرَ الْوَاضِحِ الْمَشْهُورِ مِنْ

قَوْلِ النَّبِيِّ الْأَرِيحِيِّ الْأَبْطَحِيِّ

وَدَعِ الْغَرَائِبَ وَالْمَنَاكِيرَ الَّتِي

فِي الْحِشْرِ إِنْ نُوقِشَتْ فِيهَا تَسْتَحْيِ

وبالاستعمال اللغوي أيضًا قد يُطلق وصفُ الشهرة على الحديث الدائر على ألسنة الناس ، والذي قد يكون غريبًا ، بل قد يكون مما لا إسنادَ له أصلًا (ليس له أصل). والذي صنفوا فيه الكتب النافعة في بيان درجات الأحاديث الدائرة على ألسنة الناس قبولًا وردًا ،

ك(المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، و(كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للعجلوني (١١٦٢هـ).

والثاني : (العزیز)، وهو : كل ما لم يبلغ حد الشهرة .  
والمأخذ اللغوي لوصف العزة على هذا المعنى : هو القلة والندرة ، وليس من القوة قطعًا .

ومن أقسام (العزیز) : (الغريب) و(الفرد)، وهما : ما تفرّد بروايته شخص واحد في أي طبقة من طبقات الإسناد دون الصحابي .

أما تفرّد الصحابي الذي روى الحديث عنه غير واحد من الرواة ، بما ينفي التفرّد في الأخذ عنه في الطبقة التالية : فهو تفرّد لا يكاد يُوصفُ بالغرابة ؛ لأن تفرّد الصحابي إن ثبت عنه لا يؤثر في أصل القبول .

وتبيّن بذلك أن الوصف بالعزّة وبالغرابة وصفان يجتمعان في حديث واحد ، كقول أبي عبد الله ابن منده (ت ٣٩٥هـ) عن حديث :



أول من عرف «هذا حديث صحيح عزيز غريب»، مع أن ابن منده هو أوّل من عرّف بالعزيز بما أوهم مباينته للغريب هو ابن منده يقصد هذا المعنى . وكقول ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) : في موطن : «وهذا الحديث ما أقلّ مَنْ رواه عن أبي الزبير ، ويُعرف عن الأجلح، عن أبي الزبير ، وعزيز غريب عن جابر ، عن عائشة»، وقوله في موطن آخر : «هذا حديث عن أبي الزبير غريبٌ عزيزٌ ، ما أعلم له طريقًا غير هذا ، ويُروى عن أيوب ، عن أبي الزبير ، عن جابر، ورواية أيوب أغرب من هذا»، ومقصوده من ذلك : أنه غريب من حديث أبي الزبير ، وغريب من حديث أيوب أيضًا . وكقول ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) في (الأفراد) عن حديث : «وهذا حديث عزيز ، لا أعلم حَدَّثَ به عن الضحاك بن حُمرة إلا بقية بن الوليد».

كل غريب  
عزيز ولا  
عكس

فصار بذلك : كلُّ غريب عزيزًا ، وليس كلُّ عزيز غريبًا . بل إن كثيرًا من استعمالات المتأخرين أيضًا لـ(العزيز) تُثبت عدم مباينته لـ(الغريب) عندهم ، كقول غير واحد منهم : «حديث عزيزٌ غريب»، و : «غريبٌ عزيز»، و : «عزيزٌ فرد» و : «حديث عزيز لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، و : «حديث عزيز من أفراد الصحيح». مما يؤكّد أنهم لم يخصّوا العِزّة بما لم يروه أقلّ من اثنين في جميع طبقات السند ، كما ادّعي .

ومن صور التفرد : مفاريد الأمصار ، فيقال : هذا حديث تفرد به من صور التفرد

أهل الطائف ، وهذه سنة تفرد بها أهل الشام ... ونحو ذلك .

ومن صور التفرد : حديث لأهل مصر تَفَرَّدَ به عنهم أهل مصر

آخر . مثل أن يكون مخرج الحديث مدنيا ، لكن ينفرد به المكيون عنهم ، وهكذا في بقية الأمصار .

والحديث الغريب : مع حرص المحدثين على كتابته ، وعلى جمعه

وعلى عدم تفويته ؛ لأنه قد تَثَبَّتْ به سُنَّةٌ يخشون تَفَلُّتَهَا ، أو يكون

فيه متابعة ، أو يرفع نكارة تَفَرُّدٍ عن حديث آخر بنفي الشذوذ عنه ،

قد يكون

وقد يُعَيَّنُ على اكتشافِ عِلَّةٍ حديثٍ ؛ إلا أن (الحديث الغريب) قد

الغريب

يكون مردودًا بالشذوذ أيضًا (كما سبق بيانه)، بل يَكْثُرُ في الغرائب

مردودًا بالشذوذ

ما يَرُدُّه أهل الحديث .

من قواعد

المحدثين

في الموقف

من الحديث

الغريب

ولذلك فقد وضع المحدثون قاعدةً تقول : «الخبر إذا انفرد بنقله

منفرد : وجب التثبت فيه» .

وهذا هو معنى قول الإمام أبي داود (ت ٢٧٥هـ) عن كتابه (السنن) :

بيان مقصود

أبي داود

في كلامه

عن حجة

الحديث

الغريب

«والأحاديث التي وضعتها في كتاب (السنن) أكثرها مشاهير ، وهي

عند كل من كتب شيئاً من الحديث ؛ إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل

الناس . والفخر بها أنها مشاهير !! فإنه لا يُحْتَجُّ بحديث غريب ، ولو

كان من رواية مالك ، ويحيى بن سعيد ، والثقات من أئمة العلم .

ولو احتجَّ رجلٌ بحديثٍ غريبٍ ، وجدتَ من يطعن فيه ، ولا يحتجُّ بالحديث الذي قد احتج به : إذا كان الحديثُ غريبًا شاذًّا . فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح : فليس يقدر أن يرده عليك أحدٌ .

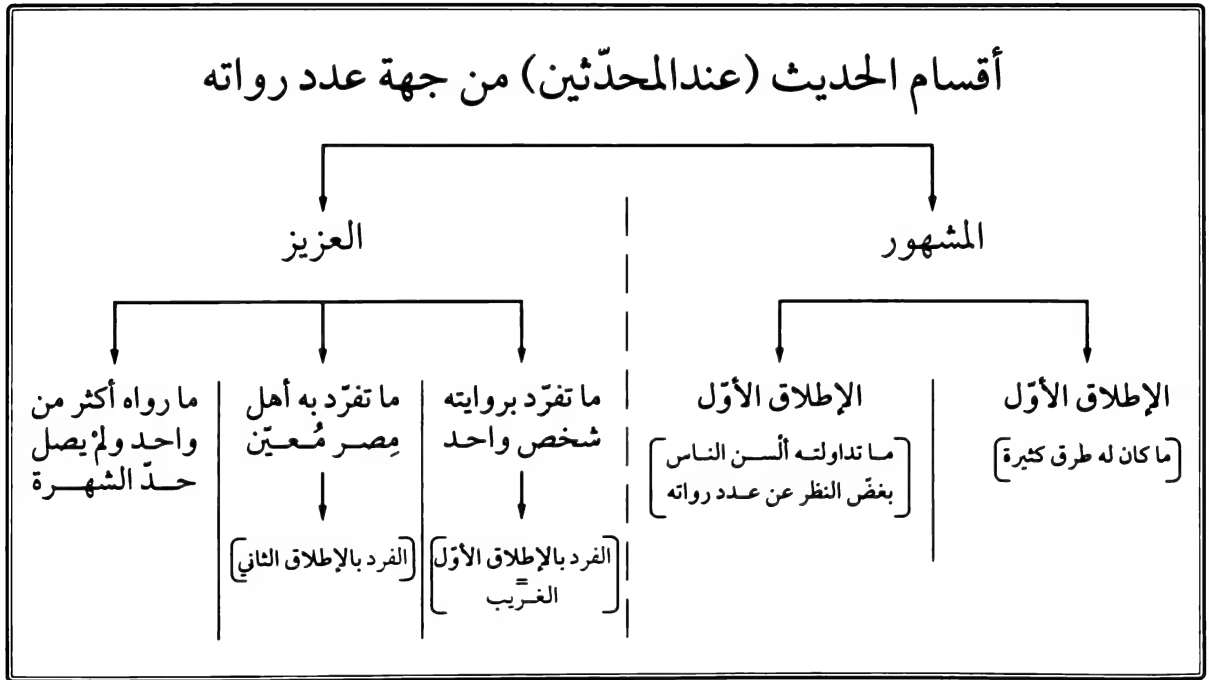
ولذلك جاء التحذير من الغلو في طلب الغرائب إذا لم يُعلم  
حذر العلماء  
من الغلو في  
طلب الغرائب  
المقصود من طلبها ، وإذا أدى الغلو في ذلك إلى التقصير في الأهم ، وهو تمييز الصحيح من الضعيف .

وفي ذلك قال الإمام أحمد : « شرُّ الحديث الغرائب ؛ التي لا يُعمل بها ، ولا يُعتمدُ عليها » . بل بؤب ابن عدي في (الكامل) بابًا بعنوان : « طلب غريب الحديث من علامة الكذب » .

وبهذا تبين أن المحدثين لم يقبلوا كل غريب ، ولم يردوا كل غريب ؛ لكنهم تعاملوا مع الغرائب تعاملَ الحذر ، ووضعوا منهجًا دقيقًا لفحص الغرائب : متى تُقبل ، ومتى تُرد ، كما بيناه في الكلام عن (الشاذ المردود) .

ومن أهمّ مظاهر الحديث الغريب والفرد : (المسند) للبخاري  
مظان الحديث  
(ت ٢٩٢هـ) ، و(المعجم الأوسط) للطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، و(الغرائب والأفراد) للدارقطني ، الذي رتبته ابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) على الأطراف في كتابه (أطراف الغرائب والأفراد) . وللترمذي - من أصحاب الأمهات - عناية خاصة به في (جامعه) ، ويليهِ في العناية به

من أصحاب الأمهات الإمام أبو داود (ت ٢٧٥هـ) في (السنن)، بل لأبي داود فيه كتاب مستقل ، لكنه مفقود .



### أقسام الحديث من جهة ألقاب صيغ الأداء

المقصود بصيغ الأداء : الألفاظ التي يُعبّر بها الرواة لبيان تجاوزهم بالرواية إلى مَنْ فوقهم .

المقصود  
بصيغ الأداء

وهي تنقسم إلى قسمين :

أقسام صيغ  
الأداء

① صيغ ذات دلالة لغوية صريحة على الاتصال : ك(سمعتُ)،  
و(حدثني) و(حدثنا) و(أخبرني) و(أخبرنا) و(أنبأني) و(أنبأنا)  
و(قال لي - لنا) و(ذكر لي - لنا) .

② صيغ لا تدل على الاتصال لغةً : مثل (عن) و(قال) و(أنّ) و(ذكر).  
وألقاب هذا القسم هي :

المعنعن : وهو كل إسناد وقع في طبقة منه - أو أكثر - أن تجاوزَ فيه الراوي بالرواية إلى من فوقه باستعمال لفظة (عن).

تعريف  
المعنعن

ويُتوسّع في استعمال (المعنعن) فيُطلق على كل إسناد استُعملت فيه أي صيغة من الصيغ غير الصريحة ؛ لأن العنونة هي أشهر صيغ هذا القسم وأكثرها دوراناً في الأسانيد .

وللعنونة دلالة عُرْفِيَّة دالة على الاتصال ، ولذلك استُثني من تلك الدلالة مَنْ خالفها من الرواة ، وهم الرواة المدلسون ممن رُدّت عنعنُهم بالتدليس .

ولذلك فإن حُكْمَ (عن) : هو أنها محمولةٌ على الاتصال بشروطٍ

ثلاثة :

١. أن يكون الراوي غيرَ مردودٍ العنينة بالتدليس .
٢. أن يكون معاصراً مَنْ روى عنه معاصرةً كافيةً للتلقّي عنه .
٣. أن لا تقوم قرائنٌ تُضَعِفُ احتمالَ الأخذِ عنه : كذِكْرِ الوسائط ، وبُعْدِ البلدان .

وهذا هو مذهب المحدثين جميعاً ، لا خلاف بينهم فيه ، على ما بينته في كتابي (إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين) وكتابي (الانتفاع بمناقشة كتاب الاتصال والانقطاع). ولم يخالف في ذلك البخاري ، ولا عليّ ابن المديني ، ولا غيرهما من أئمة النقد الحديثي . وإنما خالف في ذلك شخصٌ مجهولٌ مغمور ليس من أهل الحديث ، أشار إليه الإمام مسلم في (مقدمة الصحيح)، وهو الذي كان قد وَصَفَهُ بالجهل وخمول الذِّكْرِ.

وقد تُستعمل (العنينة) بِقِلَّةٍ بقصدِ الحكاية ، لا بقصدِ الرواية ، قد تستعمل العنينة بقصد الحكاية لا الرواية ، لكن بقلة

وكأن الذي يستعملها عندما يقول : «عن فلان» يقصد : «عن حكاية فلان وقصته وخبره». وهي كما يقول أحدنا اليوم : «عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه...». لكن هذا الاستعمال لا يُصار إليه ؛ إلا بما يدل على إرادته ، كوضوح تباعدِ الطبقة واختلافِ العصر .

صيغة قال قد تلتحق بعن ويلتحق بـ (عن) صيغة (قال)، فهي محمولة على الاتصال عُرفاً من غير المدلس .

ولا يصح قول من نفى عنها دلالتها العرفية على الاتصال ، وادّعى أنها لا تُحمَل على الاتصال إلا ممن عرفنا أنه يقصد بها الاتصال خاصة ، دون غيره من الرواة ممن لم يُعرف عُرفُهم في ذلك . بل العكس هو الصحيح : وهو أن (قال) محمولة على الاتصال ؛ إلا ممن عَرَفْنَا مِنْ عُرفه أنه يستعملها في الاتصال وعدمه . بدليل أنهم عَدَّوا استعمال (قال) من غير سماعٍ إيهامًا للسماع ، كما في عبارة صريحة لشعبة (ت ١٦٠هـ) ولحماد بن زيد (ت ١٧٩هـ).

هل يوصف بالتدليس كل من استعمل (عن) و(قال) فيما لم يسمعه عمن سمع منه أو عاصره ؟ فيقال عنه : إنه (مدلس)، ولو دلس مرة أو مرات قليلة ؟

هل يوصف بالتدليس كل من استعمل عن وقال فيما لم يسمعه عمن سمع منه أو عاصره ؟

لا شك أن هذا الفعل تدليس ، فَمَنْ كَانَ مِنْ مَذْهَبِهِ وَصَفُ كُلِّ رَاوٍ وَقَعَتْ مِنْهُ صَوْرَةُ التَّدْلِيسِ - وَلَوْ بِقِلَّةٍ - بِأَنَّهُ مَدْلَسٌ : سَيَصِفُ بِهَذَا الْوَصْفِ كُلَّ مَنْ اسْتَعْمَلَ (عَنْ) وَ(قَالَ) فِيمَا لَمْ يَسْمَعْهُ عَمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ أَوْ عَاصَرَهُ ، قَلَّ مِنْهُ التَّدْلِيسُ أَوْ كَثُرَ . وَأَمَّا مَنْ كَانَ يَأْبَى أَنْ يَصِفَ الرَّاويَ بِكَوْنِهِ مَدْلَسًا إِلَّا إِذَا كَثُرَ مِنْهُ التَّدْلِيسُ : فَلَنْ يَصِفَ الرَّاويَ الْمَقْلَّ مِنْ صَوْرَةِ التَّدْلِيسِ بِأَنَّهُ مَدْلَسٌ ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ وَصْفِ الْفِعْلِ وَإِطْلَاقِ

وَصَفِ الْفِعْلِ عَلَى الرَّاوي ؛ فإِطْلَاقُ وَصْفِ الْفِعْلِ عَلَى الرَّاوي فِي دَقِيقِ اسْتِعْمَالِهِ لَا يَصَحُّ إِلَّا مِمَّنْ كَثُرَ مِنْهُ ذَلِكَ الْفِعْلُ ، فَلَا يُوصَفُ مَنْ أَخْطَأَ مَرَّةً بِأَنَّهُ كَانَ مَخْطِئًا .. هَكَذَا بِإِطْلَاقٍ ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَنْ وَقَعَ فِي خَطِئٍ يَصَحُّ إِطْلَاقُ وَصْفِ (الْمَخْطِئِ) عَلَيْهِ ؛ إِلَّا مَعَ تَقْيِيدِ هَذَا الْوَصْفِ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ الَّذِي أَخْطَأَ فِيهِ ، وَإِلَّا لَكَانَ كُلُّ الرَّوَاةِ مَخْطِئِينَ ، كَمَا لَا يُوصَفُ مَنْ عَصَى نَادِرًا بِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْعُصَاةِ ، وَلَا تُدْخِلُ الْعَثْرَةَ الْجَوَادَ فِي زِمْرَةِ الْعَاثِرِينَ ، بَلْ يَبْقَى جَوَادًا ، وَتَبْقَى عَثْرَتُهُ عَثْرَةً مِنْ جَوَادٍ .

وَعَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ الْمَتَوَسِّعِ فِي إِطْلَاقِ وَصْفِ الْمَدْلُوسِ عَلَى كُلِّ مَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ صُورَةُ التَّدْلِيسِ (وَلَوْ بِقَلَّةٍ) : بَعْضُ النُّقَادِ الَّذِينَ وَصَّمُوا جَمَاعَةً مِنَ الْجِلَّةِ الْأَكَابِرِ بِوَضْمَةِ التَّدْلِيسِ ! وَهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَقْصِدُوا وَضَمَ أَوْلَئِكَ الْأَكَابِرِ بَعِيْبٍ لَا زِبَ ، وَلَا أَرَادُوا التَّوَقُّفَ عَنْ قَبُولِ عِنْعِنَتِهِمْ ، وَإِنَّمَا ذَهَبُوا فِي ذَلِكَ مَذْهَبًا فِي التَّجْرِيدِ وَحِيَادِيَّةِ التَّعْبِيرَاتِ كَانَ مِثْلُهُ مَفْهُومًا وَمَقْبُولًا فِي زَمَنِهِمْ ؛ إِلَّا أَنَّ مَذْهَبَ غَيْرِهِمْ - مِنْ أَهْلِ التَّضْيِيقِ فِي إِطْلَاقِ وَصْفِ التَّدْلِيسِ عَلَى مَنْ تَأَثَّرَتْ عِنْعِنَتُهُ بِتَدْلِيسِهِ - كَانَ أَدَقَّ وَأَوْلَى بِالَاتِّبَاعِ ، وَأَوْلَى فِي الْعَدْلِ وَحِفْظِ الْحَقُوقِ مَعَ امْتِدَادِ الْعُصُورِ وَاخْتِلَافِ الْأَعْرَافِ وَالْأَفْهَامِ وَمَعَ قِلَّةِ الْعِلْمِ .

المُؤَنَّنُ : وَهُوَ كُلُّ إِسْنَادٍ وَقَعَ فِي طَبَقَةٍ مِنْهُ - أَوْ أَكْثَرَ - مَا ظَاهَرَهُ تَعْرِيفُ الْمُؤَنَّنِ

أَنَّ الرَّاويَ قَدْ تَجَاوَزَ بِالرَّوَايَةِ إِلَى مَنْ فَوْقَهُ بِاسْتِعْمَالِ لَفْظَةِ (أَنَّ) .



صيغة (أن) وصيغة (أن) ليس لها دلالة لغوية ولا دلالة عرفية على الاتصال ،  
ليس لها دلالة على الاتصال لذلك لا تُحمل على الاتصال إلا في الحديث الذي قَوِيَتِ القرائنُ  
الشاهدةُ على سماع راويه غير المدلّس ممن أنان عنه .

ومن هذه القرائن :

القرائن التي  
تجعل صيغة  
أن محمولة  
على الاتصال

رواية الراوي بصيغة (أن) قصةً عاصرها وأدرك زمنها ، ومن ذلك :  
أن تجتمع (أن) و(قال) ، كأن يقول التابعي الذي سمع أبا هريرة  
رضي الله عنه : « أن أبا هريرة قال : قلت للنبي ﷺ ، وهي تختلف عن نحو  
قوله : « أن أبا هريرة قال للنبي ﷺ .. كذا وكذا » ، فهذه الأخيرة  
حكايةٌ مقالةٌ لم يعاصرها الراوي .

• أن يكون الراوي بصيغة (أن) معروفاً بطول ملازمة من أنان عنه ،  
وباختصاصه به ، وباستغنائه بما أخذ عنه . كأن يروي عروة بن  
الزبير عن عائشة رضي الله عنها قصةً لها مع النبي ﷺ بالأنانة ، أو يروي  
نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما موقفاً له مع النبي ﷺ أو أبي بكر رضي الله  
عنهما ، أو يُؤنثنُ ابنُ شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب  
مقولةً خبر لم يدركه ابن شهاب ، أو يُؤنثنُ هشام بن عروة عن  
أبيه قصةً له مع عائشة رضي الله عنها .

وبهذه القرينة الأخيرة تكون صورةُ الحديث هي صورةُ المرسل ،  
ولكن يُحكم له بالاتصال . ومن المحدثين من يصف هذه الرواية

بالإرسال ، وإن كان هو نفسه لا يعارض في صحتها وفي الحكم عليها بالاتصال ؛ لأن وصفه بالإرسال يُراد به ظاهر الرواية ، وإن كان هو نفسه يعرف أنها في حقيقتها رواية متصلة .  
وفي الصحيحين عددٌ من الأحاديث التي صححها الشيخان وهي معتمدة على هذه القرينة في إثبات الاتصال .

بل بهذه القرينة الأخيرة يصح الحكم باتصال الحديث بلا صيغة متى يكون الحديث أصلاً ، فيكون الحديث متصلًا حتى لو حكاه الراوي بلا عنعنة متصلًا حتى لو رواه الراوي بلا أي صيغة ولا أنانية ولا (قال) ! كأن يقول الحميدي : «سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار...» ، وكان بعض الرواة يفعل ذلك ، فيحمل عنه على الاتصال ؛ لشدة اختصاص الراوي بمن روى عنه . وبعضهم كان يفعل ذلك تورعا ، فيقول : «ذكر فلان» فيما سمع ، كأبي قرة موسى بن طارق اليماني الزبيدي (ت ٢٠٣هـ) في كتابه (السنن) . وبذلك نخلص إلى أن استعمال (أن) سيكون في حكم الإسناد الذي روي بلا صيغة أصلاً ، فإن دلت القرائن على اتصال ذلك الإسناد الذي روي بلا صيغة دالة عليه (لغة أو عرفاً) : فهو متصلٌ بدلالة تلك القرائن ، لا بدلالة الصيغة ، وإلا فليس بمتصل .

## المسلسل بصيغ السماع :

تعريف الحديث المسلسل : هو الحديث الذي تكررت فيه عبارة أو صفة أو هيئة أو اسم أو نسبة في أكثر طبقات السند أو في جميعها .

الحديث المسلسل : كالحديث المسلسل بالأولية : أي كل راوٍ في السند كان يقول فيه : «حدثني فلان ، وهو أول حديث سمعته منه» ، عند روايتهم للحديث .

وقد اعتنى به المتأخرون ، وهو من لطائف علوم الإسناد ، وليس من حقائق علومها ؛ إلا ما صح منه وقوى الاتصال ، كمسلسلات صيغ السماع .

تعريف المسلسل بصيغ السماع : هو الحديث الذي تكررت في جميع طبقات السند صيغة واحدة من صيغ السماع . ك(سمعت) و(حدثني) ونحوها من صيغ السماع المذكورة آنفاً .

ولما ذكرنا المسلسل بصيغ السماع ، ناسب أن نذكر علاقتها بطرق التحمل .



## ✽ طُرُقُ التَّحْمَلِ وَصِيغُ أَدَائِهَا :

المقصودُ بِطُرُقِ التَّحْمَلِ : وسائلُ تَلَقِّي الرواية ، أو : كَيْفِيَّاتُ معنى طرق التحمل

تحصيل الروايات .

ولطرق التحمل شروطٌ وآداب ، اعتنى العلماء ببيانها وذكرها :

فمن كتبها العامة :

- رياضة المتعلِّمين : لأبي بكر ابن السُّنِّي (ت ٣٦٤هـ).
- والجامعُ لأخلاقِ الرَّاوي وآدابِ السامع : للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، وهو أجمعُها وأنفعُها للمحدثين .

كتب اعتنى  
مؤلفوها ببيان  
طرق التحمل

- والإلماعُ إلى معرفة أصول الرواية وتَقْيِيدِ السَّماعِ ، وَجُمَلٍ مِنْ

فضائلِ عِلْمِ الحديثِ وأَهْلِهِ ، وَنُكَّتِ مِنْ آدابِ حَمَلَتِهِ وَنَقْلِهِ :

للقاضي عِيَّاضِ بْنِ موسى اليَحْصِبي (ت ٥٤٤هـ).

- وأدبُ الإِملاءِ والاسْتِمْلاءِ : لأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ).

ومن كُتِبَها الخاصة بنوع خاص أو أدب خاص من آدابها الكتب

التالية :

- كتاب الإجازة : لأبي عبد الله ابن مَنذَه (ت ٣٩٥هـ).
- تقييد العلم : للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ).
- الرحلة في طلب الحديث : للخطيب البغدادي أيضًا .
- شرط القراءة على الشيوخ : لأبي طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ).

- كتاب الإجازة لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ).
- ومسألة في الإجازة ومن رأى صحتها : لابن الدُبَيْثِي - محمد بن سعيد بن يحيى الواسطي - (ت ٦٣٧هـ).

أقسام طرق التحمل  
وهذه الوسائل المسماة بـ (طُرُق التحمُّل) متعدِّدة الصُّوَر ، ولكنها تنقسم إلى قسمين كبيرين :

الأول : ما يَعتَمِدُ على سماع الروايات (روايةً روايةً) على وجه التفصيل في تَلَقِّيها .

والثاني : ما يعتمد على المكتوب ، وعلى تحصيل حق رواية المكتوب مجملًا .

⊙ والقسم الأول : ينقسم إلى طريقتين (لا ثالث لهما)، وهما أجل طُرُق التَّحْمُلِ وأقواها ، وهما :

١. (السماع): وهو تَلَقِّي رواية الحديث من لفظ الشيخ . تعريف السماع وصيغ أداؤه  
ويُعبَّرُ في الرواية المتلقاة بالسماع بلفظ (سمعتُ) اختصاصًا به ، و(بحدثني) و(حدثنا) اختصاصًا عند قوم دون آخرين ، و(أخبرني) و(أخبرنا)، و(أنبأني) و(أنبأنا) عند المتقدمين ، ويستعمل المتأخرون الأخيرة في (الإجازة).

٢. (العَرَض): وهو التَلَقِّي بقراءة حديث الشيخ عليه ، وهو يسمع تعريف العرض وصيغ أداؤه  
مُقرًّا ومصحِّحًا .

وَيُعَبَّرُ فِي الرِّوَايَةِ الْمُتَلَقَّاةِ بِالْعَرَضِ بِلَفْظِ (قَرَأْتُ عَلَيْهِ) وَ(قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ) اخْتِصَاصًا ، وَ(أَخْبَرَنِي) وَ(أَخْبَرْنَا) اخْتِصَاصًا عِنْدَ قَوْمٍ دُونَ آخَرِينَ ، وَ(حَدَّثَنِي) وَ(حَدَّثْنَا) ، وَ(أَنْبَأَنِي) وَ(أَنْبَأْنَا) عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ .

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ سَاوَى فِي الِاسْتِعْمَالِ بَيْنَ (حَدَّثْنَا) وَ(أَخْبَرْنَا) ، وَمِنْهُمْ : الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ . وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا : فَجَعَلَ (حَدَّثْنَا) خَاصَّةً بِالسَّمَاعِ ، وَ(أَخْبَرْنَا) خَاصَّةً بِالْعَرَضِ ، وَمِنْهُمْ : الْإِمَامُ مُسْلِمٌ .

وَيُشْتَرَطُ لِقَبُولِ الرِّوَايَةِ بِ(السَّمَاعِ) وَ(الْعَرَضِ) فِي زَمَنِ الرِّوَايَةِ : شُرُوطُ قَبُولِ الرِّوَايَةِ بِالسَّمَاعِ وَالْعَرَضِ

قُدْرَةُ الرَّاويِ عَلَى ضَبْطِ الْمُتَلَقَّى بِهِمَا ، وَهُوَ أَمْرٌ يَتَجَاوَزُ اشْتِرَاطَ سِنِّ التَّمْيِيزِ . أَمَّا بَعْدَ شَيُوعِ النُّسْخِ الْحَدِيثِيَّةِ ، وَبَعْدَ تَحَوُّلِ الرِّوَايَةِ إِلَى الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْمَكْتُوبَاتِ ، فَقَدْ صَارَ يُكْتَفَى لِتَصْحِيحِ (السَّمَاعِ) وَ(الْعَرَضِ) سِنُّ التَّمْيِيزِ فَقَطْ ، وَالَّذِي يَخْتَلِفُ بِلَوْغِهِ مِنْ شَخْصٍ لآخر . وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ اعْتَبَرُوا سِنَّ التَّمْيِيزِ الَّذِي يُصَحِّحُ السَّمَاعَ وَالْعَرَضَ هُوَ سِنُّ الْخَامِسَةِ فَمَا فَوْقَهَا ، وَلِذَلِكَ فَقَدْ اصْطَلَحُوا فِيمَنْ كَانَ دُونَ سِنِّ الْخَامِسَةِ إِذَا حَضَرَ مَجَالِسَ السَّمَاعِ وَالْعَرَضِ أَنْ يُقَيِّدُوا اسْمَهُ فِي طَبَاقِ السَّمَاعِ بِلَفْظِ (حَضَرَ) أَوْ (حُضِرَ) ، فَيَقُولُونَ : «سَمِعَ

فلانٌ وفلان ، وحضر فلانٌ»، أو يقولون : «سمع فلان وفلان ، وفلانٌ حضوراً»، فيعني ذلك عندهم : أنه كان دون الخامسة .  
ولا يُشترط لصحة (السماع) و(العرض) إذن الشيخ بالرواية عنه ،  
فلو سمع الراوي تحديثَ الشيخ دون علمه بسماعه حَقَّ له أن يروي عنه .

ولكن يُفرَّقُ المحدثون بين سماعٍ في مجالس التحديث (وهي المجالس التي تُعقد للرواية) والسماع في مجالس المذاكرة (وهي مجالس التذكير والتنبية والتنافس فيما يُذكر من الروايات)، فمجالس المذاكرة قد يَتَخَفَّفُ فيها المحدث في حكاية الحديث بالاختصار والرواية بالمعنى ، حتى كان بعضُ أئمةِ التَّحَرِّي يقول : «لا تحملوا عني في المذاكرة شيئاً» . فإن بدى للسامع في مجالس التذكير أن محدَّثه قد روى الروايةَ على وَجْهِها ، كأن يحدثه بها من كتابه ، أو أن يطالبه السامعُ بالتثبت منها ، فقد قال الخطيب : «إذا أورد المحدث في المذاكرة شيئاً أراد السامعُ له أن يُدَوِّنُهُ عنه ، فينبغي له إعلامُ المحدث ذلك ، ليتحرَّى في تأدية لفظه وحَصْرِ معناه»، فإن فعل شيئاً من ذلك : فسماعه في تلك المذاكرة بمنزلة ما سمعه في مجالس التحديث ، ويحق له أن يروي هذه الرواية التي تُثَبَّتَ منها بصيغة : «سمعتُ» .

تفريق  
المحدثين  
بين السماع  
في مجالس  
التحديث  
والسماع  
في مجالس  
المذاكرة

وأما إن جَرَى في تحديثه على عادة ما يجري في مجالس المذاكرة ، فعليه أن يُنبّه إلى ذلك ، ونصّ الخطيب على استحباب التنبيه ، أو أن يَكْفَ تمامًا عن روايتها بذلك السماع . وقد كان المتقنون ينبهون على ما أخذوه في مجالس المذاكرة بنحو قولهم عند ذكر الرواية : «سمعت فلانا في المذاكرة» ، أو يختم الحديث بقوله : «سمعتُه مذاكرة» ، وذكر عن بعض العلماء المصنّفين أنه كان يميز ما رواه مذاكرة عن غيره بعبارة : «قال» و«قال لنا» و«ذكر لنا» .

⑥ والقسم الثاني من طُرُق التحمُّلِ : وهي ما يَعْتَمِدُ على المكتوب القسم الثاني من طرق التحمل ما يعتمد على المكتوب مع مع تحصيل حق روايته :

وإنما اعتمد المحدثون هذه الطرق بسبب شيوع الكتابة ، والقدرة على إتقانها ، والتمكّن من القراءة الصحيحة منها ، والتي زاد تيسُّرها المكتوب مع تحصيل حق روايته مع تطور النَقْطِ والضَّبْطِ وعلامات التصحيح والتجويد .

وكان بعض المحدثين قديما قد توقف عن قبولها ، أو تورع عن الأخذ بها ، زيادةً في التَّحَوُّطِ ، ورغبةً في استمرار التلقي بالسماع والعرض ، والذي كان يُخشى بشيوع رواية المكتوبات أن يقلّ ويضعف وجوده . ولكن غالب المحدثين قبلها بشرط تحصيل الإتيان ، وبما يحقق الاتصال الذي يحفظ للإسناد خصيسته الإسلامية ، ويعين على الثقة بالمنقول .



وهذه الطرق هي الطرق الستة الآتية :

تعريف الإجازة

① الإجازة : وهي إذن برواية المكتوب من حديث الشيخ .

وقد تقترن بمناولة الشيخ الطالب حديثه المكتوب ، أو بعرض

المناولة (كما سيأتي بيانه)، وقد لا تقترن بذلك .

صيغ أداء  
الإجازة

وصيغ أداء الإجازة : يجب أن لا تكون صيغة توهم السماع : ك(عن) ،

أو أن يُصرَّح بلفظ الإجازة منفردة ، فيقول الراوي : «أجازني» ، أو :

«أخبرني إجازةً». ومن استعمل صيغة دالة على السماع بانفراد في

الإجازة سيكون هذا نوعٌ تدليس ؛ إلا إن صار العرف يجيز ذلك ،

كما عند المتأخرين في «أنبأنا» و«أنبأني».

تعريف  
المناولة

② المناولة : وهي أن يعطي الشيخ الراوي مكتوب حديثه ، أو

يعطي الراوي الشيخ مكتوب حديثه ليعيده الشيخ إليه ، آذنا بروايته

عنه (مصرِّحًا بالإذن أو ما يقوم مقام التصريح).

والصورة الثانية : هي (عرض المناولة).

صورة أخرى  
للمناولة هي  
عرض المناولة

وهي مع الاقتران بالإجازة أعلى من الإجازة المفردة ؛ لأنها أدق

في تحديد المروي .

وصيغ أدائها هي صيغ أداء الإجازة ، مع إبدال لفظها الصريح

صيغ أداء  
المناولة هي  
صيغ أداء  
الإجازة نفسها

بلفظ المناولة : «ناولني» ، أو «أخبرني مناولة».

وقد اعتمد الشيخان (البخاري ومسلم) الإجازة والمناولة في طرق التحمل في كتابيهما الصحيحين .

(٣) المكاتبه : وهي أن يُرسل الشيخُ إلى الراوي برسالة تتضمن تعريف المكاتبه بعضاً من حديثه ، سواءً بما يدل على الإذن بالرواية عنه أو بغير ذلك . فإن تضمنت المكاتبهُ الإذنَ أو ما يدل عليه (وهو الغالب) تكون كالمناولة ، إذا تحققت الثقة بصحة نسبة الرسالة إلى المعزُور إليه . فإن لم تتضمن الإذنَ ولا ما يدل عليها : ستكون (وِجادة)، وسيأتي الحديث عنها .

وُثِرَوى بغير صيغ السماع ، وبالألفاظ الصريحة بحقيقتها : «كَتَبَ إلَيَّ فلانٌ بكذا» و«مكاتبه» .

(٤) الوصية : وهي أن يوصي المحدث بكتبه بعد موته إلى غيره . تعريف الوصية ولا شك أنه لا يوصي بها إلا بغرض الإفادة منها ، مما يجيز الرواية منها ، لمن تمكن من إحسان قراءتها . فهي قريبة من المناولة المقترنة بالإجازة ، اللهم إلا من وجوب الثقة بصحة نسبة الكتب إلى المعزُور إليه .

وُثِرَوى بغير صيغ السماع .

تعريف الإعلام وصيغه  
 ⑤ الإعلام : وهي أن يقتصر الشيخ على الإخبار بالمكتوب الذي يرويه ، بلا إذن بالرواية ولا مناولة ولا مكاتبة . كأن يقول الشيخ للطالب : هذا كتابي فيه حديثي .

فالرواية عن هذا المكتوب ستكون من قبيل (الوجادة).  
 وتُروى بغير صيغ السماع .

تعريف الوجادة  
 ⑥ الوجادة : وهي أن يجد المحدث حديث الشيخ مكتوباً ، دون أن تكون له فيه أي طريقة من طرق التَّحْمُلِ المقبولة بالسماع أو العرض أو الإذن بالرواية .

ويُنظر إلى الوجادة من جهتين :

الأولى : حجية العمل بذلك الحديث أو الأحاديث المكتوبة .

والثانية : صحة إدخال تلك الأحاديث في سلك الروايات المسندة

المتصلة .

شروط الاحتجاج بالموجود من الروايات بطريقة الوجادة  
 أما الجهة الأولى : فيصح الاحتجاج بالموجود من الروايات بشرط الثقة بصحة نسبة المكتوب إلى من عَزَى إليه ، وبشرط إتقان النقل والقراءة منه . حتى ولو لم يتصل الإسنادُ بذلك ؛ لأن العبرة بصحة النقل ، فكيفما تحقق فقد تحقق المقصود من الإسناد ، وليس الإسناد شرطاً لقبول الرواية إلا عندما لا يمكننا أن نتحقق من صحتها إلا من خلاله .

وأما الجهة الثانية : فلا تكون الوجادة رواية متصلة مقبولة إلا  
بشروط ثلاثة :

شروط كون  
الوجادة رواية  
متصلة مقبولة

• أن يكون الكتابُ موثقٌ النسبةً إلى من عُزي إليه . كوجادات  
عبد الله ابن الإمام أحمد (ت ٢٩٠هـ) عن خطّ أبيه في (المسند)  
و(فضائل الصحابة) و(الزهد)، والتي يقول فيها : «وجدتُ في  
كتاب أبي بخط يده».

• أن يكون الراوي معاصراً لمن وُجد كتابه ، ليتحقق في الرواية  
شُوبٌ من اتصالٍ . وبغير شرط المعاصرة : ستكون الرواية اليوم  
عن خطِّ عالم مات منذ قرون رواية متصلة ! وهذا يخرج بالإسناد  
عن مقصوده ، وهو تَسْلُسُلُ التَّلَقِّي التَّسْلُسُلُ الدالّ على استمرار  
العناية بالمنقول طبقةً بعد طبقة وجيلاً عن جيلٍ بلا انقطاع .

• أن يتحقق في النقل عنها إتقانُ النقلِ ؛ لصحة الكتاب ، ولإحسان  
الناقل عنه قراءته المكتوب فيه .

و(الوجادة) بهذه الشروط متَّفَقٌ على الاحتجاج بها ، خلافاً لما  
تُوهَّمُه عامةُ كتب علوم الحديث المتأخرة .

وصيغة أداء الرواية بها هي : «وجدت في كتاب فلان ... كذا»،  
أو «عن فلان وجادة».

صيغة أداء  
الرواية  
بالوجادة

وقد كانت طُرُقُ التَّحْمُلِ هذه هي وسيلة جَمْعِ السنة والآثار ، وهي سبيلٌ حفظها من الضياع في زمن الرواية ، وفي زمن بدايات التدوين . فلما دُوِّنَت الأحاديث ووُثِّقَت السُّنَن وحُفِظَ المرويُّ عنه ﷺ في بطون الكتب والمصنفات ، التي أدَّت واجبَ الحفظِ خيرَ أداء ، وحقَّقت موعودَ الله تعالى ببقاء هذا الدين الخاتم إلى قيام الساعة = صار الحرص على مجالس السماع وعلى الإجازات من الترُّسُم بهيئة العلم لا من تَحَقُّقه ، ومن التَّزْيِي بِشكله لا بمضمونه ؛ لأن وظيفتها لم تَعُدْ هي وظيفتها الأولى في حفظ السنة . وإنما يصح طلب مجالس السماع الخالية من الفقه في المعاني أو الأسانيد للبطالين (وهم أهل الفراغ من الشغل النافع) ، فهي - بلا شك - خير لهم من تضييع الأوقات بما لا تُرجى فيه موعظة . أما طَلَبُ العلم : فليست مجالسُ السماعِ تلك من وسائله ، ويكفي لتحصيل مقصودها تحصيلُ الإجازات ، بغير غُلُوٍّ في طلبها يُضَيِّعُ الأعمارَ في جمعها .

الوظيفة  
الشريفة لطرق  
التحمل في  
زمن الرواية

هبوط  
وظيفة طرق  
التحمل لدى  
المتأخرين  
عن وظيفتها  
الشريفة  
السابقة

وإنما تُطلب الإجازات اليوم وفي العصور المتأخرة :

● حرصاً على بقاءِ خَصِيصَةِ الإسناد ، مع أنها لم تَعُدْ وظيفة الإسناد هي وظيفتها في زمن الرواية . لكنها طريقة معنوية تُرَبِّطُ الأخلافَ بالأسلاف ، وتُذكِّرُ بالأمجاد ، ورَمَزُ من رُمُوزِ الحفاوةِ بِتُراثِ

مقاصد طلب  
الإجازات عند  
المتأخرين  
ورمزيتها  
وعدم قيامها  
بوظيفتها  
السابقة

الأمَّة .

- وَتَشَبُّهَا بِسَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، مع أنه تَشَبُّهُ بِهِمْ فِي الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ لَا فِي الْحَقِيقَةِ ، لَكِنَّهُ قَدْ يَدْعُو إِلَى التَّشَبُّهِ بِهِمْ فِي الْحَقِيقَةِ .
  - وَتَشَرُّفًا (أَيُّمَا شَرَفٍ) بِسُلْسَلَةٍ تَبْدَأُ بِاسْمِ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ﷺ وَتُخْتَتَمُ بِرَاوِي الْإِسْنَادِ ، وَهُوَ شَرَفٌ لَا يَنْفَعُ صَاحِبَهُ بِغَيْرِ فَقْهِ وَعَمَلٍ ، أَوْ إِنْ كَانَ الدَّافِعُ إِلَيْهِ حُبُّ النَّبِيِّ ﷺ وَتَعْظِيمُهُ ، فَيَكُونُ الشَّرَفُ بِذَلِكَ الْحَبِّ وَالتَّعْظِيمِ ، لَا بِتِلْكَ الْأَسْمَاءِ الْمَرْصُوفَةِ .
  - وَإِحْيَاءٌ لِدُكْرِ تِلْكَ الْمَدَوِّنَاتِ : عَسَى أَنْ يَحْمِيَهَا ذَلِكَ مِنْ تَغْيِيبِ الْجَهْلِ وَضِياعِ الْإِهْمَالِ ، فَهُوَ إِحْيَاءٌ لِدُكْرِهَا فَقَطْ . وَيُمْكِنُ الْإِحْيَاءُ بِغَيْرِ الْإِجَازَاتِ وَبِأَقْوَى تَأْثِيرًا فِي الْإِحْيَاءِ مِنْهَا ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ التَّحْقِيقِ الْمُتَقَنِّ وَالطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ الْخِدْمَةِ الْحَقِيقِيَّةِ .
- وهكذا ننتهي من عرض طرق التَّحْمُلِ وَصِيغِ الْأَدَاءِ .



### أقسام الحديث من جهة تقليل احتمالات الوهم بتقليل الوسائط

تعريف العلو  
في الإسناد

وهو ما اصطلح المحدثون على تسميته بـ(العلو)، وضده (النزول).  
فـ(العلو): وهو قلة رُواة الإسناد غير شديد الضعف : قلة مطلقة  
في تلك الطبقة ، أو قلتهم بالنسبة إلى إسناد آخر أو إلى شيخ ، وهو  
أيضاً : قديم في زمن السماع من الشيخ أو في وفاته .

ما هو أشرف  
العلو؟

وأشرفُ العلو : ما ضمَّ إلى العلو صحة . وأما معدوم الشرف :  
فهو علو أسانيد الكذابين والمتهمين ، حتى كان العلماء يابون وصفها  
بالعلو أصلاً ؛ لأنه علو مضطنع أو لا وزن له .

تعريف النزول  
في الإسناد

و(النزول): هو عكس العلو .

فائدة العلو

وفائدة العلو الكبرى هي : تقليل احتمالات وهم الرواة ؛ فما  
دام كل راي يُحتمل منه الوهم ، حتى الثقات منهم ، لزم من ذلك أن  
يكون في تقليل الوسائط من الرواة تقليل لاحتمال الوهم . وهذا هو  
السبب الذي جعل علو أسانيد الكذابين لا قيمة له ؛ لأن ورود احتمال  
الكذب منهم قد قطع طريق تقليل احتمال الوهم بإيراد احتمال هو  
أشد من الوهم ، ألا وهو الكذب ! فكيف مع تغليب احتمال الكذب  
أو تيقن وقوعه ؟!

أقسام  
العلو

ولابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) كتاب (مسألة العلو والنزول).  
والعلو ينقسم إلى : علو مطلق ، وعلو نسبي :

فألعلو المطلق : هو قلة عدد رجال الإسناد إلى أدنى عددٍ يُمكن تعريف العلو المطلق  
تَحَقُّقه لطبقة ذلك المحدث بالإسناد المقبول أو خفيف الضعف .

فأعلى أسانيد الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) هو الثنائي (في ثلاثة أعلى أسانيد الإمام مالك  
وخمسين ومائة حديث)، مثاله : (نافعٌ - عن ابن عمر رضي الله عنه) .

وأعلى أسانيد الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) هو الثلاثي (في واحد أعلى أسانيد الإمام أحمد  
وثلاثين وثلاثمائة حديث)، مثل : (سفيان بن عُيينة - عن عمرو بن دينار أو محمد بن المنكدر - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) .

كما تقع الثلاثيات : للبخاري (ت ٢٥٦هـ) وللدارمي (ت ٢٥٥هـ) أعلى أسانيد الإمام البخاري  
في ثلاثة وعشرين حديثاً لكل واحد منهما ، ولأبي داود (ت ٢٧٥هـ) ، البخاري  
وللتِّرْمِذِي (ت ٢٧٩هـ) في حديثٍ واحدٍ لكل واحدٍ منهما ،  
ولابن ماجه (ت ٢٧٣هـ) في خمسة أحاديث .

وأعلى أسانيد الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ) والإمام النسائي (ت ٣٠٣هـ) أعلى أسانيد الإمام مسلم  
هو الرباعي ، ومثاله عند الإمام مسلم (شيبان بن فروخ - عن جرير بن حازم - عن قتادة - عن أنس بن مالك رضي الله عنه) ، ومثاله عند الإمام  
النسائي (قُتَيْبَةُ بن سعيد - عن حماد بن زيد - عن عمرو بن دينار - عن جابر رضي الله عنه . وعلي بن حُجْر - عن إسماعيل ابن عُلَيَّة - عن حميد - عن أنس رضي الله عنه) .



**تعريف**  
العلو النسبي  
والعلو النسبي : هو قِلَّةُ عددِ رجالِ الإسنادِ إلى أدنى عددٍ يُمكن تحقُّقُهُ لطبقةِ ذلك المحدث ، بالنسبة : إلى إسنادٍ آخر ، أو إلى أحد الأئمة ، أو إلى معنى ، بالإسناد المقبول أو خفيف الضعف .

**صور العلو النسبي**  
وله صُورٌ عديدةٌ إنما اصطُلِحَ عليها لدى المتأخرين وكَثُرَتْ عنايتُهم بها .

وصورها هي :

① علو بالنسبة إلى إسنادٍ آخر ، وهو قسمان :

⊙ المساواة : وهو أن يُساوي محدِّثٌ متأخِّرٌ إمامًا متقدِّمًا في عددِ رجالِ الإسناد .  
**من صور العلو النسبي المساواة**

كأحاديث رواها أبو القاسم ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، وسأوى في عدد رجال إسناده أسانيد أصحاب الأمهات الخمس (البخاري ومسلما وأبا داود والترمذي والنسائي)، مع أن بينهم قرابة ثلاثمائة سنة . وقد جمعها ابن عساكر في (الأربعون المساواة).

⊙ المصافحة : وهو أن يُساوي محدِّثٌ متأخِّرٌ تلميذَ إمام متقدم في عدد رجال الإسناد .  
**من صور العلو النسبي المصافحة**

وسُميت مصافحة لأن المتأخر سأوى التلميذ الذي صافح الإمام المتقدم وروى عنه .

كأحاديث رواها الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدميّاطي (ت ٧٠٥هـ) في (جزء في مصافحة الإمام مسلم والإمام النسائي) . وكان عدد رواة أسانيد الدميّاطي في أحاديث ذلك الجزء كعدد روااتها في صحيح مسلم وسنن النسائي ، إن عَدَدْنَا الإمامَ مسلماً والنسائي ضمن رجال الإسناد ، فكأن الدميّاطي بذلك الإسناد العالي قد روى الحديث عن الإمام مسلم أو الإمام النسائي بلا واسطة بينه وبينهما .

② علو بالنسبة إلى رواية الحديث من طريق أحد الأئمة المصنّفين ، وهو قسمان :

⊙ الموافقة : وهو أن يصل المتأخّر إلى شيخ أحد المصنّفين من صور العلو النسبي الموافقة بإسناد يقل عدد رواته عما لو روى الحديث نفسه عن ذلك المصنف .

كحديث رواه البخاري عن قتيبة بن سعيد عن مالك ، فلو رواه ابن حجر من طريق البخاري كان بينه وبين قتيبة ثمانية ، ولو روى ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة ، مثلاً ، لكان بينه وبين قتيبة فيه سبعة .

⊙ البذل : وهو أن يصل المتأخّر إلى شيخ أحد المصنّفين من صور العلو النسبي البذل بإسنادٍ عدد رواته يَقِلُّ عما لو روى الحديث نفسه عن ذلك المصنف .

كحديث رواه البخاري عن قتيبة بن سعيد عن مالك ، فلو رواه ابن حجر من طريق البخاري كان بينه وبين مالك تسعة ، ولو روى ذلك

الحديث بعينه من طريق القَعْنَبِي عن مالك ، من غير طريق البخاري ،  
لكان بينه وبين مالك فيه ثمانية .

من صور  
العلو  
النسبي  
القدم  
(٣) علو القَدَم : وهو تقدُّم وفاة الشيخ بالنسبة لمساويه في الرواية ،  
أو تقدُّم الأخذ عن الشيخ .

وهذا العلو لا علاقة له بقلة عدد الرواة ، وإنما بتاريخ وفاة الشيخ  
أو الأخذ عنه . وإنما سُمي عُلُوًّا لفواتِ هذا القَدَم على بقية الرواة ،  
وكل فائتٍ قد يعلو في عينٍ من فاته .  
وهو قسمان :

الرواية  
عمن  
تقدمت  
وفاته  
⊙ الرواية عَمَّن تقدمت وفاته ، وإن كان يساويه من تأخرت وفاته .  
مثلاً : لو كان هناك شيخان كلاهما يروي عن شيخ واحد ؛ لكن  
أحد الشيخين توفي قبل الثاني بعشرات السنين . فالأقدم وفاة توصف  
الرواية عنه بالعلو ، لا لنقص عدد الرواة ، وإنما لتقدم وفاة الشيخ .  
ومن صور هذا العلو نشأت غالباً صورةً أخرى ، وهي صورة  
صورة  
السابق  
واللاحق  
(السابق واللاحق) ، التي صنف فيها الخطيب البغدادي كتابه ، وهي  
صورة : تَشَارُكُ راويين في الرواية عن شيخ واحد من التباعد الكبير  
بين وفاتيهما ، والتي قد تبلغ خمسين ومائة سنة ، في أقصى ما بلغته .

وللإمام الذهبي : كتاب (من عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه)، كما له (جزء أهل المائة) ممن عُمر مائة سنة أو جاوزها من المحدثين ، وهذا كله من مظانّ العلو .

◎ قَدَمُ السماع عن الشيخ الواحد .

من صور  
العلو النسبي  
قدم السماع  
عن الشيخ  
الواحد

فهو شيخ واحد ، لكن أحد الراويين سمع منه منذ ثلاثين سنة ، والراوي الآخر سمع منه بعد مرور تلك الثلاثين . فالأقدم سماعاً سيكون هو الأعلى إسناداً ، على هذا المعنى للعلو .

ومع تقديم العلو على النزول ؛ إلا أن لبعض صور النزول فوائد ، أو يحسنُ التنبيه عليها ، ومن ذلك :

رواية الأكابر  
عن الأصاغر

رواية الأكابر عن الأصاغر :

وهي رواية من كان في طبقة شيوخ الراوي عنه ، أو هي : رواية الشيخ عن تلميذه .

ما المقصود  
بالطبقة؟

والمقصود بـ(الطبقة): المتشابهون في السنّ وفي اللقاء . وعليها صُنفت كُتب (الطبقات): التي تُرتَّب الرواة حسب أسنانهم ولقائهم ، كـ(الطبقات الكبير) لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ).

فائدة تقييد  
رواية الأكابر  
عن الأصاغر

وفائدة تقييد هذه الصورة :

١. أن لا يُتوهم خطأها ؛ لأنها خلاف الأصل .

٢. أنها تدل على نُبل الكبير في روايته عن الصغير ، وبُعدّه عن حظوظ النفس ، وقد قيل : لا يَنْبُلُ الرجلُ من أصحاب الحديث ؛ حتى يكتب عمن هو فوقه ، وعمن هو مثله ، وعمن هو دونه .

٣. أنها قرينة من قرائن عدالة المرويّ عنه .

ومن مظان هذا النوع من الرواية : (ما رواه الأكابر عن الأصاغر من المحدثين الأفراد) : لابن الباغندي (ت ٣١٢هـ) . و(ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس) : لأبي عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار الدُّوري (ت ٣٣١هـ) . وهو في رواية كبار الأئمة : من طبقة شيوخ الإمام مالك وطبقة أقرانه عنه . و(نزهة السامعين فيما رواه الصحابة عن التابعين) : لابن حجر العسقلاني . وهو مختصر من كتاب الخطيب البغدادي (ما رواه الصحابة عن التابعين) .

بعض  
مظان رواية  
الأكابر  
عن  
الأصاغر

رواية الآباء  
عن الأبناء

ورواية الآباء عن الأبناء :

وهي من صور رواية الأكابر عن الأصاغر ، وفائدتها فائدتها .  
وعكسها هو الأصل ، ومنها (من روى عن أبيه عن جده) :

فائدة رواية  
الآباء عن  
الأبناء

ومن أشهر هذه الروايات :

رواية  
الأبناء عن  
الآباء هي  
الأصل في  
الرواية

● رواية : عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي :

عن أبيه (شعيب)، عن جده (عبد الله بن عمرو) رضي الله عنه . فالضمير

في (جده) يعود إلى شعيب .

- وبهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة : عن أبيه عن جده معاوية رضي الله عنه .

رواية الأقران

ورواية الأقران :

والأقران : هم كل من جمعتهم طبقة واحدة ، فتشابهوا في السن

تعريف الأقران

واللقاء .

ورواية الأقران : هي أن يروي أحد القرينين عن الآخر .

ما معنى

رواية

كرواية شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) عن سفيان بن سعيد الثوري

الأقران؟

(١٦١هـ).

ولأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ): (ذكر الأقران : ورواياتهم

عن بعضهم بعضاً)، وواقع هذا الكتاب أنه في نوع خاص من رواية

التدريج نوع

من أنواع

الأقران ، وهو (التدريج) الآتي ذكره . وبهذا يتبين أن كل تدريج رواية

رواية الأقران

كل تدريج

رواية أقران

والعكس

غير صحيح

أقران ، وليس كل رواية أقران تدريجاً .

ورواية المدبج :

والتدريج في اللغة : التزيين والتحسين ، ومنه قولهم : فلان يصون

رواية

التدريج

ديباجتيه : وهما خداه . وقولهم : لهذه القصيدة ديباجة حسنة : إذا

كانت مُحَبَّرَةً . وقولهم : ما أحسن ديباجات البحري !

وفي الاصطلاح : أن يروي كلا القرينين عن بعضهما .

معنى

التدريج في

الاصطلاح

فهذا القرين يروي عن الآخر حديثاً ، والآخر يروي عن قرينه

حديثاً آخر .

كرواية شعبة بن الحجاج عن الثوري ، ثم نجد أن الثوري قد روى حديثاً آخر عن شعبة .

مظان  
الرواية  
بالتدريج

وفي هذا النوع ، وفي الذي قبله : كتاب جامع للطائف الإسنادية هو كتاب (اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف) لأبي موسى المدني الأصبهاني (ت ٥٨١هـ)، وفيه لطائف أخرى إسنادية .



# القسم الثاني

التقسيمات المتعلقة

بالزُواة وألقابها





## تقسيم الرواة من جهة القبول والرد

ينقسم الرواة من جهة صفات القبول والرد إلى : مقبول وغير مقبول ، وينقسم الرواة المقبولون إلى مراتب ، بحسب تَمَكُّنِ صفات القبول فيهم . وينقسم غير المقبولين إلى مراتب ، بحسب ما اختلَّ فيهم من شروط القبول .

والكلام عن مباحث علم الجرح والتعديل طويل ، ولما كان لي متنٌ علميٌّ فيه ، وهو (خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل)، فإنني أحيل في تكميل دراسته إليه ، وإنما أذكر هنا أهمَّ عناوينه التي تُكمل التصور عن منهج النقد الحديثي من خلال علم الجرح والتعديل ، وأما استيعابُ مسائله والمنهجُ التفصيليُّ لتطبيقه على الرواة فهو من اختصاصِ المتن المشارِ إليه الذي وُضع له . ولم أرغب في تكرار ما ذكر هناك بإعادته هنا ، خاصة أنني بدأتُ شَرَحَ ذلك المتن ، يسّر الله تعالى لي إتمامه .

أقسام الرواة المقبولين : لا يكون الراوي مقبولا إلا إذا كان عدلا ضابطا ، وهو (الثقة)	أقسام الرواة المقبولين
و(الصدوق) ونحوهما من ألقاب القبول . وقد سبق التعريف بالعدالة والضبط .	شرط قبول الراوي أن يكون عدلا ضابطا
ولا تتباين درجات القبول إلا من جهة الضبط غالباً ، فكلما قوي الضبط علا الراوي في درجات القبول ، وكلما نقص ضبط الراوي المقبول انخفض في درجات القبول .	سبب تباين مراتب الرواة المقبولين هو الضبط غالباً كلما نقص الضبط انخفض
وللرواة المقبولين ألقابٌ ومصطلحاتٌ تُبينُ منازلهم ، وهي الملقبة بـ(مراتب التعديل)، وقد بينتُ أهمها وأشهرها في كتابي (خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل).	الراوي في درجات القبول مراتب التعديل
وأعلى الرواة المقبولين (بعد الصحابة <small>رضي الله عنهم</small> ) هم أئمة النقد وحُفَاطُ الفقهاء ، من أمثال :	أعلى الرواة المقبولين هم أئمة النقد وحُفَاطُ الفقهاء
● علقمة بن قيس النخعي (ت ٦٢هـ)، وعبيدة بن عمرو السلماني (ت ٧٢هـ)، والأسود بن يزيد النخعي (ت ٧٥هـ)، وسعيد بن المسيب (ت ٩٤هـ)، وعروة بن الزبير (ت ٩٤هـ)، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي (ت ٩٤هـ)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي (ت ٩٤هـ)، وسعيد بن جبير (ت ٩٥هـ)، وخارجة بن زيد بن ثابت (ت ١٠٠هـ)، والشَّعْبِيُّ (ت ١٠٤هـ)،	ذكرُ أهم أئمة الإتقان وسعة الرواية

ومجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ)، وسالم بن عبد الله بن عمر (١٠٦هـ)،  
والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت ١٠٦هـ)، وسليمان بن  
يسار المدني (ت ١٠٧هـ)، والحسن البصري (ت ١١٠هـ).

- ومحمد بن سيرين (ت ١١٠هـ)، وعطاء بن أبي رباح (١١٤هـ)،  
وقتادة بن دعامة (ت ١١٧هـ)، والزُهري (ت ١٢٥هـ)، وعمرو بن  
دينار المكي (ت ١٢٧هـ)، وإبراهيم النخعي (ت ٩٦هـ).

- وأبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي - على تَغْيِيرٍ يسير في  
آخِرِ عُمُرِهِ - (١٢٧هـ)، وأيوب السخيتاني (ت ١٣١هـ)، ويحيى بن  
أبي كثير (ت ١٣٢هـ)، وسليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨هـ)،  
وعبد الله بن عون بن أَرْطَبَانَ (ت ١٥٠هـ).

- وابن جريج (ت ١٥١هـ)، ومَعْمَرُ بن راشد (ت ١٥٤هـ)، والأوزاعي  
(ت ١٥٧هـ)، وسعيد بن أبي عَرُوبَةَ - قبل اختلاطه - (١٥٦هـ)،  
وشُعْبَةُ بن الحجاج (١٦٠هـ)، وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، وحماد  
بن سَلَمَةَ - على تَغْيِيرٍ يسير في آخِرِ عُمُرِهِ - (١٦٧هـ)، والليث  
بن سعد (ت ١٧٥هـ)، والإمام مالك (ت ١٧٩هـ)، وحماد بن زيد  
(ت ١٧٩هـ)، وعبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ).

- ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة (١٨٢هـ)، وهُشَيْمُ بن بشير (١٨٣هـ)،  
وسفيان بن عُيَيْنَةَ (ت ١٩١هـ)، ووَكَيْعُ بن الجراح (ت ١٩٦هـ)،

ويحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، والإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، ويزيد بن هارون الواسطي (ت ٢٠٦هـ)، وأبي مُسَهَّر عبد الأعلى بن مُسَهَّر (ت ٢١٨هـ)، والْحُمَيْدِي (ت ٢١٩هـ).

- وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، وعليّ ابن المديني (ت ٢٣٤هـ)، ومحمد بن عبد الله بن نُمَيْر (ت ٢٣٤هـ)، وأبي بكر ابن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ)، ودُحَيْم - عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الدمشقي - (ت ٢٤٥هـ)، وأبي حفص الفلاس (ت ٢٤٩هـ).

- والبخاري (ت ٢٥٦هـ)، ومسلم (ت ٢٦١هـ)، وأبي داود (ت ٢٧٥هـ)، وأبي محمد الدَّارِمِي (ت ٢٥٥هـ)، ويعقوب بن شَيْبَةَ (ت ٢٦٢هـ)، وأبي زُرْعَةَ الرازي (ت ٢٦٤هـ)، وأبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ)، ويعقوب بن سفيان الفَسَوِي (ت ٢٧٧هـ).

- وأبي زُرْعَةَ الدمشقي (ت ٢٨١هـ)، والبزار (ت ٢٩٢هـ)، والنسائي (ت ٣٠٣هـ)، وابن خزيمة (ت ٣١١هـ).

- والعُقَيْلِي (ت ٣٢٢هـ)، وابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، والطَّبْرَانِي (ت ٣٦٠هـ).

- وابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، وابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، والدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

أقسام الرواة غير  
المقبولين

أقسام الرواة غير المقبولين :

ينقسم الرواة غير المقبولين بحسب سبب عدم القبول ، وهي

الأسباب الثلاثة  
لعدم قبول  
الراوي

ثلاثة أسباب :

١. عدم معرفة الراوي بجرح أو تعديل .

٢. معرفة الراوي العدل بعدم الضبط .

٣. معرفة الراوي بعدم العدالة .

وهذا أو أن بيان هذه الأسباب :

① عدم معرفة الراوي بجرح أو تعديل :

تعريف  
(المجهول)

وهو الراوي المجهول .

هذا هو الأصل في دلالة المجهول ، وقد يُطلقه المتقدمون بدلالة استعمال بعض

المتقدمين

أوسع : على من لم يُشتهر ولم تُعرف أخباره . فقد يجتمع الوصف

وصف

(المجهول)

بـ(الجهالة) عندهم مع من ثبتت عدالته وضبطه بتعديل معتبر ، ومع

بغير استعماله

الاصطلاحي

من جرحوه وحكموا بتهمته أيضًا .

والمجهول متوقف عن قبول حديثه ، والتوقفُ يساوي الردَّ في

حكم رواية

الراوي المجهول

عدم الاحتجاج . ولذلك تساهل المحدثون فوصفوا حديث المجهول

بوصف الرد والضعف ، مع أن التوقف ليس ردًا .

وهل يُعتبر بحديث المجهول ؟ أو لا يُعتبر به ؟ سبق ذكر ذلك

باختصار .

والمجهولون ثلاثة أنواع :

ح. المجهولين

① معلوم العدالة الظاهرة دون الباطنة (والعدالة الظاهرة : هي الإسلام

ريف المستور  
سند المتأخرين

وعدم معرفة الراوي بما يُفسَّق به) : وهو (المستور) عند كثير من

تعريف العدالة  
الظاهرة

المتأخرين ، بخلاف المتقدمين الذين كانوا يطلقون (المستور)

تعريف المستور  
عند المتقدمين

على من كان محكوماً عليه بالثقة والعلم بالعدالة ، على معنى أن

الله تعالى قد أسبغ عليه بستره الجميل ، فما عُرف إلا بالصلاح

والتقوى .

ومنزلة معلوم العدالة الظاهرة دون الباطنة منزلة كافية للاحتجاج :

منزلة معلوم  
العدالة الظاهرة  
كافية للاحتجاج  
بروايته

فيمن تعذرت الخبرة الباطنة بأحواله ، وبالأخص في طبقة كبار

التابعين ، وتنقُصُ خصوصية الاكتفاء بها كلما نزلت طبقة الراوي .

② مجهول العدالة الظاهرة والباطنة (وهي الإسلام والعلم بعدم

مجهول الحال  
تعريف العدالة  
الباطنة

المفسَّق) : وهو (مجهول الحال) عند المتأخرين .

وحكمه : التوقُّفُ عن قبول حديثه .

حكم مجهول  
الحال

③ مجهول العين : وهو من جهلت عدالته الظاهرة والباطنة وجُهلَت

مجهول العين

عينه أيضًا .

وحكمه : التوقُّفُ عن قبول حديثه .

حكم مجهول  
العين

وكيفية إلحاق الراوي بكل قسم من هذه الأقسام : من مباحث علم الجرح والتعديل . وهذه الأقسام الثلاثة هي أقسام الرواة الذين فيهم جهالة ، وأما من ترتفع عنه الجهالة : فهو الراوي المحكوم عليه بجرح أو تعديل من إمام معتبر ، فالأصل في الجرح والتعديل أنه لا يتعارض مع الحكم بالجهالة ؛ لأن الحكم بالجهالة حكم بعدم العلم ، وعدم العلم لا يتعارض مع علم بالجرح أو مع علم بالتعديل .

وخلاصة حكم الرواة الذين فيهم جهالة في زمن الرواية (بخلاف رواة النسخ المتأخرين):

لا يُعدُّ من تعارض الجرح والتعديل الاختلاف في الحكم بجهالة الراوي والحكم بتعديله أو جرحه خلاصة حكم الرواة الذين فيهم جهالة في زمن الرواية

• أن من ثبتت عدالته الظاهرة ، وتعذرت الخبرة الباطنة بحاله ، فعدالته الظاهرة كافية في إثبات عدالته الدينية ، ويبقى النظر في ضبطه وإتقانه ، فإن وجدنا ما يدل على إتقانه : فهو المقبول حديثه .

ذلك أن الأصل في عدل الظاهر من رواة السنن أنه عدل الباطن ، حتى يثبت الضد . خاصة في طبقة التابعين وأتباعهم ، لفضيلة تلك الأجيال ، وحملة السنن منهم بالأخص . وأما جيل أتباع التَّبَع حتى عصر انتهاء زمن الرواية الشفهية وشيوع زمن رواة النسخ (نهاية القرن الهجري الثالث): فما عاد هناك حاجة للاكتفاء بالعدالة الظاهرة ؛ لعدم تعذر الخبرة الباطنة بأحوال الرواة في



ذلك العصر ، بسبب زيادة شيوع علم الجرح والتعديل لتوفر النُّقاد وتَفَرُّغِهِم للتَّقْصِي عن أحوال الرواة في زمنهم ، فمن هو الذي كان يمكن أن يَفُوتَ يحيى بنَ معين (إمامَ الجرح والتعديل)؟! فمن فاته لن يفوت أحمدَ بنَ حنبل ، فإن فاته لن يفوت عليَّ ابنَ المديني ، والبخاري ، وأبا زُرعة ، وأبا حاتم .. في قائمة طويلة من نقاد هذا القرن ، منتثرين في طول العالم الإسلامي وعرضه : من الأندلس غربًا حتى حدود أقصى المشرق : حُرَّاسًا على الدين في كل بلد ، يحمون ثغور السُّنة في كل قُطر ، مفتشِينَ عن أحوال أهل الثقة في الرواية وعن أهل التُّهمة فيها .

● كيف ثبت العدالة الظاهرة؟  
وأن العدالة الظاهرة تَثُبُّ برواية عدلين ممن لم يُعرفوا بكثرة الرواية عن المجهولين ، أو برواية عدل واحد إن كان من كبار الأئمة حُماة الدين حُرَّاسِ السُّنة ، وإن لم يُعرفوا بأنهم لا يروون إلا عن الثقات (كالثوري).

كتب في الوجدان  
ولمعرفة الرواة الذين لم يرو عنهم إلا واحد صنفوا كتب (الوُحْدَان)، ككتاب (الأفراد في ذكر جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ليس لهم إلا راوٍ واحد من الثقات) للإمام مسلم ، وهو المطبوع باسم (المنفردات والوُحْدَان). وللإمام النَّسَائِي رسالة (من لم يرو عنه غير رجل واحد).

ولا يُحكم على هؤلاء الوُحْدان بالجهالة مطلقًا ؛ إلا إن خَلَوْا  
مما يقتضي الحكمَ بعدالتهم أو بها وبضبطهم معًا ؛ غير أن الوُحْدان  
مظنةُ الجهالة .

## ② معرفة الراوي العدل بعدم الضبط :

حالتا معرفة  
الراوي العدل  
بعدم الضبط

وللرواة المجروحين بعدم الضبط حالتان :

الأولى : من كان سوء ضبطه قائمًا : وهو (سيءُ الحفظ) .

ومن صور سوء الحفظ : قبول (التلقين)، وهو : أن يُلقى على من صور سوء  
الحفظ قبول  
الراوي الحديث الذي ليس من حديثه أو طرفٌ من إسناده أو متنه ، التلقين  
فيحدثُ به على أنه من حديثه .

فمن كَثُرَ منه ذلك أو فَحُشَ : دل ذلك على سوء حفظه .

المختلط هو من  
كان سوء ضبطه  
طارئًا

الثانية : من كان سوء ضبطه طارئًا ، وهو (المختلط) .

وحكمه : قبول ما تبَيَّنَ ضَبْطُهُ له ، بروايته قبل الاختلاط ، أو  
حكم المخ  
بمتابعة تُثَبِّتُ ضبطه له ، ولو كان قد رواه بعد الاختلاط .

وقد بيَّنت طرائقَ تمييزِ ضَبْطِ المختلطِ في كتابي (خلاصة التأصيل

لعلم الجرح والتعديل) .

وقد يصل المختلطُ حدَّ الخَرَفِ الكامل وذهاب العقل ، فيكون  
حديثه من قَبِيلِ خبرٍ فاقد العقل حديثًا شديد الضعف . كما حصل  
لسعيد بن أبي عَرُوبَةَ (ت ١٥٧هـ)، فقد تَدَرَّجَ معه تَغَيُّرُ الحفظ ، وأول

ما ظهر عليه سنة (١٣٢هـ)، وكان خفيفاً لا ينزل به عن درجة القبول ، ثم اشتدّ سنة (١٤٥هـ)، فبدأ معه الخرف ، فنزّل حديثه عن درجة القبول ، لكنّه ما زال في حيز الاعتبار ، واستمرّ في الزيادة حتى بلغ حدّ الخرف الكامل وفقدان العقل ، فنزّل بذلك عن حدّ الاعتبار ؛ لكن لم يرو عنه أحدٌ في زمن خرفه الكامل واختلاطه المُطْبِق . بل لا يُعرف من روى عن مختلطٍ وصل حدّ الخرف الكامل ؛ لأن ذلك بمثابة الرواية عن مجنون ، ولا يمكن أن يروي عدلٌ عن مجنون .

والجرحُ بعدم الضبط طعنٌ خفيفٌ يقبل التّقوي ، وإن نزل بالراوي وحديثه عن درجة القبول ؛ إلا عند الحكم بوهم الراوي في حديث مُعيّن لوجود قرائن الوهم فيه ، فيكون حينئذٍ شديد الضعف بسبب الحكم عليه بالوهم .

الجرح بعدم الضبط طعن خفيف يقبل التّقوي

### ③ معرفة الراوي بعدم العدالة :

معرفة الراوي بعدم العدالة

والعدالة شرطٌ في الأداء ، لا في التحمّل .

العدالة شرط في الأداء لا في التحمل

وما دام العدل : هو المسلم العاقل البالغ السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، فعدم تحقق أي شرط من هذه الصفات سيكون طعنًا في العدالة ، على ما يلي بيانه :

• الطعن في الإسلام : كمن كفر وارتدّ عن الإسلام أو كان زنديقاً .

الطعن في الإسلام

الطعن في العقل  
بالجنون أو  
بالغفلة الشديدة

## • الطعن في العقل :

○ بالجنون . ولم يروِ عدلٌ عن مجنون قط .

○ أو بـ(الغفلة) الشديدة التي تجعل الراوي غير مأمون في

القدرة على التفريق بين الصدق والكذب ، وهو ما وُصِمَ به

كثيرٌ من العباد .

أما الغفلة اليسيرة : فلا تطعن في عدالة الراوي .

## • الطعن في البلوغ : فالصغير وإن قُبِلَ تَحْمُلُهُ ، فلا يُقْبَلُ أدأؤه الطعن في البلوغ

وروايته إلا بعد التكليف . ولم يروِ العدوُّ عن صغير قط قبل

بلوغه .

## • الطعن بالفسق : وهو ارتكاب الكبيرة ، أو اقترافُ الصغيرة التي الطعن بالفسق

تَحْفُ بِهَا قرائنُ تدلُّ على رِقَّةِ الدِّينِ الشديدة كالتي عرفناها عند

مُرْتَكِبِ أصغر كبيرة .

وَمَنْ طُعِنَ عَلَيْهِ بِرِقَّةِ الدين (الفسق) لن يكون مُؤْتَمَنًا في صدقه

وعدم كذبه ؛ لأنه لم يَثْبُتْ له وازعٌ يمنعه من الكذب ، ولذلك

كان حديثه شديدَ الضعف : لا ينفع في باب الاعتبار .

ومن أشد أنواع الفسق طعنًا في الرواية : الكذب في حديث

من أشد أنواع

الفسق طعنًا في

الرواية الكذب

على النبي ﷺ

النبي ﷺ ، فهو الطعن الأكبر في باب الأخبار عمومًا ، وفي حديث

رسول الله ﷺ خصوصًا .

● الطعن في المروءة : بفعل شعار من شعارات أهل الفسق أو أهل السفه .

لكن الطعن بخارم المروءة طعنٌ ظنيّ ، فلا يُقبل إذا كانت العدالة أقوى ثبوتًا بيقين أو ظنٍّ أقوى .

الطعن بالبدعة : فليس طعنًا قادحًا في العدالة ، ولذلك اتفق المحدثون على قبول رواية المسلم المبتدع ممن لم يوجد فيه قادحٌ  
الطعن بالبدعة غير قادح في العدالة  
شروط قبول رواية المبتدع ممن لم يوجد فيه قادح غير البدعة

غير البدعة ، بشرطين :  
□ أن يكون متأولًا ، ليس معاندًا . وهذا هو الأصل في المبتدعة .  
□ أن لا يروي حديثًا منكرًا يُؤيّد البدعة ، فيردُّ منه ذلك الحديث ويُقبل ما سواه ؛ إلا إن بلغت النكارة حدَّ التشكيك في عدالته : فتردُّ الرواية والراوي معًا .

وبهذا التقييد بـ(النكارة) يتبين أنه ليس كل حديث يُؤيّد بظاهره البدعة يكون مردودًا ، وإنما الحديث الذي يُردُّ بتأييد البدعة : هو الحديث الذي يكون نصًّا في البدعة ، أو يتضمّن قدرًا من الانفراد والشذوذ لا يحتمله الراوي المبتدع .

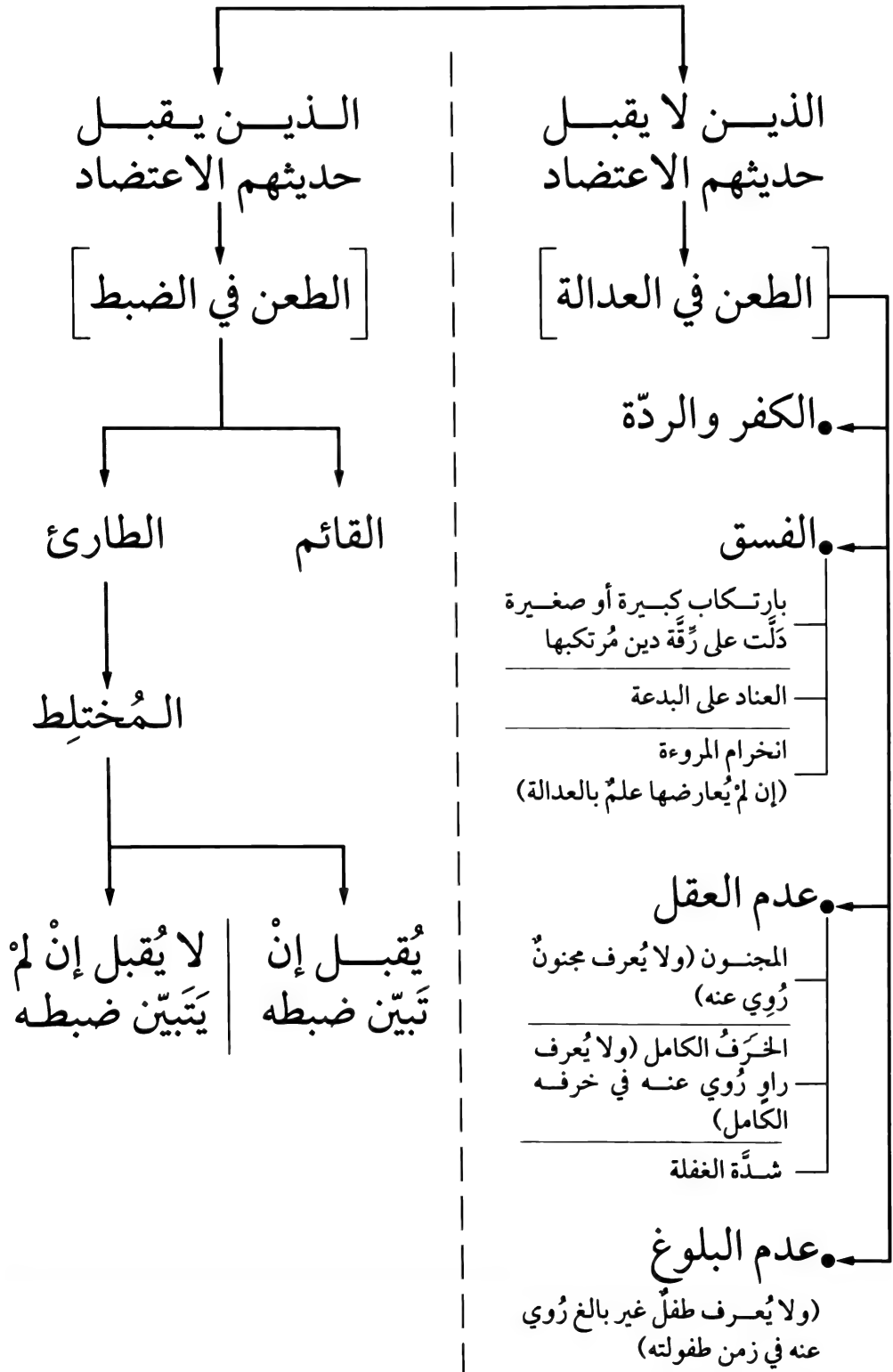
لا وجود لخلاف مُحقق في حكم رواية المبتدع وكل ما يُحكى من خلاف في حكم رواية المبتدع : فهو بين خلافٍ لفظي ، أو خطأ في حكاية المذهب . كمن زعم من أئمة النقد أنه كان يردُّ رواية الداعية إلى بدعته ، والصحيح : أن من ردها إنما ردها

هجرًا للمبتدع في حياته ، لا طعنًا فيه بمجرد الدعوة للبدعة ، فهو تركٌ للرواية عنه من باب مقاومة انتشار البدعة ، لا من باب الشك في صدق روايته ، والمهم في باب الرواية الثقةُ بصدق الناقل ، لا سياسةُ مقاومة البدعةِ بالهجر ونحوه .



خلاصة ما مرَّ  
في البحث  
السابق

## أقسام الطعن في الرواة من جهة الاعتبار وعدمه



والأصل في معرفة المتأخرين مرتبة الراوي (قبولاً أو ردّاً): من خلال أحكام أئمة النقد من أهل تمام الورع وعظيم الديانة ، ومن أصحاب المعرفة الواسعة والاطلاع الكامل على الحديث وطُرقه وعلله ورجاله ، من العارفين بأسباب الجرح والتعديل . ولا يعتمد المتأخرون على سبر حديث الراوي ، ولا يمكنهم ذلك ؛ إلا مع مجهولٍ تفرد بحديث مستنكر ، أو مع مُقلِّ الحديث جدّاً وقف على حديثه . أما في غير هاتين الحالتين : فشان المتأخر تلقي الأحكام من أئمة النقد السابقين .

وليس في أئمة الجرح والتعديل من غلب عليه التساهل حتى صار الأصل في توثيقه الرّدّ ، وليس فيهم من غلبَ عليه التشدّد حتى صار الأصل في جرحه الرّدّ .

وإنما فيهم من وُصِفَ بالتساهل :

- إما لأنه إن أخطأ : فتكثرُ نسبةُ الخطأ في التوثيق لديه عن نسبة الخطأ بالتضعيف .
- وإما لأن نفسه في التضعيف رخوٌ : فيصِفُ من اشتدَّ ضَعْفُهُ بعبارةٍ قد توهم خِفَّةَ ضَعْفِهِ ، وهو نفسه لا يقصد ذلك . كمن يَصِفُ شديداً الضعف لديه بأنه «ضَعْفٌ» ، أو «فيه لين» .



وفيه من وُصِفَ بالتشدد :

• إما لأنه إن أخطأ : فتزيدُ نسبةُ خطئه في التَّضْعِيفِ على نسبةِ خطئه بالتَّوْثِيقِ .

• وإما لأن نَفْسَه في التوثيقِ شديدٌ : كأن يَشَحَّ بِوَصْفِ الثَّقةِ على كثيرٍ من الثقات ، فَيَصِفُ كثيرًا منهم بأنه صَدُوقٌ ، وهو عنده ثقةٌ في أعلى درجات الإتيان . أو كأن يَصِفَ مَنْ كان في آخرِ مراتبِ القبولِ عنده بأنه «ليس بالقوي» ، أو كأن تكونَ له عبارةٌ أو عباراتٌ نادرةٌ منه قد جازفتُ في التضعيفِ وغلَّت في التعبيرِ عنه .

ولا يوجد في أئمة الجرح والتعديل مَنْ اختلَّ منهجُه حتى صار مهدورَ الجرح والتعديل بدعوى التشددِ أو التساهلِ ؛ لأن هذا يناقضُ اعتبارَه مِنْ أئمةِ الجرح والتعديل أصلاً ، الذين لا يكون الواحد معدودًا فيهم ؛ حتى تجتمع فيه شروطٌ لن تجتمع مع تصوُّرِ اختلالِ منهجِه النَّقْدِيِّ .

الكتب التي تضمنت أحكام الجرح والتعديل كثيرة

والكتب التي تضمنت أحكام الجرح والتعديل كثيرة جدًا ، ولها مناهجٌ ومقاصدٌ وشروطٌ عديدةٌ ، بل لا تكاد تخلو عموم كتب السنة من أحكام صريحة منتشرة في الرواة جرحًا وتعديلًا : ككتب الصحاح والسنن والمسانيد ، فضلًا عن الأحكام الضمنية ، كالتوثيق المستفاد من التصحيح .

وأول (كتب الجرح والتعديل) ظهوراً : هي كتب (السُّؤالات) أول كتب الجرح والتعديل ظهوراً كتب السُّؤالات التي تُوجَّهُ لأئمة الجرح والتعديل ، كالسُّؤالات التي وُجِّهَتْ للإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)، ويحيى بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ)، وعليّ ابن المديني (ت ٢٣٤هـ)، وأبي داود (٢٧٥هـ)، وأبي زُرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)، والدارقُطني (ت ٣٨٥هـ)، والحاكم (ت ٤٠٥هـ)، وخميس بن علي الحَوْزِي الواسطي (٥١٠هـ). وكان قَبْلَهُم ممن قد دُوِّنَتْ أَحْكَامُهُ على الرواة : يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ).

ثم ظهرت (كتب الطبقات)، وسيأتي الحديث عنها .

ظهور كتب الطبقات

ثم ظهر أول كتابٍ في (معرفة الرواة) مُرتَّبين على حروف المعجم ، وهو كتاب (التاريخ الكبير) للإمام البخاري ، وهو أساسُ كلِّ كتب تراجم رواة الحديث بعد تأليفه .

أول كتاب في معرفة الرواة مرتَّباً على حروف المعجم

والمقصود بـ(التاريخ) في علوم الحديث : معرفة الرواة : تعيينهم ، ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ، وطبقتهم ، وما قد يُضاف إلى ذلك من فوائد : كمنزلتهم في القبول والرد ، والتنبيه على بعض حديثهم وعمله .

المقصود بالتاريخ في علوم الحديث

وتنقسم كتب (التاريخ) عند المحدثين إلى قسمين :  
فَسُما كُتب التاريخ عند المحدثين

كتب التاريخ العامة

كتب التاريخ العامة : التي لا تتقيد ببلد معين ، ومن أهمها - بعد (التاريخ الكبير) للبخاري - :

- (التاريخ) عن عبد الله بن المبارك ، و(التاريخ) عن يحيى بن معين :
- للعباس بن محمد الدوري (ت ٢٧١هـ)، وللدارمي (ت ٢٨٠هـ)، وهي من كتب (السؤالات)، وإن وُسمت باسم (التاريخ).
- و(تميز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكُناهم): لابن البرقي (ت ٢٤٩هـ).
- و(التاريخ) للعجلي (ت ٢٦١هـ)، وهو المشتهر بكتاب (الثقات)، و(معرفة الثقات من رجال العلم والحديث ، ومن الضعفاء منهم ، وذكر مذاهبهم وأخبارهم) .
- و(المعرفة والتاريخ) ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ).
- و(التاريخ الكبير) لابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ).
- و(التاريخ) لأبي زرعة الدمشقي (ت ٢٨١هـ).
- و(الإرشاد في معرفة علماء الحديث) للخليلي (ت ٤٤٦هـ).
- كتب تواريخ المواضع والبلدان والأقاليم : وهي التي تؤرخ وترجم لرواة موضع معين أو بلد معين أو إقليم من الأقاليم :
- من أمثلة تواريخ المواضع :

كتب تواريخ  
المواضع  
والبلدان  
والأقاليم

- (تاريخ داريا) للقاضي عبد الجبار بن عبد الله بن محمد أمثلة على كتب  
تواريخ المواضع  
الخولاني (توفي بعد سنة ٣٦٥هـ)، وهي قرية قرب دمشق .
- و(تاريخ إستراباذ) لأبي سعد الإدريسي (ت ٤٠٥هـ)، وهي  
من قُرى جُرجان.

• ومن أهم أمثلة تواريخ البلدان :

أمثلة على كتب  
تواريخ البلدان

- (ذكر أخبار أصبهان) لأبي نُعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).
- و(تاريخ جُرجان) لحمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ).
- و(تاريخ بغداد - واسمه الكامل هو : تاريخ مدينة السلام ،  
وأخبار مُحدثيها ، وذكُر قُطّانها العلماء من غير أهلها  
ووارديها): للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، وله ذيول عديدة.
- و(تاريخ دمشق وذكُر فضلها وتسميَةُ مَنْ حَلَّها مِنَ الأماثل  
أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها) لأبي القاسم ابن  
عساكر (ت ٥٧١هـ).

• ومن أمثلة تواريخ الأقاليم :

على  
ريخ

- تواريخ مصر : لأبي سعيد ابن يونس (ت ٣٤٧هـ)، وذيوله :
- لابن الطحان (ت ٤١٦هـ)، وأبي إسحاق الحبال (ت ٤٨٢هـ).
- تواريخ الأندلس : (تاريخ الفقهاء والقضاة والرواة للعلم  
والأدب من أهل الأندلس) لأبي الوليد ابن الفَرَضِي (ت ٤٠٣هـ)،

وذيوله لأبي القاسم ابن بَشْكُوَال (ت ٥٧٨هـ)، ولا بن الأَبَار  
(ت ٦٥٨هـ)، ولا بن الزبير العاصمي الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)،  
ولا بن عبد الملك المَرَاكُشي (ت ٧٠٣هـ). و(جذوة المقتبس  
في تاريخ علماء الأندلس) للحميدي (ت ٤٨٨هـ).

□ وتواريخ إفريقية (تونس): ك(طبقات علماء إفريقية وتونس)  
لأبي العرب التميمي (ت ٣٣٣هـ).

□ وتواريخ اليمن : ك(طبقات فقهاء اليمن) لابن سَمُرَةَ الجَعْدِي  
(ت ٥٨٦هـ).

وأما بقية مصنفات تراجم الرواة ، والتي تخصصت بالعناية بجرح  
الرواة وتعديلهم ، فهي أيضًا مما تعددت مناهجها ومقاصدها :  
مناهج كتب  
تراجم الرواة  
متعددة

فمنها : المطلق غير المتقيد بقيد :  
وعلى رأس هذه الكتب (كتاب الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم  
(ت ٣٢٧هـ)، فهو أصلٌ عظيم من أصول هذا العلم .  
كتب تراجم  
الرواة ذات  
المنهج المطلق  
غير المقيد بقيد

وكتب الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في التراجم المطلقة من أجل  
الكتب : ك(سير أعلام النبلاء)، و(تاريخ الإسلام).

وأما المقيدة : فتختلف باختلاف التقييد :  
كتب تراجم  
الرواة ذات  
المنهج المقيد

١. فمنها ما اختص بالثقات .  
٢. ومنها ما اختص بالمتكلم فيهم .

٣. ومنها ما اختص برجال كتاب معين .
٤. ومنها ما اختص بزوائد رواية كتاب أو كُتب على غيرها .
٥. ومنها المشيخات التي تضمنت حكمًا على الشيوخ أو ترجمةً لهم .
٦. التراجم المفردة .
٧. تراجم أصحاب الفنون .

الكتب المختصة  
بالثقات

✽ ما اختص بالثقات : وهي (كتب الثقات).

والذي وفَّى بهذا الشرط ، فلم يذكر إلا الثقات عنده هو أبو حفص ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، في كتابه (تاريخ أسماء الثقات). ومشيخاتٌ اشترطت الثقة أو القبول فيمن تذكره : كمشيخة أبي الفتح يوسف بن عمر بن مسرور القَوَّاس (ت ٣٨٥هـ)، و(أحاديث الشيوخ الثقات) لأبي بكر الأنصاري (ت ٥٣٥هـ).

أما كتاب (الثقات) لابن حِبَّانَ فهو فيمن لم يعرفه ابنُ حِبَّانَ بجرح ، وليس خاصًا بـ(الثقات) عنده .. على الراجح ، هذا ما دل عليه منهجه وبعضُ عباراته فيه ، وإن عارضتها عباراتٌ أخرى تخالف ذلك .

لا يكفي مجرد  
ذكر ابن حبان  
للراوي في كتابه  
الثقات لتوثيقه إلا  
في حالات معينة

والذي لا شك فيه : أنه لا يكفي مجردُ ذِكرِ ابن حِبَّانَ للراوي في كتابه (الثقات) لنسبة توثيقه إليه ؛ إلا في الأحوال التالية :

١. أن يصرَّح بتوثيقه وبالحكم عليه في كتابه (الثقات) بما يدل على قبول حديثه .

- الحالة الثانية أن يكون من الأئمة أو من الحفاظ أو من مشاهير الرواة
٢. أن يكون من الأئمة أو من الحفاظ أو من مشاهير الرواة الذين لا يمكن أن تقف معرفة ابن حبان بهم عند عدم العلم بجرحهم فقط . فإن قيل : هم مستغنون بشهرة وثافتهم عن هذا التوثيق المستنبط ؟ قيل : لكن لو وقع في بعضهم خلافٌ رغم شهرتهم ، يكون ذكر ابن حبان لهم في الثقات دالاً على ترجيحه الثقة فيهم ، وهذا مهم .
- الحالة الثالثة من وثقه ابن حبان بإخراجه في صحيحه
٣. من وثقه بالإخراج له في صحيحه ، أو بالتوثيق الصريح له في صحيحه أو في كتابه الآخر : (مشاهير علماء الأمصار).
- الحالة الرابعة من ذكره ابن حبان في الثقات ووصفه الخطأ أو الإغراب إذا لم يكن ممن عُرف بتوثيقه بإحدى الحالات الثلاثة المذكورة فهو أعلى درجة ممن ذكره ذكرًا مجردًا
٤. من ذكره في (الثقات) ووصفه بالخطأ أو الإغراب ، فهو إن لم يكن ممن عُرف بتوثيقهم عنده بواحد مما سبق ، فهو أعلى درجة ممن ذكره دون التنصيص على خطئه أو إغرابه ، وأعلى أيضًا - بلا شك - ممن قال عنه : « لا أدري مَنْ هو ، ولا مَنْ أبوه » . ذلك أن ذكره في (الثقات) مع التنصيص على خطئه دالٌّ على أنه قد عَرَفَهُ بأمير زائد عن عدم العلم بجرحه ، وأما خطؤه : فلم يبلغ حدَّ إنزاله عن حد المقبولين عنده ، وإلا لالتزم ذكره في (المجروحين) ؛ إلا مَنْ تَرَدَّدَ فيه ، أو وَهَمَ فكرّره في الكتابين : بسبب خطأ في التفريق ، أو غير ذلك .

وأما الكتاب المسمى بكتاب (الثقات) للعجلي (ت ٢٦١هـ)، كتاب الثقات  
للعجلي الصواب  
فتسميته بذلك خطأ ، أو همت خطأ ، وهو أنه مختص بالثقات ، كما أنه من كتب  
تواريخ الرواة  
نص على ذلك ابن حجر في (النزهة)، فانتشر به الخطأ . والصواب  
ليس خاصاً  
بالثقات  
أنه كتاب (التاريخ)، وأنه يتضمن جرحاً وتعديلاً .

ولا يصح وصف العجلي بتوثيق المجاهيل ، ولا بالتساهل المفضي  
نفي تهمة التساهل  
عن العجلي  
إلى إهدار توثيقه عند الانفراد ؛ فهو إمامٌ مُعتمدُ التوثيق ، كغيره من  
أئمة الجرح والتعديل .

❁ ما اختص بالمتكلم فيهم بما يفضي للرد وبما لا يفضي للرد :  
الكتب المختصة  
بمن تكلم فيهم  
بما يفضي للرد  
أو لا  
وهي تنقسم إلى قسمين :

• الأول : المختصة بالمتكلم فيهم بما يفضي للرد فقط ، وهي  
الكتب المختصة  
بالتكلم فيهم  
يفضي للرد وهي  
كتب الضعفاء .  
(كتب الضعفاء) : وهي الكتب المختصة بذكر من يُرجحُ صاحبُ الكتاب  
فيهم عدم الاحتجاج بهم : من مثل :

١. كتاب (أحوال الرجال) لأبي إسحاق الجوزجاني .

أمثلة على كتب  
الضعفاء

٢. (كتاب الضعفاء ، ومن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث ، ومن

غلبَ على حديثه الوهم ، ومن يُتهم في بعض حديثه ، ومجهولٌ

روى ما لا يُتابعُ عليه ، وصاحبُ بدعةٍ يغلو فيها ويدعو إليها وإن

كانت حاله في الحديث مستقيمةً ، مؤلفٌ على حروف المعجم)

للعجلي (ت ٣٢٢هـ).



٣. (كتاب المجروحين من المحدثين) لابن حبان (ت ٣٥٤هـ).

٤. الضعفاء والمتروكون : للدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

٥. كتاب (تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين) لابن شاهين (ت ٣٨٥هـ).

● الثاني : المختصة بالمتكلم فيهم مطلقاً (كُتب المتكلم فيهم مطلقاً)  
مطلقاً : فصاحب الكتاب يذكر كل من تُكَلِّم فيه : سواءً رَجَّح فيه

الضعفَ والردَّ ، أو رَجَّح فيه التوثيقَ والقبول ، لكنه عندما يذكر الذين يرجح قبولهم ممن تُكَلِّم فيهم ينص على قبولهم ، من مثل :

١. الضعفاء والمتروكون (المشهور بالضعفاء الصغير) : للبخاري .  
أمثلة على الكتب المؤلفة بالمتكلم فيهم مطلقاً

٢. الكامل : لابن عدي (ت ٣٦٥هـ).

٣. ذكر من اختلف العلماء ونُقِّد الحديث فيه : لابن شاهين (ت ٣٨٥هـ).

٤. ميزان الاعتدال : للذهبي .

٥. لسان الميزان : لابن حجر .

٦. ذيل لسان الميزان : للشريف العوني .

✽ ومنها ما اختص بكتاب معين :

كالكتب الخاصة برجال أصحاب الكتب الستة ، ك(الكامل في أسماء الرجال) للمقدسي (ت ٦٠٠هـ)، و(تهذيب الكمال) للمزي

(ت ٧٤٢هـ)، وما تفرع عنه من كتب : ك(الكاشف) و(تهذيب التهذيب) للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، و(إكمال تهذيب الكمال) لمُغلطاي (٧٦٢هـ)،

للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، و(إكمال تهذيب الكمال) لمُغلطاي (٧٦٢هـ)،

و(نهاية السؤل في رُواة السُّنةِ الأُصول) لسِبْطِ ابنِ العَجَمي (ت ٨٤١هـ)،  
و(تهذيب التهذيب) و(تقريب التهذيب) لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، و(خلاصة  
تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للخزرجي (عاش في القرن  
العاشر).

ومن كتب السُّنة التي خُصَّت بالترجمة لرجالها (سوى الأمهات  
الست): كتابُ (الموطأ) للإمام مالك ، و(شرح معاني الآثار) للطحاوي  
(ت ٣٢١هـ)، وغيرها من تأليف بعض المعاصرين .

كتب تراجم :  
الرواة

✽ ما اختص بزوائد رِواة كتاب أو كُتب على غيرها :

ك(تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) لابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

المشيخات  
تضمنت حكمًا  
على الشيوخ

✽ المشيخات التي تضمنت حُكمًا على الشيوخ :

تعريف كتب  
المشيخات

و(المشيخة): الكتاب الذي يجمع أسماء شيوخ لأحد العلماء ،  
سواء أكان الجامع هو الآخذ عنهم ، أو أحدٌ سواه جمعهم من رواياته .  
ومعجم الشيو

فإذا رُتب الشيوخ على حروف المعجم : سُمي الكتاب بـ(معجم الشيوخ):  
وهو الكتاب الذي يجمع أسماء شيوخ لأحد العلماء مرتبةً على حروف  
المعجم .

فمن المشيخات ما تتضمن أحكامًا على الشيوخ : ك(تسمية مشايخ  
النَّسائي) من تأليف النَّسائي (ت ٣٠٣هـ)، ومعجم شيوخ الإسماعيلي

(ت ٣٧١هـ)، ومعجم شيوخ السمعاني (٥٦٢هـ)، و(معجم السفر) لأبي طاهر السلفي (٥٧٦هـ).

✽ كتب التراجم المفردة : التراجم المفردة :

والمقصود بها الكتب التي اختصت بالترجمة لشخص واحد ، وعامتها في ذكر السادة الأعلام : كالأئمة الفقهاء الأربعة ومناقبهم ؛ إلا كتاب (أخبار عمرو بن عبيد المعتزلي) للدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

✽ سب تراجم أصحاب الفنون : تراجم أصحاب الفنون :

فقد يكون راوي الحديث عالمًا أو مشاركًا في فن من فنون العلوم والمعارف ، فيُترجم في هذه الكتب ، ونجد ما ينفع في ترجمته جرحًا أو تعديلًا .

من أمثال الكتب التالية :

١. تراجم الفقهاء : أمثلة على كتب ترجمة أصحاب الفنون

(أ) تراجم الفقهاء عامة .

(ب) تراجم فقهاء المذاهب : كفقهاء الحنفية ، والمالكية ،

والشافعية ، والحنابلة ، والزيدية ، والإباضية ، والظاهرية .

٢. تراجم القُرّاء .

٣. تراجم القضاة .

٤. تراجم الزهاد والصوفية .

٥. تراجم اللغويين والنحاة .

٦. تراجم الأدباء والشعراء .



## أقسام الرواة من جهة طبقاتهم

تعريف الطبقة سبق تعريف الطبقة ، وأنها هي : قومٌ تشابهوا في السنّ واللقاء . ويتم تحديد الطبقة بالنظر إلى أمرين إن توفّرا ، وإلا اكتُفي بأحدهما :

● تحديد الطبقة باعتبار السن : بمعرفة سنتي المولد والوفاة ، أو الوفاة إن لم تُعرف سنة المولد .

● تحديد الطبقة باعتبار الشيوخ والتلاميذ : من لقيهم وأخذ عنهم ، ومن لقوه هو وأخذوا عنه .

فبالأمرين كليهما يمكن تحديد الطبقة بدقة ، فإن جُهلّت الوفاة (والمولد غالبًا)، اقتصر تحديد الطبقة على الاجتهاد في استنباطها من خلال شيوخه وتلامذته ممن تحدّث طبقتهُم ، ليكونوا معيارًا لتحديد طبقة هذا الراوي .

وعلى هذا اعتمدت (كتب الطبقات) .

والتأليف في الطبقات هو أقدم وجوه التصنيف في جمع الرواة ،  
 الطبقات أقدم  
 وجوه التصنيف  
 في جمع الرواة  
 بعد كُتب (السؤالات) في الجرح والتعديل (كما سبق).  
 وأقدم كتب الطبقات وأجلّها مطلقاً :

- كتاب (الطبقات الكبير) لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، وله أيضاً أقدم كتب الطبقات (الطبقات الصغير) .
- (الطبقات) لحُميد بن زَنْجُوَيْه (ت ٢٥١هـ).
- (الطبقات) لخليفة بن خِيَّاط (ت ٢٦٠هـ).
- (الطبقات) للإمام مسلم (ت ٢٦١هـ).
- (تمييز الرجال) للعجلي (ت ٢٦١هـ)، فهو مرتب على الطبقات .
- (أنساب الأشراف) للبلاذري (ت ٢٧٩هـ)، فهو مرتب على طبقات الأنساب .

وقد يختص كتاب الطبقات بطبقات الرواة من أهل بلد معين :  
 قد يختص كتاب  
 في طبقات رواه  
 من بلد معين  
 كـ(طبقات علماء إفريقية وتونس) لأبي العرب التميمي (ت ٣٣٣هـ)،  
 و(طبقات المحدثين بأصبهان): لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)،  
 و(تاريخ نيسابور) للحاكم ، وذيله (السياق) لعبد الغافر الفارسي  
 (ت ٥٢٩هـ)، و(طبقات فقهاء اليمن) لابن سَمُرَةَ الجَعْدِي (ت ٥٨٦هـ).

وهناك كُتُبٌ كثيرةٌ تُراعي ترتيبَ الطبقات ، وإن لم تُسمَّ باسم  
 هناك كتب كثيرة  
 راعت ترتيب  
 الطبقات رغم أنها  
 لم تُسمَّ باسم  
 الطبقات  
 (الطبقات).

وقد يُقصد بـ(الطبقات) أحياناً أخرى شيء آخر تماماً ، وهو :

ترتيب الرواة عن الشيوخ المكثرين بحسب مراتب ضبطهم لحديث كل

شيخ منهم . كـ(الطبقات) لعلي ابن المديني (ت ٢٣٤هـ) ، و(الطبقات)

للنسائي (ت ٣٠٣هـ) .

هناك كتب  
في الطبقات  
رتبت الرواة عن  
الشيوخ المكثرين  
بحسب مراتب  
ضبطهم  
لحديث كل  
شيخ منهم

ولما كان تحديد مولد ووفاة الراوي بهذه الأهمية في تحديد طبقة

الراوي ، حرص المحدثون على تقييده : فاعتنت به كُتُبُ التراجم

عموماً ، وتَخَصَّصَتْ فيه (كُتُبُ الْوَفَايَاتِ) ، وهي الكُتُبُ التي تُوَرِّخُ

لَوْفَايَاتِ المحدثين ، وربما حددت مواليدهم أيضاً .

وَكُتُبُ الْوَفَايَاتِ كثيرةٌ جداً ، بدأت في افتتاحية القرن الثالث ،

واستمرّت العنايةُ بها حتى العصر الحديث ، وأقدم ما وصلنا منه :

صحيفة الْوَفَايَاتِ : لأبي نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ (ت ٢١٨هـ) ، والتي

أوردها الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث) .

ثم تَوَالَتْ العنايةُ بهذا العلم (عِلْمُ تَقْيِيدِ وَفَايَاتِ المحدثين) ،

ومن ذلك :

كُتُبُ الْوَفَايَاتِ

أمثلة على كتب  
الوفيات

١] التاريخ : لأبي حفص الفلاس (ت ٢٤٩هـ) ، وعامته في الْوَفَايَاتِ .

٢] التاريخ لهارون بن حاتم التميمي (ت ٢٤٩هـ) ، وعامته في الْوَفَايَاتِ .

٣] المختصر من تاريخ هجرة رسول الله ﷺ والمهاجرين والأنصار

وطبقات التابعين بإحسان ، ومن بعدهم ، وَوَفَايَاتِهِمْ ، وبعضٍ نسبهم

وكناهم ، ومن يُرَغَّبُ عن حديثه : للإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) ،  
وهو تاريخه الأوسط .

④ تاريخ وفاة شيوخ البغوي : لأبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ) .

⑤ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم : لابن زُبَيْرِ الرَّبَّيعِي الدمشقي (ت ٣٧٩هـ) .  
وذيوله المتتابعة :

○ الذيل على تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زُبَيْرِ الرَّبَّيعِي :  
لأبي محمد عبد العزيز بن أحمد الكَتَّانِي (ت ٤٦٦هـ) .

○ ثم تَمَّمَه : هبة الله ابن الأكفاني (ت ٥٢٤هـ) في كتابه : الذيل  
على ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم .

○ وذيَّل على سابقه : علي بن المفضل المقدسي (ت ٦١١هـ)  
في كتاب سماه : وَفَيَاتُ النُّقْلَةِ .

○ ثم ذَيَّل على سابقه : زكي الدين المنذري (ت ٦٥٦هـ) في  
كتابهِ الشهير : التَّكْمَلَةُ لوفيات النُّقْلَةِ .

○ ثم ذَيَّل على سابقه : عَزُّ الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمن  
الحسيني (ت ٦٩٥هـ) ، في كتابه : صِلَةُ التَّكْمَلَةِ لوفيات النُّقْلَةِ .

○ ثم ذيل على سابقه : أحمد بن أبيك الدمياطي (ت ٧٤٩هـ) .

○ ثم تَمَّمَهُ : الحافظُ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي  
(ت ٨٠٦هـ) .



○ ثم تممه : ابنه ولي الدين أبو زُرعة أحمد بن عبد الرحيم بن

الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ).

٦] وَفَيَاتُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ : لأبي مسعود الحَاجِّي الأصبهاني

(ت ٥٦٦هـ).

٧] الْوَفَيَاتُ : لابن رافع السَّلَامِي (ت ٧٧٤هـ).

٨] وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ مِمَّا ثَبَّتَ بِالنَّقْلِ أَوِ السَّمَاعِ أَوْ

أَثَبْتَهُ الْعَيَانُ : لابن خَلَّكَان (ت ٦٨١هـ).

وفائدة تحديد الطبقة : أنها تُبَيَّنُ عَضْرَ الرَّائِي ، وَمَنْ يُمَكِّنُ أَنْ

فائدة تحديد

يَكُونُ قَدْ لَقِيَهُمْ مِنَ الشُّيُوخِ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُهُ لِقَاؤُهُمْ ، فَهِيَ بِذَلِكَ تُعَيَّنُ

الطبقات

عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ مُهِمَّةٍ جَدًّا مِمَّا يَنْبَنِي عَلَيْهِ الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ قَبُولًا

والوفيات

أَوْ رَدًّا :

١. تُعَيَّنُ عَلَى مَعْرِفَةِ عَيْنِ الرَّائِي ، وَعَدَمِ خَلْطِهِ بِغَيْرِهِ .

٢. وَتُعَيَّنُ أَيْضًا عَلَى تَمْيِيزِ اتِّصَالِ الرَّوَايَةِ مِنْ انْقِطَاعِهَا .

٣. وَتُعَيَّنُ فِي اكْتِشَافِ الْكَذَّابِينَ ، إِذَا زَعَمَ الرَّائِي سَمَاعَهُ مِمَّنْ لَمْ

يُدْرِكُ زَمَنَهُ .

وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ : فَلِلرَّوَاةِ طَبَقَاتٌ عَدِيدَةٌ ، تَتَعَدَّدُ بِامْتِدَادِ الزَّمَنِ . كَمَا أَنَّ

تختلف معايير

مَعَايِيرَ الطَّبَقَةِ الْوَاحِدَةِ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ مَقْصَدِ النَّظَرِ فِي تِلْكَ الْأَجْيَالِ ،

الطبقة الواحدة

بحسب قصد

الناظر في تلك

وَلِذَلِكَ تَخْتَلِفُ مِنْ عَالَمٍ لِآخَرٍ ، بَلْ مِنْ كِتَابٍ لِآخَرٍ حَتَّى عِنْدَ الْعَالَمِ

الأجيال

الواحد ، كالإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كتبه (تاريخ الإسلام) و(سير أعلام النبلاء) و(تذكرة الحفاظ).

أهم معايير  
الطبقات هو  
المعيار الذي قسم  
الرواة بحسب  
القرون الثلاثة  
المفضلة، الواردة  
في الحديث  
خير القرون أربع  
طبقات

لكنَّ أهمَّ هذه المعايير هو المعيارُ الذي قَسَمَ الرواةَ بحسبِ الأجيالِ الثلاثةِ المفضَّلةِ ، في قول النبي ﷺ : «خيرُ الناسِ قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم» ، وهم الطبقات التالية :

١. الصَّحابة .
٢. والتابعون .
٣. وأتباعُ التابعين .
٤. وأتباع الأتباع .

وهو المعيارُ الذي بنى ابنُ حِبَّانَ (ت ٣٥٤هـ) عليه كتابَه (الثقات)، فجعل الصحابةَ كلَّهم طبقةً واحدةً ، وهكذا فَعَلَ مع التابعين فَمَنْ جاء بعدهم . وإلا فغيرُه قد يجعل الصحابةَ طبقاتٍ ، كما فعل أبو عبد الله الحاكمُ النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، حيث جعل الصحابةَ اثنتي عشرةَ طبقةً ، والتابعين خمسَ عشرةَ طبقةً .

الحاكم  
النيسابوري جعل  
الصحابة اثنتي  
عشرة طبقة،  
والتابعين خمس  
عشرة طبقة

وهذا أو أن التعريف بتلك الطبقات الكبرى للرواة :



### الطبقة الأولى : الصحابة

طبقة الصحابة

والصَّحابة والصَّحَاب (بفتح الصاد) في اللغة : هم الأصحاب ، فهما اسمان للجمع . و(الصحابة) أيضًا في الأصل مصدر ، ك(الصُّحبة)، سُمي به الجمع ، فهي ك(قَرابة) اسم جمع للقريب . وأكثر ما خصَّ العربُ بهذا الاشتقاق القومَ الذين صحبوا النبي ﷺ ، وإن أطلقوه على غيرهم أيضًا بغير اختصاص به . وأما الصحابي في اللغة : فهو الشخص المنسوب إلى هؤلاء القوم الذين صحبوا النبي ﷺ .

تعريف  
الصحابي في  
اللغة

تعريف  
الصحابي في  
الاصطلاح

والصحابي في الاصطلاح : هو كُلُّ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مؤمنًا به (حَال تَمْيِيزِهِ) وَثَبَّتَ عَلَى الْإِسْلَامِ بَعْدَ هَذَا اللَّقَاءِ حَتَّى مَاتَ .

● وَعُبِّرَ بـ(اللِّقَاءِ): لِيَكُونَ أَشْمَلَ مِنَ الرُّؤْيَةِ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْأَعْمَى .  
● وَاشْتَرَطَ الْإِيمَانُ حَالَ اللَّقَاءِ : لِأَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ سَبَبُ الْاسْتِفَادَةِ الْإِيمَانِيَّةِ مِنْ هَذَا اللَّقَاءِ ، وَإِلَّا فَلِقَاءُ الْمَعَانِدِينَ مِنَ الْكُفَّارِ لَمْ يُفِذْهُمْ شَيْئًا ، كَمَا لَمْ يَسْتَفِدْ الْكُفَّارُ مِنْ مَعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَدَلَائِلِ نُبُوَّتِهِمْ ، مَعَ أَنَّهَا دَلَائِلُ تُخَضِّعُ لَهَا الْعُقُولَ وَالْقُلُوبَ .

لماذا اشترط  
الإيمان حال  
اللقاء كقيد  
في تعريف  
الصحابي؟

ويُخْرِجُ بِهَذَا الْقَيْدِ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ حَالَ الْكُفْرِ وَلَمْ يَسْلَمْ إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ ، كَالْتَّنُوحِيِّ رَسُولِ هِرَاقْلَ .

وحديث هذا القسم ممن لا تثبت صحبته (ممن لقي النبي ﷺ حال الكفر ولم يسلم إلا بعد ذلك) إذا حُسن إسلامه : يُقْبَلُ مَتَّصِلًا ،

وإن لم نثبت له الصحبة . ويُلغزُ به ، فيقال : تابعي وحديثه عن

النبي ﷺ متصل ؟

- واشترط (التمييز): لأن من لا يميّز لن يُفيد في إيمانه شيئاً ، لعدم  
لماذا اشترط  
التمييز كقيد في  
تعريف الصحابي؟  
عقله الإيمان من الكفر أصلاً . ودل على عدم اشتراط البلوغ :  
الإجماع على عدّ صغار الصحابة ممن توفي النبي ﷺ وهم لم  
يبلغوا الحُلُم في الصحابة ، كالحسنين رضي الله عنهما وعبد الله بن الزبير  
رضي الله عنه ونحوهم .

- واشترط ثبوت الإيمان حتى الوفاة بعد ذلك اللقاء ؛ لأن رسوخ  
لماذا اشترط  
ثبوت الإيمان  
حتى الممات  
كقيد في تعريف  
الصحابي؟  
الإيمان المستفاد من هذا اللقاء يتناقض مع رِدّته لو وقعت بعده ،  
فلا يمكن أن يرتدّ من رسوخ إيمانه . وفي حديث هرقل مع أبي  
سفيان ، قال له هرقل : «وسألتك : هل يرتدُّ أحدٌ سَخَطَةً لدينه بعد  
أن يدخل فيه ؟ فزعمت : أن لا ، وكذلك الإيمان ، حين تخالط  
بشاشته القلوب ، لا يَسْخَطُهُ أحدٌ» . فمن ارتدّ بعد لقاء النبي ﷺ :  
قد دلنا ارتداده أنه لم يكن صادق الإيمان عند ذلك اللقاء . أما  
لو ارتدّ شخصٌ ، ثم عاد إلى الإسلام ، ولقي النبي ﷺ بعد عودته  
للإسلام ، وثبت على الإسلام بعد لقائه الثاني حتى مات : فهو  
مشمول بتعريف الصحابي ، ولذلك قلت في التعريف : «بعد  
هذا اللقاء» .

فخرج بذلك من ارتد بعد وفاة النبي ﷺ ، حتى لو رجع إلى الإسلام . كالأشعث بن قيس الكندي ، وعُيينة بن حِصْن الفزاري ، وسالم بن مسافع الغطفاني ، وعُطارد بن حاجب التميمي .

وحديث هذا القسم ممن لا تثبت صحبته ، إذا حُسن إسلامه ، يُقبل ما رواه عن مشاهدة أو سماع حال لقائه بالنبي ﷺ ، وهو متصل ، وإن لم تُثبت له الصحبة ؛ لأن العدالة تُشترط حال الأداء ، كما سبق بيانه ؛ ولأنه ليس منقطعاً .

حكم حديث من  
ارتد بعد لقائه  
بالنبي ﷺ

ولذلك فإطلاق وصف الصحبة على هذا القسم ، ممن ارتد وعاد إلى الإسلام وحُسن إسلامه : لا يصح إلا تجوّزاً وتساهلاً ، لاتفاق رواية مثله مع رواية الصحابي في الحكم بالاتصال والقبول . ومثل هذا التجوّز والتساهل يصح أيضاً مع من لقي النبي ﷺ كافراً وأسلم بعد ذلك ولم يلقه حال إسلامه ، كالتنوخي رسول هرقل ، حتى أخرج الإمام أحمد حديثه في (المسند)، وهو الكتاب المخصّص لمرويات الصحابة الرواة عن النبي ﷺ .

إطلاق وصف  
الصحبة على  
المرتد بعد لقائه  
بالنبي ﷺ

هذا هو الصحابي الذي اتفق المحدثون وعلماء الأمة من جميع العلوم عليه ، خلافاً لدعاوى الخلاف بين المحدثين ، أو بين المحدثين والفقهاء أو الأصوليين ، فهو ما بين خلاف في غير محل النزاع ، أو حكاية لخلاف لا تصح نسبته إلى أحد أصلاً .

وهو الاصطلاح المعروف منذ جيل الصحابة رضي الله عنهم أنفسهم :  
 معرفة الصحابي  
 باصطلاحه  
 المشهور أمر  
 متقرر منذ جيل  
 الصحابة رضي الله عنهم  
 فقد صح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه ذكر عنده علي بن  
 أبي طالب رضي الله عنه ومعاوية رضي الله عنه . فتناول رجل معاوية رضي الله عنه ، فاستوى أبو  
 سعيد جالساً ، ثم قال : « كنا ننزل رفاقاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكنت في  
 رُفقة أبي بكر ، فنزلنا على أهل أبيات ، وفيهم امرأة حُبلى ، ومعنا  
 رجل من أهل البادية ، فقال لها البدوي : أيسرك أن تلدي غلاماً ، إن  
 جعلت لي شاة ؟ فولدت غلاماً ، فأعطته شاةً ، فسجع لها أساجيع .  
 فذُبِحت الشاة وطُبِخت ، فأكلنا منها ، ومعنا أبو بكر ، فذكر أمر الشاة ،  
 فرأيت أبا بكر متبرِّزاً مُسْتَنْتِلاً<sup>(١)</sup> يتقياً . ثم أتني عمر بذلك الرجل  
 البدوي يهجو الأنصارَ ، فقال عمر : لولا أن له صحبة من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، لا أدري ما نال فيها ، لكفيتكموه ، ولكن له صحبة »<sup>(٢)</sup> .

فهذا الحديث يدل على أن لقب الصحبة وشرفها وحقها منذ زمن  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يوصف به كل من كان له لقاءً بالنبي صلى الله عليه وسلم ،

(١) أي تقدم عن رفقاته وخرج عن جماعتهم .

(٢) أخرجه أبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ٢٦٦٨) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق - ترجمة  
 معاوية بن صخر أبي سفيان - (٦٨ / ٣٠٦-٣٠٧) ، وأصله في المسند للإمام أحمد (رقم  
 ١١٤٨٢) . وتُبَيِّحُ بن عبد الله العنزي راويه عن أبي سعيد ، قد وثَّقَهُ أبو زرعة الرازي والعجلي ،  
 وصحح له الترمذي وأبو عَوَانة والنسائي (بالإخراج له بلا إعلال) وابن خزيمة وابن حبان  
 والحاكم ، فلا شك في ثقته ، ومن جهله قصد عدم شهرته ، وإن قصد غير ذلك : فمن عرف  
 حجةً على من لم يعرف .

دون اشتراط طول صحبة أو غيرها ؛ ذلك أن هذا رجل أعرابي ،  
وليس مهاجريًا ولا أنصاريًا ، وعمر رضي الله عنه نفسه لا يعرف ماذا نال من  
الصحبة حتى قال عنه : « لا أدري ما نال فيها » ، فلو مثله كان ممن  
طالت صحبته ، أو كان معروفًا بمواقف بذل أو بطولة مع النبي ﷺ  
لما خفي ذلك من شأنه على عمر رضي الله عنه ، ومع ذلك أثبت له عمر رضي الله عنه  
لقب الصحبة وشرفها وحُرمة هذا الشرف واستحقاقه .

الأدلة على شمول  
شرف الصحبة كل  
من لقي النبي ﷺ

١- الإجماع وهذا الإجماع هو أحد الأدلة الدالة على شمول شرف الصحبة  
لكل من لقي النبي ﷺ (على الشرط الموجود في التعريف).  
ومن أدلة ذلك أيضًا :

أولًا : آيات دلت على فضل كل من كان بمعية النبي ﷺ :  
كقوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ  
رُكْعًا سَجَدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي  
التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَفَزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ  
الزُّرْعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .  
ووجه الشاهد فيها : ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ ، ف(الذين) اسم موصول من  
ألفاظ العموم ، و(معه) هو القيد الوحيد الذي ذكر لمن استحقوا  
ذلك الثناء الإلهي والتفضيل والتشريف .

٢- آيات دلت  
على فضل كل من  
كان بمعية  
النبي ﷺ

وأما قوله تعالى في آخرها : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ ودلالة (من) التي توهم التبعض ، فليست هنا للتبعض ، وإنما هي لبيان الجنس ، كقوله تعالى : ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ ، فليس في الأوثان ما ليس برجس ، وإنما المعنى : فاجتنبوا الأوثان التي هي رجس . ويكون معنى الآية في الصحابة : الذين آمنوا هم هؤلاء . ذلك أن التبعض والضمير في ﴿مِنْهُمْ﴾ لا يصلح أن يكون تبعضاً من المذكورين آنفاً ، وهم : الأشداء على الكفار الرحماء بينهم الرُّكْعُ الشُّجْدُ المبتغون فضلاً من الله ورضواناً... إلى آخر صفات المدح والتشريف ؛ حيث إنه إن لم يَكُنْ هؤلاء هم المؤمنين العاملين بالصالحات ، فمن يَكُنْهُ ؟!

قال العلامة اللغوي الفيروزابادي (ت ٨١٧هـ) صاحب (القاموس المحيط) في تفسيره (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز): «وقوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾ للتبيين ، لا للتبعض كما زعم بعض الزنادقة الطاعنين في بعض الصحابة . والمعنى : الذين آمنوا هم هؤلاء . ومثل قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرَ عَظِيمٍ﴾ ، وكلُّهم مُحْسِنٌ مُتَّقٍ . ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ، والمقول فيهم ذلك كلُّهم كفار».



آيات دلت أن  
مجرد لقاء  
النبي ﷺ له أثر  
إيماني كبير على  
من لقيه مؤمنا به

ثانيًا : آيات دلت أن مجرد لقاء النبي ﷺ له أثر إيماني كبير على من لقيه مؤمنا به :

كقوله تعالى : ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ .

صح عن قتادة بن دعامه (ت ١١٧هـ) في تفسيرها قوله : «عَلَّمان بيَّان : وُجِدَانُ نبي الله ﷺ ، وكتاب الله ؛ فأما نبي الله : فمضى ﷺ ؛ وأما كتاب الله : فأبقاه الله بين أظهركم رحمةً من الله ونعمةً ، فيه حلاله وحرامه ، وطاعته ومعصيته» .

وذكر ابن عبد البر أن سفيان بن عيينة كان إذا ذكر الأحاديث الدالة على عظم إيمان الصحابة رضي الله عنهم يقول : «تفسير هذا الحديث وما كان مثله بيِّن في كتاب الله ، وهو قوله ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾» .

وقال الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) : «والظرفية في قوله : ﴿وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ حقيقة ومؤذنة بمنقبة عظيمة ، ومِنَّة جليلة ، وهي وجود هذا الرسول العظيم بينهم ، تلك المزية التي فاز بها أصحابه المخاطبون . وبها يظهر معنى قوله ﷺ - فيما رواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري - : " لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده ! لو أن أحدكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدِهِم ولا نَصِيفَهُ " . النَّصِيفُ : نِصْفٌ مد .

وفي الآية دلالة على عظم قدر الصحابة ، وأن لهم وازعين عن

مواقعة الضلال : سماع القرآن ، ومشاهدة أنوار الرسول (عليه السلام) ؛ وجود النبي ﷺ  
عصمة لأصحابه  
من الضلال  
فإن وجوده عصمة من ضلالهم .

وكقوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ

﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ ﴾ .

فالآية فيها إخبار تعجيب وإنكار لمن شاهد النبي ﷺ ثم لم يؤمن ،  
وتشبيهه بالأعمى في عدم الانتفاع بالرؤية ، مما يدل على عظيم أثر  
رؤيته ﷺ على الإيمان .

وفي الحديث الصحيح من حديث عبد الله بن سلام ﷺ قال :

« لما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، استشرفه الناس ، فقالوا : قَدِمَ  
رسولُ الله ﷺ ! قَدِمَ رسولُ الله ﷺ ! فخرجتُ فيمن خرج ، فلما رأيتُ  
وَجْهَهُ : عرفتُ أن وجهه ليس بوجه كذاب . فكان أول ما سمعته يقول :  
يا أيها الناس ، أفشوا السلام ، وأطعموا الطعام ، وصلُّوا الأرحام ،  
وصلُّوا والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام » .

وآثارُ مُجالسةِ النبي ﷺ في رُقْيَى الإيمانِ إلى أعلى الدرجاتِ

آثار مجالسة  
النبي ﷺ في رُقْيَى  
الإيمان كانت  
واضحة عند  
الصحابة

كانت بالغة الوضوح عند الصحابة ﷺ ! بل كانت أمراً مُعاشاً مُحَسَّساً  
يتكرَّرُ معهم كلَّ لحظة لقاءٍ لهم بالنبي ﷺ !! كما تُثبِتُهُ قصةُ ثابتةٍ عن

حنظلة بن الربيع الأسدي (أحد كتّاب الوحي) ﷺ ، حيث قال : لقيني

أبو بكر ، فقال : كيف أنت ، يا حنظلة ؟ قال : قلت : نافق حنظلة ، قال : سبحان الله ما تقول ؟! قال : قلت : نكون عند رسول الله ﷺ ، يُذَكِّرُنَا بالنار والجنة ، حتى كأنَّا رَأَيْ عَيْن ، فإذا خرجنا من عند رسول الله ﷺ ، عَافَسْنَا الأزواج والأولادَ والضَّيْعَاتِ ، فنسينا كثيراً ، قال أبو بكر : فوالله إنا لنَلْقَى مثلَ هذا . فانطلقتُ أنا وأبو بكر ، حتى دخلنا على رسول الله ﷺ ، قلت : نافق حنظلة ، يا رسول الله !! فقال رسول الله ﷺ : « وما ذاك ؟! » قلت : يا رسول الله ، نكون عندك تُذَكِّرُنَا بالنار والجنة ، حتى كأنَّا رَأَيْ عَيْن ، فإذا خرجنا من عندك عَافَسْنَا الأزواج والأولادَ والضَّيْعَاتِ ، نسينا كثيراً ؟! فقال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده ! إن لو تدومون على ما تكونون عندي ، وفي الذُّكْر ، لصافحتكم الملائكةُ على فُرُشِكُمْ وفي طُرُقِكُمْ ، ولكن - يا حنظلة - ساعةً وساعةً ، ساعةً وساعةً ، ساعةً وساعةً » .

الجواب على  
من اعترض على  
أثر اللقاء بالنبي  
ﷺ في ترسيخ  
الإيمان وزيادته  
بوجود من لقي  
النبي ولم يؤمن  
به

أما الجواب على من اعترض على أثر اللقاء بالنبي ﷺ في ترسيخ الإيمان وزيادته بوجود من لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ ولم يؤمن به ، أو آمن به ثم ارتدَّ : فهو أنَّ عدمَ إيمانٍ من لم يؤمن لا ينفي ما للقاءِ النبويِّ من عَظِيمِ الأثرِ في ترسيخِ الإيمانِ ؛ لأنَّ الكفارَ كَابَرُوا المعجزاتِ والخوارقَ التي تُوجِبُ التصديقَ والإيمانَ ، لا لكونها غيرَ كافيةٍ للإيمان ، ولكن لعنادِهِم واستكبارِهِم أو لإعراضِهِم ، كما قال تعالى : ﴿ سَاصِرُونَ ﴾

ءَايَنِّي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّآيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴿١٠﴾

وأما ارتداد من ارتدَّ عن الإسلام : فهذا يدلُّ على أنه في إعلانه الإسلام لم يكن صادقاً ، وأنه كان شاكاً أو منافقاً ، ولذلك لم ينتفع بذلك اللقاء ؛ لأنه لم يزل عند اللقاء مُعْرِضَ القلب مصروفَ الشعور بالحق . كمن آمنَ في الظاهر مع علمه بإعجاز القرآن الكريم ، ومع رؤيته لدلائل النبوة ، ثم ارتدَّ واتبَعَ مُسَيَّلَمَةَ الكَذَابِ أو غيره من أئمة الكُفْرِ حينئذٍ .

والصحابه رضي الله عنهم كلهم عدولٌ بتعديل الله تعالى لهم ، وتعديل الصحابة كلهم عدولٌ بتعديل الله رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم .

كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩)

وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾

وقوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مَنِ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُواوُكُلًا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ .

وقوله تعالى : ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿وَالسَّيِّئُونَ السَّيِّئُونَ ﴿١٠﴾ أَوْلِيكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿١٢﴾ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ . ولذلك سُمِّيَتْ هذه الْبَيْعَةُ بِبَيْعَةِ الرِّضْوَانِ ، وصار حضورها سبباً للاعتزاء إلى الشجرة التي تَمَّتِ الْبَيْعَةُ تحتها ، كما نُودِيَ يومَ حُنَيْنٍ في التَّدَاعِي لِلثَّبَاتِ على القتالِ في سبيلِ الله : «يا أصحاب السَّمُرَةِ» .

وقوله تعالى : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ . ومعنى ﴿كُنْتُمْ﴾ : خُلِقْتُمْ ووجدتم ، كقوله تعالى : ﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ ، وهو كان وما زال بشراً رسولاً .

وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

وقال ﷺ: «خيرُ الناسِ قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين الأدلة على عدالة  
الصحابة من السنة النبوية .» والمقصود بالقرن : الجيل ، والمراد بهم : الصحابة رضي الله عنهم .

وقال ﷺ: «يأتي على الناس زمانٌ ، فيغزو فئامٌ من الناس ، فيقولون : فيكم من صاحب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون لهم : نعم ، فيفتح لهم . ثم يأتي على الناس زمانٌ ، فيغزو فئامٌ من الناس ، فيقال : فيكم من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم ، ثم يأتي على الناس زمانٌ ، فيغزو فئامٌ من الناس ، فيقال : هل فيكم من صاحب من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم» .

وقال ﷺ: «لا تسبوا أحداً من أصحابي ، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحدٍ ذهباً ، ما أدرك مدَّ أحدِهِم ، ولا نصيفه» .

وقال ﷺ: «استوصوا بأصحابي خيراً ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يفشو الكذب» .

وفي حديث حسن الترمذي وصححه الضياء من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : «لا تمس النار مسلماً رأي ، أو رأي من رأي» .

وقال ﷺ: «لعل الله عز وجل اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم» ، وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر صحابياً .

وقال ﷺ : « لا يدخل النار أحدٌ ممن بايع تحت الشجرة » ، وكانوا ألفاً وأربعمائة .

ولا يُستثنى أحدٌ من هذا العمومِ القاضي بِعَدَالَتِهِمْ جميعاً ﷺ ؛ إِلَّا :  
● مَنْ ارتدَّ ، فَثَبَتَ بَارْتِدَاؤُهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَصْلًا .

يستثنى من عموم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من ارتد ومن ثبت إخراجهم من عموم عدالة الصحابة بنص من الوحي

أَوْ مَنْ ثَبَتَ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْ عَمُومِ عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ وَتَخْصِيصُهُ بِنَفْيِ الْعَدَالَةِ عَنْهُ بِنَصٍّ مِنَ الْوَحْيِ ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ ، وَكَرَكَرَةَ غَالِ السَّمْلَةِ ، وَكُلِّ مَنْ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ بِالنَّارِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ أَوْ خُلُودٍ فِيهَا ، وَمَنْ نَزَلَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَ كُفْرًا فَاسِقٌ بَنِيًّا فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ .

وَأَمَّا ضَبْطُ الصَّحَابَةِ ﷺ : فَالْأَصْلُ فِيهِمَا رَوَوْهُ وَنُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَبَطُوهُ ، إِلَّا مَا ثَبَتَ خَطَاؤُهُمْ فِيهِ . وَسَبَبُ تَغْلِيْبِ حُكْمِ الضَّبْطِ فِيهِمَا رَوَوْهُ : هُوَ تَوْفُّرُ دَوَاعِي ضَبْطِهِمْ وَتَعَدُّدُهَا الَّتِي أَعَانَتْهُمْ عَلَى حِفْظِهِمْ وَإِتْقَانِهِمُ الْمَنْقُولَ أَكْثَرَ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ ، وَهِيَ دَوَاعٍ كَثِيرَةٌ اجْتَمَعَتْ فِي جِيلِهِمْ يَسَّرَتْ لَهُمْ ضَبْطَ مَا تَلَقَّوْهُ :

الأصل أن ما رواه الصحابة قد ضبطوه إلا ما ثبت خطأهم فيه

○ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِطُرُقِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّبْلِيغِ ، وَهِيَ طُرُقُ عَدِيدَةٍ مُتَنَوِّعَةٍ : أَدَّتْ إِلَى تَمَامِ الْبَلَاغِ الْمُمْكِنِ مِنْ حِفْظِ الدِّينِ وَنَقْلِهِ عَلَى أَحْسَنِ وَجْهِ وَأَتْقَنِهِ .

الدواعي التي كانت سبباً في تيسر الضبط عند الصحابة

والتي منها :

□ الإقلال من الحديث لتيسير إتقان الحفظ عنه : مما تَبَيَّنَ إقلال الصحابة

ﷺ من الرواية

تحريًا لها أعانهم

على إتقان ما

الإطناب. وتَبَيَّنَ أيضًا في تقليله كلامه ﷺ عمومًا ، وبُعْده رَوُّه

عن الإكثار . كما في حديث أم المؤمنين عائشة ؓ : « كان

النبي ﷺ يحدث حديثًا .. لو عَدَّهُ العَادُّ لأَخْصَاهُ » ، وقالت

ﷺ : « إن رسول الله ﷺ لم يَكُنْ يَسْرُدُ الحديثَ كَسَرْدِكُمْ » .

تكرار النبي ﷺ

لعبارة وإعادة

المعنى الواحد في

عدة ألفاظ ساعد

على وعي أصحابه

لها

□ تَكَرَّارُهُ ﷺ العبارة ، وإعادته المعنى الواحد بأكثر من لفظ

وتركيب ، لِيَعِيَهُ عنه من لم يَعِهِ باللفظ الأول ، كما وقع

في أحاديث كثيرة . وفي حديث أنس بن مالك ؓ قال :

« كان رسول الله ﷺ يعيد الكلمة ثلاثًا ؛ لَتُعْقِلَ عنه » . وفي

حديث أبي أمامة ؓ : « أن رسول الله ﷺ كان إذا تكلم :

تكلم ثلاثًا ؛ لكي يُفْهَمَ عنه » . حتى إن النبي ﷺ قد يحدث

بالحديث الواحد أكثر من سبع مرات ، كما في حديث

عمرو بن عَبَسَةَ السُّلَمي ؓ أنه ذكر حديثًا عن النبي ﷺ ،

ثم قال : « لو لم أَسْمَعْهُ مِنْ رسولِ الله ﷺ إلا مرَّةً ، أو

مرَّتَيْنِ ، أو ثلاثًا .. حتى عَدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، ما حَدَّثْتُ به أبدًا ،

ولكنني سمعته أكثر من ذلك » .



□ توضيح كلامه لمن سمعه ، وتقليل احتمالات المعاني في تحديد مراده ، وهو الكلام (الفصل) ، كما وصفته عائشة رضي الله عنها عندما قالت : « كان كلامُ رسول الله ﷺ كلامًا فضلًا ، يفهمه كلُّ مَنْ سَمِعَهُ » ، وفي لفظ آخر قالت رضي الله عنها : « إنما كان حديث رسول الله ﷺ فضلًا : تفقُّهُ القلوب » .

توضيح النبي ﷺ لكلامه لمن سمعه منه سهل حفظه على أصحابه

□ استشارته ﷺ الأذهان لتعميق الفهم عنه ونقشه في القلوب : باستثمار المواقف أحسن استثمار وأقواه في سبيل ذلك ، وبضرب الأمثال ، وباستعمال الوسائل التعليمية المتاحة .

استشارة النبي ﷺ للأذهان لتعميق الفهم عن طريق ضرب الأمثال واستخدام الوسائل التعليمية سهل حفظه

○ وبكونهم شهودًا مباشرين على القصص والوقائع النبوية حاضرين مجالس تحديثه ﷺ ، وليسوا مجرد ناقلين عن غيب لم يحضروه . ولا شك أن لشهود الوقائع أثرًا بالغًا في تَمَتُّينِ الحفظ ؛ لارتباط المعاني المتلقاة خلال ذلك الشهود بما تُسجِّلُهُ الحواسُّ والمشاعر بالرؤية والسمع وغير ذلك ، كما يحصل مع شهود القضاء حتى اليوم .

من الدواعي التي ساهمت في جودة الضبط عند الصحابة مشاهدتهم للأحداث النبوية وحضورهم مجالس النبي ﷺ

○ هذا .. مع عظيم إيمانهم ﷺ ورسوخ يقينهم بأن سعادتهم في الدارين ونجاتهم تكمن في استيعابهم تعاليم دينهم عن نبيهم ﷺ .

أثر زيادة الإيمان في قوة ضبط الصحابة رضي الله عنهم

○ مع عَمَلِهِم بما عَلِمُوا منه ﷺ منذ حياته ﷺ . فقد كانوا ﷺ أَسْرَعَ  
 من الدواعي التي  
 ساهمت في  
 جودة الضبط عند  
 الصحابة العمل  
 بما تعلموه من  
 الدين

الناسِ عَمَلًا بِعِلْمٍ ، وأَحْرَصَهُم على التمسكِ الْعَمَلِيِّ بالتوجيه  
 النبوي . ولا تَخْفَى أهمية الْعَمَلِ بِالْعِلْمِ في تثبيتِ المعلومة ؛  
 لأنَّ الْعَمَلَ يجعلُ المعلومةَ الذَّهْنِيَّةَ واقِعًا مُعَاشًا وممارَسةَ حياةٍ ؛  
 فَأَنْتَ ينسى مَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ ؟! إلا إذا أُمِّكَنَ أَنْ يَنْسَى ممارساتِ  
 حياته اليومية وواقعه الذي يعيشه !!

○ مع عظيمِ حُبِّهم له ﷺ وإجلالهم وتمايم تعلقهم بكل ما يصدر  
 من الدواعي التي  
 ساهمت في  
 جودة الضبط عند  
 الصحابة عظيم  
 حُبهم للنبي ﷺ

عنه ، بما يؤدي إلى استنفارِ قُواهرهم كُلِّها في تَلَقُّيهم عن محبوب  
 قلوبهم وقُدوتهم ﷺ ، وكم كان للحُبِّ القويِّ وائْتِسارِ القلوبِ  
 لشخصٍ من أثرٍ بالغٍ شديدٍ في ضبط كل ما يصدر عنه .

○ مع شعورهم بِعِظَمِ مسؤوليتهم وثقلِ الأمانة التي يتحمَّلونها في  
 من الدواعي التي  
 ساهمت في  
 جودة الضبط عند  
 الصحابة تحمل  
 المسؤولية والأمانة

نَقْلِ الدِّينِ للناسِ مِنْ بعدهم حتى قيام الساعة .

○ مع كونهم أمةً قَوِيَّةً في مَلَكَةِ الحفظ في أصل طبيعتهم منذ الجاهلية ،  
 من الدواعي التي  
 ساهمت في  
 جودة الضبط عند  
 الصحابة كونهم  
 أمة قوية في مَلَكَةِ  
 الحفظ

حيث اعتمدوا على الحفظ في ضبطِ عامَّةِ أنسابهم وأشعارهم  
 وأيامهم ومآثرهم وما به تتحقق مصالحُهم ، لشيوع الأُمِّيَّةِ فيهم  
 وتَعَسُّرِ أدواتِ الكتابةِ عندهم ، فَنَمَتْ لديهم مَلَكَةُ الحِفْظِ وَقَوِيَتْ ،  
 حتى أصبح من السهلِ عليهم ضَبْطُ ما يسمعون ويشاهدون  
 واستحضارُه وَقْتًا يريدون .

- مع كون عنايتهم كانت مصروفة لضبط (المتن): مما سمعوا وشاهدوا ، فجمعوا لذلك وحده حافظتهم القوية ، ولم تَتَوَزَّعْ هِمَمُهُمْ بين المتن والإسناد ، كما حصل لمن جاء بعدهم .
- من الدواعي التي ساهمت في جودة الضبط عند الصحابة انصراف همتهم لضبط المتن
- هذا مُجْمَلُ تلك الدواعي التي أعانتِ الصحابيَّ على أن يكون الأصل فيه ضَبْطُ المنقولِ عن النبي ﷺ ، وأما تفصيلُ هذا الإجمالِ فموضعه هو الشرحُ المطوَّلُ ، وليس هذا المختصر .
- ولذلك أجمعَ المسلمون على عدمِ البحثِ عن ضَبْطِهِمُ العامِّ ؛ لأن الغالبَ عليهم هو أنهم كانوا قد ضبطوا ما نقلوه .
- الإجماع على ضبط الصحابة رضي الله عنهم
- وهذا لا يُعَارِضُ أن تُخَضَّعَ الروايةُ المعيّنةُ للواحدِ منهم لميزانِ الفحص ، عند ظُهورِ ما يَسْتَدْعِي الرِّبَةَ في ضَبْطِهَا وفي صِحَّةِ نَقْلِهَا .
- الحكم بخطأ بعض الصحابة رضي الله عنهم في بعض ما نقلوه يدل على إخضاع المحدثين نقلهم لمعيار النقد الحديثي
- وقد مارَسَ المحدثون هذا النقدَ ، وَخُطِئَ بعضُ الصحابةِ رضي الله عنهم في نَقْلِهِمْ ، مُنْذُ جِيلِ الصَّحَابَةِ أَنفُسِهِمْ حَتَّى زَمَنِ أئِمَّةِ النِّقْدِ في القرونِ التالية ، مما يدلُّ على أن اعتمادَ ضبطِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم عند المحدثين لم يَغْنِ امتناعَ إخضاعِ نَقْلِهِمْ لمعيارِ الفحصِ النَّقْدِيِّ لديهم .
- توفّر في الكثيرين من الصحابة رضي الله عنهم عبارات الثناء على أعيانهم ودلائل الإتيان في آحادهم ما يكفي للثقة بمتانة ضبطهم
- هذا مع توفّر الدلائل الخاصة الدالة على ضبط عددٍ من آحادِ الصحابةِ مِنَ المشهورين والمكثّرينَ منهم والذين عليهم تدور عامةُ أحاديثِ رسول الله ﷺ وعليها يقوم الدِّينُ في أصولِهِ وفُرُوعِهِ (مع القرآن الكريم)، وهي دلائلٌ من جنس الدلائل التي توفّرُ مثلُها فيمن

جاء بعدهم فمكّن ذلك من اعتمادِ ضَبْطِهِمْ ، من الرواة الذين وُثِّقُوا  
وعُلمُوا بِحُسْنِ الضبط وكمالِ الإِتقان . بل ما تَوَقَّرَ في هؤلاء الصحابةِ  
المشهورين والمكثّرين من دلائلِ وجوبِ اعتمادِ نَقْلِهِمْ : كان أكثرَ  
وأجلّ وأقوى وأهْيَبَ :

- ① كَثْناءُ النَّبِيِّ ﷺ على بعض المعيّنين مِنْ آحادِهِمْ ثناءً قولياً أو  
عملياً : على عِلْمِهِمْ وعلى كَمالِ أَهْلِيَّتِهِمْ في حَمْلِ الدِّينِ وَنَقْلِهِ .  
ثناء النبي ﷺ على بعض  
المعنيين في حمل  
الدين
- ② أو كَثْناءُ كُبرائِهِمْ من المستغنيين بتواترِ إِمَامَتِهِمْ في الدِّينِ (مثل  
الخلفاء الراشدين) على بعضِهِمْ ، وتَوَلَّيْتَهُمْ مناصبَ التعليمِ والإِفْتاءِ ،  
والاعتمادِ عليهم فيما يَرُؤُونَهُ عن النبي ﷺ .  
ثناء كبار الـ  
من المستغنيين  
بتواتر إمامتهم في  
الدين على بعض
- ③ أو كَثْناءُ أئمةِ النقد من التابعين عليهم ، الثناءُ الدالُّ على كمالِ  
أهليَّتِهِمْ للاعتمادِ على ما يروونه ، بل بِتَتَلُمُّذِهِمْ عليهم والتَّخَرُّجِ  
بهم في العِلْمِ بالسُّنَّةِ وفي تَلَقِّي عقائدِ الشريعة وأحكامها .  
ثناء أئمة النقد  
من التابعين على  
الصحابة
- ④ وكإجماعِ أئمةِ التابعين وثِقَاتِهِمْ ممن عاصَرُوهم وخَبَرُوهم وشاهدُوا  
دلائلَ إِحْكَامِهِمْ وَتَحَرِّيهِمْ في النُّقْلِ ، وإجماعِ مَنْ جاء بعدهم من  
أتباعِهِمْ وَمَنْ خَلَفَهُمْ مِنْ أئمةِ الدِّينِ = إجماعاً على التَّدَيُّنِ بِنَقْلِهِمْ  
والتَّيَقُّنِ من حُجِّيَّةِ خَبَرِهِمْ والطُّمَأْنِينَةِ إلى رواياتِهِمْ .  
إجماع أئمة  
التابعين وثقاتهم  
وإجماع من جاء  
بعدهم على التدين  
بنقل الصحابة  
واليقين من حجية  
خبرهم  
من أدلة ضبط  
الصحابي رواية  
أحد أئمة التابعين  
الثقات عن  
أحدهم حديثاً  
مرفوعاً على وجه  
تثبت نقله عن  
النبي ﷺ

على وَجْهِ تَثْبِيَتِ نَقْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ إذ لولا قيامُ الدلائلِ الدالَّةِ على ضبط ذلك الصحابي عند ذلك التابعي ذي الديانة والحمية للدين : لما اسْتَجَازَ أن يروي عن صحابيٍّ حديثًا يَنْسِبُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ على وَجْهِ تَثْبِيَتِ ذلك المنقول ، وهو يعلم أن نَقْلَهُ هذا - مع ذِكْرِهِ واسطته فيه إلى النبي ﷺ ، وأنها روايةٌ مَنْ تَثَبَّتْ صُحْبَتُهُ لديه - قد يكونُ سببًا للاعتمادِ والاحتجاج .

بيان الفرق في إفادة الضبط : بين رواية التابعي عن صحابي وروايته حديثًا مرسلاً

والفرقُ بين الاستفادة من هذا الإثبات لضبط الصحابيِّ المأخوذ من رواية التابعيِّ الثقة والحديثِ المرسلِ وعدمِ الاعتمادِ عليه رُغمَ كَوْنِهِ حديثَ تابعيٍّ ثقةٍ يرويه عن النبي ﷺ : هو أن التابعيَّ بذِكْرِهِ الواسطة التي بينه وبين النبي ﷺ وبَيَانِهِ أنها صحابيٌّ (سواءٌ سُمِّيَ الصحابيُّ أو أُبْهِمَ) قد أَكَّدَ لنا أن المحذوفَ عَدْلٌ ، بخلافِ صورةِ المرسلِ التي قد يكون المحذوفُ فيها ليس صحابيًا ، مما يجوز معه أن يكون راويًا غيرَ عدلٍ . ولم يبقَ بعد إثبات عدالة الواسطة (ببيان أنها صحابي) إلا إثبات الضبط ، وكان الأصلُ في الصحابة رضي الله عنهم الضبطُ ، بسبب تَوَافُرِ دواعي الضبطِ فيهم ، المُشَارِ إليها آنفًا . ثم صارت استفادتنا من دلالة رواية التابعيِّ الثقة عن ذلك الصحابيِّ المبهَمِ في تأكيدِ ضَبْطِ الصحابيِّ ليست سوى استفادةٍ من قرينةٍ تُؤَكِّدُ لنا الحكمَ بضبطِ الصَّحَابِيِّ ، فهو اعْتِمَادٌ مَّا على مجرد تأكيد التابعيِّ

لضَبْطِهِ فقط ، لا على تأسيسِ حُكْمٍ بالعدالة والضبط معاً على واسطةٍ  
محذوفةٍ في الحديث المرسل ، لم تثبت عدالتُها ، ولا غَلَبَ احتمالُ  
ضَبْطِها على احتمالِ عَدَمِ ضَبْطِها .

وطُرُقُ إثباتِ الصُّحْبَةِ ، والتي يكفي فيها إثباتُ سَماعِ حديثٍ من  
النبي ﷺ أو إثباتُ لقاءٍ به ، هي الطُّرُقُ السُّتَةُ التالية ، والتي تدرِّجُ  
في قوةِ إثباتِ الصُّحْبَةِ :

الطريقة الأولى  
التواتر

١ التواتر .

الطريقة الثانية  
الشهرة

٢ الاستفاضة والشهرة .

إثبات الصحابي  
الثابتة صحبه

٣ إثباتُ الصحابي (الثابتة صُحْبَتُهُ) صُحْبَةً غيرِهِ .

صحبة غيره

إثبات التابعي

المدرک لجیل  
الصحابة

٤ إثبات التابعي الثقة المدرک لجیل الصحابة . ومن ذلك رواية

التابعي عمن يقول : «سمعت النبي ﷺ» ، أو : «رأيت النبي ﷺ»  
يفعل كذا» ، ونحو ذلك مما يُثَبِّتُ اللقاء ، سواءً سماه أو أبهمه .

وأقصى ما يُمكن أن يُدرَك به جيلُ الصحابة : أن يكون الراوي  
عنهم يحتملُ سنُّه الروايةَ عن سماعٍ أو لقاءٍ بمن مات سنة عشر

ومائة ، فما قبل هذه السنة . ذلك أن النبي ﷺ قد بَيَّنَّ في آخرِ  
عُمُرِهِ (سنة عشر من الهجرة) أنَّ أقصى ما يَبْلُغُهُ الجيلُ الذي كان

في تلك السنةِ ممن لَقِيَهِ هو مائةُ سنةٍ بعدها ، كما في الصحيحين  
من حديث ابن عمر ؓ أن النبي ﷺ قال في آخرِ حياته : «أَرَأَيْتُكُمْ

لَيْلَتَكُمْ هذه؟ فَإِنْ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا ، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ».

وَلَنْ يُثَبِّتَ التَّابِعِيُّ الثِّقَةَ تِلْكَ الرِّوَايَةَ بِرِوَايَتِهَا بِمَا فِيهَا مِنْ إِثْبَاتِ الصَّحْبَةِ ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ قَدْ وَثِقَ بِصِحَّةِ دَعْوَى صَاحِبِهَا ؛ لِأَنَّ عَدَالَهَ التَّابِعِيَّ وَمَتَانَةَ دِيَانَتِهِ تَسْتَلْزِمُ هَذَا التَّوَثُّقَ.

٥ رِوَايَةُ التَّابِعِيِّ الثِّقَةَ الْكَبِيرَ (مِمَّنْ كَانَ غَالِبُ شُيُوخِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَنْ رَجُلٍ (سَوَاءٌ سَمَاهُ التَّابِعِيُّ أَوْ أَبْهَمَهُ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ تَصْرِيحِهِ بِالسَّمَاعِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ بِلِقَائِهِ . لِأَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ أَوْ اللَّقَاءِ لَصَارَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ فِي إِثْبَاتِ السَّمَاعِ هِيَ الطَّرِيقَةُ السَّابِقَةُ ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا . وَإِنَّمَا صَحَّ اعْتِبَارُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مُثَبَّتَةً الصَّحْبَةَ ، لِقُوَّةِ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا ، الْقَائِمَةِ مَقَامَ الْعِلْمِ بِاللِّقَاءِ . ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي رِوَايَةِ ذَلِكَ التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ أَنَّهَا عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ؛ فَهُمْ عَامَّةُ شُيُوخِهِ ، وَلَوْلَا أَنَّهُ بِرِوَايَتِهِ كَانَ يُرِيدُ الْإِسْنَادَ وَإِبْرَازَ وَاسِطَتِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِأَرْسَلَ حَدِيثَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْوَاسِطَةِ ، فَذَكَرَهُ الْوَاسِطَةَ - وَالْحَالُ هَذِهِ - يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِهِ الصَّحْبَةَ لَهَا.

رواية التابعي  
الثقة الكبير عن  
رجل عن  
النبي ﷺ

صح اعتبار رواية  
التابعي مثبتة  
للصحبة لقوة  
القرائن الدالة  
عليها

٦ رِوَايَةُ التَّابِعِيِّ الثِّقَةَ (غَيْرِ الْكَبِيرِ) الْمَدْرِكِ لَجِيلِ الصَّحَابَةِ عَنْ رَجُلٍ (سَمَاهُ أَوْ أَبْهَمَهُ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحِهِ بِالسَّمَاعِ مِنْ

رواية التابعي  
الثقة غير الكبير  
المدرِك لجيل  
الصحابة عن رجل  
عن النبي ﷺ

النبي ﷺ أو اللقاء به ، لكن مع وجود قرائن تدل على صُحْبَتِهِ :  
 كاعتمادِ التابعي لنقله ، مع ثبوت إدراك تلك الواسطة للنبي ﷺ  
 من معرفة نسبه (من خلال تاريخ وفاة أبيه) أو من قصة أو خبر  
 ذكر عنه يدل على إدراكه حياة النبي ﷺ إدراكًا يسمح بالسماع  
 أو اللقاء ، وعدم وجود قرائن تُبعده . أما إن خَلَتْ روايته من  
 نحو تلك القرائن : فسيكون صِغَرُ طبقةِ التابعي ، وكثرةُ شيوخه  
 من التابعين الكبار ، مع عدم تصريح تلك الواسطة بالسماع من  
 النبي ﷺ = مرجحاتِ التوقفِ عن إثبات الصُحبة ، وسببًا لعدُّ  
 ذلك الحديث مُرْسَلًا . وهذه الطريقة بقرائن إثباتها الصُحبة هي  
 أضعف طرق إثبات الصُحبة ، وهي من أسباب الاختلاف في بعض  
 المختلف في صُحبتهم ، بسببِ هذا الضعف .

وقد صَنَّفَ في المِخْتَلَفِ في صُحْبَتِهِمْ : رَضِيَّ الدين الصَّغَانِي مصنف في  
 - الحسن بن محمد بن الحسن القُرْشِي العَدَوِي - (ت ٦٥٠هـ) كتابه المختلف في  
 (نَقْعَةُ الصَّديان) وعامته في الصحابة الذين في صُحبتهم نظر ،  
 وأفردهم بالتصنيف : مُغلْطاي (ت ٧٦٢هـ) في كتابه (الإنباء إلى  
 معرفة المختلف فيهم من الصحابة) .

والكتب المُعِينَةُ على حَضَرِ الصحابةِ كثيرةٌ ، منها :

١] كُتُبُ المِسانيد .

كتب تفيد في

حصر ومعرفة

الصحابة

كتب المِسانيد



٢] الصحاح والسنن  
المسندة  
الكتبُ التي اشترطت أن لا تروي إلا الأحاديث المتصلة المرفوعة ،  
كُتِبَ الصَّحَاحُ وَالسُّنَنِ الْمُسْنَدَةُ ؛ باستثناء ما رَوَاهُ خَارِجًا عَنْ  
أَصْلِ شَرْطِهِمْ هَذَا .

٣] كتب السيرة  
النبوية  
كُتِبَ السَّيْرَةُ النَّبَوِيَّةُ : وَمَنْ يُورَدُ فِيهَا اسْمُهُ فِي سِيَاقِ ذِكْرِ الْغَزَوَاتِ  
النَّبَوِيَّةِ وَالْحَوَادِثِ وَعُمُومِ الْأَخْبَارِ الَّتِي تُثَبِّتُ الصَّحْبَةَ (كَتَسْمِيَةِ  
مَنْ حَضَرَ بَدْرًا مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ).

٤] كتب معاجم  
الصحابة  
كتب (معاجم الصحابة): ككتاب أبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ)،  
والطبراني (ت ٣٦٠هـ) في (المعجم الكبير)، وعبد الباقي بن قانع  
(ت ٣٥١هـ).

٥] كتب معرفة  
الصحابة  
كتب (معرفة الصحابة): ككتاب (تسمية أصحاب النبي ﷺ) للترمذي ،  
و(الآحاد والمثاني) لابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، و(معرفة الصحابة)  
لابن منده (ت ٣٩٥هـ)، و(معرفة الصحابة) لأبي نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِي  
(ت ٤٣٠هـ)، و(الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لابن عبد البر  
(ت ٤٦٣هـ)، و(أسد الغابة في معرفة الصحابة) لعز الدين ابن  
الأثير (ت ٦٣٠هـ)، و(الجامع لما في المصنفات والجوامع من  
أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام) للرُّعَيْنِي الْأَنْدَلُسِي  
(ت ٦٣٣هـ)، و(الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

٦ (الوُحْدَان) من الصحابة : وهم من لم يرو عنهم غير رجل واحد : الوحدان من

الصحابة

ككتاب (المفاريذ) لأبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، و(المخزون)

لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٧٤هـ).

٧ كتب التراجم التي تَصَمَّنَتْ ذِكْرَ الصَّحَابَةِ والتعريفَ بهم : كُتِبَ

الطبقات ، وكتب التواريخ العامة (كالتاريخ للبخاري ، و لابن

أبي خيثمة، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم)، و كتبِ تواريخِ

البلدان (كتاريخ دمشق لابن عساكر).



### الطبقة الثانية : التابعون

تعريف التابعي

والتابعي : هو من لقي الصحابيِّ مُمَيِّزًا ، ومات على الإسلام .  
 وهم ثاني أجيال السلف المفضلة ، لكن لا يُحَكَّمُ لأحاديثهم بالقبول  
 إلا إن وُجد في الواحد المعين منهم ما يُثبت عدالته وضبطه . ولذلك  
 كان نُشوء علم الجرح والتعديل أصلًا في زمنهم ، لتمييز من يستحق  
 الاعتماد عليه في الرواية ممن لا يستحق ذلك منهم .  
 ولم أنص على وجوب أن يكون مُلاقي الصحابي مسلمًا حال لقائه  
 به ؛ لأنني لا أعرف من قيل إنه لقي الصحابة أو أحدهم كافرًا ، ثم لم  
 يُسلم إلا بعد انقراض جيلهم . ولأنه يُحتمل التخفف في هذا الشرط ؛  
 للفارق الكبير بين أثر اللقاءين : لقاء سيد ولد آدم ﷺ ولقاء من  
 سواه ، ومن ذلك الفارق في الأثر : ما ذكرناه آنفاً : من عدم شمول  
 وصف العدالة لأحاد التابعين .

لا يشترط  
لإثبات  
التابعية  
السماع من  
الصحابة

كما لا يُشترط لإثبات التابعية لأحدهم أن يسمع من أحد الصحابة ،  
 فمن لقي أحد الصحابة مُمَيِّزًا فهو تابعي ، وإن لم يثبت سماعه من  
 أحدهم ، كالإمام الفقيه إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي (المولود  
 سنة ٥٠ هـ والمتوفى سنة ٩٦ هـ) ، والذي نُفي سماعه من كل الصحابة  
 (وأخطأ من زعم غير ذلك ، كابن حبان) ، لكنه رأى عددًا منهم .

وإنما يُنْفَى سماعُ الملاقي ممن لَقِيَهُمْ لِقِيَامِ الدلائلِ أو القرائنِ الدالّةِ على عدمِ سماعِهِ ، لا لمجرّدِ عدمِ ثبوتِ السماعِ ، بعد ثبوتِ لقائه .  
 والتابعون طبقاتٌ بحسبِ كِبَرِ أسنانهم ومن لَقُوهُ من الصحابة ،  
 فكلما لقي التابعيُّ أوائلَ الصحابةِ وفاةً كان كبيرَ الطبقة ، وكلما كان  
 من لقيه أحدًا أو آخرَ الصحابةِ وفاةً ومن صغارِ الصحابةِ كان التابعيُّ  
 من صغارِ طبقاتِ التابعين .

وأكبر طبقاتِ التابعين : الْمُخَضَّرُمُونَ : وهم (عند المحدثين) أكبر طبقات  
 التابعين هم  
 الذين أدركوا الجاهليةَ والإسلامَ ولم يَثْبُتْ لقاؤهم بالنبي ﷺ بدليلٍ  
 المخضرمون  
 وتعريفهم  
 أو بقرينةٍ قوية .

فليس الْمُخَضَّرُمُ هو : مَنْ ثَبَّتَ عدمُ لقائه ، وإنما هو : مَنْ لم يَثْبُتْ  
 تعريف المخط  
 لقاؤه (بدليلٍ أو بقرينةٍ قوية). وذلك لشرفِ الصُّحبةِ ، وعظيمِ شأنها ،  
 ولما ثَبَّتَهُ مِنْ أَحكامٍ (كالعدالة) وَمِنْ حقوقٍ لصاحبها . ولذلك إن  
 تُشَدَّدَ في دلائلِ إثباتِ الصُّحبةِ وقرائنِها أكثر من إثباتِ التابعيّةِ ، فلم  
 يُحَكِّمْ لِلْمُخَضَّرَمِ بالصُّحبةِ ، بمجرّدِ المعاصرةِ ، حتى لو طالت ؛ فلأنَّ  
 إثباتَ الصُّحبةِ إثباتٌ للعدالةِ المطلقةِ ولحقوقِ لا يجوزُ أن تُثَبَّتَ إلا  
 بوجودِ ما يدل على استحقاقِها .

وأما إيرادُ بعضِ المصنِّفين في (الصحابة) بعضَ مَنْ عاصروا  
 النبي ﷺ فيهم ، دون أن يكون قد ثَبَّتَ لقاؤهم بالنبي ﷺ ، ودون

وُجُودِ ما يَرَجُّحُ لقاءَهم ، فقد تبيَّنَ من كلام بعضهم أو من صَنِيْعِهِ أَنه قَصَدَ بذلك ذِكْرَ كُلِّ مَنْ عاصرَ النَّبِيَّ ﷺ (كأبي القاسم البغوي وابن عبد البر)، ولا يلزم من ذلك عند هؤلاء المصنِّفين إثباتُهم صُحْبَتَهُمْ .

على أن المخضرمَ مع عدم إثباتِ سماعِهِ من النَّبِيِّ ﷺ ، لن يُتَرَدَّدَ في قَبُولِ حديثِهِ المعنعنِ عن كبارِ الصحابة (وهو غيرُ مدلِّس)، كقيس بن أبي حازم ، حتى لو لم يُصَرِّحْ بالسماعِ من كل واحدٍ منهم ، ما دامت قرائنُ نَفْيِ السماعِ غيرَ حاضِرَةٍ في حديثِهِ عَمَّن روى عنه بغير تصريحٍ باللقاء.

المخضرم مع عدم إثبات سماعه من النبي يُقبل حديثه المعنعن عن كبار الصحابة

وقد كَتَبَ في المخضرمين : الإمامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ (ت ٢٦١هـ) صَحِيفَةً ، نَقَلَهَا الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ (ت ٤٠٥هـ) في كتابِهِ (معرفة علوم الحديث) مِنْ خَطِّ الإمامِ مُسْلِمٍ ، وقد بَلَغُوا في هذه الصَّحِيفَةِ : عشرين رجلاً ، ولا شك أنهم أكثرُ من ذلك بكثير . ولذلك فقد بَلَغُوا عند الحافظِ بُرْهَانَ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ - سِبْطِ ابْنِ الْعَجَمِيِّ - (٨٤١هـ) نحوًا من مائةٍ وأربعين شخصًا ، في كتابِهِ (تَذْكِرَةُ الطَّالِبِ الْمُعَلِّمِ بِمَنْ يُقَالُ إِنَّهُ مُخْضَرَمٌ).

مصنفات في المخضرمين

وَحُكْمُ بَقِيَةِ التَّابِعِينَ كَحُكْمِ الْمُخْضَرَمِينَ : في أَنه قد لا يكفي لإثباتِ كونِ الراوي تابعيًّا أَن يعاصرَ الزَّمنَ الذي ما زال يعيش فيه بعضُ الصحابة رضي الله عنهم ، دون أَن يَثْبُتَ له سماعٌ أو لقاءٌ بأحدهم ، أو أَن

قد لا يكفي لإثبات كون الراوي تابعيًا أن يعاصر الزمن الذي ما زال يعيش فيه بعض الصحابة رضي الله عنهم

تَقْوَى قرائنُ اللقاء حتى تُثَبِّتَهُ. ولذلك فإنه قد يجب لإثبات تابعية القرائن التي تستجوب ثبوت بعض الرواة ثبوتُ اللقاء بأحد الصحابة ، وذلك عند وجود قرائن اللقاء لإثبات التابعة تستوجب ذلك التثبُّت ، من نحو القرائن التالية :

- صِغَرُ سِنِّ الراوي ، وَعَيْشُهُ فِي فترةِ تَفَانِي جِيلِ الصحابةِ واقترابِ انقراضِهِ ، حيث لم يَبْقَ منهم إلا الأفرادُ المتفرِّقون في الأمصار ؛ مما لا تكفي معه مجردُ المعاصرةِ لِتَقْوِيَةِ إمكانِ اللقاء .
- أو عندما لا تَتَّضِحُ طبقةُ الراوي ، ولا يُعَرَفُ عَصْرُهُ بالتَّحْدِيدِ ، فعندئذ يكون التصريحُ باللقاء هو سبيلُ تَعْيِينِ الطَّبَقَةِ .
- أو عندما يغلبُ على رواياته أن تكون عن التابعين ، مما يرجِّحُ كَوْنَهُ من أتباعِ التابعين ، وَيُشَكُّ فِي لقائه بالصحابة ﷺ ، بل ربما شُكُّ فِي إدراكِهِ عَصَرَهُمْ . حتى يَأْتِي ما يَغْلِبُ هذا الشكَّ ، ويُثَبِّتُ اللقاء .

فِي حين أن المعاصرةَ الطويلةَ والقديمةَ لجِيلِ الصحابةِ ، وَفِي زمنِ تَوَافُرِ أَعْدَادِهِمْ وَمَعَايشِهِ جُمُوعِهِمْ ، كالمعاصرة التي تَتَحَقَّقُ للمخضرمين ممن أدرك الجاهليةَ والإسلامَ ، وَبَعْضُهُمْ فِي سِنِّ بَعْضِ أَكابرِ الصحابةِ : ستكون معاصرةٌ كافيةٌ لإثباتِ طبقةِ التابعة إجمالاً ، ولإثباتِ سماعه من الصحابة ﷺ ، ما دام السماعُ لا تُبْعَدُهُ قرائنُ تَرْجُّحِ عَدَمِهِ كِبَعْدِ الْبُلْدَانِ .

وبهذا تَبَيَّنَ أنه لا علاقةً لتقريرنا هذا بالشَّرْطِ المزعوم في الحديث  
المعنعن ، كما قد يَظُنُّ بعضُ من لم يفهم . وإنما هذا شرطُ إدخال  
الراوي في الطبقة ، لنيل شرفها باللقاء ، والذي لا يُنال إلا به .  
فإدخال الراوي في طبقة التابعين يستوجب إثباتَ معاصرة الراوي  
للمعنعن ، وإثباتَ لقائه بأيِّ واحدٍ من الصحابة أيضًا : بثبوت العلم  
باللقاء ، أو بقوة قرائنه القوة الكافية لإثباته .

إدخال الراوي  
في طبقة التابعين  
يستوجب إثبات  
معاصرة الراوي  
للمعنعن

ولاختلافٍ بابِ إنزال الراوي في طبقةٍ عن باب الحكم لحديثه  
المعنعن بالاتصال : كان مَنْ ثَبَّتَ لقاءه بصحابي ، ثم عَنَّنَ عن  
صحابيٍّ آخر من أقرانِ الصحابي الأول في العصر والبلد ، ولم يكن  
التابعيُّ مُدَلِّسًا ، ولا قامت قرائنُ تنفي السماعَ بينهما (كالوسائط وبُعْدِ  
البلدان) = محكومًا لحديثه المعنعن بالاتصال . في حين أنه لو لم  
يُثَبِّتْ سماعه من أحدِ الصحابة مطلقًا ، وكان ممن عاصر جيلَ أواخرِ  
عَصْرِهِمْ ، في فترةٍ تفاني جيلهم واقترابِ انقراضه (كما سبق) ، لن  
يُحْكَمَ لحديثه عن أيِّ صحابيٍّ بالسماع منه ؛ لأنه لم تَثْبُتْ له طبقةُ  
التَّابِعِيَّةِ أصلاً .

حديث التابعي  
المعنعن يعد  
متصلًا إذا ثبت  
لقاءه بصحابي  
ثم عنعن عن  
صحابي آخر

وقد بيَّنتُ هذا الفَرْقَ بين البابَيْنِ من خلال تقريرات الإمام  
ابن حَبَّانَ وتطبيقاته الصريحة ، وذلك في كتابي (إجماعُ المحدثين على  
عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين).

### الطبقة الثالثة : أتباع التابعين

وتعريف تابع التابعي هو : مَنْ لَقِيَ التابعيَّ مميّزًا ، ومات على تعريف تابع التابعي الإسلام .

وهم آخر أجيال السلف المفضلين في حديث النبي ﷺ : « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .  
والكلام فيهم كالكلام عن التابعين ، مع اختلاف الطبقة .

### الطبقة الرابعة : أتباع الأتباع

وهم : مَنْ لم يَلَقْ أَعْلَى من تابع التابعي ، ومات على الإسلام . تعريف أتباع الأتباع  
وهم خارجون عن أجيال السلف المفضلين بالجملة ، وإن كان فيهم كثيرٌ من أئمة الدين عِلْمًا وقُدوَةً . لكنه هو العصر الذي يفشو فيه الكذب ، كما أخبر النبي ﷺ ، مما يدل على عدم فشوه قبل ذلك ، وإن وُجد .

ولكن يشهد لتدرُّج الفضل في هذا الجيل بالنسبة لمن بعده :  
قوله ﷺ : « لا يأتي عليكم زمانٌ إلا والذي بعده أشرُّ منه » .  
وبهذا نكون قد انتهينا من ذكر أقسام الرواة بحسب طبقاتهم .





## أقسام الرواة باعتبار اشتباههم بمعرفاتهم

والمقصود بالمُعَرَّف : ما هو أشمل من الاسم ، كالكُنيَّة والنَّسَبِ والنَّسْبَةِ واللقب .

وهذا الاشتباه الذي يقع في المُعَرِّفات خطير ؛ لأنه قد يحول دون تحديد عين الراوي ، أو يكون سبباً في خطأ تَعْيِينِهِ ، مما قد يؤدي إلى خطأ الحكم على الحديث من جهة القبول والرد ، فقد يُظَنُّ الثقة ضعيفاً ، والعكس ، وقد يُظَنُّ المنقطع متصلاً ، والعكس ، بسبب خطأ تَعْيِينِ الراوي .

- والخطأ في تعيين الراوي قد ينشأ لأحد سببين :
١. عن تقصير في ذكر مُعَرِّف الراوي .
  ٢. وقد ينشأ عن اشتباه في مُعَرِّفه .



❖ أما القسم الأول (وهو التقصير في ذكر معرف الراوي)، فله صورتان :

(الإبهام) و(الإهمال) :

❶ الإبهام : عدم ذكر الراوي بمعرف من معرفاته مع التصريح تعريف الإبهام  
وأمثلة على صيغته بوجوده .

كأن يقول الراوي : «حدثني رجل» ، أو : «حدثني أحد الناس» ،

أو : «حدثني من لا أتتهم» ، أو : «أخبرني الثقة» .

ف(المُبْهَمُ) هو : الراوي المصرَّحُ بوجوده من غير ذكره بِمُعْرِفٍ . تعريف المبهمة

والإبهام قد يقع في الإسناد ، وقد يقع في المتن . والذي نبهته هنا يقع الإبهام

في السند

هو (مُبْهَمُ الإسناد)، أما (مُبْهَمُ المتن) فهو من مسائل شرح الحديث ، وفي المتن

وقد صُنفت فيه كتب مستقلة عامة وخاصة بمبهمي أحاديث كتاب

معين .

كتب في

تعيين مبهم

المتن

ومن كتب تعيين مبهم المتن :

• " الغوامض والمبهمات " لعبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ) .

• " الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة " للخطيب البغدادي

(ت ٤٦٣هـ) .

• " غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة "

لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأندلسي (ت ٥٧٨هـ) .

• "الإفهام لما في البخاري من الإبهام" لجلال الدين البلقيني (ت ٨٢٤هـ).

• "التوضيح لمبهات الجامع الصحيح" (وهو في مبهمات صحيح البخاري) لأبي ذر أحمد بن برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي ، المشهور أبوه بسبط ابن العجمي (ت ٨٨٤هـ).

• "تنبيه المعلم بمبهات صحيح مسلم" لأبي ذر أحمد بن برهان الدين الحلبي أيضًا.

مسألة التوثيق على الإبهام  
فإن ذكر (المبهم) بعبارة توثيق : فهي المسألة المعنونة بـ(مسألة التوثيق على الإبهام).

حكم التوثيق على الإبهام  
وحكم هذا التوثيق : عدم قبوله ؛ لأنه صورة من صور الإرسال ، فالتابعي المرسل يجزم بنسبة الحديث المرسل إلى النبي ﷺ ، لثقتة بالناقل ، ومع ذلك رده المحدثون . ويتأكد ضعف التوثيق على الإبهام إذا عُرف المبهم أنه ربما أحسن الظن بمن لا يستحق إحسان الظن ، فوثق الضعيف أو المتهم ، كما حصل مع الإمام الشافعي مع الراوي المتروك المتهم : إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي (١٨٤هـ)، فقد كان أحد من أبهمهم مع التوثيق ، نص على ذلك أبو الحسن الأبري (ت ٣٦٣هـ) والحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) . ويؤكد ذلك أن الإمام الشافعي لم يكن يخصه بعبارة : «حدثني من لا أتهم»

وحدها (كما زعم): هو أن الإمام الشافعي قد حَدَّثَ عنه في (الأم)

فقال : «أخبرنا الثقة : ابنُ أبي يحيى أو سفيان أو هما ..».

ومع ذلك ؛ إلا أن التوثيق مع الإبهام أخف ضعفاً من الإبهام  
بلا توثيق ، خاصة إذا وقع من ناقد كبير من أئمة الجرح والتعديل  
العارفين بأسبابهما ، ولم تأت قرينة تدل على أنه يقصد راوياً مجروحاً.  
ففي هذه الحالة يكون ضعف الإسناد خفيفاً جداً ، وقد يُقبل في غير  
الأحاديث المرفوعة ، كما أشرنا إليه سابقاً من فرق الحكم على  
(المرفوع) و(الموقوف).

وتَعَيَّنُ المبهم يتم من خلال الطرق التالية :

- التوسع في جمع الطرق والروايات ، فقد يُسميه مَنْ أبهمه في رواية أخرى عنه ، أو يُسمَّى في رواية غيره ، مع صلاحية أن يكون المسمَّى عند غيره هو من أبهمه ، ولربما قامت قرائن تُرجِّح ذلك .
  - عبارات الأئمة التي ربما نصت على المبهم وعيَّنته ، في كتب التراجم والجرح والتعديل وشروح الحديث وكتب الأطراف .
  - الرجوع للكتب التي اعتنت بذكر مبهمي الإسناد وتعيينهم وإلى الفصول الخاصة بذلك في كتب التراجم :
- ومن هذه الكتب :

أسماء بعض  
الكتب التي  
اعتنت بذكر  
مبهمي الإسناد  
وتعيينهم

□ كتاب : " إيضاح الإشكال " للحافظ محمد بن طاهر المقدسي  
(ت ٥٠٧هـ)، ففيه من مباحث مبهمي الإسناد ، وما يدخل  
في تعيين المهملين أيضًا .

□ كتاب : " المستفاد من مبهمات المتن والإسناد " لأبي زُرعة  
العراقي (ت ٨٢٦هـ).

□ والفصول المعقودة لذلك في (تهذيب الكمال) للمزي  
(ت ٧٤٢هـ)، و(تهذيب التهذيب) و(تقريبه) و(تعجيل  
المنفعة) لابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

في الإهمال

٢

الإهمال : ذِكْرُ مُعَرِّفٍ لِلرَّائِي لَا يَكْفِي وَحْدَهُ لِتَعْيِينِهِ .

كأن يقول الراوي : «حدثني محمد» أو : «أبو عبد الله» أو :  
«القرشي»، والذين ينطبق عليهم هذا التعريف من الرواة كثيرون ،  
فِيُحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ هَذَا الرَّائِي .

يدخل في  
المهمل  
المنسوب إلى  
جده

وَيَدْخُلُ فِي الْمَهْمَلِ : الْمَنْسُوبُ إِلَى جَدِّهِ ، مِثْلُ : سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ  
بْنِ عُفَيْرٍ ، فَكَثِيرًا مَا يُذْكَرُ فِي الْأَسَانِيدِ بِاسْمِ : سَعِيدِ بْنِ عُفَيْرٍ .

يدخل في  
المهمل الراوي  
المدلس  
تدليس الشيوخ

وَيَدْخُلُ فِي الْمَهْمَلِينَ أَيْضًا : الرَّائِي الْمُدَلِّسُ تَدْلِيْسَ شَيْخٍ .  
ف(المهمل) هو : الراوي المذكور في السَّنَدِ بِمَعْرِفٍ لَا يَكْفِي

تعريف المهمل

وحده لتعيينه .

وطرق معرفة المهملين :

طرق معرفة  
المهملين

- ١ جمع الطرق والروايات من خلال التوسع في تخريج الحديث ،  
فقد يُعَيَّن الراوي المهمل تعيينًا واضحًا في طريق آخر .
- ٢ دراسة تلاميذ الراوي المهمل وشيوخه ، لتحديد عينه من  
خلال ذلك .
- ٣ من خلال الرجوع إلى كتب الأطراف .
- ٤ من خلال الرجوع إلى شروح الكتب .
- ٥ من خلال الرجوع إلى كتب التخريج والعلل .
- ٦ من خلال ما كُتِب عن الرواة المهملين في بعض الكتب :  
كالحاكم (ت ٤٠٥هـ) في كتابه (المدخل إلى معرفة الصحيح)،  
والكَلَّابَاذِي (ت ٣٩٨هـ) في كتابه (رجال صحيح البخاري)،  
وأبي عليّ الغساني الجبَّاني (ت ٤٩٨هـ) في كتابه (تَقْيِيدُ الْمُهْمَلِ  
وَتَمْيِيزُ الْمُشْكِلِ).
- ٧ من خلال فصول متناثرة في بعض كتب علوم الحديث عقدها  
بعض العلماء حول بيان الرواة المهملين : كالرَّامَهُزْمِيّ  
(ت ٣٦٠هـ) في كتابه (المَحَدَّثُ الفَاصِلُ)، في فصل بعنوان :  
«القول في ترجمة المشكِّل المقصُورِ عِلْمُهُ على أصحاب  
الحديث»، والحاكم أبي عبد الله في كتابه (معرفة علوم الحديث)  
في فصل بعنوان : «معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم

وأساميهم وكُناههم ، وصناعاتهم ، وقوم يروي عنهم إمام واحد ، فتشبه كُناههم وأساميهم ؛ لأنها واحدة ، وقوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم ، فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة» ، والخطيب البغدادي في (الكفاية) ، في فصل عَنْوَنُهُ بـ «باب : القول في الرجلين يشتركان في الاسم والنسب ، فتجيء الرواية عن أحدهما من غير بيان ، وأحدهما عدلٌ ، والآخر فاسق» ، وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه (تلقيح فهم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير) في فصل بعنوان : «باب آخر : في بيان ما أهمل من الأسماء المتشابهة» .

من خلال ملاحظة القرائن التالية ، وهي :

- اتّحادُ البلد .
- المعاصرةُ .
- كونُ الراوي المهمل معروفاً بكثرة الرواية عن شيخٍ معيّن ، وبقدر قوة الاختصاص بالشيخ تقوى هذه القرينة ، حتى تصل حدّ الكفاية في التعيين .

النظر في الأسانيد القريبة من ذلك الإسناد . [٩]

النظر في أسانيد النسخ والكتب التي يرويها المصنف بالإسناد . [١٠]

من طرق معرفة  
المهملين الرجوع  
إلى كتب الكنى  
والأسماء إذا ورد  
الراوي بكنيته

□ إذا ورد الراوي بكنيته : رُجع إلى كتب الكنى والأسماء ،  
من مثل :

أسماء بعض كتب  
الكنى والأسماء

- (الكنى والأسماء) للإمام مسلم (ت ٢٦١هـ) .
- (التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم) لأبي عبد الله المُقَدَّمي (ت ٣٠١هـ) .

- و(الكنى والأسماء) للدولابي (ت ٣١٠هـ) .
- و(الأسامي والكنى) لأبي أحمد الحاكم الكبير (ت ٣٧٨هـ) .
- و(الكنى) لابن منده (ت ٣٩٥هـ) ، المطبوع باسم (فتح الباب في الكنى والألقاب) .

- و(الاستغنا في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى) لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) .

- و كتاب (المقتنى في سَرْدِ الكُنَى) للذهبي (ت ٧٤٨هـ) .
- والفصول الخاصة ببيان أسماء المذكورين بكناهم في كتب معينة : مثل (تهذيب الكمال) للمزي ، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر .

- والفهارس المتقنة للأعلام في أواخر الكتب المحققة .

من طرق معرفة  
المهملين إذا  
ذكر الراوي بلقبه  
الرجوع إلى كتب  
الألقاب

□ إذا ذكر الراوي بلقبه : رُجع إلى كُتب الألقاب ، ومنها :

□ ١٢



أسماء بعض  
كتب الألقاب

- ◎ الألقاب : لابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ)، والمطبوع منه منتخب منه ، بانتخاب أبي القاسم ابن حُبَيْش (ت ٥٨٤هـ)، وذيله لصاحب ابن حُبَيْش : محمد بن رافع القيسي (ت ٥٩١هـ).
- ◎ الألقاب : للشيرازي - أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الفارسي - (ت ٤٠٧هـ)، والمطبوع هو بانتخاب الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ).
- ◎ كشف النقاب : لابن الجَوَزي (ت ٥٩٧هـ).
- ◎ مجمع الآداب في معجم الألقاب : لابن الفُوطي (ت ٧٢٣هـ).
- ◎ ذات النقاب في الألقاب : للذهبي (ت ٧٤٨هـ).
- ◎ نزهة الألباب في معرفة الألقاب : لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وهو أوسعها وأكثرها فائدةً للمحدث .
- ويشتد الاشتباه في اللقب إذا كان لَقَبًا على صورة الاسم ، أو كان الاسم على هيئة اللقب :
- وقد كتب فيهما : الحافظُ علي بن المفضَّل المقدسي (ت ٦١١هـ) كتابه (متشابه الأسماء والأنساب والصفات والألقاب).
- ك(فهد بن عوف): هو زيد بن عوف ، وأما (فهد) فهو لقب .
- و(يزيد بن أبي حبيب): هو لقبٌ لأحمد بن زُكَيْر أبي يحيى الحضرمي المصري (ت ٢٩٨هـ)، شيخٌ للطبراني وغيره ، ملقبٌ

باسم يزيد بن أبي حبيب المصري التابعي الصغير الثقة الفقيه  
(ت ١٢٨هـ). فمع تباين الطبقة ، لكن قوة اشتباه اللقب قد  
تُشكّل .

- و(رباح بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب): هو عيسى بن حفص ، و(رباح) لقبه .
- و(كعب بن صالح بن شعبة الذّارع): هو محمد بن صالح بن شعبة الذّارع ، و(كعب) لقبه .
- و(محمد بن جبر بن يزيد الأصبهاني): هو محمد بن عصام بن يزيد ، وأما (جبر) فهو لقب عصام .
- و(زاهر بن أحمد السّرّخسي): هو الحسن بن أبي الحسن أحمد بن أبي بكر محمد بن أبي موسى عيسى السّرّخسي ، و(زاهر) لقب ، وقد رُوي عنه باسم (الحسن بن أبي الحسن): تُسب إلى كنية أبيه ، ورُوي عنه مرة أخرى باسم (أبي علي بن أبي بكر بن أبي موسى الفقيه): ذكر بكنيته ، منسوباً إلى كنية جده !

ومن أغرب الألقاب : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ خَوَانٌ)، ومعناها - نقلاً عن الفارسية - : قارئ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، لقبٌ لأبي بكر محمد بن أبي نصر محمود بن أحمد بن أبي نصر الأصبهاني (ت ٥٣٢هـ).

من طرق معرفة

المهملين إذا

كان الراوي

مذكورًا بنسبته

رجع إلى كتب

الأنساب

أهم كتب

الأنساب

إذا كان الراوي مذكورًا بِنِسْبَتِهِ ، رُجِعَ إلى كتب الأنساب ،  
وأهمها :

○ الأنساب للسمعاني (ت ٥٦٢هـ).

○ الأنساب المتفقه : لابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ).

○ الاكتساب في معرفة الأنساب : لقطب الدين الخيْضري (٨٩٤هـ)،

والذي جمع فيه باختصارٍ بين كتاب (الأنساب) للسمعاني ،

وكتاب (اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة

ورواة الآثار) للرُّشاطي (ت ٥٤٢هـ) ، و(اللباب في تهذيب

الأنساب) لعز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، مع زيادات له

عليهم .

○ ومعجم البلدان : لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، عندما يُنسب

الراوي إلى بلد أو موضع .

○ فهارس الأعلام المتقنة في أواخر الكتب المحققة .

وأما تحرير ضبط الأنساب : فيُرجع فيه إلى الكتب السابقة

مع الكتب الأصيلِ التالية :

الكتب التي

تُعِينُ على ضبط

الأنساب

● كُتِبَ الأنسابُ العامة : ككتاب (جمهرة النسب) لابن الكلبي

(ت ٢٠٤هـ)، و(النسب) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)،

و(نسب قريش) لمصعب الزبيري (ت ٢٣٦هـ)، و(جمهرة أنساب

قريش) للزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ)، و(جمهرة أنساب العرب)

لابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، وغيرها كثير جدًا .

○ وكُتِبَ اشتقاق الأسماء : ككتاب (اشتقاق الأسماء) للأصمعي

(ت ٢١٦هـ)، و(الاشتقاق) لابن دُرَيْد (ت ٣٢١هـ).

○ ومعاجم اللغة .

الرجوع إلى كتب اشتباه الرواة بسبب تشابه معرفاتهم ، وهو [١٤]

السبب الثاني من أسباب الاشتباه ، التالي ذكره :



السبب الثاني  
من أسباب  
الاشتباه الناشئ  
عن اشتباه  
معرفاتهم

✽ أما السبب الثاني من أسباب الاشتباه : وهو الناشئ عن اشتباه معرفاتهم .

أقسام الرواة  
باعتبار  
اشتباههم

وينقسم الرواة باعتبار اشتباههم بمعرفاتهم إلى قسمين :

- تشابه في المعارف مع الاختلاف في نطقها .
- تطابق المعارف مع اختلاف أصحابها .

ولتفصيل حال القسمين نقول :

(المؤلف  
والمختلف)  
تشابه في  
المعارف مع  
الاختلاف في  
نطقها

① تشابه في المعارف مع الاختلاف في نطقها : وهو (المؤلف والمختلف)، فهو علمٌ من تشابهت أسماؤهم في الخط واختلفت في النطق .

تعريف علم  
المتشابه

ومنه علمٌ (المتشابه) : وهو الذي جمع بين (المؤلف والمختلف) والعلم التالي ذكره ، وهو (المتفق والمفترق) .

- كـ (بشير) و (بشير) و (يسير) و (ويسير) و (نسير) و (نسير) .
- وكـ (جبير) و (حبير) و (خبير) و (حبر) و (حبر) و (حبر) .
- وكـ (جرار) و (الجزار) و (والجزاز) و (والخزاز) و (الحزاز) و (الحرار) .

علم المتشابه  
مختص أيضاً  
بضبط معرفاتهم  
وحمايتهم من  
التصحيف  
والتحريف

ومع إفادة هذا العلم في تعيين الرواة : فهو أيضاً العلم المختص بضبط معرفاتهم وحمايتهم من التصحيف والتحريف ، لتقرأ وتكتب صحيحة سالمة من التخليط والخطأ ؛ إذ أشد التصحيف تصحيفاً والتحريف

هذه المعرفات ، كما قيل : أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس ؛  
لأنه شيء لا يَدْخُلُهُ القياس ، ولا قَبْلَهُ شيءٌ يَدْخُلُ عليه ، ولا بَعْدَهُ شيءٌ  
يَدْخُلُ عليه .

- وقد صَنَّفُوا فيه كُتُبًا جليَّةً ، منها :
- المؤتلف والمختلف : لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (ت ٤٠٩هـ)، وهو أوَّل كتابٍ صَنَفَه المحدثون باسم (المؤتلف والمختلف).
  - مُشْتَبِهُ النِّسْبَةِ : له .
  - المؤتلف والمختلف : للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) .
  - تصحيقات المحدثين : لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) .
  - المؤتلف تكملة المؤتلف والمختلف : للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) .
  - تَلْخِيصُ الْمُتَشَابِهِ فِي الرَّسْمِ : للخطيب أيضًا .
  - تالي تلخيص المتشابه في الرسم : للخطيب أيضًا .
  - غُنيَةُ الْمُلتَمِسِ فِي إِيضاحِ الملتبس : للخطيب البغدادي أيضًا .
  - الإكمال في رَفْعِ الارتيابِ عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب : لابن ماكولا - الأمير علي بن هبة الله العجلي - (ت ٤٧٥هـ) . وهو من أَجَلِّ الكُتُبِ وأشَمَلِها ، ولذلك تتابع العلماء على التذييل عليه .

- تهذيبُ مُسْتَمِرِّ الأوهام : لابنِ ماکولا أيضًا . وهو تَعَقُّبٌ على العلماء الثلاثة الذين سبقوه في التأليف في المؤتلف والمختلف ، وهم : عبد الغني بن سعيد ، والدارقطني ، والخطيب .
- متشابه الأسامي : للزمخشري (ت ٥٣٨هـ).
- تكملة الإكمال : لابن نُقْطَة - محمد بن عبد الغني - (ت ٦٢٩هـ). وهو استدراكٌ على (الإكمال) لابن ماکولا . وهو من أهم الكتب ، وتتميمُهُ لكتاب ابن ماکولا تَتِمِّمُ نفيسٌ جدًا . وله ذيولٌ : كذيل تكملة الإكمال : لمنصور بن سَلِيم الإسكندراني المشهور بابن العِمَادِيَّة (ت ٦٧٧هـ)، وتكملة إكمال الإكمال : لجمال الدين ابن الصابوني (ت ٦٨٠هـ).
- المشتبه في الرجال (أسمائهم وأنسابهم): للإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) . وهو الكتاب الثاني بعد كتاب ابن ماکولا الذي نال اهتمام العلماء خِدْمَةً وتكميلًا . وقد ذُيِّلَ عليه بـ(ذَيْلٍ مشتبه النسبة للذهبي): لابن رافع السَّلَامِي (ت ٧٧٤هـ)، وخُدمَ كتاب الذهبي بكتابين مهمين ، هما :
- توضيح المشتبه : لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، ولابن ناصر الدين أيضًا كتابٌ آخر هو : (الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام).

○ وتبصير المنتبه وتحرير المشتبه : للحافظ ابن حجر العسقلاني

(ت ٨٥٢هـ).

وعموم كتب التراجم اعتنت بهذا العلم ، ككتاب (التاريخ الكبير) عموم كتب التراجم اعتنت  
للبخاري ، عندما يعقد فصلاً خاصاً بمن سُمي (أسيد) بفتح الهمزة بعلم المتشابه  
وآخر لـ (أسيد) بضمها ، وفصلاً خاصاً بـ (بشر) وآخر لـ (بسر) ويُترجم والمؤلف  
في المفاريد لـ (نسر). وفصلاً لـ (بشير) وآخر لـ (بشير) وآخر لـ (يسير)  
ويترجم في المفاريد لـ (نسير) = كل ذلك من هذا الباب . وكذلك في  
كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم ، وغيرهما من كتب التراجم .

٢ تطابقُ المُعرِّفات مع اختلاف أصحابها : وهو علم (المتفق والسبب الثاني  
والمفترق)، وهو علمٌ مَنْ اتَّفَقَتْ أسماءُهم واختَلَفَتْ أَعْيَانُهم . لاشتباه الرواة  
بسبب اشتباه  
مُعرِّفاتِها :  
تطابقُ المُعرِّفات  
مع اختلاف  
أصحابها ، وهو  
علم (المتفق  
والمفترق)،  
وتعريفه

كـ (عبد الله بن المبارك): ستّة رِوَاةٍ مُخْتَلِفِينَ ، منهم الإمام أبو عبد  
الرحمن عبد الله بن المبارك المَرْوَزِي (ت ١٨١هـ)، و(المغيرة بن عبد  
الرحمن): سبعة رِوَاةٍ مُخْتَلِفِينَ .

وإنما يَتَحَقَّقُ الاشتباهُ عند التعاضُرِ أو مع تَقَارُبِ العَضْرِ ، أما مع بُعْدِ  
العَضْرِ جَدًّا فلا يَتَحَقَّقُ الاشتباهُ : كعبد الله بن الزبير القرشي الصحابي  
رضي الله عنه (ت ٧٣هـ) وعبد الله بن الزبير القرشي الحُمَيْدِي شيخ البخاري  
(ت ٢١٩هـ). وكعمار بن ياسر رضي الله عنه ، وعمار بن ياسر بن عبد المجيد  
الهروي (وربما نُسب إلى جده)، وهو من شيوخ ابن حبان (ت ٣٥٤هـ).



الأدلة والقرائن  
التي يفرق بها  
بين اسمين  
متفقين مفترقين

وإنما يُفَرَّقُ بين الاسمين المتفقين المفترقين بواحدٍ من الأدلة  
والقرائن التالية :

① الدليل الأول:  
تنصيب  
المعاصر  
المشاهد للرواة  
في عصر الرواية  
بتنصيب المعاصر المشاهد للرواة في عصر الرواية ، كمن  
سمع من الرواة المتفقين المفترقين جميعهم ، ومَيَّزَ بينهم :

• كطلحة بن عبد الله القرشي : اثنان : أحدهما : طلحة بن  
عبد الله بن عوف الزهري (ابن أخي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه) ،  
والآخر : طلحة بن عبد الله بن عثمان التيمي ، روى عن كليهما :  
سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، ونَسَبَهُما  
نِسْبَةً صريحةً مَيَّزَتْ بينهما في بعض حديثه عنهما .

• وكإسماعيل بن أبان الكوفي : اثنان : أحدهما إسماعيل بن  
أبان الغنوي : وهو متروك الحديث ، والآخر : إسماعيل بن  
أبان الأزدي الوراق : وهو ثقة ، قال الحافظ يعقوب بن شعبة  
(ت ٢٦٢هـ) : « قد كتبت عنهما جميعاً » .

الدليل الثاني:  
اختلاف العصر  
اختلافًا بينًا

② باختلاف العصر اختلافًا بينًا .

الدليل الثالث:  
اختلاف الطبقة

③ باختلاف الطبقة ، حتى وإن تعاصر الراويان المتفقان المفترقان  
أو أمكنَ تَعَاصُرُهُما ؛ اللهم إلا إن أثبتت القرائنُ الأخرى  
أنهما واحد .

- ④ بتنصيب إمامٍ مُطَّلِعٍ ؛ إلا إن اختلف العلماء ، فُيرْجَعُ حينئذٍ الدليل الرابع: تنصيب إمام مطلع على الاسم وعند الاختلاف يلجأ للمرجحات إلى المرجّحات . كما في (المَوْضُح لأوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ).
- ⑤ باختلاف رواياتهما وعدم اتفاقهما في رواية واحدة . وأما الدليل الخامس: اختلاف رواية كل منهما عن الآخر الاتفاق على رواية حديث واحد بإسناد واحد فهو من قرائن الاتفاق القوية ، والتي تدلُّ على أن المعرّفات المختلفة التي أوهمت الافتراق إنما هي معرّفات راوٍ واحد .
- ⑥ باختلاف شيوخهما وتلامذتهما اختلافًا يُرجَّحُ التباين . الدليل السادس: اختلاف شيوخهما وتلاميذهما اختلافًا يرجح التباين
- ⑦ باختلاف البلد ، إن لم يترجح تَعَدُّ بلد الراوي : كعطاء بن أبي مسلم الخُرَّاساني ، هو بصري ، لكنه كان يطيل المكث بخُرَّاسان . وكإسحاق بن أبي إسرائيل المَرْوَزِيّ في الأصل البغداديّ الدار .

وهنا يُحذَرُ مما يلي :

- من التصحيف بين نحو (البصري) و(المصري) و(النّصري)
- نسبةً إلى مَحَلَّةِ نَصْرِ ببغداد ، ونحو (الكرخي) و(الكرجي).
- ومن تشابه النسبة إلى عددٍ من المواضع بالاسم نفسه ، كما سبق التنبيه عليه ، مما ذكرنا أنه قد صَنَّفَ فيه ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) كتابه (المشترِكُ وَضَعًا والمفترِقُ صَقْعًا): كالخوزي :

نسبة إلى شُعْبٍ بمكة ، ومنه إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي ،  
وليس من خوزستان التي بين البصرة وفارس .

○ ومن تشابه النسبة بين النسبة للبلد وإلى الصنعة : ك(الهِرَوِي)  
نُسب إليها البصريُّ سعيد بن الربيع العامري ، وليس هَرَوِيًّا ؛  
لأنه كان يتاجر بالثياب الهَرَوِيَّةَ .

○ ومن النَّسَبِ المتفقة في النسبة المفترقة في النَّسَبِ إلى القبائل  
والشعوب ، ومن أمثلتها (الحَبَشِيُّ) : نسبة إلى أُمَّةِ الحبشة ،  
ونسبة أيضًا إلى حَيٍّ من حِمِيرِ القبيلة اليمنية ، ومنهم ممطور  
أبو سَلَامٍ ، ذكروا أنه منسوبٌ إلى بطنٍ من حِمِيرِ القبيلة اليمنية .  
وقد صنف فيه محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) كتابه  
(الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط)،  
ولأبي موسى المديني (ت ٥٨١هـ) زياداتٌ عليه .

الدليل الثامن:  
تباين درجتهم  
في الجرح  
والتعديل

الدليل التاسع:  
الاختلاف في  
أحد المعارف

هناك صور  
جمع محتملة  
قد تمنع التفريق  
رغم اختلاف  
المعارف

٨) بتباين درجتهم جرحًا وتعديلًا ، إن لم يترجح أن الاختلاف  
فيهما ناشئ عن خطأ التفريق بين المجتمع .

٩) بوقوع اختلاف في أحد المعارف ، حيث لا يَقْوَى احتمالُ  
الجمع بينها : كاختلاف في النَّسَبِ ، أو النسبة ، أو الكنية .

ومن صور الجمع المحتملة التي قد تمنع التفريق رغم اختلاف  
المعارف :

○ أن يكون الراوي في أحد المعرفين منتسباً إلى غير أبيه : الصورة الأولى:

انتساب الراوي

○ إلى جدّ : كعبيد الله بن مَوْهَب ، وهو عبيد الله بن عبد إلى غير أبيه

الرحمن بن عبد الله بن مَوْهَب .

○ أو إلى لقبٍ : كصالح بن حيّ ، وإنما هو صالح بن صالح

بن حَيَّان ، وحيّ لقبُ حيان جده ، فنُسب إلى لقب جده .

○ أو قبيلة : كعبد العزيز بن بُنانة ، وإنما هو عبد العزيز بن

صُهَيْب البُناني منسوبٌ إلى اسم القبيلة ، وهو ليس منهم

أيضاً ، وإنما نزل موضعاً نزلته القبيلة بالبصرة .

○ أو كان له أكثر من كُنية : كأبيّ بن كعب رضي الله عنه يُكنى

الصورة الثانية: أ.

يكون له أكثر من

كنية

أبا الطّفيل وأبا المنذر .

○ أو كان لَقْبُهُ على هيئة الكُنية : كأبي ثور : الفقيه أبي عبد الله

الصورة الثالثة:

إذا كان لقبه على

هيئة الكنية

إبراهيم بن خالد (ت ٢٤٠هـ)، وأبي الشيخ الأصبهاني :

الحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان

الأنصاري (٣٦٩هـ).

○ أو كان لَقْبُهُ على هيئة الاسم (وسبق ذِكرُ بعض أمثله):

الصورة الرابعة:

إذا كان لقبه على

هيئة الاسم

كعبد الله بن أبي صالح السمان ، ولقبه : عَبَّاد ، فظُنَّ أنه

أخُّ له . وكمحمد بن خلف بن حَيَّان (ت ٣٠٦هـ) مؤلف

كتاب (أخبار القضاة)، ولقبه : وكيع .

الصورة

الخامسة:

انتساب الراوي  
إلى قبيلته تارة  
وإلى بطنه منها  
تارة أخرى أو  
إلى فخذها منها

- أن تكون نسبة الراوي مرة إلى قبيلته ، ومرة إلى بطنه منها ، ومرة إلى فخذها منها ، فتكون نسباً متعددة لنسب واحد .  
مما يُبين أهمية علم الأنساب في تمييز الرواة .

الصورة

السادسة: تعدد

النسب بلا  
تعارض بينها،  
بين نسب  
حقيقية ونسبة  
الولاء

- أو أن تكون إحدى نسباته إلى أمة من العجم أو شعب من البشر أو إلى قبيلة عربية صليبة ، وأما بقية نسباته إلى غيرها فنسبة ولاء عتيق أو إسلام : وهو كثير جداً .

الصورة السابعة:

انتساب الراوي  
إلى قبيلة حلفاً

- أو حلفاً : كشرحيل بن حسنة الكندي ، يُقال له : القرشي لأنه حليف بني زهرة من قریش . وكعب بن عديّ القضاعي الكلبي العذري العبّادي ، ويقال له التّنوخيّ أيضاً ، لأن قومه حالفوا تنوخاً . وكمعبد بن خالد الجهني ، وهو من جُهينة صليبة ، لكن يقال له : الأنصاري أيضاً ، وإنما كان قومه أحلاف الأنصار .

الصورة الثامنة:

انتساب الراوي  
إلى قبيلة سكنى

- أو سُكنى : كسليمان بن طرخان التيمي ، نزل في محلة التّيميّين بالبصرة ، وكمحمد بن رُمح بن مهاجر التّجيبّي : نسبة إلى محلة بمصر نزلها بنو تُجيب من كندة ، وكمحمد بن سنان العوّقي ، نسبة إلى العوّقة من عبد قيس (والعوّقة في الأزد أيضاً)؛ لأنه نزل فيهم ، وإلا فهو باهلي .

الصورة التاسعة:

انتساب الراوي  
إلى قبيلة زواجاً

- أو زواجاً : كمشكدانة : عبد الله بن عمر بن محمد بن

أبان بن صالح بن عُمير القرشي الأموي ، يُقال له أيضًا :  
الجُعْفِي ؛ لأن جده محمد بن أبان تزوج في الجُعْفِيِّينَ ،  
فنُسب إليهم .

○ أو مذهبًا : كالحنفيّ مذهبًا مع الحنفيّ قبيلةً ، وكالمالكيّ مذهبًا  
مع المالكيّ قبيلةً ، وكالشافعيّ مذهبًا مع الشافعيّ قبيلةً ،  
وكالثوريّ مذهبًا مع الثوريّ قبيلةً ، والمنتسب للمذهب :  
منهم من ينتسب إلى فقه سُفيان الثوريّ ، ومنهم من ينتسب  
إلى فقه أبي ثور .

○ أو للقرابة في أصل النسب ، فالعربُ ربما نَسَبَتْ لِلْعَمِّ  
ولابنِ العمِّ ، بل للخالِ أيضًا ، تَجَوُّزًا ، رغم أن الأصل هو  
عدم صحة مثل هذا الانتساب بالنظر إلى افتراق النسب :

○ كَنِسْبَةِ المازنيّ إلى سُلَيْم ؛ لأن مازنَ بنَ منصور أخٌ لسُلَيْمِ  
بنِ منصور بنِ عكرمة بنِ خَصَفَةَ بنِ قَيْسِ عَيْلانَ ، فالأصلُ  
أنَّ النَّسَبَ فيهما لا يلتقيان . وممن جمع بين النَّسَبَتَيْنِ :  
الصحابيُّ عُتْبَةُ بنُ عَبْدِ المازنيّ السُّلَميّ رضي الله عنه .

○ وَكَنِسْبَةِ الرَّبِيعِ بنِ حُثَيْمِ الثَّوْرِيِّ إلى تَمِيمٍ ، فيُقال له التميميُّ  
أيضًا ، وإنما تَمِيمٌ بنُ أَدِّ عَمُّ ثورِ بنِ عبدِ مَناةَ بنِ أَدِّ . فهما  
نسبان مختلفان ، وإن التَّقْيَا في أَصْلِ عَمُودِ النَّسَبِ الأقدم

من موضع النسبة .

○ وكالشاعر المخضرم (وقيل : إنه صحابي) حميد بن ثور بن

عبد الله بن عامر الهلالي ، يُنسب أيضًا فيقال له الأثبجي ،

والأثبج هو ابن عامر : عم أبيه .

○ وفي النسبة للخال : الشاعر القتال الكلابي ، قيل : إنه

من قشير ، ونُسب إلى أخواله من كلاب . وكالحافظ أبي

عبد الله محمد بن يحيى بن مندة العبدي الأصبهاني ، ليس

عبدًا ، وإنما أمه من بني عبد ياليل من ثقيف ، فنُسب إلى

أخواله .

وقد صنفوا في (المتفق والمفترق) كتبًا عديدة :

مصنفات في  
المتفق والمفترق

○ المتفق والمفترق : للخطيب البغدادي .

○ الموضح لأوهام الجمع والتفريق : له أيضًا ، وهو جليل في

استنباط دلائل الجمع والتفريق وقرائنهما .

○ المعجم في مشتبه أسامي المحدثين : لأبي الفضل الهروي (توفي

قريبًا من سنة ٤٥٠هـ).

○ الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط : لابن

طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، وهو خاصٌ بالاتفاق والافتراق في

النسبة . وعليه زيادات لأبي موسى المدني (ت ٥٨١هـ).

⑤ الفِصْلُ في عِلْمِ الحديث : لأبي بكر الحازمي (ت ٥٨٤هـ) وهو

خاصٌّ بالاتِّفَاقِ والافتراقِ في النُّسْبَةِ واللقب .

⑥ التَّمْيِيزُ والفَصْلُ بين المتَّفِقِ في الخطِّ والنَّقْطِ والشَّكْلِ : لابن

باطيش (ت ٦٥٥هـ)، وهو يجمع بين المتَّفِقِ والمفترِقِ والمؤتلفِ

والمختلِفِ في النُّسْبَةِ .

وَمِنَ الكُتُبِ الْمُعَيَّنَةِ على التَّفْرِيقِ بين الرواة : كُتِبَ التَّراجمُ عموماً ،  
فالأصلُ في الترجمةِ المفردةِ عن غيرها في كُتُبِ التَّراجمِ الدَّلالةُ على  
تَفْرِيقِهَا عن غَيْرِهَا ؛ إلا إن دَلَّ الدَّلِيلُ على خِلافِ ذلك مِنْ صريحِ

كلامِ المصنِّفِ المترجمِ أو مِنْ إشارَتِهِ الصحيحة .

ف(التاريخ الكبير) للإمام البخاري ، و(الجرح والتعديل) لابن

أمثلة على  
التي تساعد  
التفريق بين

أبي حاتم ، و(الثقات) لابن حبان ، وغيرها مِنْ كُتُبِ التَّراجمِ : كُلُّهَا

من أهمِّ مصادِرِ بَيَانِ الاتِّفَاقِ والافتراق .

وَمِنْ ذلك : (كُتِبَ الإِخْوَةُ والأَخَوَاتِ) : لعليِّ ابنِ المديني (وهو

كتب الإخوة  
والأخوات وأثرها

كتاب : تَسْمِيَةُ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ أولادِ العَشْرَةِ وغيرِ ذلك مِنْ أَصْحَابِ

في التفريق  
والجمع بين الرواة

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ولأبي داود (وهو كتاب : تَسْمِيَةُ الإِخْوَةِ الَّذِينَ رُوِيَ

عَنْهُمْ الحديث)، وللدَّارَقُطْنِيِّ (وهو القطعة المتبقية من كتابه : الإخوة

والأخوات). فكم أعانَ حَضْرُ الإِخْوَةِ على تحريرِ مسائلِ الجمعِ والتفريقِ ،

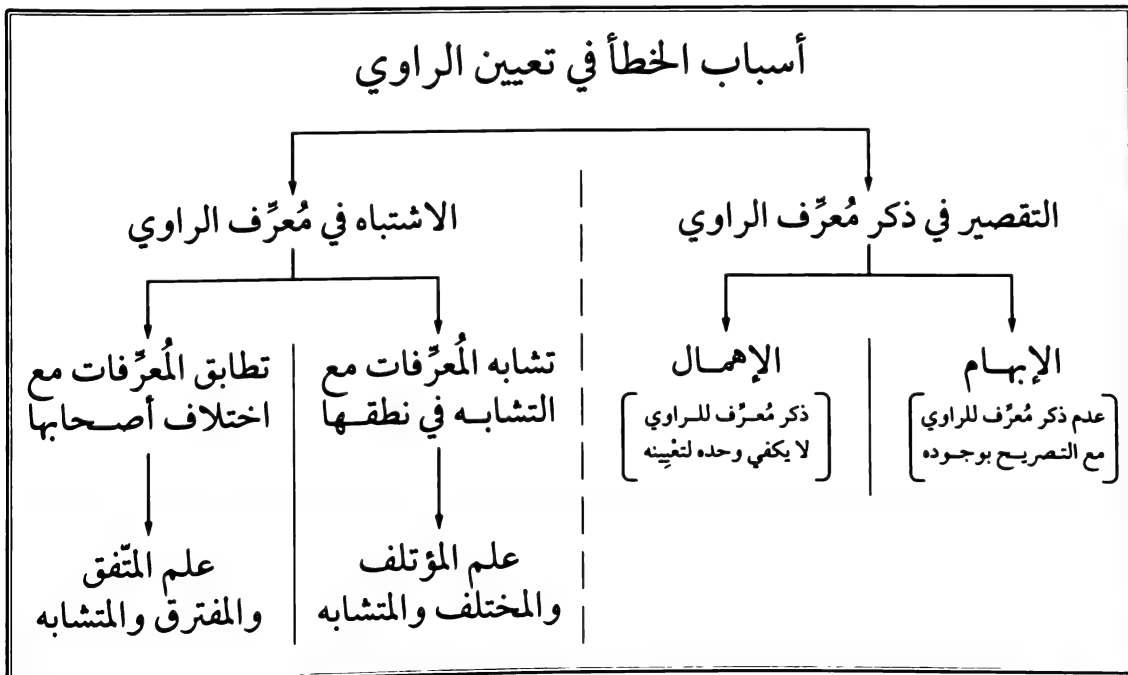
كما تجده في :

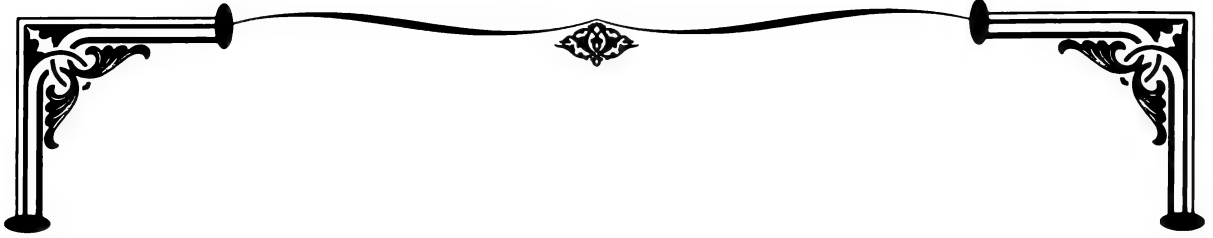


- ترجمة عبد الله بن أبي صالح السمان وعَبَاد بن أبي صالح السمان .
  - و ترجمة وَهيب بن الورد وعبد الوهاب بن الورد .
  - و ترجمة عاصم بن عُمَرَ بن حفص بن عاصم بن عُمَرَ بن الخطاب :
- وهل هو أخو عُبَيْدِ الله وعَبْدِ الله وأبي بكر أبناء عُمَرَ بن حفص ؟
- أم هو ابنُ عمِّ لهم ؟

و (الأسماءُ المُفْرَدَةُ): وهي الأسماءُ التي لا مَثِيلَ لها : ك(خُمَيْل) كُتِبَ جُمِعَتِ الأسماءُ المفردة وأثرها في تحرير مسائل علم المتفق والمفترق

و(جُعَيْل) حيث يتميزا عن (جميل)، و(خُصَيْن) حيث يتميز عن (خُصَيْن)، و(شُعَيْث) عن (شُعَيْب)، و(أجمد) عن (أحمد)، ونحو ذلك . وقد صنف فيه أبو بكر البرديجي (ت ٣٠١هـ)، وأفردَهُمُ الإمامُ البخاريُّ في (التاريخ الكبير) وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل) بفصولٍ خاصَّةٍ في نهايةِ كُلِّ حرفٍ من حروفِ الهجاءِ وُجِدَ فيه أسماءُ مُفْرَدَةٌ.





## خَاتِمَةٌ

وبهذا ينتهي هذا المختصر ، الذي كتبته خلال نحو من عشرة أيام ، كانت نهايتها في ليلة السبت ١٥ / رجب / ١٤٤٢ هـ ، في مكة المكرمة (زادها الله تعظيماً وتشريفاً). ثم أعدتُ النظر فيه خلال نحو شهرين ، قرأه عليّ خلالهما بعضُ طلبَةِ العلم قراءةً دُرُسٍ ، فزدته فوائِدَ وتَدَقِيقًا .

وسأورد هنا أسماء هؤلاء الطلبة (وفقهم الله تعالى) الذين حضروا قراءة هذا الكتاب مرتبين على حروف المعجم :

١. أحمد بن عبد الله الجابري .
٢. أحمد حسين خضر .
٣. إسماعيل محمد عمر بخش (مع فوت مواضع).
٤. زكريا بن إسماعيل اليوسفي .
٥. رائد بن عبيد القرشي المخزومي (مع فوت مواضع).
٦. سلمان بن ناصر أعوان .

٧. عبد الخالق محمد عبد الله مزاحم .
  ٨. فيصل محمد عايد القشامي .
  ٩. ماجد بن حامد الجهني (مع فوت مواضع).
  ١٠. محمد بن عمر السقاف .
  ١١. مسعود علي .
  ١٢. نايف بن محمد العفيفي .
  ١٣. نايف بن محمد القحطاني (مع فوت مواضع).
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على  
 إمام الأنبياء والمرسلين ، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين ، وعلى  
 ذُرِّيَّتِهِ إلى يوم الدين .

والله أعلم .



# الفهارس الفنية

- المصطلحات والألقاب المعروفة
- دليل الموضوعات التفصيلي
- دليل الموضوعات الإجمالي



## المصطلحات والألقاب المعروفة

البلاغ ٩٦-٩٧	أتباع الأتباع ٢٤٧
التابعي ٢٤٢	أتباع التابعين ٢٤٧
التدليس ٨٧	أمهات السنة ٥٢
التلقين ١٩٣	اتصال الإسناد ٣٩، ١٠٠
التوثيق على الإبهام ٢٥٠	اختصار الحديث ١٤٦
تدليس الإسناد ٨٨	الآحاد ٣٣
تدليس البلدان ٩٦	الأثر ٢٦
تدليس التسوية ٩٤	الأسماء المفردة ٢٧٢
تدليس الشيوخ ٩٦	الأمهات التسع ٥٤
تدليس الصيغ ٩٥	الإجازة ١٦٨
تواريخ البلدان ٢٠٢	الإدراج ١٢٢
الثابت ٣١، ٦٩	الإعلام ١٧٠
الجيد ٦٩	الإهمال ٢٥٢
جوامع الكلم ١٤٦	الإبهام ٢٤٩
الحديث ٢٤	الاتصال ٣٩، ١٠٠
الحديث الثابت ٣١، ٦٩	الاختلاط ١٩٣
الحديث القدسي ١١٠	الاضطراب ١٢١
الحديث المردود ٧٧	الاعتبار ٦١
الحسن ٦٤	البدل ١٧٧

الشاذ المقبول ١١٦	الحسن لغيره ٥٧
الشاهد ٦١	حسن صحيح ٦٨
الشذوذ ٤١، ١١٥	حضر ١٦٥
شديد الضعف ١١٢	حضوراً ١٦٥
شرح الحديث ٧٤	الخبر ٢٦
الصحابة ٢١٨	خبر الآحاد ٣٣
الصحابي ٢١٨	خفيف الضعف ٧٨
الصحيح ٣٧، ٥٧	الراوي المدلس ١٥٨
الصحيح لغيره ٥٧	الرواية باللفظ ١٤٣، ١٤٤
صيغ الأداء ١٥٦	الرواية بالمعنى ١٢٦، ١٢٩،
صيغ التمريض ٩٨	١٤٣-١٤٦، ١٦٦
صيغ الجزم ٩٨	رواية الأقران ١٨١
الضابط ٣٨	رواية الأكابر عن الأصاغر ١٧٩
الضعيف ٧٨	الزوائد ٥٥
الضعيف جداً ١١٢	زيادة الثقة ١٢٩
الطبقات ١٧٩، ٢١٢	السابق واللاحق ١٧٨
الطبقة ١٧٩، ٢١٢	السقط في السند ٧٩-٨٠
طُرُقُ التَّحْمُلِ ١٦٣	السماع ١٦٤
العدالة ٣٧	السَّند ٢٧
العدالة الباطنة ٣٧، ١٩٠	السُّنَّة ٢٧
العدالة الظاهرة ٣٨، ١٩٠	سيء الحفظ ١٩٣
العدل ٣٧	الشاذ ٤١، ١١٥
العرض ١٦٥	الشاذ المردود ٤١، ١١٥

- العزیز ۱۵۱  
 العلة ۱۲۵ - ۱۲۶  
 العلة القادحة ۳۹  
 العلم الضروري ۳۱  
 العلم النظري ۳۱  
 العننة ۴۰، ۹۳، ۹۴، ۱۵۶، ۱۵۷  
 العُلُو ۱۷۴  
 العُلُو المطلق ۱۷۵  
 العُلُو النَّسْبِي ۱۷۶  
 عرض المناولة ۱۶۸  
 علم شرح الحديث ۷۴  
 علوم الحديث ۲۸  
 عُلُو الْقَدَم ۱۷۸  
 الغريب ۱۵۱  
 الغفلة ۱۹۵  
 غريب الحديث ۷۵  
 الفرد ۱۵۱، ۱۵۳  
 القلب ۱۳۱  
 القوي ۶۹  
 كتب الألقاب ۲۵۶  
 كتب الأنساب ۲۵۸  
 كتب الإخوة والأخوات ۲۷۱  
 كتب التواريخ ۲۰۱  
 كتب الثقات ۲۰۵  
 كتب السؤالات ۲۰۱  
 كتب السنن ۵۲  
 كتب الصحاح ۵۰-۵۱  
 كتب الضعفاء ۲۰۷  
 كتب الكنى ۲۵۵  
 كتب المسانيد ۱۰۴، ۲۳۹  
 كتب الوَفَيَات ۲۱۴  
 كتب زوائد الرواة ۲۰۹  
 كتب علوم الحديث ۲۳-۲۸  
 كتب معرفة الرواة ۲۰۱  
 المؤتلف والمختلف ۲۶۰  
 المؤنأن ۱۵۹  
 المبتدع ۱۹۶  
 المبهم ۸۰، ۲۴۹  
 المتابعة ۶۱  
 المتروك ۱۳۲  
 المتشابه ۲۶۰  
 المتصل ۳۹، ۱۰۰  
 المتفق والمفترق ۲۶۳  
 المتن ۲۸  
 المتواتر المعنوي ۳۱، ۱۳۹  
 المجهول ۱۸۹



المصافحة ١٧٦	المحرّف ١٣٢
المصحف ١٣٢	المختلط ١٩٣
المصطلح ٧	المخضرم ٢٤٣
المضطرب ١٢١	المدبّج ١٨١
المطروح ١٣٢	المدرج ١٢٢
المظلم ١٣٣	المدلّس ١٥٨
المعضل ٩٩	المرجوح ٧١
المعلّق ٩٦-٩٧	المردود ٧٧
المعنعن ١٥٦، ١٥٧، ٢٤٤، ٢٤٦	المرسل ٨٢
المغفل ١٩٥	المرفوع ١٠١
المقطوع ٨١، ١٠١	المرفوع حُكْمًا ١٠٦
المقلوب ١٣١	المرفوع صراحة ١٠٤
المكاتبة ١٦٩	المرفوع كنايةً ١٠٦
المكذوب ١٣٥	المروءة ١٩٦
المناولة ١٦٨	المزيد في متصل الأسانيد ١٣٠
المنسوخ ٧٠	المسانيد ١٠٤
المنقطع ٨٠، ٨١، ٨٣، ٩٧، ١٠٠، ٢٤٨	المساواة ١٧٦
المنكر ١١٣	المستخرج ٥١
المهمل ٢٥٢	المستفيض ٣١، ٣٤، ١٥٠
الموافقة ١٧٧	المستور ١٩٠
الموضوع ١٣٥	المسلسل ١٦٢
الموقوف ١٠١	المشهور ٣١، ١٤٩، ١٥٤
	المشيخات ٢٠٩

مختلف الحديث ٧٢

مشكل الحديث ٧٣

معاجم الشيوخ ٢٠٩

مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ ١٣٠

النزول ١٧٤

الوجادة ١٧٠

الوصية ١٦٩

الوُحْدَان ١٩٢، ٢٤١

المُخَكَّم ٧٠

المُسْنَد ١٠١-١٠٣

المُعَرَّف ٢٤٨

المُعَلَّ ١٢٥-١٢٦

مجالس التحديث ١٦٦

مجالس المذاكرة ١٦٦

مجهول الحال ١٩٠

مجهول العين ١٩٠



## دليل الموضوعات التفصيلي

- مقدمة الطبعة الثانية . . . . . ٤
- المقدمة . . . . . ٥
- الديباجة . . . . . ٥
- التعريف بهذا الكتاب . . . . . ٥
- أسس عامة في المصطلحات والقواعد . . . . . ٧
- ١. أسس المصطلحات . . . . . ٧
- أولا : المصطلح . . . . . ٧
- تعريف المصطلح . . . . . ٧
- شروط اعتبار اللفظ مصطلحاً . . . . . ٧
- ثانيا : عبارة (لا مشاحة في الاصطلاح) . . . . . ٨
- معنى عبارة : لا مشاحة في الاصطلاح وأنها ليست على إطلاقها . . . ٨
- ثالثا : يجب أن تُدرَس المصطلحات دراسةً تاريخيةً ، تُبيِّنُ
- مَراحِلَ التَّشَكُّلِ والتطوُّر . . . . . ٩
- رابعا : بعض الألفاظ يكون لها عُرفان متداخلان (يدخل
- أحدهما في الآخر بعموم وخصوص) : . . . . . ٩
- الاصطلاح في العرف العام والخاص . . . . . ٩
- خامسا : وجود دلالة مصطلحيةٍ لِلْفَظِ لا يمنع من الخروج عنها بِقِلَّةٍ ١٠
- سادسا : حالة ما إذا تعددت الدلالات للمصطلح الواحد . . . . . ١٠
- الواجب على العالم عند تعدد دلالات المصطلح الواحد . . . . . ١٠
- سابعاً : أقسام مصطلحات الحديث . . . . . ١١
- أنواع الألقاب المستعملة في علوم الحديث . . . . . ١١
- مثال على ما يقع الخطأ فيه بسبب الخلط بين أنواع الألقاب
- الحديثية . . . . . ١١

٢. أسس القواعد . . . . . ١٣
- أولا : استمداؤها . . . . . ١٣
- مصدر أسس قواعد علوم الحديث . . . . . ١٣
- ثانيا : قواعد القبول والرد قواعد إجماعية . . . . . ١٣
- ثالثا : يجب لقبول التقعيد الحديثي الذي يُقرُّهُ المصنّفون في علوم الحديث أن يكون موافقا لمنهج أئمة الاجتهاد المطلق في علوم الحديث . . . . . ١٣
- الإجماع على قواعد القبول والرد في علوم نقد الحديث . . . . . ١٣
- رابعا : ليس هناك خلاف منهجي بين المحدثين والفقهاء المتقدمين . . . . . ١٣
- الخلاف بين المحدثين والفقهاء عند تطبيق القواعد نظري . . . . . ١٣
- خامسا : علماء الفنون عالة على أهل الحديث في تمييز الصحيح من السقيم . . . . . ١٤
- علماء الحديث هم المرجع للآخرين فيما يتعلق بالرواية . . . . . ١٤
- سادسا : التفريق بين أئمة الاجتهاد المطلق في النقد الحديثي ومن جاء بعدهم . . . . . ١٤
- الفرق بين أئمة الاجتهاد في نقد الحديث وبين من أتى بعدهم . . . . . ١٤
- ابن الصلاح قد سَبَقَ إلى ذكر الحدّ الزمني الفاصل بين المجتهدين في علوم الحديث ومن جاء بعدهم . . . . . ١٥
- سابعا : قامت قاعدة القبول والرد على ما يوجبه العقل من شروط قبول الأخبار وردّها . . . . . ١٥
- دور العقل في تطبيق قواعد القبول والرد لرواية ما . . . . . ١٥
- موافقة الخبر للواقع سبب قبول العقل له . . . . . ١٥
- أسباب مخالفة الخبر للواقع وعدم قبول العقل للخبر حينئذ . . . . . ١٦
- شروط قبول متن الحديث نجاته من آفة الكذب والخطأ . . . . . ١٧
- حالات قبول الأخبار بناء على مطابقتها للواقع أو عدمها . . . . . ١٧
- العلة القادحة الخفية سبب لرد العقل للرواية . . . . . ١٨
- ملخص لقاعدة قبول العقل للخبر وعدم قبولها . . . . . ١٨

- وأما كُتُب علوم الحديث . . . . . ١٩
- . الشافعي هو أول من نظَّر في علوم الحديث، ثم تتابع
- المحدثون من بعده في ذلك . . . . . ١٩
- . أول كتاب جامع مفرد في علوم الحديث . . . . . ١٩
- . متابعة علماء الحديث التصنيف في شرح مصطلحه وبيان قواعده ١٩
- . أسماء لبعض الكتب المحورية المعتمدة وبيان أهميتها في
- علوم رواية الحديث . . . . . ٢٠
- . المؤلفات في علوم مصطلح الحديث التي دارت في فلك
- كتاب ابن الصلاح شرحًا واختصارًا ونظمًا . . . . . ٢١
- . الكتاب المحوري الثالث في علوم الحديث وبيان أهميته . . . ٢٣
- المصطلحات الأوليّة . . . . . ٢٤
- الحديثُ . . . . . ٢٤
- . تعريف (الحديث) لغة واصطلاحًا عامًا وخاصًا . . . . . ٢٤
- . ضرورة إضافة (السيرة) إلى تعريف (الحديث) وأدلتها . . . ٢٤
- . مثال على دخول السيرة في الأحاديث المسندة . . . . . ٢٥
- . اسم (صحيح البخاري) بيان تطبيق البخاري لهذه القاعدة . . . ٢٥
- . أسباب النزول من حوادث السيرة والأخبار المرفوعة . . . . ٢٦
- الأثر . . . . . ٢٦
- . تعريف الأثر لغة واصطلاحًا . . . . . ٢٦
- . تخصيص المتأخرين للأثر بما أضيف إلى الصحابة والتابعين
- وتابعيهم . . . . . ٢٦
- الخبر . . . . . ٢٦
- . تعريف الخبر لغة واصطلاحًا . . . . . ٢٦
- السُّنَّة . . . . . ٢٧
- . تعريف السنة . . . . . ٢٧
- . الفرق بين الحديث والسنة . . . . . ٢٧
- السَّنَد . . . . . ٢٧

- ٢٧ . . . . . تعريف السند لغة واصطلاحاً
- ٢٧ . . . . . لا فرق بين السند والإسناد في الاصطلاح
- ٢٨ . . . . . المتن
- ٢٨ . . . . . تعريف المتن لغة واصطلاحاً
- ٢٨ . . . . . علوم الحديث
- ٢٨ . . . . . تعريف علوم الحديث

### القسم الأول : التقسيمات المتعلقة بالأحاديث وألقابها

- ٣١ . . . . . أقسام الحديث من حيث القبول والرد
- ٣١ . . . . . تقسيمات الحديث من حيث القبول والرد
- ٣١ . . . . . الحديث المفيد للعلم الضروري
- ٣١ . . . . . الحديث المفيد للعلم النظري
- ٣٢ . . . . . قرائن إثبات القطع بصحة الحديث
- ٣٢ . . . . . حالات تضعيف الحديث لما صححه البخاري ومسلم
- ٣٢ . . . . . من القرينة الخامسة إلى الثامنة تحتاج إلى ما يعتضد به
- ٣٣ . . . . . لتصحيح الحديث لكنها تظل من قرائن الثبوت
- ٣٣ . . . . . ماهية خبر الآحاد الظني
- ٣٤ . . . . . متى يفيد الخبر غلبة الظن
- ٣٤ . . . . . ألقاب الحديث: متواتر ومستفيض وآحاد مصطلحات
- ٣٤ . . . . . المتأخرين من علماء الحديث
- ٣٤ . . . . . حالاً رجحان ثبوت الحديث دون قطع به
- ٣٥ . . . . . أوصاف الحديث في حالة رجحان صحته
- ٣٥ . . . . . قيام شروط القبول عند المحدثين على التثبت من نجاة
- ٣٥ . . . . . الحديث من آفتي الكذب والخطأ
- ٣٦ . . . . . خلاصة لما مر في البحث السابق
- ٣٧ . . . . . القسم الأول : حالة كفاية الإسناد الواحد في تحصيل الرجحان
- ٣٧ . . . . . تعريف الحديث الصحيح (بإطلاقه الاصطلاحي الخاص)

- ٣٧ . . . . . تعريف العدل .
- ٣٧ . إطلاق وصف العدالة على من جمع بين العدالة الدينية والضبط .
- ٣٧ . . . . . مأخذ اشتراط العدالة وسببه .
- ٣٧ . . . . . تعريف العدالة الباطنة .
- ٣٨ . . . . . تعريف العدالة الظاهرة .
- ٣٨ . . . . . مكانة علم الجرح والتعديل .
- ٣٨ . . . . . تعريف الراوي الضابط .
- ٣٨ . . . . . سبب اشتراط الضبط لقبول الرواية .
- ٣٩ . . . . . تعريف الاتصال .
- ٣٩ . . . . . سبب اشتراط الاتصال لقبول الرواية .
- ٣٩ . . . . . تعريف العلة القادحة .
- ٣٩ . العلة المذكورة في تعريف الحديث الصحيح هي العلة الخفية .
- ٤٠ . . . . . كيفية معرفة العلة القادحة الظاهرة .
- ٤٠ . . . . . كيف نعرف العلة القادحة الخفية .
- ٤٠ . . . . . الغاية من اشتراط السلامة من العلة القادحة الخفية .
- ٤٠ . . . . . تعريف العلة غير القادحة .
- ٤١ . . . . . تعريف الشذوذ القادح .
- ٤١ . . . . . الغاية من اشتراط السلامة من الشذوذ القادح .
- ٤٢ . . . . . خلاصة لما مرّ في البحث السابق .
- ٤٢ . . . . . فائدة ذكر قيد القدح في علة الشذوذ .
- الاستغناء عن ذكر قيد السلامة من العلة والشذوذ القادحين .
- ٤٢ . . . . . في التعريف الثاني للحديث الصحيح .
- الحكم بالسلامة من الشذوذ والعلة عمل المجتهد المطلق .
- ٤٣ . . . . . في الرواية .
- المتأخرون قادرون على إدراك العلة الخفية، وتفصيل .
- ٤٣ . . . . . القول في ذلك .
- حكم العالم المتأخر على الحديث حكم منه على عدالة .

- ٤٤ . . . . . الرواة وضبطهم وعدم علمه بقادح .  
 . حكم أئمة الاجتهاد المطلق بالصحة دليل على تحقق
- ٤٤ . . . . . الشروط الخمسة . . . . .
- ٤٤ . . . . . معنى استقلال المتأخرين بالحكم على الحديث . . . . .  
 . كيف يتم التفريق بين الحكم على الإسناد بالصحة والحكم
- ٤٥ . . . . . على المتن بالصحة . . . . .  
 . ليس لدى المتأخرين أهلية الاستقلال بالحكم بعدم وجود
- ٤٥ . . . . . علة أو شذوذ . . . . .  
 . يجوز للمتأخر مخالفة اجتهاد المتقدم في الحكم على
- ٤٥ . . . . . الحديث لكن بضوابط . . . . .  
 . ضوابط جواز مخالفة المتأخر للمتقدم في الحكم على
- ٤٦ . . . . . الحديث فيما سوى الصحيحين . . . . .  
 . ما لا يحقُّ للمتأخر أن يخالف فيه حكم المتقدم . . . . .  
 . أحاديث الصحيحين مما تلقته الأمة بالقبول يغني عن
- ٤٧ . . . . . البحث فيها من حيث الرد والتضعيف . . . . .
- ٤٨ . . . . . المقصود من عبارة (التلقي بالقبول) . . . . .  
 . الحالتان التي يجوز فيها للمتخصص مخالفة صاحبي
- ٤٨ . . . . . الصحيح اعتماداً على منهج النقد الحديثي . . . . .  
 . الأئمة لم يقبلوا ما صححه الشيخين تقليداً لهما وإنما
- ٤٨ . . . . . نتيجة الاجتهاد . . . . .
- ٤٩ . . . . . معارضة الحديث لدليل نقلي وعقلي أقوى منه . . . . .  
 . على الشروط المذكورة يقبل الحديث وما يراد بناء حكم
- ٤٩ . . . . . شرعي اعتماداً عليه . . . . .  
 . منهج الحكم على الآثار الموقوفة التاريخية والتفسيرية
- ٤٩ . . . . . أخف لقبول الروايات . . . . .  
 . علل الضعف الخفيفة لا تكفي لرفض الأثر الموقوف
- ٥٠ . . . . . وفق منهج النقد الحديثي . . . . .



- شروط قبول الخبر تتأثر بأهمية الخبر ومقدار خطره . . . . . ٥٠
- مظان الحديث الصحيح . . . . . ٥٠
- المظان التي اشترطت الصحة . . . . . ٥١
- تعريف المستخرجات . . . . . ٥١
- كل ما في كتب الصحاح صحيح عند مصنفها إلا ما
- أخرجوه لبيان علته . . . . . ٥١
- ما يلتحق بكتب الصحاح . . . . . ٥٢
- من كتب الانتقاء غير كتب الصحاح . . . . . ٥٢
- أضعف أمهات الحديث انتقاء وأكثرها حديثاً ضعيفاً سنن
- ابن ماجه . . . . . ٥٢
- سنن أبي داود فيه الصحيح والضعيف المعتضد بغيره
- أو خفيف الضعف غير معتضد . . . . . ٥٢
- تنبيه أبي داود لما كان شديد الضعف مما في كتابه (السنن) . . . ٥٣
- تخريج أبي داود للحديث بغير إعلال لا يكفي للحكم
- عليه بالصحة . . . . . ٥٣
- متى يكون حكمنا على الحديث موافقا أو مخالفا
- لدلالة سكوت أبي داود عليه ؟ . . . . . ٥٣
- سكوت أبي داود عن الحكم على الحديث يشبه
- دلالة الترمذي على التحسين . . . . . ٥٣
- صنف الدارقطني سننه لبيان غرائب أحاديث الأحكام . . . . . ٥٤
- سنن الدارقطني من مظان التنبيه على العلل والتفردات
- والزيادات . . . . . ٥٤
- سنن البيهقي الكبير من أجمع الكتب المسندة في أحاديث
- الأحكام . . . . . ٥٤
- معنى مصطلح (الأمهات التسعة) لدى المعاصرين . . . . . ٥٤
- الأجزاء الخاصة ببعض مسائل الأحكام تعد من كتب الانتقاء . . ٥٤
- ما يلتحق بالأمهات من كتب الحديث الغزيرة بالروايات . . . . ٥٥

- كتب الزوائد من مظان الحديث . . . . . ٥٥
- تعريف كتب الزوائد . . . . . ٥٥
- أمثلة على كتب الزوائد . . . . . ٥٥
- من وجوه التصنيف في السنة النبوية . . . . . ٥٦
- القسم الثاني : حالة الحديث الذي تَبَيَّنَ رُجْحَانُهُ بِمُعْضِدٍ . . . . . ٥٧
- القسم الثاني من الأحاديث المقبولة : الحديث الذي
- تَبَيَّنَ رُجْحَانُ ثُبُوتِهِ بِمُعْضِدٍ . . . . . ٥٧
- معنى الصحيح بالإطلاق العام والصحيح بالإطلاق الخاص . . . ٥٧
- الصحيح لغيره والحسن لغيره . . . . . ٥٧
- ما هي الأحاديث الضعيفة التي تقبل الاعتضاد . . . . . ٥٧
- متى يقبل الاعتضاد الإسناد الذي فيه جهالة . . . . . ٥٨
- متى يكون الإسناد الذي فيه جهالة شديد الضعف
- لا يقبل الاعتضاد . . . . . ٥٨
- سبب انحصار ما يقبل الاعتضاد في الحديث الذي في
- إسناده راوٍ عدل نازل عن مرتبة الراوي الضابط . . . . . ٥٩
- خلاصة ما مرَّ في البحث السابق . . . . . ٦٠
- المعضدات التي ترفع الضعيف إلى درجة المقبول . . . . . ٦١
- مسميات أخرى للرواية المعضدة . . . . . ٦١
- معنى مصطلح (الاعتبار) في منهج النقد في علوم الحديث . . . ٦١
- متى يقع الاعتضاد بالرواية الموافقة . . . . . ٦٢
- فائدة الرواية التي تشهد لصحة معنى دون النسبة . . . . . ٦٣
- متى يكون الحديث غير قابل للاعتضاد شديد الضعف . . . . . ٦٣
- الحديث الضعيف المعتمد لا يدخل في (الصحيح) بمعناه
- الخاص الذي صُنفت عليه كُتُب الصُّحاح . . . . . ٦٤
- الصحيح لغيره والحسن لغيره . . . . . ٦٤
- تَوْسُّعُ بعض المتأخرين في الحكم بقبول الأحاديث
- الضعيفة بدعوى الاعتضاد . . . . . ٦٤

- ٦٤ . . . . . أسباب الوقوع في ذلك الخطأ .
- ٦٤ . . . . . مصطلح الحديث الحسن خاص بالمتأخرين ابتداء
- ٦٤ . . . . . بابن الصلاح ومن بعده .
- ٦٥ . . . . . مصطلح (الحسن) قبل ابن الصلاح ، باستثناء الترمذي .
- ٦٥ . . . . . مصطلح الحديث الحسن عند الترمذي .
- ٦٦ . . . . . مراد الترمذي من حكمه على حديث ما بأنه حسن .
- ٦٦ . . . . . ما نستفيدة من حكم الترمذي على حديث بالتحسين ترشحه
- ٦٦ . . . . . للقبول دون جزم بذلك .
- ٦٦ . . . . . إذا وُجد الحديث الحسن عند الترمذي مقبولا .
- ٦٦ . . . . . إذا وُجد الحديث الحسن عند الترمذي ضعيفا .
- ٦٦ . . . . . إذا وُجد الحديث الحسن عند الترمذي شديد الضعف .
- ٦٧ . . . . . خلاصة لما مر في البحث السابق .
- ٦٨ . . . . . مصطلح حسن صحيح عند الترمذي .
- ٦٨ . . . . . مصطلح (حسن صحيح) استعمال بمعنى (صحيح) قبل الترمذي .
- ٦٩ . . . . . الترمذي هو أول من أشهر تعبير (حسن صحيح) .
- ٦٩ . . . . . متابعة بعض المتأخرين للترمذي في مصطلح حسن صحيح .
- ٦٩ . . . . . سبب كثرة استعمال الترمذي مصطلح (حسن صحيح) .
- ٦٩ . . . . . أوصاف أخرى للحديث الصحيح دالة على القبول .
- ٧٠ . . . . . انقسام الحديث الصحيح إلى معمول به وغير معمول به .
- ٧٠ . . . . . وصف الحديث الصحيح المعمول به بالمحكم هو من
- ٧٠ . . . . . اصطلاحات الفقهاء والأصوليين والمتكلمين .
- ٧٠ . . . . . الحديث الصحيح غير المعمول به .
- ٧٠ . . . . . تعريف الحديث المنسوخ .
- ٧٠ . . . . . أسماء بعض الكتب في النسخ والمنسوخ .
- ٧١ . . . . . لا يقال بالنسخ لمجرد التعارض بين روايتين .
- ٧١ . . . . . خطوات حل إشكال التعارض بين حديثين .
- ٧١ . . . . . معنى وصف الحديث بأنه مرجوح .

- ما تحتاج إليه المرجحات من علم وهي كثيرة . . . . . ٧٢
- من صور الترجيح . . . . . ٧٢
- متى يقدم الترجيح على الجمع بين روايتين . . . . . ٧٢
- تعريف مختلف الحديث . . . . . ٧٢
- أسماء بعض الكتب في مختلف الحديث . . . . . ٧٣
- تعريف مشكل الحديث والفرق بينه وبين مختلف الحديث . . . ٧٣
- طرائق حل مشكل الحديث . . . . . ٧٣
- أسماء بعض الكتب في مشكل الحديث . . . . . ٧٤
- أسماء بعض الكتب التي تعين على الإجابة عن التعارض في الأحاديث . . . . . ٧٤
- تعريف علم شرح الحديث . . . . . ٧٤
- كتب غريب الحديث وهدفها . . . . . ٧٥
- وأما الحديث غير الثابت (المردود) . . . . . ٧٧
- تعريف الحديث المردود . . . . . ٧٧
- أقسام الحديث المردود غير الثابت . . . . . ٧٧
- فالأول : الضعيف (الخفيفُ ضعْفُه) . . . . . ٧٨
- تعريف الحديث الضعيف الخفيف ضعفه . . . . . ٧٨
- بيان الفرق بين الحكم على الإسناد والحكم على الحديث . . . ٧٨
- لا يحتج بالحديث الضعيف استقلالاً في شيء . . . . . ٧٨
- الاحتجاج بأمر الشرع لا يجوز إلا بما لم ينزل عن غلبة الظن بالثبوت . . . . . ٧٩
- أحوال إيراد الأئمة للأحاديث الضعيفة وبيان أنه لم يكن لأجل الاحتجاج بها . . . . . ٧٩
- لا يجوز إيراد الحديث الضعيف معلقاً إلا بصيغة تتبرأ من عهده عند السامع أو القارئ . . . . . ٧٩
- لماذا كان (المرسل) من أشهر صور الحديث الخفيف ضعفه . . ٧٩
- صور السقط في السند . . . . . ٨٠

- المنقطع . . . . . ٨٠
- . تعريف المنقطع . . . . . ٨٠
- . تعريف الراوي المبهم . . . . . ٨٠
- . تعريف الحديث المرسل . . . . . ٨٠
- . يطلق وصف المنقطع أيضًا على المرسل . . . . . ٨٠
- . المحدثون لم يَقْصُرُوا لقب (المرسل) على السقط من أول السند ٨١
- . المحدثون قد يطلقون على المنقطع وصف المقطوع أيضًا . . ٨١
- . تختلف درجة ضعف المنقطع باختلاف أحواله . . . . . ٨١
- . كلما كثر عدد الساقطين ازداد الإسناد ضعفًا وكلما قلَّ
- عددهم خفَّ ضعف الحديث . . . . . ٨٢
- . كلما علا موضع السقط خفَّ الضعف . . . . . ٨٢
- . كلما نزل موضع السقط اشتدَّ الضعف . . . . . ٨٢
- المرسل . . . . . ٨٢
- . تعريف المرسل . . . . . ٨٢
- . المقصود من تخصيص المرسل برواية التابعي عن النبي ﷺ . . ٨٢
- . بيان حكم رواية التابعي عن النبي ﷺ . . . . . ٨٣
- . الأصل النظري في رواية التابعي عن النبي ﷺ هو الرد إلا
- باعتزادها . . . . . ٨٣
- . شروط قبول المرسل ومرجحاته ومعضداته . . . . . ٨٤
- . مرجحات قبول المرسل . . . . . ٨٤
- . معضدات قبول المرسل . . . . . ٨٥
- . متى يكون المرسل أقرب شيء للقبول ، ولذلك يقبل التَّقْوَى
- بموقوف الصحابي دون الشرط السابق . . . . . ٨٦
- . صورة المرسل عند الإمام الشافعي . . . . . ٨٦
- . العمل بالمرسل من باب ترجيح اجتهاد على اجتهاد بناء على
- موافقته فتاوى جماهير علماء التابعين وتابعيهم . . . . . ٨٧
- . متى يكون المرسل أقرب شيء للقبول، ولذلك يقبل التَّقْوَى

- بموقوف التابعي دون الشرط السابق . . . . . ٨٧
- مدلّس الإسناد . . . . . ٨٧
- تعريف التدليس مطلقاً . . . . . ٨٧
- تعريف تدليس الإسناد . . . . . ٨٨
- تدليس الإسناد يشمل صورتين . . . . . ٨٨
- متى تكون كثرة التدليس سبباً في التوقف عن قبول عنعنة المدلّس . . . ٨٨
- اختلاف حكم عنعنة الراوي المدلّس باختلاف نوعي تدليسه . . . ٨٩
- ردُّ عنعنة المدلّس لعدم الثقة باتصال السند لا لتحقيق الانقطاع . ٨٩
- الحكم بالاتصال لرواية المدلس إذا لم يبلغ تدليسه حدّ
- تغليب احتمال عدم الاتصال . . . . . ٩٠
- إذا ظهر دليل أو قرينة توجب الحكم بعدم الاتصال في رواية
- المدلس فلا تُقبل روايته تلك . . . . . ٩٠
- طرق تمييز الراوي المدلس الذي شكك تدليسه في اتصال
- سند حديثه عن المدلس الذي لم يصل حد التشكيك . . . . . ٩٠
- وصف الراوي بكثرة التدليس قد لا يكفي لرد عنعته . . . . . ٩١
- لا يصح تقليد ابن حجر في تحديده أثر التدليس على روايات
- الراوي . . . . . ٩١
- شرط تبين الاتصال في حديث المدلس يختلف باختلاف
- صورة تدليسه . . . . . ٩١
- حالات الحكم بالاتصال في رواية مدلس . . . . . ٩١
- لا يحكم باتصال حديث المدلس عمن عاصره ولم يلقه إلا
- في حالات أربعة . . . . . ٩٢
- التصريح باللقاء أو ثبوته كافٍ لإثبات الاتصال . . . . . ٩٣
- وجوب المبالغة في الثبوت من صحة صيغ الأداء في رواية
- المدلسين . . . . . ٩٣
- صيغة السماع إذا صحت لا يعلّوها مجرد انفراد ذلك الوجه بها
- دون بقية الطرق التي ذكرت الحديث بالعننة . . . . . ٩٣

- ٩٤ . . . . . قد تدل القرائن على وهم حاكي صيغة السماع .
- ٩٤ . . . . . الأصل قبول انفراد الراوي بصيغة السماع .
- ٩٤ . . . . . تعريف تدليس التسوية . . . . .
- الأصل قبول عنعنة المدلس تدليس تسوية ، وبين سبب هذا
- ٩٤ . . . . . الحكم
- ٩٥ . . . . . حكم تدليس العطف وتدليس القطع
- ٩٥ . . . . . معنى تدليس الصيغ . . . . .
- ٩٥ . . . . . متى نلجأ إلى القول بتأويل الراوي في صيغة السماع . . . . .
- ٩٦ . . . . . معنى تدليس الشيوخ . . . . .
- ٩٦ . . . . . معنى تدليس البلدان . . . . .
- لا أثر لتدليس الشيوخ وتدليس البلدان في الرواية عند
- ٩٦ . . . . . عدم الالتباس . . . . .
- ٩٦ . . . . . المعلق والبلاغ . . . . .
- ٩٦ . . . . . تعريف المعلق والبلاغ . . . . .
- ٩٧ . . . . . المعلق والبلاغ من صور المنقطع . . . . .
- ٩٧ . . . . . الإمام مالك أشهر من عُرف بالبلاغ . . . . .
- أول من أطلق وصف التعليق على هذه الصورة هو
- ٩٧ . . . . . أبو عبد الله الحميدي . . . . .
- أهمية معرفة دلالة (قال) من البخاري ، إذا سمى بعدها
- ٩٨ . . . . . شيخاً من شيوخه . . . . .
- التعليق بصيغة الجزم أقوى في الدلالة على الصحة
- ٩٨ . . . . . من صيغ التمريض . . . . .
- معلقات البخاري بصيغة الجزم لا تدخل فيما تُلقَى بالقبول ،
- ٩٨ . . . . . ولا بد من الوقوف على أسانيدھا للحكم بصحتها . . . . .
- ٩٩ . . . . . المعضل . . . . .
- ٩٩ . . . . . تعريف الحديث المعضل . . . . .
- (المعضل) ليس مصطلحاً خاصاً بما سقط منه اثنان

- على التوالي ، وإن أمكن دخول هذا السقط في دلالة . . . . . ٩٩
- مصطلحات الدلالة على الاتصال . . . . . ١٠٠
- تعريف المتصل . . . . . ١٠٠
- تعريف المسند . . . . . ١٠١
- أقسام الحديث من حيث من انتهى إليه السند . . . . . ١٠١
- تعريف المرفوع . . . . . ١٠١
- تعريف الموقوف . . . . . ١٠١
- تعريف المقطوع . . . . . ١٠١
- قد يطلق المسند ويراد به مع الرفع تحقق الاتصال . . . . . ١٠٢
- المرفوع المتصل هو المقصود بوصف (المسند) الوارد
- في عناوين بعض كتب الصحيح . . . . . ١٠٢
- قد يطلق المسند على الموقوف بشرط الاتصال . . . . . ١٠٣
- السياق هو الذي يظهر المراد بالمسند . . . . . ١٠٣
- الصورة التي لا تجتمع أبدًا مع لقب (المسند) هي صورة
- الانقطاع الظاهر البين . . . . . ١٠٣
- ما هي كتب المسانيد . . . . . ١٠٤
- الهدف من وضع كتب المسانيد . . . . . ١٠٤
- أحوال ما يدخل في المرفوع ثلاثة . . . . . ١٠٤
١. المرفوع صراحة . . . . . ١٠٤
- معنى المرفوع صراحة . . . . . ١٠٤
- يدخل في (المرفوع): ما يُستنبط رفعه استنباطًا ، وأمثلة له . . . ١٠٥
٢. المرفوع كناية . . . . . ١٠٦
- معنى المرفوع كناية . . . . . ١٠٦
٣. المرفوع حكمًا . . . . . ١٠٦
- تُثبت الحكم بالرفع على الموقوف (بشرطه) منذ جيل التابعين ١٠٦
- شروط الحكم برفع الموقوف . . . . . ١٠٨
- أسباب النزول والقراءات الخارجة عن مصحف عثمان



- والشاذة تدخل المرفوع حكمًا . . . . . ١٠٩ .
- . وجوب الحذر من التوسع في دعاوى الرفع ، أو الغلو في نفيه . ١٠٩ .
- . خطورة نسبة كلام إلى النبي ﷺ لم يقله ، وكذا نفي نسبة الكلام الذي غلب على أنه قاله . . . . . ١٠٩ .
- . الحديث القدسي يعد من الحديث المرفوع . . . . . ١١٠ .
- . قد يطلق على الحديث القدسي وصف الحديث الإلهي ، وتفسير الفرق بينهما . . . . . ١١٠ .
- . الأحاديث القدسية مثل النبوية فيها الصحيح والضعيف والموضوع . . . . . ١١١ .
- . أسماء مصنفات في الحديث القدسي . . . . . ١١١ .
- والثاني : شديد الضعف . . . . . ١١٢ .
- . تعريف الحديث الشديد ضعفه . . . . . ١١٢ .
- . درجة إفادة شديد الضعف من جهة عدم ثبوته . . . . . ١١٢ .
- . الفرق بين الحكم بشدة الضعف على الإسناد وحده وعلى الحديث بمتنه وإسناده معًا . . . . . ١١٢ .
- . من صور شديد الضعف ومصطلحاتها . . . . . ١١٣ .
- الحديث المنكر . . . . . ١١٣ .
- . تعريف (المنكر) . . . . . ١١٣ .
- . شرح قيد مخالفة الصواب في تعريف الحديث المنكر . . . . . ١١٣ .
- . المقصود من المخالفة المستفحشة للصواب . . . . . ١١٤ .
- . حكم الرواية التي ظاهرها الصحة إذا خالفت آية من كتاب الله تعالى . . . . . ١١٤ .
- . الرواية التي ظاهر إسنادهها القبول إذا عارضت رواية أصح منها . . . . . ١١٤ .
- . الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة إذا عارض الواقع والحس أو الحقائق العلمية حُكِمَ على الرواية بالنكارة . . . . . ١١٥ .
- . بعض مظان الحديث (المنكر) . . . . . ١١٥ .
- الشاذ المردود . . . . . ١١٥ .

- الشاذ في اللغة . . . . . ١١٥
- تعريف الشاذ في الاصطلاح . . . . . ١١٥
- تعريف الشاذ المقبول . . . . . ١١٦
- الأصل في الرواية الشاذة الردّ وعدم القبول . . . . . ١١٦
- إطلاق وصف الشذوذ عند المحدثين قبل الحاكم النيسابوري ودلالته . . . . . ١١٦
- إطلاق وصف الشذوذ عند فقهاء الحنفية . . . . . ١١٦
- مقصود الإمام الشافعي في كلامه عن (الشاذ) . . . . . ١١٦
- متى يُحكم على الحديث بالشذوذ ؟ . . . . . ١١٧
- معنى درجة التفرد . . . . . ١١٧
- اتفاق المحدثين والحنفية في منطلق رد الخبر فيما تعمّ به البلوى . . . . . ١١٧
- معنى التساهل عند المحدثين في قبول أحاديث الرقائق والترغيب والترهيب . . . . . ١١٨
- الغاية من ذكر الإسرائيليات ومثلها الروايات الضعيفة . . . . . ١١٩
- معنى درجة ضبط الراوي . . . . . ١١٩
- معنى طبقة الراوي . . . . . ١١٩
- معنى درجة إتقان الراوي واستيعابه لحديث شيخه الذي انفرد عنه . . . . . ١١٩
- خلاصة ما مرّ في البحث السابق . . . . . ١٢٠
- المضطرب . . . . . ١٢١
- تعريف المضطرب في اللغة . . . . . ١٢١
- تعريف المضطرب في الاصطلاح . . . . . ١٢١
- المُدرَج . . . . . ١٢٢
- تعريف المدرج في الاصطلاح . . . . . ١٢٢
- يقع الإدراج في السند والمتن . . . . . ١٢٢
- كيف يُعرف الإدراج ؟ . . . . . ١٢٢
- القرائن التي يستدل بها على الإدراج . . . . . ١٢٤

- المُعَلُّ . . . . . ١٢٥
- . تعريف المعل في اللغة . . . . . ١٢٥
- . تعريف العلة في الاصطلاح . . . . . ١٢٥
- . العلة في الإطلاق العام . . . . . ١٢٥
- . تعريف العلة في الإطلاق الخاص . . . . . ١٢٦
- . الحديث المعل بالمعنى الخاص . . . . . ١٢٦
- . خطوات اكتشاف العلل الخفية . . . . . ١٢٦
- . ضرورة مراجعة الدارس للكتب التي بحثت موضوع علل الحديث . . ١٢٨
- . أهم كتب علل الحديث . . . . . ١٢٨
- . من صور الحديث المعل : الزيادة في المتن ، أو في الإسناد ،  
ومن حدّث فنسي . . . . . ١٢٨
- . معنى زيادة الثقة . . . . . ١٢٩
- . ميزان النقد يقوم على ترجيح ما رجّحته قرائن معيّنة . . . . ١٣٠
- . معنى المزيد في متصل الأسانيد . . . . . ١٣٠
- . مصطلح (المزيد في متصل الأسانيد) ليس من مصطلحات  
ألقاب الحديث بل هو اسم كتاب للخطيب البغدادي . . . . . ١٣٠
- . معنى من حدّث ونسي . . . . . ١٣٠
- . لا بد من النظر في جوانب الترجيح فيما يتعلق برواية مقبول  
الرواية عن مقبول الرواية ما لم يذكر أنه حدث به . . . . . ١٣٠
- . ما يمكن أن يطرد حكمه في هذه المسألة . . . . . ١٣١
- المقلوب . . . . . ١٣١
- . تعريف المقلوب اصطلاحاً . . . . . ١٣١
- المُصَحَّفُ والمُحَرَّفُ . . . . . ١٣٢
- . تعريف المصحف والمحرف في الاصطلاح . . . . . ١٣٢
- المطروح والمترك . . . . . ١٣٢
- . تعريف المطروح والمترك . . . . . ١٣٢
- المُظْلِم . . . . . ١٣٣

- تعريف المظلم . . . . . ١٣٣
- خلاصة ما مرَّ في البحث السابق . . . . . ١٣٤
- والثالث : الموضوع . . . . . ١٣٥
- تعريف الموضوع في الاصطلاح . . . . . ١٣٥
- القرائن الدالة على الوضع . . . . . ١٣٥
- القرائن الدالة على الوضع تتفاوت في الظهور والخفاء . . . . . ١٣٦
- أسماء بعض الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعية . . . . . ١٣٦
- أقسام الحديث من جهة مراتب الإدراك . . . . . ١٣٨
- أقسام مراتب الإدراك . . . . . ١٣٨
- ذكر ما يتنزل على هذه الأحكام من أقسام الحديث من
- جهة القبول والرد . . . . . ١٣٨
- ١. القسم الأول : اليقين بالثبوت . . . . . ١٣٩
- فروع اليقين بالثبوت . . . . . ١٣٩
- ٢. القسم الثاني : غلبة الظن بالثبوت . . . . . ١٣٩
- مقبول الآحاد . . . . . ١٣٩
- ٣. القسم الثالث : الشك والتوقف عن الإثبات أو النفي . . . . . ١٣٩
- سبب حكم المحدثين على المشكوك فيه دون ترجيح لإثبات ولا نفي بالضعف ؟ . . . . . ١٣٩
- فروع الخفيف وضعفه . . . . . ١٣٩
- ٤. القسم الرابع : غلبة الظن بعدم الثبوت . . . . . ١٤٠
- فروع ما غلب على الظن عدم ثبوته . . . . . ١٤٠
- حالتا الحديث شديد الضعف الذي لا يقبل الاعتبار . . . . . ١٤١
- ٥. القسم الخامس : ما تَيَقَّنَّا كَذِبُهُ . . . . . ١٤١
- المتيقن من كذبه وضعفه . . . . . ١٤١
- خلاصة لما مرَّ في البحث السابق . . . . . ١٤٢
- أقسام الرواية من غير جهة القبول والرد . . . . . ١٤٣
- أقسام الحديث من جهة الرواية باللفظ وبالمعنى . . . . . ١٤٣

- ١٤٣ . . . . . لماذا أجاز العلماء رواية الحديث بالمعنى ؟
- ١٤٤ . . . . . تعريف الرواية باللفظ .
- ١٤٤ . . . . . ترجيح لفظ على لفظ في سياق تمييز الرواية باللفظ من الرواية بالمعنى لا يلزم منه تضعيف الرواية المرجوح لفظها .
- ١٤٥ . . . . . تعريف الرواية بالمعنى حيث تكون مقبولة .
- ١٤٥ . . . . . تعريف الرواية بالمعنى حيث تكون غير مقبولة .
- ١٤٦ . . . . . شروط قبول الرواية بالمعنى .
- ١٤٦ . . . . . ليست كل الأحاديث تصح روايتها بالمعنى ، وأمثلة على ذلك .
- ١٤٦ . . . . . اختصار الحديث من صور الرواية بالمعنى .
- ١٤٦ . . . . . متى يكون اختصار الحديث مقبولا .
- ١٤٩ . . . . . أقسام الحديث من جهة عدد روايته .
- ١٤٩ . . . . . قسما الحديث بالنظر إلى عدد أسانيده .
- ١٤٩ . . . . . بيان تقسيم الحديث إلى مشهور وعزيز .
- ١٤٩ . . . . . تعريف المشهور .
- ١٥٠ . . . . . تعريف المستفيض عند الأصوليين والفقهاء .
- ١٥١ . . . . . أسماء بعض الكتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة .
- ١٥١ . . . . . تعريف العزيز في الاصطلاح .
- ١٥١ . . . . . الغريب والفرد من أقسام العزيز .
- ١٥٢ . . . . . أول من عرف العزيز بما أوهم مباينته للغريب هو ابن منده .
- ١٥٢ . . . . . كل غريب عزيز ولا عكس .
- ١٥٣ . . . . . من صور التفرد .
- ١٥٣ . . . . . قد يكون الحديث الغريب مردودا بالشذوذ .
- ١٥٣ . . . . . من قواعد المحدثين في الموقف من الحديث الغريب .
- ١٥٣ . . . . . بيان مقصود أبي داود في كلامه عن حجية الحديث الغريب .
- ١٥٤ . . . . . حذر العلماء من الغلو في طلب الغرائب .
- ١٥٤ . . . . . مظان الحديث الغريب والفرد .
- ١٥٦ . . . . . أقسام الحديث من جهة ألقاب صيغ الأداء .

- المقصود بصيغ الأداء . . . . . ١٥٦
- أقسام صيغ الأداء . . . . . ١٥٦
- تعريف المعنعن . . . . . ١٥٦
- شروط حمل (عن) على الاتصال . . . . . ١٥٧
- قد تستعمل العنونة بقصد الحكاية لا الرواية ، لكن بقله . . . ١٥٧
- صيغة (قال) قد تلتحق بـ(عن) . . . . . ١٥٨
- هل يوصف بالتدليس كل من استعمل عن وقال فيما لم يسمعه  
عمن سمع منه أو عاصره ؟ . . . . . ١٥٨
- تعريف المؤنأن . . . . . ١٥٩
- صيغة (أن) ليس لها دلالة على الاتصال . . . . . ١٦٠
- القرائن التي تجعل صيغة (أن) محمولة على الاتصال . . . . . ١٦٠
- متى يكون الحديث متصلاً حتى لو رواه الراوي بلا أي صيغة . . . ١٦١
- المسلسل بصيغ السماع . . . . . ١٦٢
- تعريف الحديث المسلسل . . . . . ١٦٢
- الحديث المسلسل بالأولية . . . . . ١٦٢
- تعريف المسلسل بصيغ السماع . . . . . ١٦٢
- طُرُقُ التَّحْمُلِ وَصِيغُ أَدَائِهَا . . . . . ١٦٣
- معنى طرق التحمل . . . . . ١٦٣
- كتب اعتنى مؤلفوها ببيان طرق التحمل . . . . . ١٦٣
- أقسام طرق التحمل . . . . . ١٦٤
- تعريف السماع وصيغُ أَدَائِهِ . . . . . ١٦٤
- تعريف العرض وصيغُ أَدَائِهِ . . . . . ١٦٤
- شروط قبول الرواية بالسماع والعرض . . . . . ١٦٥
- تفريق المحدثين بين السماع في مجالس التحديث والسماع  
في مجالس المذاكرة . . . . . ١٦٦
- القسم الثاني من طرق التحمل ما يعتمد على المكتوب مع  
تحصيل حق روايته . . . . . ١٦٧

- ١٦٨ . . . . . تعريف الإجازة .
- ١٦٨ . . . . . صيغ أداء الإجازة .
- ١٦٨ . . . . . تعريف المناولة .
- ١٦٨ . . . . . صورة أخرى للمناولة هي عرض المناولة .
- ١٦٨ . . . . . صيغ أداء المناولة هي صيغ أداء الإجازة نفسها .
- ١٦٩ . . . . . تعريف المكاتب .
- ١٦٩ . . . . . تعريف الوصية .
- ١٧٠ . . . . . تعريف الإعلام وصيغه .
- ١٧٠ . . . . . تعريف الوجادة .
- ١٧٠ . . . . . شروط الاحتجاج بالموجود من الروايات بطريقة الوجادة .
- ١٧١ . . . . . شروط كون الوجادة رواية متصلة مقبولة .
- ١٧١ . . . . . حجية الوجادة .
- ١٧١ . . . . . صيغ أداء الرواية بالوجادة .
- ١٧٢ . . . . . الوظيفة الشريفة لطرق التحمل في زمن الرواية .
- هبوط وظيفة طرق التحمل لدى المتأخرين عن وظيفتها .
- ١٧٢ . . . . . الشريفة السابقة .
- مقاصد طلب الإجازات عند المتأخرين ورمزيتها وعدم قيامها .
- ١٧٢ . . . . . بوظيفتها السابقة .
- ١٧٤ . . . . . أقسام الحديث من جهة تقليل احتمالات الوهم بتقليل الوسائط .
- ١٧٤ . . . . . تعريف العلو في الإسناد .
- ١٧٤ . . . . . ما هو أشرف العلو ؟ .
- ١٧٤ . . . . . تعريف النزول في الإسناد .
- ١٧٤ . . . . . فائدة العلو .
- ١٧٤ . . . . . أقسام العلو .
- ١٧٥ . . . . . تعريف العلو المطلق .
- ١٧٥ . . . . . أعلى أسانيد الإمام مالك .
- ١٧٥ . . . . . أعلى أسانيد الإمام أحمد .

- ١٧٥ . . . . . أعلى أسانيد الإمام البخاري .
- ١٧٥ . . . . . أعلى أسانيد الإمام مسلم .
- ١٧٦ . . . . . تعريف العلو النسبي .
- ١٧٦ . . . . . صور العلو النسبي .
- ١٧٦ . . . . . من صور العلو النسبي المساواة .
- ١٧٦ . . . . . من صور العلو النسبي المصافحة .
- ١٧٧ . . . . . من صور العلو النسبي الموافقة .
- ١٧٧ . . . . . من صور العلو النسبي البدل .
- ١٧٨ . . . . . من صور العلو النسبي القدم .
- ١٧٨ . . . . . الرواية عن تقدم وفاته .
- ١٧٨ . . . . . صورة السابق واللاحق .
- ١٧٩ . . . . . من صور العلو النسبي قدم السماع عن الشيخ الواحد .
- ١٧٩ . . . . . رواية الأكابر عن الأصاغر .
- ١٧٩ . . . . . ما المقصود بالطبقة ؟ .
- ١٧٩ . . . . . فائدة تقييد رواية الأكابر عن الأصاغر .
- ١٨٠ . . . . . بعض مظان رواية الأكابر عن الأصاغر .
- ١٨٠ . . . . . رواية الآباء عن الأبناء .
- ١٨٠ . . . . . فائدة رواية الآباء عن الأبناء .
- ١٨٠ . . . . . رواية الأبناء عن الآباء هي الأصل في الرواية .
- ١٨١ . . . . . رواية الأقران .
- ١٨١ . . . . . تعريف الأقران .
- ١٨١ . . . . . ما معنى رواية الأقران ؟ .
- ١٨١ . . . . . التدبيج نوع من أنواع رواية الأقران .
- ١٨١ . . . . . كل تدبيج رواية أقران والعكس غير صحيح .
- ١٨١ . . . . . رواية التدبيج .
- ١٨١ . . . . . معنى التدبيج في الاصطلاح .
- ١٨٢ . . . . . مظان الرواية بالتدبيج .



## القسم الثاني : التقسيمات المتعلقة بالرواية وألقابها

- تقسيم الرواية من جهة القبول والرد . . . . . ١٨٥
- تقسيم الرواية من حيث القبول والرد إلى مقبول وغير مقبول . . . . . ١٨٥
- وتقسيمهم إلى مراتب . . . . . ١٨٥
- مصنفٌ في موضوع جرح وتعديل الرواية . . . . . ١٨٥
- أقسام الرواية المقبولين . . . . . ١٨٦
- شرط قبول الراوي أن يكون عدلاً ضابطاً . . . . . ١٨٦
- سبب تباين مراتب الرواية المقبولين هو الضبط غالباً . . . . . ١٨٦
- كلما نقص الضبط انخفض الراوي في درجات القبول . . . . . ١٨٦
- مراتب التعديل . . . . . ١٨٦
- أعلى الرواية المقبولين هم أئمة النقد وحفاظ الفقهاء . . . . . ١٨٦
- ذكُرُ أهم أئمة الإتقان وسعة الرواية . . . . . ١٨٦
- أقسام الرواية غير المقبولين . . . . . ١٨٩
- الأسباب الثلاثة لعدم قبول الراوي . . . . . ١٨٩
- ١. عدم معرفة الراوي بجرح أو تعديل . . . . . ١٨٩
- تعريف (المجهول) . . . . . ١٨٩
- استعمال بعض المتقدمين وصف (المجهول) بغير استعماله . . . . . ١٨٩
- الاصطلاح . . . . . ١٨٩
- حكم رواية الراوي المجهول . . . . . ١٨٩
- أنواع المجهولين . . . . . ١٩٠
- تعريف المستور عند المتأخرين . . . . . ١٩٠
- تعريف العدالة الظاهرة . . . . . ١٩٠
- تعريف المستور عند المتقدمين . . . . . ١٩٠
- منزلة معلوم العدالة الظاهرة كافية للاحتجاج بروايته . . . . . ١٩٠
- مجهول الحال . . . . . ١٩٠
- تعريف العدالة الباطنة . . . . . ١٩٠
- حكم مجهول الحال . . . . . ١٩٠

- مجهول العين . . . . . ١٩٠
- حكم مجهول العين . . . . . ١٩٠
- لا يُعدُّ من تعارض الجرح والتعديل الاختلاف في الحكم
- بجهالة الراوي والحكم بتعديله أو جرحه . . . . . ١٩١
- خلاصة حكم الرواة الذين فيهم جهالة في زمن الرواية . . . . . ١٩١
- كيف تثبت العدالة الظاهرة ؟ . . . . . ١٩٢
- كتب في الوجدان . . . . . ١٩٢
- ٢. معرفة الراوي العدل بعدم الضبط . . . . . ١٩٣
- حالتا معرفة الراوي العدل بعدم الضبط . . . . . ١٩٣
- من صور سوء الحفظ قبول التلقين . . . . . ١٩٣
- المختلط هو من كان سوء ضبطه طارئاً . . . . . ١٩٣
- حكم المختلط . . . . . ١٩٣
- الجرح بعدم الضبط طعن خفيف يقبل التقوي . . . . . ١٩٤
- ٣. معرفة الراوي بعدم العدالة . . . . . ١٩٤
- معرفة الراوي بعدم العدالة . . . . . ١٩٤
- العدالة شرط في الأداء لا في التحمل . . . . . ١٩٤
- الطعن في الإسلام . . . . . ١٩٤
- الطعن في العقل بالجنون أو بالغفلة الشديدة . . . . . ١٩٥
- الطعن في البلوغ . . . . . ١٩٥
- الطعن بالفسق . . . . . ١٩٥
- من أشد أنواع الفسق طعنًا في الرواية الكذب على النبي ﷺ . . . . . ١٩٥
- الطعن في المروءة . . . . . ١٩٦
- الطعن بالبدعة غير قاذح في العدالة . . . . . ١٩٦
- شروط قبول رواية المبتدع ممن لم يوجد فيه قاذح غير البدعة . . . . . ١٩٦
- لا وجود لخلاف مُحَقِّقٍ في حكم رواية المبتدع . . . . . ١٩٦
- خلاصة ما مرَّ في البحث السابق . . . . . ١٩٨
- الأصل في معرفة مرتبة الراوي من حيث القبول والرد عند

- ١٩٩ . . . المتأخرين هم أئمة النقد من أهل الورع والاطلاع الواسع . . .
- ١٩٩ . . . ليس في أئمة الجرح والتعديل من أهدر جرحه أو تعديله .
- ١٩٩ . . . بحجة التشدد أو التساهل . . . . .
- ١٩٩ . . . سبب وصف بعض أئمة الجرح والتعديل بالتشدد أو بالتساهل .
- ١٩٩ . . . بما يُبين أنه سبب لا يقتضي إهدار أحكامهم . . . . .
- ٢٠٠ . . . الكتب التي تضمنت أحكام الجرح والتعديل كثيرة . . . . .
- ٢٠١ . . . أول كتب الجرح والتعديل ظهورًا كتب السؤالات . . . . .
- ٢٠١ . . . ظهور كتب الطبقات . . . . .
- ٢٠١ . . . أول كتاب في معرفة الرواة مرتبًا على حروف المعجم . . . . .
- ٢٠١ . . . المقصود بالتاريخ في علوم الحديث . . . . .
- ٢٠١ . . . قسما كُتب التاريخ عند المحدثين . . . . .
- ٢٠٢ . . . كتب التاريخ العامة . . . . .
- ٢٠٢ . . . كتب تواريخ المواضع والبلدان والأقاليم . . . . .
- ٢٠٣ . . . أمثلة على كتب تواريخ المواضع . . . . .
- ٢٠٣ . . . أمثلة على كتب تواريخ البلدان . . . . .
- ٢٠٣ . . . أمثلة على كتب تواريخ الأقاليم . . . . .
- ٢٠٤ . . . مناهج كتب تراجم الرواة متعددة . . . . .
- ٢٠٤ . . . كتب تراجم الرواة ذات المنهج المطلق غير المقيد بقيد . . . . .
- ٢٠٤ . . . كتب تراجم الرواة ذات المنهج المقيد . . . . .
- ٢٠٥ . . . الكتب المختصة بالثقات . . . . .
- ٢٠٥ . . . لا يكفي مجرد ذكر ابن حبان للراوي في كتابه الثقات .
- ٢٠٥ . . . لتوثيقه إلا في حالات معينة . . . . .
- ٢٠٥ . . . الحالة الأولى أن يصرح بتوثيقه . . . . .
- ٢٠٦ . . . الحالة الثانية أن يكون من الأئمة أو الحفاظ أو من مشاهير الرواة . . . . .
- ٢٠٦ . . . الحالة الثالثة من وثقه ابن حبان بإخراجه في صحيحه . . . . .
- ٢٠٦ . . . الحالة الرابعة من ذكره ابن حبان في الثقات ووصفه الخطأ .
- أو الإغراب إذا لم يكن ممن عُرف بتوثيقه بإحدى الحالات

- الثلاثة المذكورة فهو أعلى درجة ممن ذكره ذكرًا مجردًا . . . ٢٠٦ .
- كتاب الثقات للعجلي الصواب أنه من كتب تواريخ الرواة .
- وليس خاصًا بالثقات . . . . . ٢٠٧ .
- نفى تهمة التساهل عن العجلي . . . . . ٢٠٧ .
- الكتب المختصة بمن تُكَلِّمَ فيهم بما يُفْضَى للردّ أو لا . . . ٢٠٧ .
- الكتب المختصة بالمتكلم فيهم بما يفضي للرد وهي كتب
- الضعفاء . . . . . ٢٠٧ .
- أمثلة على كتب الضعفاء . . . . . ٢٠٧ .
- الكتب المختصة بالمتكلم فيهم مطلقًا . . . . . ٢٠٨ .
- أمثلة على الكتب المؤلفة بالمتكلم فيهم مطلقًا . . . ٢٠٨ .
- من كتب تراجم الرواة المختصة بتراجم كتاب معيّن . . . ٢٠٨ .
- أمثلة على المختصة بكتاب . . . . . ٢٠٨ .
- كتب تراجم زوائد الرواة . . . . . ٢٠٩ .
- المشيخات التي تضمنت حكمًا على الشيوخ . . . . . ٢٠٩ .
- تعريف كتب المشيخات ومعاجم الشيوخ . . . . . ٢٠٩ .
- كتب التراجم المفردة . . . . . ٢١٠ .
- كتب تراجم أصحاب الفنون . . . . . ٢١٠ .
- أمثلة على كتب ترجمة أصحاب الفنون . . . . . ٢١٠ .
- أقسام الرواة من جهة طبقاتهم . . . . . ٢١٢ .
- تعريف الطبقة . . . . . ٢١٢ .
- تحديد الطبقة باعتبار السن . . . . . ٢١٢ .
- تحديد الطبقة باعتبار الشيوخ والتلاميذ . . . . . ٢١٢ .
- التأليف في الطبقات أقدم وجوه التصنيف في جمع الرواة . . ٢١٣ .
- أقدم كتب الطبقات . . . . . ٢١٣ .
- قد يختص كتاب في طبقات رواة من بلد معين . . . . . ٢١٣ .
- هناك كتب كثيرة راعت ترتيب الطبقات رغم أنها لم تُسمَّ
- باسم الطبقات . . . . . ٢١٣ .

- هناك كتب في الطبقات رتبت الرواة عن الشيوخ المكثرين .
- بحسب مراتب ضبطهم لحديث كل شيخ منهم . . . . . ٢١٤
- كُتِبَ الْوَفَايَاتُ . . . . . ٢١٤
- أمثلة على كتب الوفيات . . . . . ٢١٤
- فائدة تحديد الطبقات والوفيات . . . . . ٢١٦
- تختلف معايير الطبقة الواحدة بحسب قصد الناظر في تلك الأجيال . . . . . ٢١٦
- أهم معايير الطبقات هو المعيار الذي قسم الرواة بحسب القرون الثلاثة المفضلة ، الواردة في الحديث . . . . . ٢١٧
- خير القرون أربع طبقات . . . . . ٢١٧
- الحاكم النيسابوري جعل الصحابة اثنتي عشرة طبقة ، والتابعين خمس عشرة طبقة . . . . . ٢١٧
- الطبقة الأولى : الصحابة . . . . . ٢١٨
- طبقة الصحابة . . . . . ٢١٨
- تعريف الصحابي في اللغة . . . . . ٢١٨
- تعريف الصحابي في الاصطلاح . . . . . ٢١٨
- لماذا اشترط الإيمان حال اللقاء كقيد في تعريف الصحابي ؟ . . . ٢١٨
- لماذا اشترط التمييز كقيد في تعريف الصحابي ؟ . . . . . ٢١٩
- لماذا اشترط ثبوت الإيمان حتى الممات كقيد في تعريف الصحابي ؟ . . . . . ٢١٩
- حُكِمَ حَدِيثٌ مِنْ ارْتَدَّ بَعْدَ لِقَائِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ . . . . . ٢٢٠
- إطلاق وصف الصُّحْبَةِ عَلَى الْمُرْتَدِّ بَعْدَ لِقَائِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ . . . . . ٢٢٠
- معرفة الصحابي باصطلاحه المشهور أمرٌ متقررٌ منذ جيل الصحابة رضي الله عنهم . . . . . ٢٢١
- الأدلة على شمول شَرَفِ الصُّحْبَةِ كُلِّ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ . . . . . ٢٢٢
- ١- الإجماع . . . . . ٢٢٢
- ٢- آيات دلت على فضل كل من كان بمعية النبي ﷺ . . . . . ٢٢٢

- آيات دلت أن مجرد لقاء النبي ﷺ له أثر إيماني كبير على من  
لقيه مؤمنا به . . . . . ٢٢٤
- وجود النبي ﷺ عصمة لأصحابه من الضلال . . . . . ٢٢٥
- آثار مجالسة النبي ﷺ في رقي الإيمان كانت واضحة عند  
الصحابة . . . . . ٢٢٥
- الجواب على من اعترض على أثر اللقاء بالنبي ﷺ في ترسيخ  
الإيمان وزيادته بوجود من لقي النبي ولم يؤمن به . . . . . ٢٢٦
- ارتداد من ارتد عن الإسلام دليل على عدم صدقه في إسلامه  
لذلك لم ينتفع بلقائه النبي ﷺ . . . . . ٢٢٧
- الصحابة كلهم عدول بتعديل الله ورسوله لهم . . . . . ٢٢٧
- الأدلة على عدالة الصحابة من القرآن الكريم . . . . . ٢٢٧
- الأدلة على عدالة الصحابة من السنة النبوية . . . . . ٢٢٩
- يستثنى من عموم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من ارتد  
ومن ثبت إخراجهم من عموم عدالة الصحابة بنص من الوحي . . . ٢٣٠
- الأصل أن ما رواه الصحابة قد ضبطوه إلا ما ثبت خطؤهم فيه . . ٢٣٠
- الدواعي التي كانت سببا في تيسر الضبط عند الصحابة . . . . ٢٣٠
- إقلال الصحابة ﷺ من الرواية تحريًا لها أعانهم على إتقان  
ما رَوَوْهُ . . . . . ٢٣١
- تكرار النبي ﷺ لعباراته وإعادة المعنى الواحد في عدة ألفاظ  
ساعد على وعي أصحابه لها . . . . . ٢٣١
- توضيح النبي ﷺ لكلامه لمن سمعه منه سهل حفظه على أصحابه . . ٢٣٢
- استشارة النبي ﷺ للأذهان لتعميق الفهم عن طريق ضرب الأمثال  
 واستخدام الوسائل التعليمية سهل حفظه . . . . . ٢٣٢
- من الدواعي التي ساهمت في جودة الضبط عند الصحابة  
مشاهدتهم للأحداث النبوية وحضورهم مجالس النبي ﷺ . . . ٢٣٢
- أثر زيادة الإيمان في قوة ضبط الصحابة ﷺ . . . . . ٢٣٢
- من الدواعي التي ساهمت في جودة الضبط عند الصحابة

- ٢٣٣ . . . . . العمل بما تعلّموه من الدين .  
 . من الدواعي التي ساهمت في جودة الضبط عند الصحابة عظيم  
 ٢٣٣ . . . . . حُبهم للنبي ﷺ .  
 . من الدواعي التي ساهمت في جودة الضبط عند الصحابة تحمل  
 ٢٣٣ . . . . . المسؤولية والأمانة في نقل الدين .  
 . من الدواعي التي ساهمت في جودة الضبط عند الصحابة .  
 ٢٣٣ . . . . . كونهم أمة قوية في مَلَكَةِ الحفظ .  
 . من الدواعي التي ساهمت في جودة الضبط عند الصحابة  
 ٢٣٤ . . . . . انصراف همّتهم لضبط المتن .  
 ٢٣٤ . . . . . الإجماع على ضبط الصحابة رضي الله عنهم .  
 . الحكم بخطأ بعض الصحابة رضي الله عنهم في بعض ما نقلوه يدل  
 ٢٣٤ . . . . . على إخضاع المحدثين نقلهم لمعيار النقد الحديثي .  
 . تَوَفَّرَ في المكثرين من الصحابة رضي الله عنهم عبارات الثناء على أعيانهم  
 ٢٣٤ . . . . . ودلائل الإتيان في أحاديثهم ما يكفي للثقة بمتانة ضبطهم .  
 ٢٣٥ . . . . . ثناء النبي ﷺ على بعض المعينين في حمل الدين .  
 . ثناء كبار الصحابة من المستغنين بتواتر إمامتهم في الدين  
 ٢٣٥ . . . . . على بعضهم .  
 . ثناء أئمة النقد من التابعين على الصحابة .  
 . إجماع أئمة التابعين وثقاتهم وإجماع من جاء بعدهم على  
 ٢٣٥ . . . . . التدين بنقل الصحابة واليقين من حجية خبرهم .  
 . من أدلة ضبط الصحابي روايةُ أحدِ أئمةِ التابعين الثقاتِ  
 ٢٣٥ . . . . . عن أحدهم حديثاً مرفوعاً على وَجْهِ تَثْبِيْتِ نَقْلِهِ عن النبي ﷺ .  
 . بيان الفرق في إفادة الضبط : بين رواية التابعي عن صحابي  
 ٢٣٦ . . . . . وروايته حديثاً مرسلأ .  
 ٢٣٧ . . . . . طرق إثبات الصّحبة ستّة .  
 ٢٣٧ . . . . . الطريقة الأولى التواتر .  
 ٢٣٧ . . . . . الطريقة الثانية الشهرة .

- إثبات الصحابي الثابتة صحبته صحبة غيره . . . . . ٢٣٧ .
- إثبات التابعي الثقة المدرك لجيل الصحابة . . . . . ٢٣٧ .
- رواية التابعي الثقة الكبير عن رجل عن النبي ﷺ . . . . . ٢٣٨ .
- صح اعتبار رواية التابعي مثبتة للصحبة لقوة القرائن الدالة عليها . . . ٢٣٨ .
- رواية التابعي الثقة غير الكبير المدرك لجيل الصحابة عن رجل عن النبي ﷺ . . . . . ٢٣٨ .
- مصنف في المختلف في صحبتهم . . . . . ٢٣٩ .
- كتب تفيد في حصر ومعرفة الصحابة . . . . . ٢٣٩ .
- كتب المسانيد . . . . . ٢٣٩ .
- الصحاح والسنن المسندة . . . . . ٢٤٠ .
- كتب السيرة النبوية . . . . . ٢٤٠ .
- كتب معاجم الصحابة . . . . . ٢٤٠ .
- كتب معرفة الصحابة . . . . . ٢٤٠ .
- الوجدان من الصحابة . . . . . ٢٤١ .
- الطبقة الثانية : التابعون . . . . . ٢٤٢ .
- تعريف التابعي . . . . . ٢٤٢ .
- لا يشترط لإثبات التابعية السماع من الصحابة . . . . . ٢٤٢ .
- طبقات التابعين ومعياره . . . . . ٢٤٣ .
- أكبر طبقات التابعين هم المخضرمون وتعريفهم . . . . . ٢٤٣ .
- تعريف المخضرم . . . . . ٢٤٣ .
- المخضرم مع عدم إثبات سماعه من النبي يُقبل حديثه المعنعن . . . . .
- عن كبار الصحابة . . . . . ٢٤٤ .
- مصنفات في المخضرمين . . . . . ٢٤٤ .
- قد لا يكفي لإثبات كون الراوي تابعياً أن يعاصر الزمن الذي ما زال يعيش فيه بعضُ الصحابة ﷺ . . . . . ٢٤٤ .
- القرائن التي تستجوب ثبوت اللقاء لإثبات التابعية . . . . . ٢٤٥ .
- إدخال الراوي في طبقة التابعين يستوجب إثبات معاصرة



- الراوي للصحابة . . . . . ٢٤٦ .
- . حديث التابعي المعنعن يعد متصلًا إذا ثبت لقاؤه بصحابي ثم
- عن عن صحابي آخر . . . . . ٢٤٦ .
- الطبقة الثالثة : أتباع التابعين . . . . . ٢٤٧ .
- . تعريف تابع التابعي . . . . . ٢٤٧ .
- الطبقة الرابعة : أتباع الأتباع . . . . . ٢٤٧ .
- . تعريف أتباع الأتباع . . . . . ٢٤٧ .
- أقسام الرواة باعتبار اشتباههم بمُعَرِّفَاتِهِمْ . . . . . ٢٤٨ .
- . المقصود بالمعرف . . . . . ٢٤٨ .
- . أسباب نشوء الخطأ في تعيين الراوي . . . . . ٢٤٨ .
- السبب الأول : هو التقصير في ذِكْرِ مَعْرِفِ الراوي . . . . . ٢٤٩ .
١. الإبهام . . . . . ٢٤٩ .
- . تعريف الإبهام وأمثلة على صيغته . . . . . ٢٤٩ .
- . تعريف المبهم . . . . . ٢٤٩ .
- . يقع الإبهام في السند وفي المتن . . . . . ٢٤٩ .
- . كتب في تعيين مبهم المتن . . . . . ٢٤٩ .
- . مسألة التوثيق على الإبهام . . . . . ٢٥٠ .
- . حكم التوثيق على الإبهام . . . . . ٢٥٠ .
- . التوثيق مع الإبهام أخف ضعفًا من الإبهام بلا توثيق . . . . . ٢٥١ .
- . طرق تعيين المبهم . . . . . ٢٥١ .
- . أسماء بعض الكتب التي اعتنت بذكر مبهمي الإسناد وتعيينهم . . . . . ٢٥٢ .
٢. الإهمال . . . . . ٢٥٢ .
- . تعريف الإهمال . . . . . ٢٥٢ .
- . يدخل في المهمل المنسوب إلى جده . . . . . ٢٥٢ .
- . يدخل في المهمل الراوي المدلس تدليس الشيوخ . . . . . ٢٥٢ .
- . تعريف المهمل . . . . . ٢٥٢ .
- . طرق معرفة المهملين . . . . . ٢٥٢ .

- من طرق معرفة المهملين الرجوع إلى كتب الكنى والأسماء
- إذا ورد الراوي بكنيته . . . . . ٢٥٥
- أسماء بعض كتب الكنى والأسماء . . . . . ٢٥٥
- من طرق معرفة المهملين إذا ذكر الراوي بلقبه الرجوع إلى
- كتب الألقاب . . . . . ٢٥٥
- أسماء بعض كتب الألقاب . . . . . ٢٥٦
- من طرق معرفة المهملين إذا كان الراوي مذكورًا بنسبته
- رجع إلى كتب الأنساب . . . . . ٢٥٧
- أهم كتب الأنساب . . . . . ٢٥٧
- الكتب التي تُعينُ على ضبط الأنساب . . . . . ٢٥٨
- السبب الثاني : هو الناشئ عن اشتباه مُعَرِّفَاتِهِم . . . . . ٢٦٠
- السبب الثاني من أسباب الاشتباه الناشئ عن اشتباه معرفاتهم . . . . . ٢٦٠
- أقسام الرواة باعتبار اشتباههم . . . . . ٢٦٠
- ١. تَشَابُهُ فِي الْمُعَرِّفَاتِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي نُطْقِهَا . . . . . ٢٦٠
- (المؤتلف والمختلف) تشابه في المعارف مع الاختلاف في
- نطقها . . . . . ٢٦٠
- تعريف علم المتشابه . . . . . ٢٦٠
- علم المتشابه مختص أيضًا بضبط معرفاتهم وحمايتها من
- التصحيف والتحريف . . . . . ٢٦٠
- أهمُّ كتب المؤتلف والمختلف والمتشابه . . . . . ٢٦١
- عموم كتب التراجم اعتنت بعلم المتشابه والمؤتلف والمختلف . . . . . ٢٦٣
- ٢. تَطَابُقُ الْمُعَرِّفَاتِ مَعَ اِخْتِلَافِ أَصْحَابِهَا . . . . . ٢٦٣
- السبب الثاني لاشتباه الرواة بسبب اشتباه مُعَرِّفَاتِهَا : تَطَابُقُ
- الْمُعَرِّفَاتِ مَعَ اِخْتِلَافِ أَصْحَابِهَا ، وهو علم (المتفق والمفترق)،
- وتعريفه . . . . . ٢٦٣
- الأدلة والقرائن التي يفرق بها بين اسمين متفقين مفترقين . . . . . ٢٦٤
- الدليل الأول: تنصيب المعاصر للمشاهد للرواة في عصر الرواية . . . . . ٢٦٤

- ٢٦٤ . . . . . الدليل الثاني: اختلاف العصر اختلافًا بيّنًا .
- ٢٦٤ . . . . . الدليل الثالث: اختلاف الطبقة .
- الدليل الرابع: تنصيب إمام مطلع على الاسم وعند الاختلاف
- يُلجأ للمرجحات . . . . . ٢٦٥ .
- ٢٦٥ . . . . . الدليل الخامس: اختلاف رواية كل منهما عن الآخر .
- ٢٦٥ . . . . . الدليل السادس: اختلاف شيوخهما وتلاميذهما اختلافًا
- يرجع التباين . . . . . ٢٦٥ .
- ٢٦٥ . . . . . الدليل السابع: اختلاف البلد .
- ٢٦٦ . . . . . الدليل الثامن: تباين درجتهم في الجرح والتعديل .
- ٢٦٦ . . . . . الدليل التاسع: الاختلاف في أحد المعارف .
- ٢٦٦ . . . . . هناك صور جمع محتملة قد تمنع التفريق رغم اختلاف المعارف .
- ٢٦٦ . . . . . الصورة الأولى: انتساب الراوي إلى غير أبيه .
- ٢٦٧ . . . . . الصورة الثانية: أن يكون له أكثر من كنية .
- ٢٦٧ . . . . . الصورة الثالثة: إذا كان لقبه على هيئة الكنية .
- ٢٦٧ . . . . . الصورة الرابعة: إذا كان لقبه على هيئة الاسم .
- ٢٦٧ . . . . . الصورة الخامسة: انتساب الراوي إلى قبيلته تارة وإلى بطنه
- منها تارة أخرى أو إلى فخذها منها . . . . . ٢٦٧ .
- ٢٦٧ . . . . . الصورة السادسة: تَعَدُّ النَّسَبِ بلا تعارض بينها ، بين نَسَبٍ
- حقيقية ونسبة الولاء . . . . . ٢٦٨ .
- ٢٦٨ . . . . . الصورة السابعة: انتساب الراوي إلى قبيلة حلفًا .
- ٢٦٨ . . . . . الصورة الثامنة: انتساب الراوي إلى قبيلة سكنى .
- ٢٦٨ . . . . . الصورة التاسعة: انتساب الراوي إلى قبيلة زواجًا .
- ٢٦٩ . . . . . الصورة العاشرة: انتساب الراوي إلى مذهبٍ يشتهر بالنسبة القَبَلِيَّةِ .
- ٢٦٩ . . . . . الصورة الحادية عشرة: انتساب الراوي إلى قبيلة بسبب
- القرباة في أصل النسب . . . . . ٢٦٩ .
- ٢٧٠ . . . . . مصنفات في المتفق والمفترق .
- ٢٧١ . . . . . كتب التراجم تفيد أيضًا في التفريق بين الرواة .

- أمثلة على الكتب التي تساعد في التفريق بين الرواة . . . . . ٢٧١
- كتب الإخوة والأخوات وأثرها في التفريق والجمع بين الرواة . ٢٧١
- كُتِبَ جَمَعَتِ الأسماء المفردة وأثرها في تحرير مسائل
- علم المتفق والمفترق . . . . . ٢٧٢
- خاتمة . . . . . ٢٧٣
- المصطلحات والألقاب المعرفة . . . . . ٢٧٧
- دليل الموضوعات التفصيلي . . . . . ٢٨٢
- دليل الموضوعات الإجمالي . . . . . ٣١٦



## دليل الموضوعات الإجمالي

- مقدمة الطبعة الثانية . . . . . ٤
- المقدمة . . . . . ٥
- أسس عامة في المصطلحات والقواعد . . . . . ٧
- ١. أسس المصطلحات . . . . . ٧
- أولاً : المصطلح . . . . . ٧
- ثانياً : عبارة (لا مشاحة في الاصطلاح) . . . . . ٨
- ثالثاً : يجب أن تُدرَس المصطلحات دراسةً تاريخيةً ، تُبيِّن
- مراحل التشكُّل والتطور . . . . . ٩
- رابعاً : بعض الألفاظ يكون لها عُرفان متداخلان (يدخل
- أحدهما في الآخر بعموم وخصوص) : . . . . . ٩
- خامساً : وجود دلالة مصطلحية لللفظ لا يمنع من الخروج عنها بِقِلَّةٍ ١٠
- سادساً : حالة ما إذا تعددت الدلالات للمصطلح الواحد . . . . . ١٠
- سابعاً : أقسام مصطلحات الحديث . . . . . ١١
- ٢. أسس القواعد . . . . . ١٣
- أولاً : استمداؤها . . . . . ١٣
- ثانياً : قواعد القبول والرد قواعد إجماعية . . . . . ١٣
- ثالثاً : يجب لقبول التقعيد الحديثي الذي يُقرُّهُ المصنِّفون في
- علوم الحديث أن يكون موافقاً لمنهج أئمة الاجتهاد المطلق
- في علوم الحديث . . . . . ١٣
- رابعاً : ليس هناك خلاف منهجي بين المحدثين والفقهاء المتقدمين ١٣
- خامساً : علماء الفنون عالة على أهل الحديث في تمييز
- الصحيح من السقيم . . . . . ١٤
- سادساً : التفريق بين أئمة الاجتهاد المطلق في النقد الحديثي

ومن جاء بعدهم . . . . .	١٤
سابعاً : قامت قاعدة القبول والرد على ما يوجبه العقل من	
شروط قبول الأخبار وردّها . . . . .	١٥
وأما كتب علوم الحديث . . . . .	١٩
● المصطلحات الأوليّة . . . . .	٢٤
الحديثُ . . . . .	٢٤
الأثر . . . . .	٢٦
الخبر . . . . .	٢٦
السُّنة . . . . .	٢٧
السَّند . . . . .	٢٧
المتن . . . . .	٢٨
علوم الحديث . . . . .	٢٨

### القسم الأول : التقسيمات المتعلقة بالأحاديث وألقابها

● أقسام الحديث من حيث القبول والرد . . . . .	٣١
القسم الأول : حالة كفاية الإسناد الواحد في تحصيل الرُّجْحان . . . . .	٣٧
القسم الثاني : حالة الحديث الذي تَبَيَّنَ رُجْحَانُهُ بِمُعْضِدٍ . . . . .	٥٧
وأما الحديث غير الثابت (المردود) . . . . .	٧٧
فالأول : الضعيف (الخفيفُ ضعُفُهُ) . . . . .	٧٨
المنقطع . . . . .	٨٠
المرسل . . . . .	٨٢
مدلّس الإسناد . . . . .	٨٧
المُعَلَّقُ والبَلَاغُ . . . . .	٩٦
المعضل . . . . .	٩٩
١. المرفوع صراحة . . . . .	١٠٤
٢. المرفوع كناية . . . . .	١٠٦
٣. المرفوع حكماً . . . . .	١٠٦

- والثاني : شديد الضعف . . . . . ١١٢ .
- الحديث المنكر . . . . . ١١٣ .
- الشاذ المردود . . . . . ١١٥ .
- المضطرب . . . . . ١٢١ .
- المُذَرَج . . . . . ١٢٢ .
- المُعَلَّ . . . . . ١٢٥ .
- المقلوب . . . . . ١٣١ .
- المُصَحَّفُ والمُحَرَّفُ . . . . . ١٣٢ .
- المطروح والمتروك . . . . . ١٣٢ .
- المُظْلِم . . . . . ١٣٣ .
- والثالث : الموضوع . . . . . ١٣٥ .
- أقسام الحديث من جهة مراتب الإدراك . . . . . ١٣٨ .
١. القسم الأول : اليقين بالثبوت . . . . . ١٣٩ .
٢. القسم الثاني : غلبة الظن بالثبوت . . . . . ١٣٩ .
٣. القسم الثالث : الشك والتوقف عن الإثبات أو النفي . . . . . ١٣٩ .
٤. القسم الرابع : غلبة الظن بعدم الثبوت . . . . . ١٤٠ .
٥. القسم الخامس : ما تَيَقَّنَّا كَذِبَهُ . . . . . ١٤١ .
- أقسام الرواية من غير جهة القبول والرد . . . . . ١٤٣ .
- أقسام الحديث من جهة الرواية باللفظ وبالمعنى . . . . . ١٤٣ .
- أقسام الحديث من جهة عدد روايته . . . . . ١٤٩ .
- أقسام الحديث من جهة ألقاب صيغ الأداء . . . . . ١٥٦ .
- المسلسل بصيغ السماع . . . . . ١٦٢ .
- طُرُقُ التَّحْمِيلِ وَصِيغُ أدائها . . . . . ١٦٣ .
- أقسام الحديث من جهة تقليل احتمالات الوهم بتقليل الوسائط . . . ١٧٤ .
- القسم الثاني : التقسيمات المتعلقة بالرواية وألقابها . . . . . ١٨٣ .
- تقسيم الرواية من جهة القبول والرد . . . . . ١٨٥ .

١. عدم معرفة الراوي بجرح أو تعديل . . . . . ١٨٩
٢. معرفة الراوي العدل بعدم الضبط . . . . . ١٩٣
٣. معرفة الراوي بعدم العدالة . . . . . ١٩٤
- أقسام الرواة من جهة طبقاتهم . . . . . ٢١٢
- الطبقة الأولى : الصحابة . . . . . ٢١٨
- الطبقة الثانية : التابعون . . . . . ٢٤٢
- الطبقة الثالثة : أتباع التابعين . . . . . ٢٤٧
- الطبقة الرابعة : أتباع الأتباع . . . . . ٢٤٧
- أقسام الرواة باعتبار اشتباههم بمُعَرِّفَاتِهِمْ . . . . . ٢٤٨
- السبب الأول : هو التقصير في ذِكرِ معرّف الراوي . . . . . ٢٤٩
١. الإبهام . . . . . ٢٤٩
٢. الإهمال . . . . . ٢٥٢
- السبب الثاني : هو الناشئ عن اشتباه مُعَرِّفَاتِهِمْ . . . . . ٢٦٠
١. تَشَابُه في المُعَرِّفَات مع الاختلاف في نُطْقِهَا . . . . . ٢٦٠
٢. تَطَابُق المُعَرِّفَات مع اختلاف أصحابها . . . . . ٢٦٣
- خاتمة . . . . . ٢٧٣
- المصطلحات والألقاب المعرفة . . . . . ٢٧٧
- دليل الموضوعات التفصيلي . . . . . ٢٨٢
- دليل الموضوعات الإجمالي . . . . . ٣١٦



تسجل في